(**) هو شكل انتقالي تكون فيه الحيوانات والحشرات بعد نقصها وقبل بلوغها شكلها الكامل.

Monceaux (P): Op. cit., p. 283-284. - (15)

Betolaud: Op. cit., p. 163. - (16)

Monceaux (P): Op. cit., p. 285. - (17)

Berthault (H) - Georgin (Ch): Op. cit., p. 438. - (18)

Monceaux (P): Op. cit., p. 285. - (19)

عند اليونانيين مجموع ثلاث مآس يقدمها كل من المتنافسين في المباريات المسرحية. هي سلسلة من ثلاثة أعمال فنية ذات موضوع متتابع.

Apulée (L): Apologie, 4, 41, 65. - (20)

(***) نقش عثر عليه في مدينة مداوروش سنة 1917.

(Ph) ilosopho (PL) atonico (Ma) daurensis cines omament (O) suo d (e) d (icauerunt) p (ecunia) p (ublica)

St Augustin; De civit. dei; VIII, 12, 14. - (21)

Pichon (R): Histoire de la litterature Latine, ed. Hachette, 1, (Paris 1947), pp. 726-727. - (22)

Monceaux (P): Op. cit., p. 288. - (23)

Apulée (L): Florid 5, 9; 15, 24. - (24)

Id, 1; 9; 16, 17. - (25)

Apulée (L): Oeuvres Completes (2 Vol), trad. Betolaud, ed. Gamier Frères (Paris s.d-, T.II, pp. 3-6. - (26)

Pichon : Op. cit., pp. 724-725. - (27)

Gostynski: Op. cit., p. 35.

Hic. Sabratae eum hestema die animad vertis, satis notabiliter in medio fero, Apol. 59. (Pro-tribunali proconsuli recitet, apid viruni sanctissimum claudium Maximum, ante has imperatoris pu statuas ...), Apol. 85. - (28)

Monceaux (P): (Apulée Magicien, histoire d'une légende Africaine); Revue des deux Mondes, T. 85, 1888, pp. 571-608.

Apulée (L): Oeuvres Completes, pp. 369-372. - (29)

Apulée (L): Les Metamorphoes ou l'Ane d'Or, trad. P. Vallette, ed. Boissier (G): L'Afrique Romaine, p. 285. - (30)

Capitolin dans Histoire Auguste; Vita-Albini; 12 trad. M. Nisard, ed. Firmin. Didot, (Paris 1855). - (31)

Monceaux (P): Op. cit., p. 310. - (32)

Monceaux (P): Notes critiques sur la chronologie des oeuvres d'Apulée; Rev. Archeologique (1887); pp. 343-349.

Apulée (L): Les Metamorphoses, I, 1. - (33)

Monceaux (P): Op. cit, p. 331. - (34)

Medan (P): La latinité d'Apulée dans les metaphormoses. ed. Hachette; (Paris 1926); pp. 1-325. - (35)

Monceaux (P): Op. cit., pp. 334-335. - (36)

Ibid, p. 339. - (37)

القسم الثاني

أ- قضايا ورؤى تاريخية

تجربتي مع مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ (جامعة الجزائر)

أ. د. ناصر الدين سعيدوني

مع صدور هذا العدد المزدوج (العدد الحادي عشر والثاني عشر) تكون مجلة الدراسات التاريخية قد أنهت سلسلتها الأولى (1986-1999)، لتواجه مرحلة جديدة قد يكون معها الانقطاع فتدخل التاريخ وتلتحق بالعديد من المجلات الثقافية المتوقفة، وقد تعرف أثناءها الاستمرار والتطور لتواصل رسالتها في الظروف الصعبة التي يعيشها البحث التاريخي ويخضع لها النشر العلمي في الجزائر.

كانت مجلة الدراسات التاريخية في عددها الأول كالمولود الذي يحمل السرور مع قدومه، وكانت في عددها الأخير من هذه السلسلة كالشاب اليافع الذي يصبح وداعه أمرا لا مناص منه، لكن بين قدوم المولود ومغادرة الشاب قصة ممتعة ومفيدة. لقد احتلت مجلة الدراسات التاريخية بأعدادها الاثني عشر حيزا من اهتماماتي وجانبا من انشغالاتي، فغدت لي مع تعاقب السنوات بمثابة الصديق أو بمنزلة الرفيق، فتحول الجهد الذي تتطلبه إلى هواية تخفف عني ثقل الأعباء الإدارية عندما كنت مديرا لمعهد التاريخ، كما كانت نافذة تصلني بالآخرين عندما عدت إلى مهنة التدريس أو توليت رئاسة مجلس البحث العلمي لمعهد التاريخ.

فطيلة تلك المدة التي ناهزت الثلاثة عشرة سنة، ظلت صلتي بمجلة الدراسات التاريخية قائمة على ضرورة أداء واجب والالتزام بتقديم خدمة، كما كانت نابعة من رغبتي الشخصية في التعامل مع مجال يؤمن التواصل الثقافي والمعرفي في مجال التاريخ، بما فيه من إحباطات وحوافز، وسلبيات وايجابيات، ولعل هذا ما دفعني في هذه الكلمة أن أعرض حصيلة تجربتي في اصدار هذه المجلة، فرغم تواضع هذه التجربة وخصوصيتها إلا أنني أصر على تقديمها للقراء لما قد يكون فيها من فائدة في تصحيح مسار المجلة مستقبلا، وفي اثراء تجربة الجيل الجديد من الباحثين في تعاملهم مع النشر العلمي.

بغض النظر عن الحصيلة العلمية لهذه المجلة والتي هي خاضعة لحكم القراء عليها وتقييمهم لها، فإن اصدار أعدادها الاثني عشر في إطار عمل منظم وتوجه أكاديمي يشكل في حد ذاته تحديا لواقع صعب ومغامرة في فضاء معرفي محبط يطبع الواقع الثقافي في جزائر اليوم، تتغلب فيه عوامل الهدم على أدوات البناء، ودواعي الفشل على أسباب النجاح، حتى يخال للملاحظ أن مواجهة ذلك الواقع والتصدي له نوع من اهدار الجهد وتعذيب النفس، قد لا نجد له تعبير أحسن من قول الشاعر:

متى يبلغ البيان يوما تمامه　　إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

إن الاصدار العلمي انطلاقا من معطيات هذا الواقع الثقافي الجزائري، جعل الخطوات الأولى في اصدار مجلة الدراسات التاريخية أكثر صعوبة، وهذا ما تطلب بذل جهد مضاعف للتغلب على الصعوبات والوصول بالفكرة إلى حيز التجسيد، وبالفعل كان اصدار العدد الأول من المجلة بمثابة كسب رهان وتحقيق وعد قطعته على نفسي منذ أن عرضت فكرة إصدار مجلة خاصة بمعهد التاريخ على مجلس البحث العلمي لجامعة الجزائر، في إحدى جلساته في خريف عام 1984، ووجدت الترحيب لكونها تندرج ضمن توجهات جامعة الجزائر لإنشاء مجلات مختصة لمختلف معاهد الجامعة. فانطلق العمل لاخراج المجلة، وأصبح ذلك إحدى انشغالاتي الرئيسية بعد أن وجدت التشجيع والمساندة من رئيس جامعة الجزائر آنذاك (د. محمد الصغير بناني)، ولست تجاوب هيئة التدريس مع هذا المشروع، وتكللت جهود الجميع بتكوين طاقم للمجلة يتشكل من الهيئة الإدارية للمعهد وبتأليف هيئة تحرير ضمت الاطارات المؤهلة بالمعهد آنذاك حسبما هو مسجل ومثبت في صفحة التعريف بالمجلة في كل عدد.

لقد أصبح إنجاز العدد الأول من المجلة في حيز الممكن بعد أن ضبط عنوان المجلة واتفق على شكلها وحجمها وطبيعة مضمونها، ولكن صعوبات الطبع والاخراج، ما لبثت أن واجهتني، وهذا ما جعل مادة العدد تنتقل من مطبعة إلى أخرى، وكادت هذه الصعوبات التي لم يكن لي بها معرفة سابقة أن تتسبب في نسف العمل من أساسه. وفي الأخير أتت الاتصالات والمساعي أكلها، وكان للتشجيع المعنوي والدعم المالي للجامعة دخل كبير في تذليل العراقيل وتخطي العقبات، فصدر العدد الأول وكان دافعا لاصدار العددين الثاني والثالث، ثم تم اخراج العددين الرابع والخامس، وكاد اصدار المجلة ينتظم مع تحضير مادة العددين السادس والسابع وتجهيزها للطبع، ولكن تركي لإدارة معهد التاريخ (1988) وانقطاع اتصالي بإدارة الجامعة مؤقتا أدى إلى توقف اصدار المجلة، وذلك لكون كل تغيير اداري في الجزائر، حسب التقاليد المعمول بها، كان يقتضي مراجعة العمل السابق ومحاولة بداية العمل من جديد، وهذا ما جعل المجلة تتوقف ويظل العددان السادس والسابع بدون اخراج، وقد استدرك هذا الوضع د. محمد الطاهر عدواني عند توليه إدارة المعهد، فأوكل لي من جديد مهمة اصدار العددين المتوقفين، وعندما تولى د. محمد بن عميرة إدارة المعهد، توجهت النية إلى احداث تنظيم جديد للمجلة، فشكلت لجنة موسعة للاشراف على المجلة لكنها لم توفق لأنها وإن كانت تتوفر على حماس العمل ونية التجديد فإنها كانت تنقصها الخبرة والممارسة، فكادت المجلة أن تختفي من جديد بعد أن استحال العمل الجماعي المنظم، وهذا ما دفع د. عمار هلال عند توليه إدارة المعهد إلى اصدار العددين الثامن والتاسع على عجل بمبادرة شخصية منه، مستعينا في ذلك بالمادة التاريخية التي تحصل عليها من إحدى المؤتمرات التاريخية بتونس ومما تجمع لديه من مقالات بعض الزملاء، فلم تستطع النية الصادقة والاندفاع الجريء المحافظة على مواصفات المجلة من حيث الشكل والمحتوى والاخراج، وهذا ما يلاحظه المتصفح لهذين العددين (الثامن والتاسع)، الأمر الذي تطلب مني التدخل من جديد لتصحيح مسار المجلة عندما توليت رئاسة مجلس البحث العلمي لمعهد التاريخ في ربيع سنة 1994.

لقد حاولت في إطار توجهات ذلك المجلس وصلاحياته تجديد واثراء القانون الأساسي للمجلة وتوفير طاقم اداري خاص بها. وقد شجعني على ذلك ما وجدته

أنذاك من تفهم واستعداد من مدير المعهد د. بوعزة بوضرساية، لكن طبيعة المعاملات الإدارية السائدة في الإدارة الجزائرية وانعكاس الأزمة التي كانت تعيشها الجزائر أنذاك، حالت دون تحقيق تلك الطموحات والانتقال بالمجلة من عمل يعتمد على المبادرة الفردية إلى جهد يستند إلى الهيكل العلمي المنظم والموجه؛ فلم نجد بدا في مثل تلك الظروف من التركيز مجددا على اصدار العدد العاشر وتهيئة العددين الحادي عشر والثاني عشر.

لقد حرصت على جمع المادة التاريخية للعدد العاشر وللعدد المزدوج (الحادي عشر والثاني عشر) وتقديمها للطبع، فوجدت في ذلك تشجيعا من مدير الجامعة أ.د. طاهر حجار يشكر عليه، وتم تصحيح البروفة الأولى وتجهيزها للطبع، وشاءت الظروف أن ألتحق في إطار تفرغ علمي بجامعة آل البيت بالأردن، فتم اخراج العدد العاشر في غيابي، وجمد صدور العدد المزدوج (الحادي عشر والثاني عشر)، وقد كان جاهزا للسحب، بحجة نقص التغطية المالية مع كون الجامعة قد سددت جزء من هذه تكلفة اصداره في وقت سابق، وهذا ما أوقف صدور العدد المزدوج، الذي كان من المؤمل أن يرى النور مع مطلع سنة 1998.

إن توقف العدد المزدوج، الذي ألحق به فهرس عام للمجلة، عن الصدور وتأخره إلى هذه السنة يعود في الواقع إلى رغبة الطاقم الاداري للمعهد في تحوير هيئة التحرير وفي تغيير المادة التاريخية المعدة للنشر لسبب أو لآخر، فكان ذلك شيئا محبذا بل مطلوبا لو تزامن مع اصدار العدد الجديد (الثالث عشر) لتواصل المجلة مسيرتها في اطار السلسلة الثانية، لكن أن يعمد إلى حذف العدد المزدوج بمجمل مادته بحجة كبر حجمه فهذا ما أضر بالمجلة بل أثر على استمرارها، لأنه تسبب في ضياع أغلب مقالات وعروض العدد المزدوج في نسختها الأصلية، وعوضت بمادة أخرى، في الوقت الذي كان فيه أصحاب هذه المقالات والعروض ينتظرون اصدارها بعد أن قاموا بتصحيحها.

بعد هذه الكلمة عن ظروف اصدار مجلة الدراسات التاريخية والتطورات التي عرفتها، يصبح من الضروري تكوين فكرة عن نوعية الإسهام العلمي للمجلة وعرض حوصلة اجمالية لنشاطها، ضمن هذا الجدول:

رقم العدد وسنة الاصدار	عدد الصفحات	دراسات وأبحاث وعروض تاريخية	بيبليوغرافيا ووثائق واصدارات ونشاط علمي	تقديم أطروحات	دراسات وعروض بالفرنسية والانجليزية
العدد الأول: 1406-1986	197	9	7	4	1
العدد الثاني: 1406-1986	174	7	1	2	1
العدد الثالث: 1407-1987	175	7	3	1	1
العدد الرابع: 1408-1988	256	5	4	7	4
العدد الخامس (خاص): 1408-1988	243	13	6	-	-
العدد السادس: 1413-1992	237	12	-	6	1
العدد السابع: 1414-1993	246	9	3	5	2
العدد الثامن: 1414-1994	169	13	2	1	2
العدد التاسع: 1415-1995	354	9	2	-	4
العدد العاشر: 1417-1997	470	12	2	5	3
العدد المزدوج (الحادي عشر والثاني عشر): 1420-1999		12	5	12	2
مجموع الإسهام العلمي للمجلة		108	35	43	21

بعد هذه العجالة التي استعرضنا فيها الأوضاع التي ظهرت فيها مجلة الدراسات التاريخية والظروف التي تأثرت بها، يصبح من المفيد استخلاص ملاحظات وتسجيل انطباعات، وذلك لكون هذه التجربة تقدم لنا عينة عن واقعنا الثقافي ونموذجا عن تعاملنا مع فضائنا المعرفي ومحيطنا الجامعي، مما يتطلب عرضها على الجيل الجديد من المؤرخين عسى أن يستقرئوا فيها ما يساعدهم على تجاوز قصورهم ويساعدهم على فرض ذاتهم وتحقيق طموحهم، ولهذا الغرض حرصت أن تكون هذه الملاحظات والانطباعات بعيدة عن المجاملة الممقوتة والتلميح المخادع والتستر الأبله، لأن قيمة كل عمل تكمن في مدى الانتفاع بسلبياته والاستفادة من أخطائه. هذا وحتى تكون هذه الملاحظات أقرب إلى ذهن القارئ فقد حرصت على تلخيصها في النقاط التالية:

1 - ساهمت مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ، من خلال الأبحاث والعروض التي تضمنتها والآراء التي عبرت عنها، في التأكيد على أن الطريق الصحيح لتعامل الجامعة مع مجتمعنا وتأثيرها في وسطها لا ينحصر في الجانب التعليمي المتمثل في تلقين المعلومات وتخريج حاملي الشهادات، وإنما الجامعة قبل كل شيء مخبر بحث ومنبر تعبير وورشة إنجاز ومجال ترقية فكرية، وهذا ما يجعل في ضوء ظروف الجزائر الحالية، اصدار المجلات والمشاركة فيها بالجديد والجيد من البحوث أهم من تقديم الدروس والقيام بالمحاضرات في حد ذاتها، لأن الإسهام المعرفي والنشر العلمي يظل في نظري الوسيلة المثلى لاكتساب المنهج والرقي بالأسلوب والتعمق في المعالجة، وبذلك ترتفع الجامعة من مستوى تفريخ المتعلمين إلى مكانة تكوين المفكرين وانتاج المثقفين.

إن هذا التوجه الذي أصبح قناعة بالنسبة لي بفعل تعاملي مع مجلة الدراسات التاريخية ظل غائبا عن الممارسة الفعلية والنشاط اليومي للعديد من الاطارات الجامعية، بل أصبح نظرا للأوضاع المادية والمعنوية التي تعيشها الجامعة بعيدا عن اهتمامات الجميع، فحتى عهد قريب لم تكن ترقية مرتبطة بالبحث ولا تقدير صادر عن المساهمة في الإنتاج ولا طموح يستند إلى المبدع من الأعمال، ولعل هذا ما جعل العديد من الأقلام وفي مقدمتها أقلام واعدة تظل غائبة عن المجلة، لأن النشاط الثقافي في ظل الأزمة الجزائرية تحول من الأقلام إلى الألسنة ومن

الأفكار إلى التعليقات، وبذلك توجهت جهود بعض أعضاء هيئة التدريس إلى نشاطات أخرى بعيدة عن اهتمامات المجلة.

كادت مجلة الدراسات التاريخية أن تتحول بفعل هذه الظروف إلى مجرد اصدار روتيني ونشرية عادية ما دام الفرق غير موجود بين بحث يحضر شهورا لينشر في مجلة متخصصة مثل مجلة الدراسات التاريخية، وبين عرض يهيأ في وقت قصير ليقدم في مهرجان أو يعرض في مناسبة تاريخية، فمال الكثيرون إلى ما فيه يسر وسهولة وشهرة سريعة وحظوة مضمونة، وابتعدوا عما فيه مشقة وجهد وتحد ونقد، فكان خوفنا كبيرا من أن تتحول مجلة الدراسات التاريخية بفعل هذا الواقع من أداة يحتكم إليها في التقييم والاعتبار إلى مجرد ديكور تفاخر به إدارة المعهد.

2 - اتضح لي من خلال العمل على اخراج مجلة الدراسات التاريخية أن الجهد الجماعي في الوسط الجامعي وفي ميدان البحث العلمي بالذات، في ظروف الجزائر الحالية وانطلاقا من سلوك المثقف الجزائري بالتحديد، شيء صعب إن لم يكن مستحيلا، ولا أدل على ذلك من غياب العمل المنظم والمستمر لدى شريحة واسعة من الجامعيين طيلة العشريات السابقة، فأصبح الفعل الثقافي يعتمد في الأساس على مبادرات فردية تدخل في إطار حماسة المناسبات وباب التطوع المؤقت وخانة الطموح الفردي. فالفرد الجزائري وخاصة المثقف الجامعي منه بمزاجه المتقلب وسلوكه الانعزالي وضغوطاته الاجتماعية ظل يتعامل من واقع طموحه الشخصي وليس من متطلبات مهنته الجامعية ورسالته الاجتماعية، ولعل هذا ما جعل الاصدارات العلمية ومنها مجلة الدراسات التاريخية رهينة المبادرة الشخصية سواء من حيث المتطلبات المادية أو الإشراف العلمي، وجعل لجنة التحرير التي يقوم عليها أي اصدار علمي تتحول في العديد من المجلات إلى هيئة استشارية، إن لم تكن مجرد قائمة شرفية تستمد منها المجلة شرعيتها، ويستأنس بها مدير المجلة أو المكلف باصدارها بالرجوع إليها آرائها عند الضرورة.

إن هذا الوضع الذي لا يحاسب على هيئة التحرير كما لا يأخذ على القائمين على المجلة، هو نتيجة منطقية للأوضاع الصعبة التي ظل يواجهها النشر العلمي في الجزائر والمتمثلة خاصة في انعدام الامكانيات المادية والحوافز الأدبية وفي

غياب الاطار العلمي الموجه للمجلة، مما جعل استمرار العديد من المجلات في حد ذاته متوقفا على تشجيع إدارة الجامعة ورعايتها وعلى المبادرة الفردية للمكلفين باصدارها.

3 - تأكد لي من اصدار مجلة الدراسات التاريخية تغلب الصلاحيات الإدارية على المبادرة العلمية في مجالات تتطلب التخصص الدقيق، ولعل هذا ما جعل اصدار أغلب المجلات العلمية في الجزائر مرتبط عادة بمبادرة الإدارة، وبفعل هذا الواقع أصبحت ادارتها موكولة لمديري المعاهد وخضع اصدارها إلى الامكانيات المالية أكثر من كونه يعود إلى عمل الهيئة العلمية، فتعثر في ظل هذا الوضع اصدار مجلة الدراسات التاريخية مع كل تغيير في إدارة المعهد وعرفت الهيئة المشرفة تبديلا بتغير الطاقم الاداري للمعهد، وكان من المفترض أن تتجاوز هذا الوضع بتوفير إدارة مستقلة للمجلة تشرف على اصدارها وتحافظ على استمرارها وتعمل على الارتقاء بها وتجاوز ما يؤخذ عليها.

كانت مجلة الدراسات التاريخية في ذلك صورة مصغرة لواقع المؤسسات التعليمية الجزائرية التي تحولت مع الاستقلال من هيئة علمية قائمة على البحث وتطوير المعرفة إلى مؤسسة تعليمية موجهة لمنح الشهادات، وهذا ما جمد الحياة الثقافية بالجامعة لفترة طويلة لم يبدأ تداركها إلا مع وصول أساتذة جامعيين إلى رئاسة الجامعة وعملهم على تغيير هذا الوضع، فكان لهم مساهمة مشكورة في نقل الجامعة من مؤسسة تعليمية ذات طابع اداري إلى منظومة بحث ذات رسالة ثقافية، فظهرت حوليات الجامعة ومجلات المعاهد ونشريات البحث العلمي المتخصصة.

4 - تبين لي من خلال العمل على اخراج المجلة وما يتطلبه من تعامل مع الجيل الشاب من الباحثين، صعوبة تواصل الأجيال في الميدان العلمي ومحدودية انتقال التجربة في مجال النشاط الثقافي خاصة، فأصبح اهتمام الجميع منصبا على فرض الذات بكتابة المزيد من الأبحاث وليس إلى الوصول بالعمل إلى مزيد من الاتقان عن طريق تقليد النماذج الجيدة من الإنتاج والعينات المبدعة من الإسهام التاريخي، وهذا ما طرح في غياب مبادرة هيئة التحرير، مشكلة تقييم العروض والدراسات وتصحيحها وتميحصها، بل أدى في أغلب الأحيان إلى انعدام الرقابة

العلمية الضرورية على ما ينشر في الشكل والمضمون وحسب شروط البحث العلمي، فأصبح الحكم على ما ينشر في المجلة موكول للقارئ في غياب المراقبة العلمية لما ينشر فيها.

إن هذا الوضع جعل مساهمة الجيل الصاعد من المؤرخين -رغم توفرهم على طاقات مبدعة في البحث-، في غياب التقاليد وانعدام النقد والتقييم، أشبه شيء بالشجرة التي تترك بدون تقليم وتطعيم، فيضطرب نموها الطبيعي ويصبح من الصعب الحصول على الثمار المرجوة منها، وهي الإنتاج المتأني والكتابة المتفتحة والهادفة. فأغلبية الجيل الشاب من هيئة التدريس لم تعد ترى في تجربة الآخرين شيئا ضروريا في تكوينها الفكري وفي نموها الثقافي سواء من حيث استعمال اللغة والأسلوب أو التعامل مع طريقة المعالجة وكيفية العرض، بعد أن تأكدت لديها هذه القناعة بفعل ندرة العروض والمحاضرات الجيدة وانتفاء المناقشات والقراءات النقدية الهادفة وبفعل غياب المثل وانعدام القدوة في أغلب الأحيان.

5 - اتضح لي من خلال تعاملي مع مجلة الدراسات التاريخية باعتبارها وسيلة تعبير كتابي يقوم على توظيف القلم، محدودية تعامل الذهنية الجزائرية مع التراث المكتوب وتقاليد النشر العلمي، فالتعامل الشفوي الذي غلب على نشاط المثقف الجزائري، جعل الكتابة الأكاديمية في حد ذاتها معاناة نفسية وسلوكا شاذا لدى الكثيرين، مما أدى إلى تكريس وضع مزر للإسهام التاريخي، فأصبح أغلبه يتراوح بين الندرة والاقلال الذي لا يشفي الغليل وبين الاكثار والاسفاف إلى حد الاسهال والهذيان، وهذا ما عمل على تكريس الرداءة وتوسيع ثقب الذاكرة ... إن طغيان الثقافة الشفوية في حياتنا الجامعية، جعل الكتابات المعبرة من يوميات تدون وذكريات تسجل غائبة عن اهتمامنا والبحوث التي تستجيب لتطلعات القارئ وتقوم على التحليل ومجاراة تطور الفكر ليس لها مكانة في نشاطنا، وبذلك اختفت المساهمات الجادة والمعبرة وكاد النشاط العلمي لغالبية الباحثين الشباب ينحصر في تحضير رسالة قد لا ترى النور أو إلقاء دروس قد لا يتجاوز صداها جدران قاعة التدريس.

6 - أظهر لي العمل على اصدار مجلة الدراسات التاريخية، نمو ظاهرة الاستقلال في التعامل والفردية في العمل لدى الباحث الجامعي الجزائري، وذلك

بفعل الميل إلى محاولة إثبات الذات على حساب الآخر والنظر إلى الآخر باعتباره منافسا لا نسلم بمكانته إلا من باب المجاملة أو عند الضرورة. وهذا ما جعل تشكيل هيئة التحرير وضبط أعضائها وتوزيع المهام بينهم منذ العدد الأول من مجلة الدراسات التاريخية شيئا صعبا إن لم يكن أمرا مستعصيا، مما انعكس سلبا على توزيع المادة للقراءة والتقييم، ولم يعد من الممكن تجاوز اشكالية، من يقوم من، ومن يوجه من؟

إن ظاهرة نفي الآخر من أجل إثبات الذات، التي طبعت السلوك الجزائري وتأثر بها النشاط العلمي الجامعي، تعود أساسا في نظري إلى كون الوسط الجامعي في الجزائر، بحكم التوجهات السياسية والسلوكات الاجتماعية السائدة، ظل يفتقد إلى تقاليد الكتابة الأكاديمية والاحتكام إلى حجة القلم وفرض الذات عن طريق الإسهام المعرفي والتأليف العلمي، وهذا ما حال دون انتقال التجربة وحد من اكتساب الجيل الجديد من الجامعيين تقنيات البحث سواء عن طريق النماذج التي يقرؤونها أو بواسطة الأشخاص الذين يحتكون بهم، الأمر الذي جعل العديد من المقالات بعيدة عن المقاييس المتعارف عليها في البحث الجامعي، فهي غالبا ما تكون غير مركزة في الفكرة وغير مترابطة في الأسلوب وغير واضحة في المعنى، لأنها لم تخضع للتحوير والتعديل والمراجعة والتصحيح الذي يكتسب بالتجربة والمران والممارسة.

7 - لقد حرصت طيلة عملي على نشر مجلة الدراسات التاريخية، على أن تكون هذه المجلة بحق مخبرا علميا يتدرب فيه الباحث على الكتابة التاريخية ومنبرا حرا وفضاء مفتوحا يماس فيه الجميع التعبير عن اهتماماته بكل حرية، فباستثناء مقالين لم نتمكن من نشرهما لظروف خارجة عن نطاق صلاحياتنا، الأول حول المسألة الديموقراطية في الثورة الجزائرية (1986) والثاني حول الايديولوجية الوطنية والانتماء في المغرب العربي (1996)، فإنه لم يتحفظ على أية مساهمة مهما كانت وجهة نظر صاحبها أو طريقة معالجتها، كما لم يرفض أي عمل يتوفر على الحد الأدنى لشروط النشر، وهذا ما حقق نتائج ملموسة لفائدة البحث التاريخي سواء من حيث تراكم التجربة وتجديد نفس المجلة العلمي وطرح الآراء والأفكار الجريئة الكفيلة بتوسيع دائرة الاهتمام بقضايا التاريخ وتمكين الكاتب من

تكوين شخصيته وتحرير نفسه ورفض الأوهام والأحكام المستبدة به ودفعه إلى إعادة النظر في تعامله مع التاريخ قراءة ومعالجة وتحليلا. وهذا ما حاول العدد الخامس التعبير عنه من خلال ما نشر فيه من أعمال الملتقى الوطني لمعهد التاريخ حول «المدرسة الغربية وقضايا التاريخ الجزائري».

لقد كان التراكم المعرفي الذي تمثل فيما نشر من أعمال في الأعداد الثاني عشر مصدر غبطة لي، لأنه الوسيلة المثلى في نظري التي تحقق الغاية التي سعيت إليها من خلال العمل على اصدار المجلة، وهي استعادة الوعي بالتاريخ وامتلاك وسيلة التعبير عنه، والتي أشرت إليها في تقديم العدد الأخير بهذه العبارة: «ان سعينا من مجلة الدراسات التاريخية هو جعلها منطلقا صحيحا للوعي برسالة المؤرخ ووسيلة صادقة لرصد تطلعات الباحث ليصبح اختلاف التصور تطورا، وتعدد المواقف ثراء، وتضارب الرؤى حقائق حضارية وتباين الأفكار وتعدد التحاليل سياجا يقينا المظاهر المرضية التي تتربص بالمؤرخ وفي مقدمتها الميول السياسية الآنية والمواقف الايديولوجية الظرفية والمصالح الشخصية الضيقة».

إن أغلب هذه الملاحظات والانطباعات هي في الواقع تتجاوز التجربة الشخصية مع مجلة الدراسات التاريخية، لكونها وصف لمعاناة المثقف الجامعي وتعبير عن أبعادة أزمة الثقافة التاريخية في الجزائر، والتي نعتبرها مظهرا جزئيا لأزمة أكبر وأشمل وأعم، هي أزمة نمو وتحول وتطور الجزائر المعاصرة، ولعلي أكون موفقا فيما قمت به لو وجدت هذه الكلمات مكانها في السعي العام لمحاولة فهم الواقع الثقافي المتأزم والعمل على معالجته الوصول إلى ما هو أحسن، لأن ذلك هو الطريق الوحيد ولكنه الصعب، الذي ينقلنا من منزلة الرعايا في فكرنا إلى مستوى المواطنين في سلوكنا، ومن واقع الجمود والتأخر في حياتنا إلى ميدان التجديد والتقدم في عالمنا، ومن التعامل مع التاريخ من خلال العواطف إلى معالجة الماضي من خلال الوعي بالذات، فينطلق الفكر الجزائري من عقاله ليساهم في رسم آفاق مستقبل تكون فيه الجزائر رائدة في النهضة الحضارية كما كانت قدوة في ثورتها التحريرية.

وفي ختام هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أسجل شكري للذين تعاملوا معي وأن أعرب عن ارتياحي الشخصي عن تجربتي مع مجلة الدراسات التاريخية لكون ما

رافقها من مواجهة وما صاحبها من تحد كان بمثابة الحافز الذي لا يحقق الانسان نفسه إلا بالتغلب عليه، ولكون ما ارتبط بها من عوائق وصعوبات كانت بمثابة المؤشر على إمكانية تغلب عوامل البناء على أسباب الهدم، فلا نهضة إلا بعد أزمة ولا بناء إلا بعد هدم ولا تجديد إلا بعد رفض، وهذا ما يؤكد إيماننا بامكانية تغيير واقعنا العلمي ومحيطنا الثقافي وبيئتنا الجامعية إلى الأحسن، فنكون قد وضعنا لبنة في صرح شامخ ستواصل الأجيال الشابة من الباحثين تشييده لتحقق فيه تجربتها الخاصة واسهامها المميز في عالم لم يعد فيه مكان سوى للجيد من الإنتاج والمتميز من العمل والمبتكر من الأفكار.

جيش الأمير في نظر راسلوف

أ. د. أبو العيد دودو

كان ف. فون راسلوف، وهو ضابط دانيمركي في قوات الفرسان الملكية، قد أقام في الجزائر حوالي سنة ونصف، وذلك عامي 1840 و1841، وبعد عودته إلى بلاده نشر كتابا تحت عنوان «نظرة على الأوضاع العسكرية والسياسية في الجزائر في سنتي 1840 و1841 Rückblick auf die militairischen und politischen Verhältnisse der Algérie in den Jahren 1840 und 1841»، ولكنه لم ينشره بمدينة ألتونا، التي كانت في ذلك الحين منفصلة عن مدينة هامبورغ الألمانية، إلا في سنة 1845، وذلك لأسباب ذكرها في مقدمة كتابه، من بينها ضياع مجموعة كبيرة من الوثائق، التي حملها معه من الجزائر عندما تحطمت بهم السفينة. وقد لاحظ بهذا الصدد أن الجمهور لم يعد يبدي اهتماما كبيرا بما يحدث في الجزائر، وأنّ بعض الأوضاع قد تكون تغيرت تغيرا كبيرا، وقد يكون بعضها الآخر قد فقد أهميته بعد مضي أربع سنوات، ولكنه مع ذلك متأكد من أنّ الطبقة المثقفة في ألمانيا تفضل الإطلاع على هذه الأوضاع من خلال وصف حيادي لكل ما جرى هنالك من أحداث. ويطلب من قارئه أن يقدره حق قدره بناء على ما سيجده في كتابه من صدق ورغبة في قول الحقيقة(1).

ويؤكد المؤلف أنه عرف بعد عودته من الجزائر، سواء أكان ذلك أثناء إقامته في بلاده أم أثناء قيامه برحلات في بلدان مختلفة – عرف تلك الجوانب من الشؤون الإفريقية، التي تحظى باهتمام الناس، فيصدرون عليها أحكاما صائبة، كما عرف

الجوانب، التي يخطئون في الحكم عليها، وخاصة حين يحاول بعضهم تهويل الأمور وتقديمها في ألوان غير ألوانها الحقيقية بدافع الحقد والكراهية لهذا الجانب أو ذاك حسب ما يفهم من قوله. ويعود المؤلف ليطلب من القارئ مرة أخرى أن يحكم على مدى صدقه بناء على ما يقدمه له من معلومات، سمحت له بجمعها الفترة، التي أقامها في الجزائر، ويعتذر عما قد يكون هناك من تشابه بينه وبين غيره، من أمثال فون ديكر(2)، وفون روزن(3) وغيرهما، فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية، فهذا التشابه مرده إلى وحدة المصادر الرسمية، التي ينقلون عنها، وليس مردها النقل عنهم والسطو على كتاباتهم(4)، أما ما عدا ذلك فمصدره ملاحظات من كانت له بهم علاقة مباشرة، وقلما تجاوزت هذه الملاحظات عنده الدوائر التي كان يعيش فيها هو أو من وثق بصدقه في رواية ما عاشه من أحداث، فالمرء في تصوره، وهو محق في ذلك ولا شك، يخطئ فيما يقدمه من معلومات حين يخوض في الحديث عن أمور لم يعشها ولم يشاهد وقوعها بنفسه ولم يتح له الإتصال بمصدر من مصادرها الأساسية. ويعترف راسلوف بأنه بعيد عن الأسلوب القصصي من جهة، وبعيد عن موهبة الوصف أو القدرة عليه من جهة أخرى، ولذلك فهو حريص على أن يلتزم بالواقعية الكبيرة في روايته للأحداث. وإذا كانت أربع سنوات تعد فترة طويلة في عمر الإنسان، فإنها في رأيه ليست كذلك في إنشاء مستعمرة. ومن ثم لا يستبعد أن تكون بعض القبائل، التي كان قد شارك في الحرب ضدها، قد أصبحت الآن خاضعة لفرنسا، فقد كان ذلك متوقعا منها، ويؤكد أنه لم يتعرض للجوانب التاريخية إلا ليلقي بعض الضوء على التطورات، التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة(5).

تحدث المؤلف في الفصل الأول عن وصوله إلى الجزائر، وكان أول ما جلب إنتباهه هو هجوم بعض الصبية كالذئاب الجائعة، على حد تعبيره، على الأمتعة، ولكن كلمة واحدة بالعربية، وهي «أمش في ساع ياولد!»، كانت كافية لتفريقهم، ويستغرب كثرة الحمالين في الجزائر وينوه بالدور، الذي يقومون به فيها، ولعله اكتشف في ذلك الحين مدى قدرة الكثير منهم وحرصهم كذلك على حمل ما للغير من أمتعة مادية ومعنوية في كل الظروف والأحوال! وقدم في الفصول الأربعة الأولى نبذة عن تاريخ الجزائر في القديم، وفي العهد التركي، وعن سكانها وعاداتهم وتقاليدهم. أما الفصول الباقية، وعددها ثمانية، فقد تحدث فيها عن ظروف الإحتلال والمعارك المختلفة، التي تلت ذلك مع ما تخللها من فترات صلح

وسلام، ولكني أقصر الحديث هنا على القسم الأخير من الفصل السابع، الذي يتحدث فيه المؤلف عن النظام العسكري والسياسي للأمير عبد القادر، وهو في الأساس محاضرة، كنت قد هيأتها قبل سنوات لإلقائها في الكلية العسكرية بشرشال، ولكن ذلك لم يتم لظروف خاصة.

وإذا لم تكن المعلومات، التي يقدمها المؤلف ها هنا، ذات فائدة كبيرة بالنسبة لبعض المؤرخين، فإنها قد تكون صالحة بالنسبة لبعضهم الآخر ليطلع على الأقل على مصدر جديد غير فرنسي، وإن هي ارتبطت بالوثائق الفرنسية بشكل أو بآخر، من ناحية وليعتمد عليها في تنويع مصادره من ناحية أخرى.

يشير راسلوف في البداية إلى أنه من الصعب معرفة التنظيم، الذي يقوم عليه جيش الأمير عبد القادر، وخاصة فيما يتعلق من ذلك بالناحية الإحصائية، فالمسلمون لا يحبون، فيما يرى، أن يعرف أحد إحصائياتهم الدقيقة بأي شكل من الأشكال، يضاف إلى ذلك أن الأمير لم تكن له في أي وقت من الأوقات علاقة حميمة بالفرنسيين حتى بعد توقيع معاهدة التافنة. ومن ثمّ لم يكن يرغب في أن يعرف الفرنسيون عدد قواته ولا سبل تمويلها ولا نقاط الضعف فيها. ويقول راسلوف إنه إذا كان قد عرف شيء عن ذلك فالفضل فيه يعود إلى المعلومات الدقيقة، التي استطاع المكتب العربي الحصول عليها في ولاية وهران. ويلاحظ أن تنظيم المناطق، التي كان يسيطر عليها الأمير، لم يكن معروفا عندما استأنفت المعارك بين الأمير والفرنسيين. على أنّ الفرنسيين واصلوا تحرياتهم ودراساتهم لتنظيمات الأمير خلال المعارك الحربية، ولو أن تقدمهم في ذلك كان بطيئا بصورة ملحوظة. ويذكر أن هناك معلومات قد وصلت إلى الفرنسيين فعلا أثناء هذه المعارك، ولكنه بفضل اعتماد المعلومات التي رواها له ألماني، يدعي غلوكنر Glöckner، كان قد عاش ثلاث سنوات في خدمة الأمير عبد القادر، قضاها جنديا في خيالته النظامية، كما استمدها من ضابط فرنسي، يدعي مورزو Morisot، عاش أسيرا بين العرب ما يقرب من سنة، وكان قد سافر معه إلى فرنسا عام 1841 عند مغادرته للجزائر(6).

يذكر المؤلف أنّ الأمير كان يسيطر على القسم الأكبر من الجزائر، وأنه اتبع النظام التركي وحده تقريبا في تسيير المناطق التابعة له سياسيا وإداريا. فقد قسمها إلى شرق وغرب، وجعل في الغرب خليفته البوحميدي(7)، وعاصمته معسكر. وفي سنة 1840 أضيفت إلى ذلك مناصب أخرى، تولاها أمهر رجال

الجوانب، التي يخطئون في الحكم عليها، وخاصة حين يحاول بعضهم تهويل الأمور وتقديمها في ألوان غير ألوانها الحقيقية بدافع الحقد والكراهية لهذا الجانب أو ذاك حسب ما يفهم من قوله. ويعود المؤلف ليطلب من القارئ مرة أخرى أن يحكم على مدى صدقه بناء على ما يقدمه له من معلومات، سمحت له بجمعها الفترة، التي أقامها في الجزائر، ويعتذر عما قد يكون هناك من تشابه بينه وبين غيره، من أمثال فون ديكر(2)، وفون روزن(3) وغيرهما، فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية، فهذا التشابه مرده إلى وحدة المصادر الرسمية، التي ينقلون عنها، وليس مردها النقل عنهم والسطو على كتاباتهم(4)، أما ما عدا ذلك فمصدره ملاحظات من كانت له بهم علاقة مباشرة، وقلما تجاوزت هذه الملاحظات عنده الدوائر التي كان يعيش فيها هو أو من وثق بصدقه في رواية ما عاشه من أحداث، فالمرء في تصوره، وهو محق في ذلك ولا شك، يخطئ فيما يقدمه من معلومات حين يخوض في الحديث عن أمور لم يعشها ولم يشاهد وقوعها بنفسه ولم يتح له الإتصال بمصدر من مصادرها الأساسية. ويعترف راسلوف بأنه بعيد عن الأسلوب القصصي من جهة، وبعيد عن موهبة الوصف أو القدرة عليه من جهة أخرى، ولذلك فهو حريص على أن يلتزم بالواقعية الكبيرة في روايته للأحداث. وإذا كانت أربع سنوات تعد فترة طويلة في عمر الإنسان، فإنها في رأيه ليست كذلك في إنشاء مستعمرة. ومن ثم لا يستبعد أن تكون بعض القبائل، التي كان قد شارك في الحرب ضدها، قد أصبحت الآن خاضعة لفرنسا، فقد كان ذلك متوقعا منها، ويؤكد أنه لم يتعرض للجوانب التاريخية إلا ليلقي بعض الضوء على التطورات، التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة(5).

تحدث المؤلف في الفصل الأول عن وصوله إلى الجزائر، وكان أول ما جلب إنتباهه هو هجوم بعض الصبية كالذئاب الجائعة، على حد تعبيره، على الأمتعة، ولكن كلمة واحدة بالعربية، وهي «أمش في ساع ياولد!»، كانت كافية لتفريقهم، ويستغرب كثرة الحمالين في الجزائر وينوه بالدور، الذي يقومون به فيها، ولعله اكتشف في ذلك الحين مدى قدرة الكثير منهم وحرصهم كذلك على حمل ما للغير من أمتعة مادية ومعنوية في كل الظروف والأحوال! وقدم في الفصول الأربعة الأولى نبذة عن تاريخ الجزائر في القديم، وفي العهد التركي، وعن سكانها وعاداتهم وتقاليدهم. أما الفصول الباقية، وعددها ثمانية، فقد تحدث فيها عن ظروف الإحتلال والمعارك المختلفة، التي تلت ذلك مع ما تخللها من فترات صلح

وسلام، ولكني أقصر الحديث هنا على القسم الأخير من الفصل السابع، الذي يتحدث فيه المؤلف عن النظام العسكري والسياسي للأمير عبد القادر، وهو في الأساس محاضرة، كنت قد هيأتها قبل سنوات لإلقائها في الكلية العسكرية بشرشال، ولكن ذلك لم يتم لظروف خاصة.

وإذا لم تكن المعلومات، التي يقدمها المؤلف ها هنا، ذات فائدة كبيرة بالنسبة لبعض المؤرخين، فإنها قد تكون صالحة بالنسبة لبعضهم الآخر ليطلع على الأقل على مصدر جديد غير فرنسي، وإن هي ارتبطت بالوثائق الفرنسية بشكل أو بآخر، من ناحية وليعتمد عليها في تنويع مصادره من ناحية أخرى.

يشير راسلوف في البداية إلى أنه من الصعب معرفة التنظيم، الذي يقوم عليه جيش الأمير عبد القادر، وخاصة فيما يتعلق من ذلك بالناحية الإحصائية، فالمسلمون لا يحبون، فيما يرى، أن يعرف أحد إحصائياتهم الدقيقة بأي شكل من الأشكال، يضاف إلى ذلك أن الأمير لم تكن له في أي وقت من الأوقات علاقة حميمة بالفرنسيين حتى بعد توقيع معاهدة التافنة. ومن ثمّ لم يكن يرغب في أن يعرف الفرنسيون عدد قواته ولا سبل تمويلها ولا نقاط الضعف فيها. ويقول راسلوف إنه إذا كان قد عرف شيء عن ذلك فالفضل فيه يعود إلى المعلومات الدقيقة، التي استطاع المكتب العربي الحصول عليها في ولاية وهران. ويلاحظ أن تنظيم المناطق، التي كان يسيطر عليها الأمير، لم يكن معروفا عندما استأنفت المعارك بين الأمير والفرنسيين. على أنّ الفرنسيين واصلوا تحرياتهم ودراساتهم لتنظيمات الأمير خلال المعارك الحربية، ولو أن تقدمهم في ذلك كان بطيئا بصورة ملحوظة. ويذكر أن هناك معلومات قد وصلت إلى الفرنسيين فعلا أثناء هذه المعارك، ولكنه بفضل اعتماد المعلومات التي رواها له ألماني، يدعي غلوكنر Glöckner، كان قد عاش ثلاث سنوات في خدمة الأمير عبد القادر، قضاها جنديا في خيالته النظامية، كما استمدها من ضابط فرنسي، يدعي مورزو Morisot، عاش أسيرا بين العرب ما يقرب من سنة، وكان قد سافر معه إلى فرنسا عام 1841 عند مغادرته للجزائر(6).

يذكر المؤلف أنّ الأمير كان يسيطر على القسم الأكبر من الجزائر، وأنه اتبع النظام التركي وحده تقريبا في تسيير المناطق التابعة له سياسيا وإداريا. فقد قسمها إلى شرق وغرب، وجعل في الغرب خليفته البوحميدي(7)، وعاصمته معسكر. وفي سنة 1840 أضيفت إلى ذلك مناصب أخرى، تولاها أمهر رجال

الأمير(8)، فكان البركاني(9) خليفته في المدية، وسيدي علي المبارك(10) في مليانة. ويضيف أن سهل المتيجة، وأبرز قبائله قبيلة حجوط، كان تحت سيطرة الأمير. وكان قد عين خلفاءه في مقاطعة قسنطينة، التي كان الفرنسيون قد احتلوها عام 1837، أيضا، فخضع هؤلاء الخلفاء، ظاهريا على الأقل، للخلفاء الذين عينتهم فرنسا، ولكنهم كانوا مستعدين، حين تتاح لهم أول فرصة، للعودة إلى مساندة الأمير والدفاع عن حقه في السيطرة على المنطقة. ويذكر مثلا على ذلك، وهو أن الأمير عين فرحات بن سعيد خليفة له(11) على بلاد الجريد، بينما عينت فرنسا عميلها بوعزيز بن غانة(12). مما جعل الصراع يقوم بين الإثنين من أجل لقب شيخ العرب. وقام في الوقت نفسه صراع بين الخليفة الحاج محمد عبد السلام(13) وبين أحمد بن بوعزيز المقراني، الذي عينه الفرنسيون على مجانة(14).

ويذكر راسلوف أن السيادة الفرنسية على مقاطعة قسنطينة قد أصبحت واقعا فعليا، ومع ذلك فإن عددا من المعلقين على الأوضاع فيها يرون أنّ هؤلاء الخلفاء لا يطارد بعضهم بعضا كما يتصور المرء وكما كان الفرنسيون يحبون أن يتم ذلك. وهناك من ادعى، وقد يكون هذا أقرب إلى الحقيقة، أن الخلفاء قد اتفقوا فيما بينهم مثل أصحاب السلطان على أن يتركوا الأمور تسير في مجراها الطبيعي قدر الإمكان حتى يتمكنوا فيما بعد من استغلال النصر لصالحهم والإستقلال بالخلافة سواء أكان هذا النصر للأمير أم كان للفرنسيين. ومثل هذا الأمر، فيما يرى المؤلف، يمكن أن يتم بين الزعماء العرب مثلما تم ذلك، بناء على ما يرويه التاريخ، بين الزعماء المسيحيين في فترات سابقة، وخاصة إذا أخذ المرء بعين الإعتبار أن هذا الصراع، الذي أصبح أشبه ما يكون بالمهزلة، لا هدف له سوى مخادعة الفرنسيين! ومع ذلك رجح المؤلف أن الأمر سيستتب للفرنسيين إذا ما استمر هذا الخلاف بين الزعماء العرب، وواصل نفوذهم انتشاره على هذا المنوال، وتكاثر عدد الخلفاء، الذي وصل عام 1840 إلى إثني عشر خليفة(15).

ويشير المؤلف إلى أنّ الخلافة، ويسميها العرب عادة بايليك، مقسمة إلى عدة أغاليكات، يرأسها أغا، فكانت هناك سبعة بايليكات في الشرق وخمسة في الغرب، وهي تزيد أو تنقص حسب اتساع نفوذ الأمير أو انحساره. ويتغير اسم الأغاليك كذلك تبعا لتغير الأغا، لأن الأغاليك يحمل عادة اسم القبيلة، التي ينتمي إليها الأغا. وكانت السياسة الفرنسية تقضي بالإبقاء على هذه البايليكات والأغاليكات، كما نظمها الأمير، عندما تتمكن من الإستيلاء عليها كلية في داخل البلاد(16).

ويصف راسلوف وظيفة الأغا بأنها عسكرية بقدر ما هي مدنية، وكانت للقياد والشيوخ نفس الأهمية، التي كانت لهم في العهد التركي، وهم مسؤولون عن ولاء القبائل التي تقع تحت إمرتهم. وكان الأمير عبد القادر يختار خلفاءه على أساس الإتجاه السياسي المحض، ومن ثم لم يكن يسمي أي خليفة إلا إذا هو اقتنع بإخلاصه وولائه له، وكان يختاره من بين أصحاب النفوذ في البلاد. وبذلك كان يأمل أن ينال تأييد القبائل، التي لم يكن من السهل عليه إخضاعها لسلطته. فقد كان يرى أنه من العسير عليه أن ينال بمفرده تأييد الشعب، الذي كان يقدس الشخصيات الدينية ويجل الأفكار والتقاليد القديمة. وبناء على نجاحه في ذلك استطاع أن يكوّن قوته ويعزّز سلطانه في المناطق الخاضعة له(17). وإذا كان الخلفاء يتمتعون عادة بالسلطة، التي يسندها إليهم الأمير، فإنّ تعيين الأغا لا يكون إلا لمدة سنة واحدة، يعين الأمير أو الخليفة بعدها أغا آخر، وكان الخوف من فقدان منصب الخليفة يحمل الخلفاء على الإخلاص للأمير(18).

ويتحدث راسلوف عن القبائل، فيذكر أنها مقسمة إلى مخزن ورعية، وقد احتفظ الأمير بهذا النظام، الذي يعد من أعمدة سلطانه، فالقبائل ترفع، إذا كانت ذات أهمية، وكان لها دورها في العمل العسكري والإداري، إلى رتبة المخزن، أما إذا أخلت بذلك ولم يكن لها ما يسمح لها بالمحافظة على رتبتها والرفع من شأنها، فإنها تنزل حينئذ إلى مرتبة الرعية من جديد. ويشير المؤلف إلى أن الموقف الرسمي للفرنسيين، رغم أنهم حافظوا على بعض الأنظمة التركية لم يكن يميل إلى تأييد ذلك لأنهم كانوا، في تصوره، يؤمنون بمبدأ المساواة! ويتولى الأمير إختيار قبائل المخزن على أساس الإخلاص له من جهة، وعلى أساس المهارة الحربية من جهة أخرى، ولكنه كان يأخذ الموقع الجغرافي بعين الإعتبار أيضا، بل إنه كان يلجأ أحيانا إلى حمل بعض القبائل، التي لا يثق في ولائها، على الإقامة قرب المخزن حتى يتمكن المخزن من محاصرتها عند الضرورة في ساعات معدودة(19).

ويورد المؤلف مثلا على ذلك، وهو أن البايلك الشرقي، الذي يتكون من أغاليكات الغرابة، ومجاهر، وهاشم الغرابة، وفليتة، وصدامة الواقعة في الشرق، تسكنه قبيلة مجاهر، التي لم تكن تحظى بثقة الأمير الكاملة، وكانت منصرفة إلى الزراعة والتجارة. وعدم ثقته بها جعله يفرض الهجرة على أقسام منها، ويحيط من تبقى منها بالقبائل الموالية له، بحيث كان في استطاعته مراقبتها وملاحظة ما قد تقوم به من حركات. وقد قدمت هذه القبيلة الدليل على أنها ليست أهلا للثقة، فقد كانت

مجاهر من أوائل القبائل، التي التحقت بالفرنسيين في مقاطعة وهران عام 1841، وأصبحت من أخلص القبائل لهم بعد الدوائر والزمالة(20).

ويتألف بايلك الغرب، فيما يذكر المؤلف، من أغاليك جبايلية، وبني عامر، وغسل، وترارة وأنجاد، ويحتوي البايلكان على خمسة آلاف بيت واثنتين وخمسين ألف خيمة، من بين سكانها أربعون ألف فارس وراكب وثلاثة وثلاثون ألف محارب راجل. وقد استطاع الأمير عند استئناف الحرب في مقاطعة وهران إعداد جيش قوامه ثلاثون ألف فارس وعشرون ألف راجل. وكان جيش الأمير يتكون عند استئناف الحرب في المناطق المختلفة من ثمانين ألف راكب وستين ألف رجل، وهذا العدد لا يضم القبائل الصحراوية. وكان الأمير يطمح إلى تكوين جيش صغير على النمط الأوروبي، واستطاع بمساعدة الفارين من الجيش الفرنسي، ولا سيما من الفرقة الأجنبية، أن يهاجم عين ماضي بأربعة آلاف وأربعمائة من قوات المشاة النظامية. وإذا استثنينا بعض المحاربين، الذين أرغمهم الأمير على الإنضمام إلى جيشه عقابا لهم لسبب ما أو لعدم ثقته بهم، فإن أغلب جنوده قد تم ضمهم إلى الجيش عن طريق الدعوة إلى الإنضمام إليه. فقد كان يعين رجالا مهمتهم أن يتولوا تجنيد من يرغب في التجنيد، ويطلبون منهم أن يكونوا من «أبناء السلطان» على حد تعبيره، ويعترف المؤلف أنها عبارة كانت تدفع العديد من أبناء الطبقة الدنيا إلى الإنضمام إليه، أما الطبقات الأخرى فكانت تنفر من الجيش النظامي(21).

ويتحدث راسلوف عن لباس الجند، فيذكر أن الزي الرسمي للمشاة النظاميين بسيط جدا، ويتكون من رداء طويل خشن من الصوف ذي قلنسوة، ويراه شبيها بما يرتديه النابوليتانيون، وصدرية زرقاء، وسروال أزرق، وحزام صوفي أحمر، وقلنسوة حمراء. وبالإضافة إلى هذه الألبسة، التي يتلقاها «ابن السلطان» من السلطان، يرتدي الجندي برنسا وعمامة، يشتريها بنفسه. ويتسلم الجنود كل ثلاثة أشهر قميصا أصفر، ونعالا جلدية صفراء(22). ويتسلم المشاة من الأمير بندقية ذات حربة من صنع فرنسي أو إنجليزي ومحفظة للذخيرة الحربية، ومسدسات، وياتغانا، وهو سلاح خاص يحمله الكثير منهم(23).

ثم يتحدث المؤلف عن الوجبات، التي يتناولها «النظاميون»، وهو الإسم الذي يطلقه عليهم الأوروبيون، فيذكر أنّ هذه الوجبات تتألف يوميا من حوالي رطل من خبز الشعير، ورطل من دقيق القمح لإعداد الطعام (الكسكسي)، ويقدم بالإضافة إلى ذلك خروف يجتمع عليه عشرون شخصا مرة في الأسبوع(24)، ولكن طعام

النظاميين كثيرا ما يكون أجود عندما يضطر الجنود إلى الخروج والنزول ضيوفا على القبائل المختلفة. ويروي المؤلف عن صديقه البافاري، الذي كان يعرف حياة «أبناء السلطان» معرفة حقيقية، أن جنود الكتيبة كثيرا ما كانوا يحرمون من طعامهم مخادعة لهم ونكاية بهم، وخاصة الأوروبيون، الذي كانوا يموتون جوعا، لأنهم لم يكونوا يجدون في الأرض، على العكس من الجنود العرب، ما يسدون به رمقهم. ولذلك كان يحلو لهم أن يتخلوا عن الكتيبة ليرافقوا الأمير في حملاته العسكرية أو الخليفة في رحلاته التفقدية(25).

كان الخليفة يأخذ معه في مثل هذه المناسبات فرقة أو فرقتين لحراسته، كما كان يأخذ معه، وذلك بمثابة علامة على سلطته، مدفعا أو مدفعين، كان يضعهما عند مدخل المعسكر في المساء، بعد أن يتم عن طريقهما الإعلان عن وصوله. وكان رجال القبائل يسرعون إليه بمجرد سماعهم بخبر وصوله حاملين إليه كمية من الحليب والكسكسي، فيقبل عليه النظاميون، الذين كان السير طوال اليوم كله قد نال منهم وأتعبهم وأثار شهيتهم إلى الطعام، ويلتهمونه، وكان الخليفة يستقبل في أثناء ذلك القياد والشيوخ ليصلح ذات البين ويكون حكما فيما بينهم. وكان على رجال القبائل أن يحملوا إلى النظاميين طعامهم في اليوم الثاني أيضا حتى لا يدعوهم ينتظرون، فالنظام لا يقبل أي تأخير في جلب الطعام(26).

وقد يحدث في بعض الأحيان أن يلتحق بهم الأمير فجأة ويطلب منهم أن يسيروا معه في الليلة نفسها للقيام بحملة في منطقة بعيدة. وكان البافاري قد وصف الحملة على عين ماضي، كما يذكر المؤلف، بأنها كانت متعبة جدا، ومن جملة ما وقع لهم في الطريق أن جيش الأمير لم يعثر على الماء مدة ثلاثة أيام كاملة، وكان ذلك بعد أن نفد كل ما كان في زجاجات الميدان وفي القرب من ماء، إذ كان شرب بعضه وتبخر بضعه الآخر بفعل أشعة الشمس المحرقة. لقد عجزوا عن العثور على الماء، ولكنهم كانوا في مقابل ذلك يعثرون على الذهب والفضة. كثيرا ما كانوا يعودون من مثل هذه الحملات ومعهم ما يساوي ثلاثمائة فرنك من هذه المعادن النفيسة، فكانوا يستعينون بها على قضاء بعض أمورهم، لأن رواتبهم الشهرية لم تكن تتجاوز ثلاث فرنكات بالنسبة للجندي العادي وخمسة أو ستة فرنكات بالنسبة للضباط وعشرين فرنكا بالنسبة للأغا(27).

وكان يترأس فرقة المشاة، التي لم تكن تتضمن أكثر من أربع كتائب، أغا المشاة، وكان يقيم مثل رئيس الطنبور (الطنبورجي) في معسكر الأمير. أما الفرق، وتتكون عادة من مائة رجل، فيترأسها باش سياف، ينوب عنه ضابط هو خليفته. وللضباط علامات مميزة، بعضها عبارة عن خنجرين فضيين متقاطعين، يحملان

فوق الكتف، وبعضها الآخر عبارة عن خاتم فضي، يحمل في بنصر اليد اليسرى، وقد نقش فوقه اسم الضابط وعمره وخاتمه(28).

ويشير المؤلف إلى أنّ مهارة هذه الفرق في استعمال السلاح والقدرة على التطور ضئيلة جداً، وليس في ذلك ما يدعو إلى العجب، ولكن الذي يدعو إلى العجب في نظره هو أن يلجأ الأمير كلما سنحت له الفرصة بذلك إلى استعراض قوات المشاة أمام الجنود الملكيين، كما يسميهم، وكأنه كان يأمل أن يثير بذلك شيئاً آخر غير الضحك والسخرية من هذه القوات. ويتأسف المؤلف لأنّ الأمير، في زعمه، كان يختار ضباطه لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، ومن ثمّ فإنّ أغلب المراتب في صفوف الضباط تسند إلى المرابطين المعروفين أو أبناء الأسر العريقة، فكان من النادر جدا أن يشغلها رجال أكفاء حقيقة. وكان الأمير نفسه مستعدا دائما وأبدا للإستجابة إلى كل ما يطلبه منه جيشه النظامي، ذلك أنّ المسؤولين أو الرؤساء كثيرا ما كانوا يتحايلون على رجال الجيش النظامي، وكان الأمير عاجزا عن القضاء على مثل هذه التصرفات، التي كان يشاهدها يوميا(29). وكان رجال الجيش النظامي، وكذلك الضباط الأوروبيون العاملون في جيش الأمير، يكنون لعبد القادر الولاء والإخلاص، حتى أنه كان ينوه بذلك في كل مناسبة(30).

ويقدر راسلوف خيالة الأمير بحوالي ألف رجل، وتتكون من السباهية(31)، الذين يتم تجنيدهم بنفس الطريقة، التي يتم بها تجنيد المشاة. ونظرا إلى أنّ العرب كانوا يفضلون أداء الخدمة العسكرية في سلاح الفرسان، على أدائها في سلاح المشاة، وإلى أن الإنضباط والنظام فيه أقل بكثير مما هو عليه الأمر في سلاح المشاة، فإن الكثير منهم كانوا يرغبون في الإنضمام إلى «الفرسان الحمر» في جيش الأمير عبد القادر. ويشيد المؤلف بفرق الخيالة هذه ويصفها بأنها فرقة تستحق حقا اسم نخبة الفرسان العرب. ويقول عن الزي العسكري للسباهية النظامية إنه يشبه تمام الشبه الزي، الذي ترتديه السباهية الفرنسية، ويتكون من البرنس الأحمر والصدار الأحمر، ولذلك أطلق الفرنسيون عليهم اسم الفرسان الحمر(32).

يتسلم كل سباهي الزي المذكور من بيت المال، ويتسلم كذلك جوادا مسرجا، وبندقية بدون حربة، ومسدسا، وسيفا فاسيا، ومحفظة للذخيرة. وتكمن تسمية «النظامي» في الزي، فيما يرى المؤلف، وكذلك في الإستعداد الدائم لهذه الفرق، أما في أثناء المناورات فليس هناك من نظام تقريبا حتى حين يجد النفاخون في نفخ الإشارات الفرنسية بالبوق.

أما خيالة الأمير فضعيفة سواء من الناحية المعنوية أو المادية، ولذلك لا يكاد الأمير يرسل بها إلى الحرب، وإنما يستعملها داخليا كمركز لسلطته. وعندما وجه حملته ضد عين ماضي في شهر جوان 1838، كان جيشه النظامي ما يلي:

المشاة 4400 رجلا.
الخيالة 920 رجلا.
المدفعية 140 رجلا.
المدافع الميدانية 12 مدفعا.
المدافع الخاصة بالحصار 9 مدافع.
البنادق 900 بندقية.

ويبدو أن مدفعيته لم تقم بدورها كما يجب في حملته هذه، رغم أن مجموعة كبيرة من الفرسان الفرنسيين كانت قد انضمت إليه(33).

ويخلص المؤلف إلى طرح سؤال عن وسائل الأمير المالية، التي مكنته، رغم المبالغ المرتفعة، من رواتب الجيش النظامي، وشراء الأسلحة والذخيرة الحربية وغيرها، ثم يورد الجواب، الذي كانت تردده الألسن في كثير من المناسبات، وهو أنّ الأمير كان يتلقى مساعدات من المغرب وانجلترا لتغطية احتياجاته ونفقاته الحربية. ولكن المؤلف يعتقد أن ذلك غير صحيح، لأن انجلترا لم تكن لها أية علاقة بالأسلحة، التي كان وكلاء الأمير يشترونها من جبل طارق، ثم إن مولاي عبد الرحمن ما كان – لما عرف به من جشع – ليتنازل عن حقه في جمركة الأسلحة التي تمر عبر الأراضي المغربية. ولذلك يبدو أن الأمير كان، في تصور راسلوف، يمول مشاريعه الحربية بوسائله الخاصة، لأنّ لديه في بلاده مصادر مالية أكبر مما يتصوره المراقبون لنمو قوته واتساع نفوذه. ويلاحظ المؤلف أن الأهالي، حتى من يعيش منهم في ظل الفرنسية في سلام، ينفرون من الفرنسيين، ولذلك فليس من الغريب أن يشعروا بميل إلى الإنجليز، لأنهم يعلمون أن العداوة القديمة بين فرنسا وانجلترا يمكن أن تثور من جديد وتتحول إلى حرب دموية بين الأمتين، يضاف إلى ذلك أنّ العربي كان يطمح، مثل بقية الناس، إلى الحصول على المال بعد إقامة العلاقات مع انجلترا.

ويذكر أنّ الإشاعات التي انتشرت حول قيام الحرب بين الأمتين، قد أظهرت سنة 1840 تحيز الجزائريين لإنجليترا بوضوح، وقد تأكد له ذلك عند زيارته لمدينة قسنطينة. فقد ادعى أكثر من مرة، على سبيل المزاح، أنه إنجليزي، فكان العرب يسرعون عادة إلى القول: «Ah, inglese bono pour arab! = آه، الإنجليز

ملائمون للعرب!» وهذا دون أن يعلموا ما كان يمكن أن يفعلوه من أجلي! وهذا الميل إلى الإنجليز والإقتناع بأنهم سوف يساعدونهم على محاربة الفرنسيين إذا سمحت الظروف بذلك، كانا قويين جدا، ولذلك كان على الفرنسيين أن يحذروا ذلك، فمما لا شك فيه أن ثورة العرب عليهم ستكون عارمة في حالة قيام حرب مع إنجلترا(34). ومع ذلك ينفي المؤلف أن تكون انجلترا على استعداد للقيام بما من شأنه أن يكسبها تأييد العرب وخدمة مصالحها، ولكنه يرى أن انجلترا تعمل بشكل أو بآخر على تأخير استعمار فرنسا للجزائر.

الهوامش

(1) – راسلوف، المصدر السابق ص 6 و 7 من المقدمة.

(2) – كارل فون ديكر Carl von Decker كتابه من جزئين، نشره عام 1844 بعنوان «الجزائر والحرب الجارية هناك» Algerien und die dortige kriegführung، كنت قد اطلعت عليه سابقا، وأشرت إليه في كتابي «الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان» (ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 76)، ولكني لم أستطع تصويره لضخامته وغلاء تكاليف التصوير. وقد تفضل صديقي الدكتور أبو القاسم سعد الله فأرسل إلي صورة لمقدمتي الجزئين، قد أقدم تعريفا بهذا الكتاب في فرصة أخرى.

(3) – يذكر المؤلف أن لمواطنه فون روزن Von Rosen كتابا بعنوان «صور من الجزائر» Bilder aus Algerien، ولم أتمكن بعد من الإطلاع عليه، ويبدو أنه صدر في تلك الفترة أيضا.

(4) – راسلوف، ص 8 و9 من المقدمة.

(5) – المصدر نفسه، ص 10 و11.

(6) – راسلوف، ص 186 وما بعدها.

(7) – ينتمي محمد البوحميدي، كما هو معروف، إلى قبيلة ولهاصة، وقد مات في السنة الأخيرة من مقاومة الأمير، انظر شارل تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة د. أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية والشركة الوطنية، 1974، ص 86 و240، ومذكرات الأمير عبد القادر، دار الأمة 1994، ص 123 هـ 2.

(8) – كثيرا ما يرد اسمه في بعض المصادر العربية والأجنبية بن تامي وبن ثامي، ويبدو لي أن إسمه الصحيح هو كما ورد هنا، وانظر أيضا تشرشل، المرجع السابق، ص 86، ومذكرات الأمير ص 113 هـ 3.

(9) – الواقع أن المناصب المذكورة كانت كما هو معروف، موجودة قبل هذا التاريخ، الذي حرص المؤلف على ذكره، لأنه كان حينئذ لا يزال مقيما بالجزائر، وسمع بالأدوار التي قام بها المذكورون، فظن ذلك أمرا حديث العهد.

(10) – أورد موريتس فاغنر Moritz Wagner في كتابه «رحلات في ولاية الجزائر في سنوات Re-isen in der Regentschaft Algier in 1836, 1837, 1838, den jahren» وقد صدر في مجلدين

بمدينة لايبتسيغ عام 1841، ج 2، ص 334، ترجمة لمحمد بن عيسى البركاني هذا نصها: ينتمي محمد بن عيسى البركاني إلى مناصر، التي تسكن الجبال القريبة من مدينة شرشال، وقد شغل منصب القائد بهذه المدينة مدة أربع سنوات، ولكن سكانها ثاروا عليه بسبب ابتزازه لأموالهم، وطردوه منها، فانضم إلى الأمير بايا على المدية، وبقي في هذا المنصب إلى أن احتل الفرنسيون المدية بصفة نهائية. ويعد البركاني أحسن قائد من قواد الأمير، ويوصف بالشجاعة في أرض المعركة، ولكنه لم يكن رجلا متعصبا.

(11) – عن سيدي علي مبارك، انظر ناصر الدين سعيدوني، موقف الأمير عبد القادر من بقايا السلطة التركية، مجلة التاريخ، الذكرى المئوية لوفاة الأمير 1883 - 1983، ص 46، ومذكرات الأمير، ص 102 هـ 5.

(12) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(13) – انظر تشرشل، المرجع السابق، ص 163 وما بعدها. وقد كتب مورستس فاغنر (المرجع السابق 350/2) الترجمة الآتية لفرحات بن سعيد: ينحدر فرحات من أسرة عريقة تسكن جنوب مقاطعة قسنطينة، تعود أصولها الأولى إلى سهول بلاد العرب السعيدة، وكانت قد غادرتها لتفتح العالم للإسلام. وقد تقلد في السابق منصب شيخ العرب على قبائل القبلة في شمال الصحراء، ولكن أحمد باي انتصر عليه بعد أن عانى من مقاومته الشديدة له، وعزله من منصبه. ومنذ ذلك الحين أقام فرحات علاقة مع الفرنسيين، وراح يشجعهم على القيام بحملة ضد قسنطينة، ويعدهم بالانضمام إلى الجيش الفرنسي بجيش من فرسانه. وعندما قام المارشال كلوزيل في نوفمبر 1836 فحملته الفاشلة على قسنطينة، لم يكن هناك من أثر للمساعدة، التي وعد بها فرحات بن سعيد. وبعد ذلك تواعد مرتين مع الجنرال دامريمون، ولكنه كان يخلف الوعد في كل مرة. وعندما سقطت مدينة قسنطينة، جاء هذا الشيخ، وكان معه حوالي ثلاثمائة أو أربعمائة من الفرسان المهلهلي الشباب، يمتطون جيادا هزيلة، ليجني ثمار النصر مع الفرنسيين. وعندما سأله الجنرال فالي لماذا تخلف ولم يحضر مع رجاله في الوقت المناسب، أجابه فرحات بدهاء: «لو أنني انضممت إلى جيشكم قبل احتلال المدينة، لقال العرب إن المدينة لم تقع في يد الفرنسيين إلا لأن عربا آخرين قدموا لكم يد المساعدة. وما كان لانتصاركم ليكون له عندئذ هذا الأثر العظيم في النفوس، ولمصلحتكم تركت لكم الإنفراد بهذا الشرف. ولذلك انتظرت إلى أن سمعت بأنكم دخلتم مدينة قسنطينة. «لقد عين الفرنسيون فرحات بن سعيد آغا على المنطقة، ولكنه لم يقدم لهم سوى خدمات قليلة الأهمية. وكان فرسانه جفاة، يميلون إلى التمرد والعصيان، حتى إنه لم يعد من الممكن في النهاية احتمال وجودهم في نواحي المدينة، فقد كانت أعمال السلب والنهب بينهم لا تعرف لها نهاية، بحيث أصبح عرب المنطقة لا يجرؤون على الخروج إلى الأسواق. وحين أمرت السلطة الفرنسية الآغا بمغادرة المنطقة. غضب فرحات بن سعيد وانسحب إلى الجنوب بدعوى مطاردة أحمد باي، وكان قد وعدهم بتسليم رأسه إليهم. غير أن الحراكتة هزموه، ففر بمصاحبة عدد قليل من فرسانه إلى موطنه الأصلي. فاعترفت بسلطته مدينة أولاد جلال الواقعة على مقربة من وادي جدي، واتخذها مقرا له. وانضم فيما بعد إلى الأمير عبد القادر، والتحق به في تاقدمت، ولكن الأمير أمر باعتقاله وحبسه في قلعة المدينة. فاختفت أخباره منذ ذلك الحين.

(14) – ترجم مورتس فاغنر (المرجع السابق 352/2) لبوعزيز بن قانه بما يأتي: كان هذا الشيخ، وهو حمو أحمد باي وعمه، قد انضم إلى الفرنسيين عام 1839، وهو الآن من أقوى حلفائهم وأشدهم ولاء لهم، يسيطر بصفته شيخ العرب على القبائل البدوية، التي تنتقل بقطعانها إلى بلاد الجريد وبلاد

القبلة المتاخمة للصحراء، كما يسيطر على قسم من الصحراء الكبرى. وقد تحدث عنه الحضري حمدان بن عثمان خوجة، الذي كان قد زار مقاطعة قسنطينة، وزعم، في شيء من المبالغة ولا شك، أن بوعزيز يستطيع أن يعد جيشا من عشرة آلاف فارس. ومن المؤكد أن لهذا الشيخ نفوذا كبيرا في تلك المناطق الصحراوية، فقد فشلت جميع المحاولات، التي قام بها الأمير عبد القادر لإقامة حكمه في تلك المناطق، أمام مقاومة شيخ العرب. ويقيم ابن قانه حاليا في مدينة بسكرة، التي يبلغ عدد سكانها بضعة آلاف، وهم يتعاطفون مع الفرنسيين. وقد تسلم نيشان ضباط الفرقة الأجنبية.

(15) - انظر تشرشل، المرجع السابق، ص 129.

(16) - انظر راسلوف، ص 188.

(17) - المصدر نفسه، ص 189.

(18) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(19) - المصدر نفسه، ص 190.

(20) - المصدر نفسه، ص 191.

(21) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(22) - المصدر نفسه، ص 192.

(23) - يذكر المؤلف في هامش ص 193 أن هناك أغنية معروفة، نظمها أحد جنود الكتيبة السابعة عشرة، لازمتها المتكررة: اهزموا، اهزموا، اهزموا النظاميين!.

(24) - انظر محفوظ قداش، جيش الأمير عبد القادر، مجلة التاريخ، عدد خاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير، عدد جوان 1983، ص 56، ومذكرات الأمير ص 99 وما بعدها.

(25) - كلمة الياتاغان، كما جاء في قاموس تسينكر التركي - العربي - الفارسي، هيلد سهايم 1979، كلمة تركية تعني سكينا كبيرا أو خنجرا معوجا.

(26) - انظر محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 57.

(27) - راسلوف، المصدر السابق، ص 194.

(28) - راسلوف، المصدر السابق والصحفة نفسها.

(29) - انظر محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 58.

(30) - المرجع السابق، ص 59، انظر كذلك وشاح الكتائب لقدور بن رويلة، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968، ص 40.

(31) - راسلوف، المصدر السابق، ص 195.

(32) - يتحدث يوهان كارل بيرنت Johann Carl Berndt في كتابه «عبد القادر أو ثلاث سنوات من حياة ألماني بين العرب» Abdelkader oder drei Jahre eines Deutschen unter den Mauern. الذي أصدره في برلين عام 1840، وقد صدر عن دار هومة عام 1997، يتحدث في أكثر من موضع عن تعلقه بالأمير واحترامه له، وقد خدم في جيشه قرابة سنتين.

(33) - كلمة سباهي، بالباء المثلثة، كلمة تركية تعني، كما جاء في تسينكر أيضا، الفارس، وتجمع على سباهيان، ولكن الفرنسيين أضافوا إلى مفردها حرف السن قصد جمعها، فقالوا سباهيس، وعربت بكلمة الصبائحية بقلب الهاء حاء. ولربما تم ذلك للتخلص من صعوبة النطق بالهاء بعد الهمزة.

(34) - انظر محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 62 وما بعدها.

تأملات إجتماعية في الثورة الجزائرية

أ. أبو القاسم خمار

كاد علماء الإجتماع، أن يتفقوا على تعريف الثورة بأنها: (التغيير المفاجئ، البعيد الأثر، في الكيان الإجتماعي، ذلك التغيير، الذي من شأنه أن يحطم إستمرارية الأحوال الراهنة في المجتمع، ويعمل على تبديلها أساسيا) فالثورة إذن، هدم وبناء، هدم حاسم للنظم البالية، والتقاليد الجامدة ... وبناء سريع وصلب، للنظام الإجتماعي، ... بناء يواكب التطور، ويساير العصر.

والثورة إضافة لما تقدم - هي عمل قصدي، أي أنّ هناك توقع حدوث إنحطام في الكيان الإجتماعي القائم، ... ووجود قصد لإحداث مثل هذا الإنحطاط والإنهيار ... إنها ردود فعل الأفراد والجماعات على الأحوال غير المرضية في حياتهم الإجتماعية عامة ... فبمجرد ما تنظم هذه الردود في عمليات السلوك الجمعي، تكون الثورة على قاب قوسين من الإنفجار.

وبما أن سببية الظواهر الإجتماعية في الغالب تكون سببية معقدة، تنشأ من عوامل متعددة ... فقد تعددت الآراء والنظريات حول سببية الثورة ...؟ فمنها من يراها أن أسباب الثورة هي من العوامل النفسية للأفراد ... ومنها من يراها في الوضعيات المحيطة، التي يعانيها الناس ... ومنها من يمزج بين هاتين الجهتين في التمهيد للثورة وأحداثها ... ومنها من يرجع الأسباب إلى طبيعة البيئة الإجتماعية، أو إلى صراع الطبقات، وتنافر المصالح الطبقية، ... ومنها من يرى السبب كامنا في الوجه الإقتصادي للمجتمع، ... أو من التناقض الإجتماعي

الحضاري، التخلف الذي تعانيه طبقة معينة ... ومنها من يجعل السبب كامنا في تزايد السكان وتناقصهم ... تزايدا أو تناقصا سريعا يؤدي إلى الإحتلال والإضطراب ... كما يعرف آخرون إلى تحجر الفيئة الحاكمة وركودها، أو إلى ظلمها واستبدادها ... ويرى آخرون غير هذا كله ... يجعلون السبب في نشأة قيم جديدة أو ميول أو أفكار أو عقائد جديدة ... أو خرافات ثورية، أو تمثلات جمعية جديدة ... على حد تعبير العالم (دور كهايم) و(بارك) أو في ظهور طوبائية ثورية جديدة، على حد تعبير (ميوزال) وغيره ... حيث يقولون: من دون نظرية ثورية، لا يمكن أن تحدث حركة ثورية ... ويرى (غوستاف لوبون) أنّ جذور الثورة وأسبابها، تمتد إلى نشأة معتقد جديد، يهدد المعتقد القديم ... ومن هنا تكون الثورة، إيذانا بنهاية معتقد قديم، ونشأة معتقد جديد مكانه ... وقد ذهب البعض إلى الثورة الفرنسية، تمتد جذورها إلى ما كتبه (روسو) مما دعي بإنجيل الثورة ... وأنّ الحركة التي قادها (كروميل) في إنكلترا، تعود إلى ما كتبه (توماس مور) في طوبائيته المشهورة، المعنونة (أو توبيا) وأنّ الثورة الروسية ترجع أسبابها إلى (كارل ماركس) ... وهكذا ... ذلك لأن التفكير أو التصوير الطوبائي، الذي تتعلق به الطبقات والجماهير المهضومة، والتي تتميز حياتها بالمصاعب والمشاكل والحرمان، يكون ذلك التفكير أو التصوير، بمثابة الوقود، في إثارة الشعور بالتمرد، وإلهاب نار الثورة، على النظام القديم، الذي ينافي ذلك النزوع الطوبائي، ويخالفه ... وهنا تبدو أهمية دور المفكرين والشعراء، والفنانين في قيام الثورة، واستمراريتها ...

وأرى من الضروري – وقد تناولنا سببية الثورة – أن نشير إلى دور الإسلام العظيم، الذي كان بفضل كتاب الله (القرآن الكريم) ورسالة محمد عليه الصلاة والسلام ... كان أعظم ثورة معجزة شهدها الوجود، لما اشتملت عليه من جدة، ودقة وإحكام، ومن إنسانية وشمولية، وتنظيم ... ومن مبادئ وقوانين وإعتقاد، يجعل من الحياة وسيلة أساسية، تستحق كلّ التضحية والإهتمام ... ومن الآخرة غاية مثلى، تتطلب بذل الجهد وعمق الإيمان، والإستعداد الدائم للجهاد والشهادة، من أجل إحقاق الحق وإقامة العدل ... وحتى ينال المؤمن مكانه اللائق في جنات النعيم.

ثمة فئة من علماء الإجتماع، تؤكد أهمية الرجل العظيم، ودوره الأساسي في حفز الثورة، وإحداث التغيير الإجتماعي ... ومن نظرياتهم، نظرية، (الرجل العظيم) ذلك الرجل القوي الموهوب، المبدع، الذي نادرا، ما يجود به الزمان، فيتزعم

ويقود، ويكون المحرك الأول للثورة ... ويرى فريق آخر، إلى أنّ هناك رابطا، بين الحرب والثورة ... حيث تؤدي الحرب الفاشلة إلى ثورة في المجتمع ... على إثر ذلك الفشل، كما حدث في عام 1917 - 1918 في كل من النمسا، وتركيا والمجر وألمانيا وروسيا وبلغاريا واليونان وغيرها ... وقصر فريق من الكتاب سبب الثورة على إنغلاق الطبقة الأرستقراطية ... ولكن (سوركن) يرى أنّ هذا السبب، لا علاقة له بالثورة، وإنما يرجع الأمر إلى نوعية الطبقة الأرستقراطية ... وظروفها وأحوال وجودها وإلى إنحطاط، وتناقض أفرادها وليس كونها مفتوحة أو مغلقة ... وكذلك مما يسبب التوتر النفسي والثورة، العيش في مجتمع، تسوده السلطات الغاشمة، والمحسوبية والرشوة والإستغلال، مما يفوت على الأفراد الفرص، التي تمكنهم من إستغلال مواهبهم، ومما يجعلهم في حالة روتينية دائمة، تبعث على الملل والحقد، ثم الإندفاع والثورة، على ذلك النظام والإجهاز عليه ... وقول (ميوزل): إنّ الثورات هي دائما ثورات الطبقات الدنيا على الطبقات العليا، يصدق على المجتمعات من هذا النوع، بصورة عامة، إنّ من خصائص هذا المجتمع أن يطغى فيه التعصب، وهو تعصب مهمته المحافظة على البعد الإجتماعي بين الطبقات الإجتماعية المختلفة، وأن تسود المحافظة فيه على الحياة الراهنة، مع أنّ إكراه الحياة على الجمود، أمر يناقض طبيعة الحياة، ... وهناك من يقول: لا يمكن أن يحدث إختراع ولا ثورة ولا تغيير إجتماعي أو فكري، إلا عندما تحدث حاجات جديدة ... ويرى أنّ كلّ حركة إجتماعية، ما هي إلا نتيجة وجود سوء تكيّف في المجتمع، أو في جماعة منه، من جراء وجود حاجات أساسية، غير مشبعة عند الناس ... وعلى هذا الأساس تكون الحركة الإجتماعية، ومنها الحركة الثورة ... ما هي إلا محاولة لتحقيق التكيّف، وإقرار التوازن، بعد ان اختل بسبب عدم إشباع حاجة أو حاجات أساسية ملحة عن الناس. ويرى (ميروز) أنّ لكل حركة إجتماعية سببين: سببا موضوعيا ظاهريا، يتلخص في فشل النظام المؤسس القائم أو الحضارة أو عجزها عن مهاشات التقدم السريع. سببا نفسيا باطنيا، حيث تكون الحركة الإجتماعية، ضربا من الإعتداء للقضاء على إنعدام التوازن الإجتماعي، الذي أدى إلى خيبة عدد كبير من الناس، وكذلك فإنّ وجود الحوائل المنيعة والعراقيل التي تحول دون تمكن الناس من القيام بأعمالهم وتقف دون رغباتهم وميولهم الطبيعية، تبعث فيهم من ناحية معاكسة رغبات أخرى ملحة وميولا عارمة سلبية، تدفعهم إلى الشعور بعدم الراحة والطمأنينة، وإلى القلق والإضطراب واليأس، وعدم الأمن والإرتباك، مما يولد فيهم صراعا داخليا وتوتر نفسيا شديدا

وحيرة وانزعاجا، أضف إلى أنهم لا يجدون سهيلا للتنفس أو التعبير عن فزعهم الدفين وعدم إرتياحهم وعلى هذه الحالة، يتحول ذلك القلق إلى هياج جمعي، يشتد بتأثير عوامل نفسية إجتماعية، وتكون بسببه المراحل التحضيرية الأولى للثورة.

وهكذا نرى أنّ أسباب الثورة كثيرة ومتنوعة، بعدد الثورات التي شهدتها المعمورة أو أكثر ...

والثورات قد تكون دينية أو إجتماعية ... أو إقتصادية أو سياسية ... أو ثقافية، أو غير ذلك ... ولهذا فمن الصعب أن نقف عند سبب دون غيره، كما هو من الصعب أن نقبل بصحة إنطباق كلّ هذه الأسباب على ثورة معينة ... اللهم إلا في بعض الحالات النادرة كالثورة الجزائرية مثلا، التي جمعت رصيد قرون من المعاناة والتجارب والإنطلاقات التمهيدية، والتحفزات ...

وبما أنّ الثورة، هي حادثة إجتماعية، يكتنفها زمان ومكان متغيران، فهي لذلك، تتغير في أسبابها ونتائجها ... ومن حين لآخر تبعا لهما وتبعا لنمط المجتمع الذي تحدث فيه.

ومن المسلم به أنّ الثورة لا تنفجر إعتباطا، ومن غير سبب، كما أنها في أغلب الأحيان، ما تلوح بمعالمها، وتشير لتأزمها وقرب انفجارها ... وإن من علاماتها: القلق والإضطراب الإجتماعي وعشوائية الناس وعدم استقرارهم، والقيام بإخلال النظام الراهن والخروج عليه واقتراف الجرائم والتشهير بنقائص الحكم القائم والتحريض على العمل لتغييره واشتداد التوترات النفسية وتشتت الإنتباه، بحيث لا يكاد يستقر على شيء ... وهذه كلها مظاهر محاولات تلقائية لا شعورية تتلمس العمل الجماعي من قبل هؤلاء الأفراد القلقين، المهتاجين هياجا جمعيا ... ويبدأ في هذه المرحلة أيضا، تبلور ايديولوجي ثوري، يوجه السلوك الجمعي بالتدريج نحو جهة معينة واضحة ... وتتسع الشقة بين الناس وبين الطبقة الحاكمة تتناقض ثقتهم بها وتتزايد معارضتهم لها، ويصاحب هذا كله، إنتشار تيارات فكرية جديدة، تهاجم الرجعية والإستبداد والمحافظة، ... وتكون هذه الفترة هي فترة تحلل في النظام الإجتماعي القائم، مما يسبب تزايد عدم كفاية الفئة المشرفة، في أن تحافظ على إستمرارية الخاضعة لها، في أن تشرف عليها من جهة أخرى.

كما تحدث في الفترة التي تسبق الثورة، كوارث وأزمات إجتماعية، تهز المجتمع هزا عنيفا، فتزيد في هياجه ونقمته، كالقحط والمجاعات والحروب والفيضان والغلاء وإنتشار الآفات والبطالة ... وتكثر تبعا لذلك المظاهرات وإضرابات العمال

والطلاب... واغتيال العمال البارزين في الدولة، وعمليات التدمير والحرق وما شاكلها من أعمال جماهيرية ناقمة، حتى تتأزم الحالة ويصبح الناس مهيئين للعمل الثوري الحاسم، بحيث أنّ أية حادثة، قد تكون السبب المباشر في إندلاع الثورة... وقد تكون تلك الحادثة تافهة بحد ذاتها، كما كان الحال في ثورة (بافاريا) 1884 مثلا ... وعندما تندلع الثورة وتبدأ حركتها الحاسمة، تكون لها مراحل متعددة ومختلفة، لا بد وأن تمر بها، إذ لكل ثورة، دور حياة قد تستغرق شهورا أو سنة أو جيلا أو عدة أجيال، هذا إذ لم يدركها الموت وهي في بعض أدوارها بسبب مناواة قوية أو مقاومة صارمة، ... أو بسبب إنهيار السلوك الجمعي فيها وتفككه وإنحلاله من جراء عوامل داخلية أو خارجية، ... ومراحل الثورة لا يعني أنّ هناك حدودا فاصلة بينها وإنما هي مجرد إنتقال من مرحلة إلى أخرى بطريقة لا يشعر بها، ... ومعظم الكتاب الذين بحثوا هذه الناحية يقيمون دورة الثورة الحياتية إلى قسمين رئيسيين:

تكون الحركة في الجزء الأول منها، تلقائية لا تتميز إلا بشيء قليل من التنظيم، وتكون أهدافها التي ترمي إليها، قليلة التبلور والوضوح.

أما الجزء الثاني من حياة الحركة الثورية، فيتميز بالتنظيم الواضح في تقسيم العمل وفي تبلور الأهداف وتبني وسائل وأساليب معينة، لتحقيق تلك الأهداف من قيادة سليمة وتنظيم قويم ودعاوي سياسية وفكرية قوية وعدد وعتاد ... ويكون هذا التنظيم كتمهيد لإنجاح الثورة، ولإقامة نظام إجتماعي جديد ... بعد القضاء على النظام القديم، ... والثورة كأي ظاهرة إجتماعية، تقع في محيط إجتماعي، تتفاعل وإياه، فتؤثر فيه وتتأثر به، ولهذا فهي دائما عرضة لتغيير وجهتها، وأسلوبها العام، حسب الوضعيات التي تصادفها، ... إنها كالكائن الحي، لا بد لها من مرونة ... وقابلية على التكيف والتغيير، حسب مقتضيات الظروف والبيئة ... وأنّ إشتداد التفاعل بين المجتمع والثورة من شأنه أن يزيد في نمو روح الجماعة، عند أفرادها والثقة بالحركة والعزم على السير في ركابها، لتحقيق أهدافها، ... كما يؤدي إلى تدعيم الحركة الثورية، وشد المشتركين فيها بعضهم إلى بعض والتعلق بها، وبقادتها وأهدافها، ... ودور القادة في الحركات الثورية، يجب أن لا يهمل لأهميته ومكانته الراسخة حيث أنهم أول من يوقد شرارة الثورة ويحملون منارها، للسير بها في طريقها الثوري، نحو أهدافها المنشودة، ... وقد اتفق فريق من الباحثين، على أن زعيم الحركة الثورية في مراحلها الأولى، يكون من نوع المهيج والمعرض، يحفز الناس ويسيرهم نحو أمور معينة ... وفي الهياج الجمعي، تصبح الحركة

أكثر وضوحا ويكون الزعيم، في الأغلب، من نوع النبي أو المصلح ... وفي المرحلة التي تكتسب فيها الحركة الثورية، شكلياتها، تتسم عادة - أكثر من ذي قبل - بتكون قواعد، وأنظمة وانضباط، وخطة عامة للعمل، في سبيل تحقيق أهدافها، ... وفي هذه المرحلة، ... يكون الزعيم أو القائد، من نوع وطبيعة رجل دولة ... وبعد أن تتبلور الحركة وتصبح منظمة ثابتة ذات بنية خاصة، وأعضاء يقومون بأدوارهم الكاملة، فإنّ الزعيم، يكون على أكبر إحتمال، إداريا، أو من الإداري، وهذا التغيير في نوعية القيادة الثورية، ... إنما يتبع كما أسلفنا تطور المراحل الثورية وانتقالها من درجة إلى أخرى ... أما نوع القائد الذي يوقد الشرارة الأولى للثورة، فقد اختلف في طبيعته، ... وجعله بعض الباحثين من المصابين بالأمراض النفسية ... أو بالشذوذ - أو بجنون العظمة ... وجعله آخرون من ذوي المراكز العالية، في المجتمع كالأدباء والكتاب والمعلمين ورجال الدين - أما (أتاتورك) فقد اشتهر عنه قوله: إن أولئك الذين يميلون في حل المشاكل، إلى طرق المساومة، لا يصحون لأن يقوموا بثورة ... ولنتساءل الآن عن أولئك الجنود المجهولين، الذين يتهمون عادة في الحركة الثورية ... جل الباحثين، على أنّ الذين يتهمون في هذه الحركات، هم أولئك المحرومون المظلومون في الوضعية الراهنة، ... والذين لا يرغبون في استمرارها، وهم الطبقات الدنيا المنسية، ومن العمال والفلاحين العاطلين عن العمل والمشردين - هذا وأن دور المثقفين والمفكرين، في الحركة الثورية، يعد من أهم الأدوار الناجحة في بعث الثورة وفي تنميتها واستمرارها، وبلورة رسالتها والدفاع عنها والرد على خصومها والمساهمة في وضع الخطط العملية لإنجاحها يقول (فريدريك هيرتز) إنّ الدور الرئيسي في كل الحركات الإجتماعية التي عرفناها هو الدور الذي لعبته الطبقات المثقفة من أساتذة وطلاب ومحامين وموظفين وأطباء ومعلمين - وكتاب وأدباء وصحفيين فهؤلاء بتأثير ثقافتهم شديدوا الحساسية للقيم الثقافية والحضارية كما أنهم مطلعون على مختلف النظريات والمذاهب والمؤسسات وضروب النظم، والحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وعلى جريان الأخبار والحوادث، مما يساعدهم على التأثير والتوجيه وحفز الهمم والإقناع والمقارنة ... مقارنة النظام الإجتماعي القائم بغيره من النظم في العالم، وبعث الثورة والإنقلاب في نفسية الجماهير، ... وإن من صفات هؤلاء المثقفين - في مثل هذه الظروف - القلق وسرعة التهيج والإنقباض وعدم الرضا مما يزيد في حفزهم على النقد ومهاجمة الأوضاع القاسية - وهذا ما يجعل الفئة الحاكمة - من طرف آخر - تشدد التنكير عليهم وتنكل بهم - وقد غدا المثقفون في الغرب

بعد الثورة الفرنسية ولفترة معتبرة، لا يشغلون إلا مراكز ثانوية على إعتبار أنهم مشاغبون يحرضون على الثورة ويحركون أوارها، ... وهذا ما نلاحظه كذلك بالنسبة للفئة المثقفة في البلاد العربية على إختلاف أقطارها، خلال عهود الحكومات الفاسدة ... !؟

ولا ننسى دور الطلاب الذي يأتي بين الدرجات الأولى في صنع الثورة ودفعها إلى الأمام وخاصة طلاب الجامعات إذ قد لعبوا دورا خطيرا في الحركات التي حدثت في باريس سنة 1830 - 1847 وفي فيينا سنة 1848، حيث كونوا كتائب ثورية. وكذلك في ألمانيا وروسيا خلال القرن التاسع عشر وفي مصر وسورية وكذلك في الجزائر خلال الثورة المسلحة وفي العراق وأغلب البلدان العربية ... مما يؤكد أهمية الفئة المثقفة ويبين لها دورها في إنجاح الثورات الإجتماعية، وتدعيمها بالمؤيدين الأنصار.

إنّه دور حاسم يقوم به أصحابه، وهج وأعون لما يتمخض عنه من مصاعب ومخاطر، متفهمون مقتنعون بما تتوخاه حركتهم من مطامح وأهداف ... مقدرون ذلك حق قدره - وإن الإضراب الشهير الذي قام به الطلاب الجزائريون عام 1956، حيث أعلنوا توقفهم نهائيا عن الدراسة، والإلتحاق بصفوف الثورة، لدليل قاطع على أهمية دور الفئة الثورية المثقفة.

إنّ ما تتوخاه الحركة الثورية حسب ما يؤكد علم إجتماع الثورة، هو تغيير النظام الإجتماعي الراهن بصفة شاملة ... وبعض الباحثين في هذا الميدان، يحصرون التأكيد على ما تتوخاه الثورة ... في أهداف خاصة كتحرير العمال من سيطرة أصحاب العمل أو سيطرة الدولة عليهم أو إنقاذ المظلومين والمهضومي الحقوق، ممن يستبدون بهم ويستغلونهم أو إنتزاع السلطة السياسية من الفئة الحاكمة الفاسدة أو غير ذلك ... والواقع هو أنّ الثورة قد تكون من أجل أهداف خاصة وقد تكون من أجل أهداف عامة وتغيير شامل. ثم إنّ ما تتوخاه الثورة قد لا يكون واضحا منذ بدايتها ولا مهيأ له، إذ ليس للثورة هدف ثابت جامد لا يتغير بل تتسع أهدافها كلما تطورت مع الزمن، وتنظمت أكثر فأكثر، حتى أنها قد تؤدي إلى حرب طاحنة، كما قد تؤدي الحرب إلى الثورة في بعض الأحيان عندما تنتشر الثورة بين كافة طبقات المجتمع، تكون قد أضفت صبغتها الثورية على أغلب أنواع السلوك والتعبير الاجتماعي وينشأ ما يسمى بالأدب الثوري من شعر ونثر وخطابة ... ويكون للشعر الأثر الكبير في إلهاب الحماس والتذكير بالأمجاد والتنديد بالأعداء، وتمجيد البطولة والتضحية والفداء كما تظهر الفنون التعبيرية الثورية من موسيقى ونحت ورسم ومسرح وغيرها ...

قد تتعرض الثورة في أول مراحلها إلى إنتقادات أو إنشقاقات كثيرة يقوم بها المحافظون والتجار وأصحاب الحرف ونوو المصالح الشخصية، ... !؟ ولكن بمجرد ما تتقدم الثورة ويشتد ساعدها تذوب فيها جميع الفئات التي كانت تعارضها، وتتخلى بالرغم أو بالإقتناع عن نظريتها الأولى، بعد أن تكون لنفسها مبررات تنخرط بها في العمل الثوري ... أماإذا قدر للثورة أن تفشل، فإنّ هذه الفئة الأخيرة، تكون أول من يتجرد ويتملص من المبادئ التي سارت الثورة عليها ... ومع ذلك فإنه يكون للثورة تأثير محسوس في نظام المجتمع حتى ولو فشلت في بلوغ أهدافها إذ لا يبقى ذلك النظام على ما كان عليه سابقا وتدخل فيه بعض الإصلاحات لتساعد – على الأقل – في تهدئة الجماهير وجلبهم واكتسابهم ... أما إذا نجحت الثورة فإنّ كل واحد يحاول أن ينسب لنفسه الباع الأوفر في إنجاحها وهو بالفعل ما شهدناه بعد نجاح الثورة الجزائرية إذ أصبح كلّ المواطنين تقريبا يزعمون أنهم مجاهدون ثوريون بينما الكثير منهم معروف بمعارضته للثورة قبل إنطلاقها وبمواقفه الإنهزامية والترددية في الأعوام الأولى للثورة ...

ومن المعلوم أنّ نجاح الثورة لا يحقق التغيير الإجتماعي الشامل إلا بعد مدة من الزمن قد تطول وقد تقصر ... ويقدرها: (جون ديوي) بفترة ظهور جيل جديد تكون قد تكونت عاداته الفكرية في الظروف الجديدة التي أوجدتها الثورة ... وطبعا فهذا يرجع إلى التخلف الذي كان يعانيه الشعب في ذلك المجتمع قبل الثورة وأيضا إلى ظهور بعض النزاعات والمطامح الشخصية وإلى ما يمكن أن تتعرض له الثورة الناجحة من دسائس ومؤامرات داخلية أو خارجية ...

والثورة في حد ذاتها أنواع متعددة ومختلفة ... فهي تكون ثورة ضد الملوك أو ضد الإستعمار أو ثورة البرجوازية أو ثورة الطبقة العاملة أو ثورة ضد الإنحرافات في القيم الدينية والثوابت الوطنية وهناك أيضا الثورة المضادة التي تسعى إلى هدم ما بنته الثورة الأصيلة.

والثورة قد تكون مسلحة كالثورة الجزائرية وقد لا تكون مسلحة – أو هناك الثورات الحضارية والصناعية والسياسية وما شاكلها.

ومما لا ريب فيه أنّ هناك فرقا بين الثورة في القديم والتي غالبا ما تكون ضد فرد ظالم طاغية ... والثورة في العصر الحديث والتي تنصبت على تغيير النظام الإجتماعي القائم برمته وبصورة شاملة وبطريقة منتظمة، ... وباختصار فإن

الثورة هي آخر الوسائل حين تعجز كل الحيل والأساليب في تحقيق الأهداف الإجتماعية التقدمية ... وتبلغ الثورة ذروتها في العنف حين تكون ثورة مسلحة.

وقبل أن ننهي الحديث عن الثورة، فيجدر بنا أن نلاحظ بعض الفوارق بينها وبين الحركة الإصلاحية ... إذ نجد هناك فوارق من حيث ما تتوخاه كل من الحركتين ومن حيث الأسلوب الذي يتبعانه في تحقيق أهدافها ومن حيث علاقة كل منهما بالكيان الإجتماعي الذي تحدثان فيه، ومن حيث علاقة هاتين الحركتين ببعضهما – وقد نجد هناك بعض التشابه بين الحركة الثورية والحركة الإصلاحية من حيث دورة حياتهما وتأثر هذه الدورة بالعوامل الإجتماعية، معرقلة كانت أم مساعدة، إلا أنّها بالنسبة للأسلوب والتنظيم ونوع القادة وسلوك العاملين بها وخصوصية الأهداف أو عموميتها وبالنسبة للمسالمة والصراع الدامي ...

بالنسبة لهذه الأمور وغيرها تبقى هناك فوارق واضحة بين الحركة الإصلاحية والحركة الثورية ...

إنّ الثورة تمتاز بنظرتها الكلية الشاملة وبقدرتها على الكفاح وعدم التهيب والخوف، وباعتمادها على فاعلية الشعب، وطاقاته الكامنة وعلى روح المجتمع الثورية وتصميم أفرادها على النضال حتى النهاية. ... إنها كما عبّر عنها (فيكتور هيقو) بقوله: هي فورة غيظ الحقيقة ... وليس أمامنا الآن مثال حي كالثورة الجزائرية المسلحة، إذا أردنا أن نطبق ما تقدم عن الثورة تطبيقا عمليا معاصرا وأن نقارن ما قلناه مقارنة واقعية معاشة بالثورة الجزائرية ... مقارنة مختصرة وأقول مختصرة لأن الثورة الجزائرية ليست ثورة فئة خاصة، حدثت في مكان ضيق وفي زمان محدد ... بل هي ثورة شاملة خاضها شعب بكامله في مساحة من الأرض يبلغ إتساعها مليونين ومائتي وخمسين ألف كيلو متر مربع ولمدة من الزمن، تبدأ منذ الإحتلال الفرنسي 1830 وتستمر إلى صيف 1962 ثورة عاشت عمر الإستعمار، وكابدت جميع ويلاته وآلامه، ... إنفجرت منذ أن إنطلق بجنوده بجوب الأرض ويفتك بأهلها الآمنين. ... وصمدت في وجهه مدة – 17 – سنة تحت قيادة الأمير عبد القادر، ... وكان الإستعمار في أوج حماسه وذروة سيطرته وطغيانه، ... وكانت الثورة الجزائرية في باكورة عهدها وطفولتها الأولى – وقاومته... ثم استمرت تنفجر كالبراكين بين آونة وأخرى، عشرات المرات حتى اندلعت هارمة صارمة، كالجحيم الملتهب، في أول نوفمبر 1954 واستمرت تتأجج وتأتي على ما تبقى من فلول الإستعمار المتقهقرة نحو هاوية الفناء حتى النصر ...

إنني إذا حاولت أن أتحدث عن الثورة الجزائرية وعن أسبابها وعواملها المختلفة وعن الأنظمة والحركات التي انبثقت عنها داخل الجزائر وخارجها، وعن آثارها في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والنفسية وغيرها ... وعن مبادئها ومواثيقها وأهدافها ... وعن النتائج التي توصلت إليها ... إنني إذا حاولت ذلك، - على هذه الصفحات القليلة - أكون كمن يحاول صب البحر في حوض ... كما أنني لن أثبت ما قاله رجال الفكر والأدب والسياسة عن الثورة الجزائرية، لأن إثبات ذلك يحتاج هو أيضا إلى مجلدات ... ويكفي قول بعضهم: إنّ الثورة الجزائرية هي ثورة مثالية ... وإنها معجزة القرن العشرين ... ولعل في هذا القول الذي لا شك في صدقه، ما يبعث الأريحية والإعتزاز في نفس كل الذين يفخرون بالثورة الجزائرية ويقتدون بنضالها ويتبعونها بكل أحاسيسهم وأفكارهم وعواطفهم ونبضات قلوبهم ... ويحيونها كواقع ملموس وحقيقة إنسانية ماثلة ... فرضتها الوضعيات الراهنة، على كل الشعوب المناضلة والسائرة في طريق الحرية ... هذا الطريق الصعب الذي لا يمكن له أن يتضح إلا بالثورة الشاملة، ثورة النصر أو الإستشهاد، وليس هناك خيار ثالث ...

في أول ليلة من نوفمبر سنة 1954 وقبل الفجر بقليل هزت أرجاء الجزائر من شمالها إلى جنوبها إنفجارات عنيفة متتالية، شقت سكون الليل كالرعد ... ثم هدأت قليلا، لتعاود إنفجاراتها من جديد ... وكان الشعب الجزائري ساعتئذ يتخبط داخل حلم مزعج فاستفاق وفي نظراته دهشة ... وتساؤل ... ؟ حقا .. لقد كانت الثورة في تونس والمغرب قائمة على قدم وساق ... أما الجزائر فلم يكن فيها غير الإستعمار الحذر والمتوجس من تحركها وسريان عدوى الثورات إليها ... ثم الإنقسامات الحزبية التي كانت تمزق وحدة الشعب الجزائري شر ممزق ... فمن حرك الجمر ... ؟ ومن أوقد الجحيم ... ؟

وتساءل المستعمرون وهم في ذهول وقلق ... ؟ وجاء الرد: إنهم فئة قليلة مخلصة من أبناء الجزائر ... فئة كريمة مؤمنة واعية لطاقات شعبها الكامنة وللحظة التي يجب أن تفجر فيها تلك الطاقات ... وارتعدت فرائس المستعمرين ورفع الشعب رأسه عن غفوة الإنتظار الطويل، ثم تململ كالأسد حين الإنقضاض، ... واندفع يكتسح ويحطم وكأنه إعصار هائج لا يبقى ولا يذر ... ثورة شعبية مسلحة دامية حتى النصر الأكيد ... ثورة ضد الظلم والعبودية والإستغلال، ... ومن أجل العدالة والحرية والإستقلال ... ثورة ضد التقاليد البالية والرواسب المتعفنة، والتمييز العنصري ... ومن أجل التطور والنهوض - ثورة ضد الفقر

والجهل والمرض - ثالوث الإستعمار ... ومن أجل الرفاهية والعدالة والمساواة .. ثورة ضد الشر ... من أجل الخير والسلام، وهذا ما جعل الثورة الجزائرية تكاد أن تجمع أسباب إنطلاق كل الثورات العالمية ... فهي إقتصادية، سببها القمع والإستغلال والإحتكار والبطالة المتفشية ... وسوء المعيشة وغلاء الأسعار وأحكام الحصار الإقتصادي على المواطنين، ... والخصاصة، ... والفقر ...

وهي إجتماعية سببها الإحباط والإضطهاد، وإستعمال الفوارق الطبقية وسوء التنظيم وفساد الإدارة الإستعمارية وظلم السلطة الحاكمة واحتقار الأهالي وإهانتهم وتزايد عدد السكان، مع تزايد عدد الوفيات، ...

وهي سياسية، بسبب الوعود البراقة الكاذبة، وتناقضات آراء الساسة الفرنسيين، بخصوص ما يتعلق بمستقبل الجزائر وهضم الحقوق وفي مقدمتها حق الشعب في تقرير مصيره ... إضافة إلى أساليب البطش والإضطهاد وعدم المساواة بين السكان الأصليين والفرنسيين المستعمرين واعتبار الجزائر فرنسية، والجزائريين فرنسيين رغم ما تحمله هذه الفكرة من تناقضات صارخة ... وتزوير الإنتخابات وتكاثر الكتل الحزبية المتصارعة وقمع الحركات السياسية والفكرية وإغلاق المكاتب والنوادي وإلغاء الصحف الجزائرية ...

وهي ثقافية سببها، محاولة الإستعمار لطمس وإبادة الشخصية الوطنية ... وإنتشار الجهل ومحاربة اللغة العربية، واعتبارها لغة أجنبية - ونفي وسجن وتغريم كلّ من يحاول نشرها، أو الدعوة إليها - وإغلاق المدارس التي فتحها الشعب بمجهوده الخاص ومحاربة كلّ حركة إصلاحية للقضاء عليها ... واعتبار من يتكلم الفصحى مجرما خطيرا ... يجب في حقه العقاب ... وإغلاق أبواب المدارس والجامعات الفرنسية في وجوه الطلاب الجزائريين، وخاصة جامعة الجزائر التي كانت تضم حوالي خمسمائة طالب جزائري من بين ستة آلاف طالب فرنسي، رغم أقليتهم بالنسبة لعدد السكان الجزائريين ... ؟ بالإضافة إلى إهمال الآداب والفنون الجزائرية وسرقة الآثار الوطنية وتحويلها إلى الخارج ...

نستطيع كذلك القول: إنّ الثورة الجزائرية هي ثورة دينية ... سببها، تعصب المستعمر الأعمى، ضمن اعتقاداتهم الصليبية الحاقدة ومحاولة تنصير الأهالي المتشبثين بدينهم الإسلامي، ومحاربة عقيدتهم المحمدية والسعي إلى إدماج السكان صوريا - في العادات الفرنسية - بعد القضاء على ثوابتهم ومقوماتهم الوطنية ... واحتلال المساجد وأوقافها، ثم تحويلها إلى كنائس أو فنادق ...

وإحتقار الشعائر الدينية، ومحاولة تشويهها واضطهاد رجال الدين وحفظة القرآن،... وبث الخرافات والدس في التشريع الإسلامي ... وفرنسة القضاء، وما يتبعه من أحكام ومعاملات ...

وهي ثورة نقابية، طلابية، كشفية ... سببها وضع القيود المنيعة أمام كل خطوة وكل حركة للشباب الجزائري ... زيادة على التمييز والتفرقة بين المدنيين، وحتى داخل الجيش الفرنسي، مع مواصل السعي لتمزيق التقاليد، وتهديم القيم والأخلاق العربية الإسلامية في الجزائر، ومحاولة إبادة مثلها العليا، .... إنّ الثورة الجزائرية - أخيرا - هي ثورة مبادئ وقيم، ... ثورة من أجل الكرامة الإنسانية، والمروءة العربية والحرية والإنطلاق. ثورة قومية تحررية من أجل قيام الجمهورية الجزائرية المؤمنة بمبدأ وحدة المغرب العربي، كجزء لا يتجزأ من وحدة الأمة العربية ... الملتحمة والمتضامنة مع جميع المسلمين والأفارقة وكل المناضلين الأحرار في العالم.

ومن هناك كانت الثورة الجزائرية، هي بوتقة الكفاح التي انصهر فيها كل أبناء الجزائر، وذابوا في جبهة مقاومتها من رجال ونساء ... لذا يجدر بنا أن ننوه بالدور العظيم والفعال الذي قامت به المرأة الجزائرية خلال الثورة المسلحة، والتي تخطت قيود أجيال كثيرة في قفزة واحدة جبارة ... حيث انطلقت رأسا، من سجن البيت ... سجن الجهل والظلام ... إلى ذر الجبال، وبطاح السهول وأحراش الغابات ... تحمل البندقية، وتسير جنبا إلى جنبا مع الرجل وهي تتنسم عطر الحرية وتقارع الجيوش الغاشمة بكل بسالة وثبات.

لقد حاولت فرنسا إخماد الثورة الجزائرية واستعملت كل الأساليب من أجل ذلك وكان الذي يحالفها عادة، هو الفشل الذريع في كل محاولة مما زاد في الثورة قوة وتصميما واندفاعا ... وأدى بالسلطات الإستعمارية إلى المزيد من الوحشية والحماقة حتى ارتفع عدد الضحايا من الجزائريين إلى أكثر من مليون ونصف مليون شهيد وخمسمائة ألف لاجئ، بين تونس والمغرب، نصفهم من الأطفال، وإلى ما يقارب المليون سجين بين معتقلات الجزائر وفرنسا ومليون من الموقوفين داخل المحتشدات الجماعية، ... هذا مع العلم بأن القطر الجزائري رغم إتساع رقعته، كان كله تقريبا، محاطا بالألغام والأسلاك الشائكة المكهربة، وبما يسمى بخطوط

الموت، قصد القضاء على جيش التحرير الوطني ... بعزله عن الشعب، وعزل الشعب عنه، ثم حصاره والقضاء عليه ... ؟ ولكن الفشل كان دائما مآلهم ... مما جعل أحد القادة الفرنسيين يقول : إننا نتقاتل مع الأشباح ... نحس بهم في كل مكان، ولكن لا نرى منهم أحد ... ؟ وكان الأحرى بذلك القائد أن يقول: إننا نتقاتل مع الشعب الجزائري كله ... وأن عدد الجنود المستعمرين وإن تجاوز الميلون، لا يمكن أن يتغلب على إرادة شعب ثائر، يتجاوز عدد سكانه إثني عشر مليون مواطن ...

إنّ جيش التحرير الوطني، المنظم أحسن تنظيم، والذي يتحلى بأخلاقه القوية ومبادئه الراسخة وذكائه وصبره وشجاعته ... قد أصبح يعد كذلك بمئات الآلاف - وقد أصبحت له حكومة مؤقتة منذ 1958 - معترف بها من كثير من الدول، ومن أغلبية شعوب العالم، ... وقد تبوأت القضية الجزائرية مستواها الدولي بقوة وجدارة ... وشغلت هيئة الأمم المتحدة وأغلب المؤتمرات والندوات العالمية وأصبحت تمس المشاعر الإنسانية، وتثير الرأي العام، ... لقد أصبحت ثورة الجزائر التي واجهتها فرنسا بحرب فعلية وشرسة ... أكثر من سبع سنوات، ... أصبحت هذه الثورة حديث الساعة وأنشودة البشر، كما أصبح السلم العالمي في كل حين، مهددا بالخطر إذ لم يوضع حد للحرب في الجزائر ... ولقد نشطت جبهة التحرير أعظم نشاط في الداخل والخارج، ... فانتشرت مكاتبها وبعثاتها في أغلب عواصم العالم، ونشطت تنظيماتها السياسية والحزبية والإجتماعية والصحية ... وحتى على المستوى الرياضي حيث أخذت الفرق تجوب المعمورة وتتبارى مع أكبر الفرق.

وقصارى القول ... أعترف أنني لا أستطيع أن أختصر كل شيء عن الثورة الجزائرية أو ألم به وسأهمل الإشارة إلى ما سببته الثورة من مصاعب وكوارث في المجتمع الفرنسي وداخل فرنسا نفسها ... واكتفي بالقول إنّ الثورة الجزائرية قد قامت من أجل القضاء على النظام الإستعماري، ووجوده لا في الجزائر وحدها، بل في القارة الإفريقية بكاملها ...

ولكن لكي تفند دعاية فرنسا من أن الجزائريين يحاربون من أجل الحرب ... ولكي يتأكد العالم من عدالة قضية الجزائر وسعيها إلى الأمن والسلام ولكي يحتفظ كل من الطرفين المتحاربين بكرامته وبقائه ... لكل هذا، فقد وضعت جبهة

التحرير الوطنية الجزائرية شروطا لإيقاف إطلاق النار في الجزائر ... وأعلنت إستعدادها للتفاوض مع فرنسا ضمن تلك الشروط ....

وأخيرا وللأمانة أشير إلى أنني كنت قد ألقيت هذا الموضوع كمحاضرة في جامعة دمشق سنة 1962 ... وها هي إثنتان وثلاثين سنة تمر على الإستقلال ... ! فهل ظلت الثورة هي الرائدة ... ؟ أم أنّها أدت دوراتها الحياتية ... واختفت ... !؟ وهل نحن على أبواب ثورة أخرى ... !؟ الله وحده يعلم والسلام.

قراءات في أدبيات رواد الفكر الوحدوي العربي بين الحربين*

أ. مصطفى نويصر

في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1920 و1945 ظهر إنتاج فكري وصحفي غزير مكتوب باللغة العربية نشر معظمه في الجرائد والمجلات الصادرة في تلك الفترة، وقد تمحورت أفكار هذا الإنتاج في عمومه حول فكرتين رئيسيتين تكمل الواحدة الأخرى، وخلاصتهما كالتالي:

أولا – إن الشعوب والأقوام التي تقطن الرقعة الجغرافية الواقعة ما بين المحيط الأطلسي غربا والخليج العربي شرقا هي أمة واحدة تقطن وطنا قوميا واحدا، بغض النظر عن أصولها العرقية ومعتقداتها الدينية، وبغض النظر أيضا عن تعدد أقطارها ودولها.

ثانيا –إن منطق العصر يفرض على هذه الشعوب والأقوام مادامت تشكل أمة واحدة أن تتحد في دولة واحدة على غرار الأمم والشعوب التي توحدت وتجمعت على المبدأ القومي الحديث القائم على نظرية حق كل أمة في تقرير مصيرها وبناء دولتها القومية المستقلة.

وقد قال أنصار هاتين الفكرتين أن مظاهر التشابه والتجانس الديني واللغوي والحضاري والثقافي التي تتوفر عليها الشعوب والأقوام القاطنة في الرقعة الجغرافية الواقعة ما بين المحيط الأطلسي غربا والخليج العربي وبلاد فارس شرقا، وجبال طوروس التركية شمالا حتى تخوم الصحراء الكبرى جنوبا، تجعلها بالفعل أمة واحدة، وشعبا واحدا ووطنا واحدا.

وفي هذه الحال فإنه لا يمكن اعتبار هذه الشعوب رغم تعددها أمما قائمة بذاتها، ولا يجوز أن نطلق عليها صفة الأمة لأنها أجزاء وفروع من أمة أكبر هي الأمة العربية.

أما الهوية القومية لهذه الأمة فهي هوية عربية صريحة، وذلك بحكم اللغة التي يتكلمها أبناء هذه الأمة، وهي اللغة العربية، بغض النظر عن هوياتها القديمة السابقة على الفتوحات الإسلامية، والتي يعود الفضل الأول إلى الإسلام الذي عربها وجعل منها أمة جديدة ذات حضارة واحدة وثقافة واحدة ولغة واحدة.

كما أن البلدان والأقاليم الواقعة في الرقعة الجغرافية المذكورة رغم تعددها ورغم شساعة أراضيها فإنها في نظر هؤلاء ليست بلدانا متباعدة أو مجرد مساحات أرضية تسكنها أقوام وشعوب مختلفة، بل هي أقاليم وأراض تمتلك جميع المقومات والعناصر التي تجعل منها وطنا قوميا واحدا.

إن هذه الرقعة الجغرافية رغم شساعة أراضيها وتعدد أقطارها هي في حقيقة الأمر وطن واحد يسمى الوطن العربي تقطنه أمة واحدة هي الأمة العربية. وهذه الأمة هي حقيقة قائمة، ذات صفات محددة، وهيئة مستقرة وثابتة، وهي ليست في طور التكوين والتشكل، بل هي كائن كامل، استكمل جميع أسباب وحدته منذ آلاف السنين، والرابطة بين أبنائها موجودة بالفعل، وإنما هي فقط في انتظار من يتولى استثمارها وانعاشها.

وعليه فإن أبناء هذه الأمة ليسوا في حاجة إلى خلق روابط واصطناع أسباب لكي تجمع بينهم، فلهم روابط مستمدة من أصلهم ووطنهم ولغتهم وتاريخهم، وإنما الذي يعوزهم فعلا هو كيفية تقوية هذه الروابط وتجسيدها على أرض الواقع.

لكن كيف توصل رواد الفكر الوحدوي إلى هذه النتيجة؟ وما هي السبل التي اتبعوها في ذلك؟

لقد توصلت الغالبية الساحقة من رواد الفكر الوحدوي إلى هذه النتيجة المنطقية عبر قناة الثقافة العصرية التي امتلكها هؤلاء الرواد وتعرفوا من خلالها على أحدث المفاهيم والنظريات السياسية الجديدة التي جاء بها الفكر السياسي الحديث في الغرب غداة عصر النهضة والثورة الصناعية، والتي كان من أهم افرازاتها ونتائجها نشوء القوميات الحديثة ونظام الدولة - الأمة. وغيرهما من المفاهيم التي جاء بها العصر الحديث.

وقد اتبع معظم هؤلاء الرواد الخطوات ذاتها التي وضعها واستعملها المنظرون والفلاسفة وعلماء الاجتماع الأوربيون لإثبات نظرية الأمة الحديثة والعوامل التي تساعد على قيامها، وعلاقة الأمة بالدولة وضرورة أن تكون لكل أمة دولة خاصة بها...

وفي هذا الإطار فقد أجمع معظم رواد الفكر الوحدوي مثل غيرهم على ما يلي:

أ - إن الأمم تتكون وتأخذ شكلها النهائي في حال توفر عدد من العوامل والعناصر بحيث إذا توفرت هذه العوامل مجتمعة أو منفردة لدى مجموعة بشرية فإنه يمكن أن يطلق على هذه المجموعة إسم الأمة حتى ولو كان أفرادها موزعين على عدة دول.

ب - إن مجموعة الروابط المشتركة التي تجمع بين عدد من الأفراد (الناس)، هي التي تجعل هؤلاء الأفراد يشعرون أنهم جماعة متميزة، وبالتالي فإن الروابط المشتركة هي العامل الأساسي في تكوين الأمم وليس شيئا آخر.

ج - إن الشعوب والأقوام التي تقطن الرقعة الجغرافية المذكورة تتوفر على كل العوامل والعناصر التي تتشكل منها الأمم، وبالتالي فإن مفهوم الأمة ينطبق عليها انطباقا كليا وتاما، ويجوز بناء على ذلك تسميتها بالأمة لأن ما يربط بين أفرادها أكثر مما يربط أفراد بقية الأمم الأخرى.

• فضلا على ذلك فقد دعم بعض الرواد نظريتهم في إثبات حقيقة الأمة العربية وتأكيد وجودها من خلال الرحلات والأسفار التي قاموا بها في البلدان التي يتكلم أفرادها اللغة العربية. حيث اكتشفوا من خلال تلك الأسفار والرحلات تشابها يكاد يكون تاما بين الأقوام التي تعيش في هذه البلدان. فاللغة واحدة، والثقافة واحدة، والعقلية واحدة، والديانة تكاد تكون واحدة، والعادات والتقاليد واحدة .. الخ.

وبناء على ذلك فقد قرر هؤلاء الرواد أن الشعوب والأقوام التي تقطن الرقعة الجغرافية المذكورة مادامت أمة واحدة فإنه يكون لزاما عليها أن تتوحد في دولة قومية واحدة أسوة بالأمم الحية في هذا العصر.

وفي هذا الإطار حاول البعض إبراز العلاقة العضوية بين الأمة والدولة، واعتبار هذه الأخيرة - أي الدولة - شرط ملازم للأمة وضرورة حيوية لبقائها واستمرارها. وقال بأنه من غير المنطقي أن نجد اليوم أمة دون دولة، أي دون إطار أو كيان سياسي يجمعها ويؤطرها ويحافظ على حياتها واستمراريتها ووجودها.

ومما لا شك فيه فقد استمد هؤلاء الرواد هذه المقولة من مبدأ القوميات العصري القائم على نظرية حق كل أمة في بناء دولتها القومية الواحدة ذات السيادة الكاملة على كل أراضيها.

لكن هذا الاجماع من طرف رواد الفكر الوحدوي في ضرورة أن تكون للأمة العربية دولة قومية خاصة بها وكيان سياسي يجمعها ويؤطرها، لم يكن كذلك فيما يتعلق بالأسس أو المنطلقات التي ينبغي اعتمادها في بناء صرح ذلك الكيان السياسي أو تلك الدولة القومية المنشودة، فقد توزعت آراء أولئك الرواد على أربعة منطلقات كبرى، هي:

أولا – منطلق يستمد مقوماته ومعطياته من مظاهر التشابه والتجانس القومي.

ثانيا – منطلق يستمد مقوماته من التحديات الكبرى ومظاهر الخطر التي تتعرض لها الأمة العربية في هذا العصر.

ثالثا – منطلق يستمد مقوماته من عامل المصلحة والمنفعة العامة.

رابعا – منطلق يستمد مقوماته من رسالة الأمة العربية إلى البشر.

بالنسبة لمنطلق التشابه والتجانس القومي فقد تم بناؤه على مجموعة الآراء والأفكار التي نادت بضرورة تحقيق الوحدة العربية انطلاقا من المقومات والروابط التي تربط بين الشعوب والأقوام التي تقطن الرقعة الجغرافية الواقعة ما بين المحيط الأطلسي غربا ومنطقة الخليج العربي شرقا.

وقد تلخصت أهم الآراء والأفكار التي عبرت عن هذا المنطلق فيما يلي:

– إن الأقطار التي تجمع بينها روابط الدين واللغة والأغراض والغايات .. أولى بها أن تتكتل وأن تتحد وأن تعيد تاريخها وسيرتها الأولى منذ ألف عام يوم ساد العرب العالمين بقوتهم واتحادهم.

– إن الوحدة العربية لا تقوم على الضرورة الطارئة أو المصلحة العارضة بقدر ما تقوم على أسس قومية ثابتة، لأنها تضم أقواما لهم لغة واحدة وثقافة واحدة وشعور قومي واحد.

– إن الرابطة القومية، هي أمتن الروابط التي يصح أن تقوم عليها مساعي العرب في سبيل التكيف الجديد المتمشي مع حوادث العصر الحديث، بل إنها الرابطة الوحيدة التي يجب أن يستند إليها التطور العربي المنشود.

أما أهمية هذا المنطلق والمكانة التي احتلها في أدبيات الخطاب الوحدوي فقد تجلت في كثرة النصوص التي تحدثت عن مظاهر التشابه والتجانس التي تتوفر

عليها شعوب المنطقة، والتي اعتبرت حقائق ثابتة ودلائل قاطعة وسلاح فعال في أيدي دعاة الوحدة العربية يستندون إليها في دعوتهم ويبررون بها خطابهم.

كما تجلت أهمية هذا المنطلق ومكانته المعتبرة في أدبيات الخطاب العربي الوحدوي في التأكيد على مقولتين إثنتين أجمع عليها معظم رواد الفكر الوحدوي خلال فترة ما بين الحربين وهاتان المقولتان هما:

أ – العرب يملكون عوامل الوحدة القومية كلها.

ب – العرب هم الشعب الوحيد في العالم الذي يملك عوامل الوحدة القومية مجتمعة.

وقد عبر معظم رواد الفكر الوحدوي عن هاتين المقولتين من خلال هذه المجموعة من الآراء والأحاديث:

أ – إن العرب يملكون كل عوامل الوحدة، كوحدة التاريخ، والتقاليد، والعادات، واللغة، والغايات .. إلخ.

ب – إن الوحدة العربية تقوم على عوامل كثيرة ومتعددة وكلها لدى العرب متوفرة كوحدة اللغة والدين والموقع الجغرافي والأماني والآلام ...

ج – إن الوحدة العربية تحمل في جوهرها عناصر تحقيقها.

أما مقولة أن العرب هم الشعب الوحيد في العالم الذي يملك عوامل الوحدة مجتمعة، فقد عبر عنها رواد الفكر الوحدوي كما يلي:

– إن كل عوامل التجمع والاتحاد متوفرة للأقطار العربية، أكثر من توفرها لغيرها من الشعوب والأمم.

– إن العرب هم العنصر الوحيد الذي يملك كل مقومات الوحدة، بل وشروط الدولة القومية الواحدة.

– إن أسباب الامتزاج وعوامل الاندماج بين الشعوب العربية موجودة متوفرة، وان الروابط التي بينها قوية لا انفصام لها.

إن الأسباب التي تربط العرب بعضهم ببعض وتشفع لوحدتهم قلما يتوفر نظيرها عند الأمم الأخرى.

– إن العرب أمة كاملة، أي أن لها جميع العناصر التي يقتضيها كيان الأمم من جميع النواحي.

أما المكانة التي احتلها منطلق التشابه والتجانس القومي في أدبيات الخطاب العربي الوحدوي في مرحلته التأسيسية فإنها تمثلت في نظرنا في مراهنة الغالبية الساحقة من رواد الفكر الوحدوي على العوامل والروابط القومية واعتبارها المنطلق الأول في بناء صرح الوحدة المنشودة وإقامتها على أسس صحيحة وثابتة.

وقد تمثلت هذه المراهنة في الآراء والأفكار التالية:

أ - إن الوحدة في التاريخ وفي اللغة، لا بد من أن توصل الجميع إلى الوحدة في الشعور وفي السياسة.

ب - إن الروابط الموجودة بين الأقطار العربية من شأنها أن تخلق بين هذه الأقطار جوا من حسن التفاهم والثقة المتبادلة والود الأكيد.

ج - إن اللغة والثقافة والحضارة متى توحدت بين شعوب الأمة العربية صار من الهين عليها أن تنشئ وحدتها السياسية تقيمها على أسس ثابتة وقوية.

د - إن الوحدة العربية آتية لا ريب فيها بفعل مظاهر التشابه والتجانس الموجودة بين سكان الأقطار العربية.

أما مقومات منطلق التشابه والتجانس القومي فإنها تتمثل في عوامل الوحدة القومية نفسها، وهذه العوامل هي:

أولا - الوحدة اللغوية.

ثانيا - الوحدة الثقافية والأدبية.

ثالثا - الوحدة الجغرافية.

رابعا - الوحدة التاريخية.

خامسا - الوحدة الدينية.

سادسا - وحدة المصير.

سابعا - وحدة الشعور والرغبة في العيش المشترك.

ثامنا - وحدة الأماني والأهداف والغايات.

تاسعا - وحدة العادات والتقاليد.

- بالنسبة للوحدة اللغوية، فقد اعتبرت كأحسن مثال لوحدة المنطقة وأهم مظهر من مظاهرها بدون منازع، لأن اللغة العربية هي الرابطة الأولى التي تربط أهلها وتشدهم إلى بعضهم البعض وتخلق بينهم صلات قوية في جميع الميادين،

كما أنها وسيلة التفاهم وأداة التواصل الأولى فيما بينهم. فضلا عن ذلك فإنها الإطار الذي يتجسد فيه تراثهم القومي والروحي على مر العصور والأجيال.

أما أهم الأفكار والآراء التي وردت في موضوع اللغة العربية وأهميتها، فهي:

- إن اللغة العربية هي لغة الغالبية الساحقة لسكان الوطن العربي حيث تبلغ نسبة المتكلمين بها اليوم أكثر من 95٪. وقد تكون هناك لهجات يمتاز بها اقليم عن اقليم، غير أن هذه اللهجات هي عربية صحيحة في الأعم والأغلب.

- إن الشعوب القاطنة في الوطن العربي هي في الواقع شعب واحد لأنها تتكلم لغة واحدة. أما الفروق بين أجزاء هذا الشعب فهي فروق سطحية، تنحصر في اختلاف اللهجات العامية. أما اللغة بالمعنى الصحيح فواحدة بها يقرأ الجميع ويكتبون.

- إن الفروق بين سكان قطر عربي وقطر عربي آخر أقل من الفروق بين سكان أي قطر من أقطار البلاد الفرنسية أو الانجليزية أو الألمانية وهذه حقيقة ظاهرة لا تحتاج إلى تدليل.

إن اللغة العربية ربطت بين المتكلمين بها برباط اجتماعي وثيق، وسهلت سبل التعارف والتآلف، فأصبح المصري مثلا يسافر شرقا إلى الشام أو الحجاز أو العراق، أو اليمن، ويسافر غربا إلى بلدان المغرب، وجنوبا نحو بلاد السودان فيرى أهلا بأهل، وجيران بجيران، يحل بين قوم يفهم عنهم ويفهمون عنه، ويألفهم ويألفونه، وكأنه لم يبرح بلده الأصلي، ولم يفارق وطنه. وكذلك شأن السوري أو العراقي أو الجزائري، إذا حل بهذه الأقطار، وذلك بفضل اللغة العربية التي يسرت الإتصال وسهلت سبل التفاهم والتقارب.

- إن وحدة اللغة أدت إلى سهولة التجارة وتبادلها بين أبناء الأقطار العربية، وخاصة تبادل المنتوج الثقافي وسائر ألوان الإنتاج في العلم والمعرفة والفكر، حيث صار الكاتب أو المؤلف في مصر مثلا لا يؤلف لقطره وحده، وإنما يؤلف لجميع الأقطار العربية، كما أصبح الناشر لا ينشر لمصر فحسب وإنما يطبع للأقطار العربية كلها. وكذلك شأن المؤلفين والناشرين في الأقطار العربية الأخرى، وذلك كله بفضل وحدة اللغة وكثرة عدد متكلميها ومستعمليها. فضلا على ذلك فإن اللغة العربية تمتاز بعدة خصائص ومميزات، نذكر منها المميزات التالية:

- إن اللغة العربية هي حصن العرب وشرفهم ومظهر وحدتهم.

- إن اللغة العربية هي عامل قوي من أقوى عوامل الوحدة العربية.

- إن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة تكون وحدتها القومية أقوى بكثير من الوحدات التي تقوم على اعتبارات سياسية أو ايديولوجية أو مصلحية ...

- إن اللغة العربية تعتبر من أهم الدواعي العاملة على وحدة الشعوب العربية وبفعلها تحققت كثير من الأهداف والغايات في هذا السبيل.

- إن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة بين لغات العالم التي لها من الخصائص ما يجعلها تؤدي وظيفتها القومية ورسالتها التوحيدية بين متكلميها على أحسن وجه.

وإلى جانب الوحدة اللغوية التي تمتاز بها البلاد الواقعة في الرقعة الجغرافية الممتدة ما بين المحيط الأطلسي غربا والخليج العربي شرقا، والتي اعتبرها رواد الفكر الوحدوي عاملا مهما وأساسيا في بناء صرح الوحدة العربية فقد اعتبروا الوحدة الثقافية والأدبية عاملا آخر يضاف إلى الأسس التي تقوم عليها فكرة الوحدة العربية.

وقد بنى رواد الفكر الوحدوي هذه المقولة على أساس أن البلاد العربية مادامت تتوفر على وحدة لغوية فإنها بالضرورة تمتلك ثقافة واحدة وأدبا واحدا وتراثا فكريا واحدا، ذلك أن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة تكون ثقافتها واحدة وأدبها واحد، كما أن اللغة الواحدة تخلق عقلية واحدة وتفكيرا واحدا.

وإلى جانب الوحدة اللغوية والثقافية والجغرافية قال البعض أن البلاد العربية تتمتع بوحدة تاريخية تعود إلى أكثر من أربعة عشر قرنا.

وبالتالي فإن الوحدة العربية تقوم أيضا على حقيقة تاريخية لا غبار عليها.

وقال البعض الآخر بأن الوحدة الجغرافية التي تمتاز بها البلاد العربية هي دعامة أساسية من دعائم الوحدة العربية ومقوما رئيسيا من مقوماتها.

كما اعتبرت الوحدة الدينية والتشريعية بأنها عامل أساسي من عوامل الوحدة العربية ومظهر من مظاهرها في الوقت نفسه.

وقد استند هؤلاء الرواد في ذلك على كون معظم أبناء الأقطار العربية في أغلبيتهم الساحقة يدينون بالإسلام، ويتخذون من الشريعة الإسلامية مصدر تشريعهم الأول وعليه فقد راهن معظم هؤلاء الرواد على الوحدة الدينية والتشريعية التي تمتاز بها البلاد العربية في عملية التوحيد القومي للأمة العربية وبناء كيانها السياسي المنشود.

كما كانت مقولة «وحدة المصير العربي» من بين المقولات التي ركز عليها جيل الرواد وأولاها مكانة معتبرة في كتاباته، مستندا في ذلك على واقع الأمة العربية التي كانت معظم أقطارها يومئذ ترزح تحت نير الاستعمار الأوربي وتعاني من ويلاته وشروره بشكل أو بآخر.

وقد أجمع معظم رواد الفكر الوحدوي على أن مصير هذه الأقطار هو مصير واحد مرتبط بعضه ببعض في السراء والضراء، وهي بمثابة الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

وقد تبين لنا من خلال النصوص المتوفرة لدينا أن جيل الرواد قام بتشخيص مقولة «وحدة المصير العربي» انطلاقا من شيئين اثنين، وهما:

أ - مظاهر التضامن والتآزر التي ظهرت وبرزت بقوة عجيبة بين أبناء الأمة العربية، والتي عبروا من خلالها عن شعورهم واحساسهم بمصيرهم المشترك.

ب - مظاهر الرفض المطلق للهيمنة الأجنبية والتي تجلت في مجموع الثورات والمقاومات التي خاضها العرب ضد الاحتلال الأجنبي لبلادهم.

وإلى جانب مقولة «وحدة المصير العربي»، فقد تم التأكيد على مفهوم آخر من مقومات الوحدة العربية، هو مقوم وحدة الشعور والإرادة والرغبة في العيش المشترك في ظل كيان سياسي عربي واحد.

وقد تجلى هذا في تأكيد معظم رواد الفكري الوحدوي على أن من بين أهم مظاهر الوحدة العربية اليوم هي تلك الرغبة الواضحة التي يحملها شباب العرب في مختلف أقطارهم ليعيشوا ضمن دولة واحدة.

أما وحدة الشعور فإنها تعبير حي وصادق على قوة الاحساس بضرورة التلاقي والتعاون والتكامل.

فضلا عن ذلك فإن الأقطار العربية تنبض كلها بقلب واحد وتحدوها فكرة واحدة وغاية واحدة.

أما وحدة الأهداف والغايات فقد عبر عنها جيل الرواد كما يلي:

أ - إن شعوب الأمة العربية كلها تصبو نحو هدف واحد وغاية واحدة وهي تحقيق الوحدة العربية وبناء الدولة العربية المتحدة.

ب - إن الوحدة العربية أصبحت مبدأ من المبادئ السياسية الثابتة في كل قطر عربي من غير استثناء، وعقيدة مقدسة يعتنقها الشباب الجديد، ويعمل لها، ويدافع عنها بكل قوة وعزم ومضاء.

ج – إن القضية القومية التي تحتضن كل القضايا وتعلو عليها جميعا في السنين والعقود القادمة هي قضية توحيد العرب.

وفي هذا الإطار، وانطلاقا مما تقدم فقد أجمع جل الرواد الذين أطلعنا على انتاجهم الوحدوي أن الوحدة العربية ليست فكرة خيالية أو دعوة مصطنعة أو قضية مثالية، بل هي حقيقة قائمة واقعة، تقوم على أسس واضحة، وعوامل قومية ثابتة وملموسة، والدعوة إليها، هي دعوة صحيحة ومشروعة، والعمل في سبيلها هو عمل قومي صحيح ومؤسس ومقبول من جميع الأفراد.

***

أما منطلق المحافظة على الكيان القومي والهوية الحضارية، فإنه يقوم على فكرة محورية مفادها أن مطلب الوحدة العربية لا تمليه وحدة اللغة ووحدة التاريخ والدين والجنس فحسب، ولا تمليه كذلك المصلحة والمنفعة الاقتصادية العامة، بل تمليه أيضا الأخطار والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذا العصر.

وعليه فإن الوحدة العربية هي ضرورة تدعو إليها التحديات والأخطار أكثر مما تدعو إليها عوامل التشابه والتجانس القومي أو عوامل المصلحة والمنفعة العامة.

وقد توصل رواد الفكر الوحدوي إلى هذه المقولة انطلاقا من الواقع العربي المعاش وحالات الضعف المادي والنفسي التي وصل إليها العرب في هذا العصر جراء التجزئة والانقسام والتشرذم .. الخ.

وهنا لا بد من التنبيه، وهو أن رواد الفكر الوحدوي الذين انطلقوا من هذا المنطلق لم يكتفوا بمجرد الدعوة إلى الوحدة والتكتل لدرء الأخطار ومواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذا العصر، بل فإن الكثير منهم حاول تشخيص هذه الأخطار والتحديات تشخيصا دقيقا، وبين مظاهرها، أنواعها ومصادرها .. إلخ.

وقد احتل منطلق المحافظة على الكيان القومي والهوية الحضارية أهمية معتبرة في أدبيات الخطاب الوحدوي خلال فترة ما بين الحربين.

وتكمن هذه الأهمية في نظرنا في مراهنة العديد من الرواد على عامل الخطر الخارجي في بناء تكتل عربي قومي واعتباره حجر الأساس في أية دعوة وحدوية.

فضلا عن اعتبارهم مبدأ الصراع والتنافس والتنازع من المبادئ الكبرى التي أصبحت معظم دول العالم تسير على هداها رغما عنها، وبالتالي فإن الوحدة الناجحة والقوية هي التي تأتي نتيجة الصراع والتنازع وحب البقاء.

كما كانت عملية التشخيص التي قام بها هؤلاء الرواد للأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية بمثابة «المسوغات النظرية» التي قام عليها منطلق المحافظة على الكيان القومي والهوية الحضارية.

أما الأسس التي تم الاستناد إليها في بناء هذا المنطلق، فقد قامت على عاملين اثنين مرتبط أحدهما بالآخر، وهما:

أ – الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام للوطن العربي الأمر الذي جعله منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي دائم ومستمر بين القوى الكبرى.

ب – الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها أقطار الوطن العربي الأمر الذي جعلها تكون محط جميع الأنظار وعرضة للعدوان من طرف هذه القوى نفسها.

إن عملية التشخيص التي قام بها رواد الفكر الوحدوي للأخطار والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة العربية بينت نوعين من الأخطار والتحديات، أخطار وتحديات خارجية وأخرى داخلية.

بالنسبة للأخطار والتحديات الخارجية فقد تم تشخيصها في ثلاث أخطار كبرى، وهي:

أ – خطر الاستعمار الأوربي.

ب – خطر الحركة الصهيونية.

ج – خطر التحديات الناجمة عن روح العصر.

أ – خطر الاستعمار الأوربي

أكد معظم أفراد الجيل الأول من رواد الفكر الوحدوي أن الاستعمار الغربي هو الخطر الأول على الأمة العربية في هذا العصر. وذلك بسبب حضوره المادي على الأرض العربية وهيمنته المطلقة على مقدرات هذه الأمة وخيراتها وثرواتها، وبسبب سياساته المنافية والمخالفة لطموحات الأمة العربية وتطلع أبنائها إلى الحرية والوحدة.

وفي هذا الإطار فقد تبين لنا أن معظم هؤلاء الرواد كانت لهم نظرة موحدة ومواقف صريحة وجريئة من الاستعمار الغربي وعبروا في كتاباتهم عن رفضهم المطلق للاستعمار وسياساته وأعماله وأساليبه التي ينتهجها في البلاد العربي.

ومن جملة التشخيصات التي قام بها هؤلاء الرواد الخطر الذي يمثله الاستعمار في البلاد العربية آنيا ومستقبليا، الاجماع على أن الخطر الذي يمثله الاستعمار

يتجسد بصفة عملية في تلك السياسات والأساليب المنتهجة في كل قطر وعلى مستوى البلاد العربية ككل. وهي سياسات وأساليب يقصد بها أولا تمزيق أوصال الأمة العربية ومنع التواصل والتكامل بين أبنائها، ثم تفتيت الكيانات العربية من الداخل على أسس عرقية أو مذهبية أو طائفية على المدى البعيد.

ب - الصهيونية

كما أوصلتنا قراءتنا لبعض نصوص وأدبيات رواد الفكر الوحدوي أن الصهيونية هي الوجه الثاني الذي يهدد الأمة العربية في هذا العصر.

وقد تبين لنا من خلال هذه النصوص أن أصحابها استطاعوا أن يضعوا أصبعهم على حقيقة الحركة الصهيونية وأهدافها التوسعية في قلب البلاد العربية. وذلك من خلال تتبعهم الدقيق لأفكارها ومشاريعها وطبيعتها ويتبين ذلك مما يأتي:

أ - وعيهم المبكر بطبيعة الحركة الصهيونية والأهداف الحقيقية للمشروع الذي تحمله.

ب - تتبعهم الدقيق للسياسة الصهيونية في فلسطين والمخاطر التي تنجم عنها.

ج - اعتبارهم الصهيونية أداة استعمارية يسعى الغرب من خلالها إلى السيطرة على اقتصاديات البلاد العربية ومقدراتها.

ولقد كان معظم هؤلاء الرواد مدركين إلى حد كبير طبيعة الحركة الصهيونية وكانوا واعين تماما أهدافها وغايتها منذ وقت مبكر جدا. ويتمثل هذا الوعي المبكر بطبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها وغاياتها في مظهرين رئيسيين وهما:

أ - السعي لتقسيم الأمة العربية والحيلولة دون وحدتها: إن خطر الحركة الصهيونية الحقيقي يكمن بالدرجة الأولى في سعيها الدؤوب إلى تقسيم الأمة العربية إلى قسمين كبيرين، واقامة حاجز بشري وجغرافي في قلبها، يحول دون وحدتها في المستقبل.

ب - السعي للسيطرة على كامل البلاد العربية والهيمنة على مقدرتها الاقتصادية: أما المظهر الآخر من مظاهر الوعي المبكر بخطر الحركة الصهيونية فيتمثل في إجماع معظم رواد الفكر الوحدوي على أن الهدف الحقيقي للصهيونية ليس إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين والاكتفاء به، بل يتعداه إلى بقية الأقطار

العربية الأخرى، وبالتالي فإن الخطر هو على العرب كلهم وليس على الفلسطينيين فقط.

وفي هذا الإطار فقد أكد معظم هؤلاء الرواد أن الاستراتيجية التي وضعتها الحركة الصهيونية للسيطرة على البلاد العربية تقوم أساسا على الاقتصاد والتجارة والمال، وطالبوا بضرورة التفطن لها ومواجهتها والتصدي لها.

فضلا على ذلك فقد أكد رواد أخرون أن الصهيونية ما هي إلا أداة استعمارية أنشأها الاستعمار ليحقق بها أغراضه وغاياته وأطماعه ويحمي بها مصالحه الضخمة في المنطقة، وبالتالي فإن مقاومة الاستعمار ومحاربته تكون أجدى وأنفع لأنه رأس العلة وسبب البلاء.

إذن لقد تمكن هؤلاء الرواد انطلاقا من نظرتهم القومية إلى امتلاك تصور متكامل وشامل للمشروع الصهيوني وأخطاره على البلاد العربية كلها منذ وقت مبكر جدا.

وعليه فإذا كان خطر الاستعمار يشكل دافعا رئيسيا إلى طلب الوحدة العربية، فإن الخطر الصهيوني لا يقل عنه تأثيرا في الدفع والسعي إلى هذه الوحدة والحض عليها.

ج - خطر تحديات العصر الكبرى

إلى جانب خطري الاستعمار (الغرب) والصهيونية وتحدياتهما، رأى بعض الرواد أن هناك خطرا آخر لا يقل عن الاستعمار والصهيونية، وهو خطر تحديات العصر.

وفي هذا الإطار فقد أكد معظم من قمنا بتحليل نصوصهم أن طبيعة الخطر الناجمة عن تحديات العصر تتمثل في مظهرين رئيسيين، هما: مظهر القوة والغطرسة الذي تتبعه الدول الكبرى باتجاه الدول الصغرى.

أما المظهر الثاني فإنه يتمثل في ظاهرة التكتلات والتجمعات الكبرى التي أصبحت تشكل إحدى السمات الأساسية للنظام الدولي المعاصر سواء في شكل اتحادات اقتصادية أو تجمعات اقليمية، أو أحلاف عسكرية.

وفي هذا الإطار فقد اعتبر الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي بعض الأحداث والتقلبات السياسية والعسكرية الكبرى التي حدثت في عهدهم بمثابة عينات ونماذج حية للقوة والغطرسة التي تعرفها السياسة الدولية المعاصرة.

أما أهم الأحداث والتقلبات التي أثرت بشكل واضح ومباشر على ذلك الجيل وتركت بصماتها الواضحة على تفكيره، هي غزو الحبشة سنة 1935 من قبل دولة عظمى هي إيطاليا، وحادثة اندلاع الحرب العالمية الثانية وما انجرت عنه من ويلات وكوارث انسانية مدمرة على البشرية.

لقد اعتبر البعض غزو الحبشة سنة 1935 من قبل الفاشية الإيطالية بأنها مظهر حي ومثال صارخ لسياسة القوة والغطرسة التي تتبعها الدول الكبرى تجاه الدول الصغيرة والضعيفة، فضلا عن كونها درس بليغ للأمم والشعوب الصغيرة في هذا العصر.

أما الحدث الرئيسي الثاني الذي أثر بشكل واضح وملموس على جيل الرواد، وشد انتباههم وأسال كثيرا من حبرهم وفتق مجال الكتابة القومية والسياسية عندهم، هو حدث الحرب العالمية الثانية التي اندلعت شرارتها في القارة الأروبية سنة 1938 ثم تحولت بسرعة فائقة إلى حرب عالمية مدمرة جاءت على الأخضر واليابس ودمرت كل شيء.

وقد لفت انتباهنا في هذا الإطار أن معظم أولئك الرواد اعتبروا هذه الحرب رغم أهوالها وأخطارها وبشاعتها فرصة تاريخية عظيمة لا تقدر ولا تعوض، لو يعرف العرب كيف يستغلونها لصالحهم.

أما المظهر الثاني للخطر الناجم عن طبيعة العصر وتحدياته في نظر الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي فإنه يتمثل في التكتلات والاتحادات الكبرى التي بدأت تظهر في بعض مناطق العالم المعاصر.

إن إقرار رواد الفكر الوحدوي بكون العصر الحالي هو عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى، فضلا عن كونه عصر القوة والعنجهية والغطرسة، جعلهم يجمعون على ما يلي:

أ - أن المستقبل هو للأمم والشعوب الكبيرة أما الشعوب الصغيرة فلا مستقبل ولا أمل لها في حياة حرة وهنية.

ب - إن الدول الصغيرة هي محل صراع وتنافس دائم ومستمر بين الدول الكبرى، وبالتالي فهي سبب كل القلاقل والاضطرابات.

وقد رأى هؤلاء الرواد انطلاقا من هاتين الحقيقتين، أن الأقطار العربية لن يكون لها مكان في هذا العصر وبين هذه الكتل الكبيرة بالذات إلا إذا تكتلت هي أيضا وتجمعت في تجمع عربي قومي كبير.

وعليه فإن سبيل العرب الوحيد لمواجهة أخطار العصر وتحدياته الكبرى القائمة على القوة والغطرسة هي في ضرورة تأسيس كيان عربي قوي وكبير، قوي لأن العصر الحالي هو عصر الأقوياء وليس عصر الضعفاء، وكبير لأن العصر هو عصر الكبار وليس عصر الصغار.

أما الأخطار والتحديات الأخرى التي رأى رواد الفكر الوحدوي أن الأمة العربية تواجهها وتعيق حريتها ونهضتها في الحاضر والمستقبل، فإنها تتمثل في حالات الضعف المادي والنفسي التي وصل إليها العرب في هذا العصر، وهو ضعف عام وصلت إليه البلاد العربية جراء ظاهرة التجزئة والانقسام.

لقد اعتبر معظم رواد الفكر الوحدوي أن أخطر تحدي تواجهه الأمة العربية في هذا العصر هو تحدي التجزئة السياسية الذي ترك آثارا سيئة للغاية على الواقع العربي وافرز سلبيات كثيرة على اليقظة العربية المعاصرة.

وقد ذهب هؤلاء الرواد إلى القول بأن هذه التجزئة هي منتوج استعماري صريح لذلك فإنهم لم يعترفوا بها ولا بالحدود السياسية التي نشأت وتكونت من جرائها ورأوا أنها حواجز مصطنعة ولا تعبر عن الواقع أبدا.

وبناء عليه فقد حذر معظم هؤلاء الرواد من عواقب هذه التجزئة الاستعمارية للبلاد العربية والآثار السلبية والخطيرة التي تتركها على التاريخ العربي المعاصر.

وأجزم هؤلاء الرواد أن العرب يستحيل عليهم أن يحققوا غاياتهم وأهدافهم، وهم مجزؤون إلى أقطار صغيرة وضعيفة. كما لا يمكن لأي قطر من هذه الأقطار، مهما أوتي من قوة وبأس أن يتحرر ويتطور بمفرده وبإمكاناته الذاتية، وإذا تمكن من ذلك، فلأجل محدود بحيث لا يستطيع أن يحافظ على ذلك الاستقلال القطري كاملا على المدى البعيد.

وهنا لا بد من كلمة وجيزة، وهي أن الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي استطاع أن يدرك ببصيرته الثاقبة مخاطر التجزئة السياسية وعواقب السياسات «الاقليمية» التي بدأ الحكام يتبعونها على انفراد. وأكدوا أن هذه السياسات الاقليمية» غير قادرة أبدا على توفير الأمن والاستقرار لهذه الأقطار في هذا العصر المليئ بالأخطار والتحديات وحتى التجاوزات.

***

أما منطلق المصلحة والمنفعة العامة فقد تمحورت الآراء والأفكار المعبرة عنه حول فكرتين رئيسيتين:

الفكرة الأولى رأت بأن مشروع الوحدة العربية لا يمكن تحقيقه وبناؤه بناء صحيحا ومتينا إلا إذا قامت أسسه وبنيت أركانه على الروابط الاقتصادية التي تجعل المصلحة والمنفعة العامة منطلقها الأول.

وقد تم الاستناد في هذه الرؤية على مقولة مستحدثة في العلاقات الدولية مفادها أن العلاقات السياسية بين الدول أصبحت تسيرها وتتحكم في آلياتها وقوانينها المنافع والمصالح المشتركة بالدرجة الأولى.

وقد فرضت الآراء والأفكار المعبرة عن هذه الفكرة نفسها بقوة، واحتلت مكانة معتبرة في أدبيات الخطاب العربي الوحدوي، وأهم هذه الآراء هي:

أ – العصر الحالي هو عصر المصالح والمنافع.

ب – الوحدة العربية ينبغي أن تقوم على المصلحة والمنفعة.

ج – المصلحة العامة كفيلة بدفع العمل الوحدوي وانجاحه.

د – الوحدة الاقتصادية كفيلة بتحقيق الوحدة السياسية.

أما الفكرة الثانية فقد تمحورت حول مقولة مفادها أن تحقيق الوحدة العربية سيعود على الأمة العربية بفوائد كبيرة ومنافع مادية كثيرة في جميع الميادين ومختلف الأصعدة. كما تجعلها قوة اقتصادية وعسكرية كبرى في العالم دون شك.

وقد استمد رواد الفكر الوحدوي أفكارهم هذه من خاصيتين أساسيتين تختص بهما البلاد العربية وتمتاز بهما عن بقية البلاد الأخرى، وهاتان الخاصيتان هما:

أ – سعة الوطن العربي وكبر مساحته الجغرافية والترابية.

ب –الموقع الحيوي للوطن العربي وأهميته الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية.

بالنسبة للخاصية الأولى فإنها تتمثل في سعة الأرض العربية وكبر مساحتها، وهذا يعني أنها تتوفر على امكانات ضخمة وثروات طبيعية هائلة وموارد متعددة، الأمر الذي يجعل منها وحدة اقتصادية متكاملة، بإمكانها أن تحدث نهضة عربية حقيقية لو تستثمر على أحسن وجه في إطار وحدوي تكاملي. فضلا على ذلك فإن هذا الاتساع والامتداد الجغرافي الذي تتميز البلاد العربية به يجعل منها دون ريب إحدى الكتل الجغرافية الرئيسية في العالم التي توفر المجال الطبيعي الملائم لقيام دولة عظمى في المنطقة يكون لها وزن دولي حقيقي.

أما الخاصية الثانية التي تختص بها البلاد العربية وتتميز بها عن كثير من البلدان، يتمثل في موقعها الجغرافي الهام، الواقع في قلب العالم، وفي ملتقى

الطرق بين قارات العالم الرئيسية، ويعني هذا الكثير للعرب إذا أحسنوا استغلاله وتوظيفه لصالحهم.

ولتأكيد فرضيتهم القائلة بأهمية الوحدة العربية ودورها المنتظر في صنع التقدم العربي وإحداث الإقلاع الحضاري العربي من جديد، أكد معظم رواد الفكر الوحدوي بأن الشعوب التي تعيش في الأقطار ذات المساحات الجغرافية الكبيرة تكون إمكانات وحظوظ تقدمها وتطورها متوفرة ومضمونة أكثر بكثير من الشعوب التي تعيش في أقطار ذات مساحات جغرافية صغيرة أو ضيقة.

وانطلاقا من هذا الاعتبار فقد قال البعض أن مبدأ الوحدة في حد ذاته، هو مبدأ نبيل، وبالتالي فإن فوائده ومنافعه لا نقاش فيها ولا جدال، وهي فوق كل اعتبار.

ولكنهم رأوا أن الوحدة الناجحة هي التي تقوم وتتأسس على الدعائم الاقتصادية المبنية على المصالح والمنافع المتبادلة بين أقطار الأمة العربية وشعوبها.

وفي هذا الإطار قدم العديد من الرواد بعض الاقتراحات العملية حول الكيفية التي تتحقق بها الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها القاعدة المادية للوحدة العربية. وقد تمثلت هذه المقترحات فيما يلي:

1 - تشجيع التبادل الحر بين الأقطار العربية وتكثيفه.

2 - ازالة الحواجز الجمركية بين أقطار الوطن العربي.

3 - توحيد التشريع في الأمور الاقتصادية العامة.

4 - إيجاد المشروعات الصناعية الكافية لسد عوز الأمة من الحاجيات الضرورية والأساسية.

5 - تشجيع وحماية جميع المشروعات العادية التي لا تستغني عنها أمة ولا تستغني عن غيرها بدونها، زراعية كانت أو صناعية أو تجارية.

6 - تكثيف شبكة المواصلات بين البلاد العربية وذلك ببناء الطرقات والسكك الحديدية ومدها إلى أقصى نقاط الوطن العربي.

7 - الاجتهاد قدر الإمكان للاستقلال عن الغرب لأن الاستقلال الاقتصادي هو عنصر أولي يحتل المكانة الرفيعة ولا يمكن لدولة الاستغناء عنه إذا أرادت أن تحيا حياة مستقلة وآمنة.

وإلى جانب هذه الدعوات والاقتراحات العامة فإن بعض الرواد قدموا مقترحات ملموسة ومضبوطة، من أهمها:

1 - ضرورة توحيد التعامل النقدي بين الأقطار العربية بخلق عملة عربية موحدة يتداولها العرب في جميع الأقطار العربية.

2 - ضرورة تكثيف شبكة النقل والمواصلات بين الأقطار العربية، لأن تكثيف المواصلات بين الأقطار العربية يساعد كثيرا على توطيد الروابط الاقتصادية والثقافية بين البلاد العربية ويجعل التقارب العربي حقيقة مادية ملموسة.

3 - إيجاد نظام بريدي عربي موحد.

4 - تكثيف التبادل والتنسيق التجاري بين الأقطار العربية بهدف خلق شبكة قوية من العلاقات المصلحية لا تزول ولا تتأثر بالخلافات السياسية العابرة أو الطارئة.

مصادر الوعي بأهمية الوحدة العربية

أما فيما يتعلق بموضوع الوعي بأهمية الوحدة العربية والمصادر التي استقى منها رواد الفكر الوحدوي هذا الوعي، فقد تبين لنا من خلال النصوص المتوفرة بين أيدينا والآراء التي استخرجناها منها أن أصول هذا الوعي مستمدة من مصدرين رئيسيين: المصدر الأول تاريخي، أي أنه مستمد مباشرة من التجربة التاريخية أو الذاتية للأمة العربية. أما المصدر الثاني، فهو خارجي ويتمثل في التجارب الوحدوية الناجحة لبعض الشعوب في العصر الحديث.

بالنسبة للمصدر الأول، المتمثل في الوعي بأهمية الوحدة العربية من منظور التجربة التاريخية للأمة العربية فقد عبر عنه الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي من خلال فكرتين اثنتين، الأولى، وتمثلت في قيامهم بتشخيص أهمية الماضي العربي والمكانة التي بلغتها الأمة العربية فيه. أما الثانية فقد تمثلت في الدعوة إلى ضرورة استلهام روح هذا الماضي وقراءته قراءة عقلانية لاستخراج العبر والدروس النافعة منه وتوظيفها في الحياة العربية المعاصرة.

أما المصدر الثاني من مصادر الوعي بأهمية الوحدة العربية، فقد وجد منابعه وأصوله في التجارب الوحدوية الناجحة عند بعض الشعوب والأمم. ذلك أن العديد من رواد الفكر الوحدوي رأى في تلك التجارب الناجحة أحسن مثل ينبغي أن يقدم عن أهمية الوحدة، نظرا لما حققته ونالته تلك الشعوب بفضل وحدتها وأصبح لها من قدرات وإمكانات اقتصادية كبيرة مكنتها من انجاز نهضتها العلمية والصناعية بسرعة فائقة، وعادت عليها بفوائد ومنافع مادية ملموسة لا غبار عليها.

وعليه فإن الشعوب العربية إذا أرادت الخير لنفسها حقا، وإذا أرادت أن تتقدم حضاريا وتنهض اقتصاديا كما نهضت الشعوب والأمم الحية في هذا العصر، فما عليها إلا أن تقتدي بهذه الشعوب وتنسج على منوالها وتبني وحدتها القومية كما بنتها هذه الشعوب.

أما النماذج الوحدوية الناجحة التي تأثر بها الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي وطالب بضرورة استلهامها والاقتداء بها والنسج على منوالها في بناء التجربة الوحدوية العربية المعاصرة فقد تمثلت في النماذج الوحدوية التالية:

أ - التجربة الوحدوية الألمانية.

ب - التجربة الوحدوية الإيطالية.

ج - التجربة الوحدوية الأمريكية.

د - التجربة الوحدوية السويسرية.

فضلا على ذلك فقد كان للمساعي الوحدوية والقومية ودعوات التجمع والتكتل الكبرى التي ظهرت في العصر الحديث كالدعوة إلى الوحدة الأروبية والوحدة البلقانية والجامعة الاسكندينافية والجامعة الأمريكية ... أصداء واسعة وكبيرة عند رواد الفكر الوحدوي الأوائل.

وقد تمثلت هذه الأصداء في مواقف الاعجاب والاستحسان التي أبداها هؤلاء الرواد تجاه هذه المساعي الوحدوية ومطالبتهم بأخذ الدروس والعبر منها، وخاصة لما رأوا أنها تضم شعوبا وأمما مختلفة.

***

أما منطلق الرسالة العربية فقد تمحورت فكرته العامة حول مقولتين رئيسيتين، وهما:

أولا - إن العرب هم أصحاب رسالة وبناة حضارة مجيدة حافلة بالقيم النبيلة والمثل السامية الرفيعة.

ثانيا - إن العرب بحكم الرسالة التي يحملونها والرصيد الحضاري الذي يملكونه مؤهلون أكثر من غيرهم لانقاذ الإنسانية وتخليصها من المصائب والشرور التي تعصف بها.

وانطلاقا من هاتين المقولتين بنى بعض رواد الفكر الوحدوي وقادة الرأي العربي دعوتهم إلى توحيد الأمة العربية، وبناء دولتها القومية الواحدة، وقد سوغ هؤلاء الرواد دعوتهم الوحدوية تلك بمجموعة من الطروحات، هي:

أ - ان الأمة العربية عليها واجب كبير تجاه الانسانية، ولا بد لها من القيام بهذا الواجب على أحسن وجه.

ب - ان الإنسانية بحاجة ماسة إلى العرب. وعلى العرب أن يدركوا أن وحدتهم هي لخيرهم ولخير الإنسانية جمعاء على حد سواء.

أما المصادر التي تم الاستناد عليها في بناء هذا المنطلق فقد تمثلت في مصدرين رئيسيين: المصدر الأول، تاريخي - حضاري. أما المصدر الثاني، فهو أخلاقي محض، ويقوم على مجموعة الخصائص والمميزات التي تختص بها الأمة العربية وتميزها عن غيرها من الأمم،

بالنسبة للمصدر الحضاري التاريخي فإنه يقوم على مقولة مفادها أن للأمة العربية فضل كبير على الحضارة الإنسانية، وبالتالي فإن الإنسانية اليوم هي بحاجة ماسة إلى هذه الأمة وتتمنى عودتها إلى مسرح التاريخ لتؤدي دورها الحضاري على أحسن وجه. وقد تم التعبير على هذه المقولة في شقين رئيسين، هما:

أ - العرب أصحاب حضارة.

ب - العرب حملة رسالة.

بالنسبة للشق الأول المتعلق بالحضارة، فقد عبر عنه البعض بقولهم أن العرب حملوا ذات يوم مشعل الحضارة الإنسانية، وأدوا دورا تاريخيا عظيما لازالت البشرية مدينة له إلى يومنا هذا.

أما الشق الثاني المتعلق بالرسالة العربية، فقد تم التعبير عنه من خلال القول بأن الأمة العربية تحمل رسالة إلى البشر، وهو ما يجعلها تتميز عن باقي الأمم والشعوب بفضل تلك الرسالة.

أما المصدر الثاني الذي استمد منه منطلق الرسالة العربية مقوماته فقد تمثل في مجموعة الخصائص والمميزات التي رأى رواد الفكر الوحدوي أن الأمة العربية تختص وتتميز بها عن سواها من الأمم، وأهم هذه الخصائص هي:

أ - العرب أعدل الأمم.

ب - العرب أكثر الشعوب ديمقراطية.

ج - العرب أمة وسطى.

وهناك خصائص أخرى، هي:

أ - السيطرة على النفوس والأرواح.

ب - هضم الشعوب وتمثيل مدنياتها.

ج - الخلود والقدرة على التجدد والانبعاث.

د - العبقرية.

هـ - مكارم الأخلاق والخصال الحميدة.

وانطلاقا من هذه الخصائص التي تختص بها الأمة العربية والرصيد الحضاري الكبير الذي تتوفر عليه، والدور التاريخي الذي قامت به في الماضي، قال بعض الرواد أن هذه الأمة تنتظرها مهمة عظيمة ونبيلة في المستقبل. وهي مهمة تتمثل بالدرجة الأولى في نشر العدل والمساواة بين بني البشر، وإزالة الغبن والظلم الذي لحق بالإنسانية جراء طغيان سلطان الحضارة الغربية التي قامت على المادة وأهملت الجوانب الروحية، بحيث أصبح العالم بفعلها ميدانا واسعا للحروب والفتن والصراعات وغيرها.

وقد تم التأكيد في هذا الإطار على المبادئ والمقولات التالية:

أ - مصلحة الإنسانية تقضي ببعث الأمة العربية وتجديد رسالتها.

ب - الوحدة العربية ضرورة ماسة لسلامة العالم وأمنه واستقراره.

ج - الوحدة العربية صمام الأمان للسلام العالمي والحضارة الإنسانية.

د - الوحدة العربية في صالح العرب والإنسانية على حد سواء.

***

طبيعة الدعوة إلى وحدة الأمة العربية ومقاصدها

أما فيما يتعلق بطبيعة الدعوة إلى وحدة الأمة العربية ومقاصدها فقد أكد جيل الرواد أن هذه الدعوة ليست شأنا استعماريا ولا هدفا توسعيا ولا غرضا استغلاليا، وإنما هي دعوة قومية صرف، انسانية في طبيعتها، تحررية في مضمونها، سلمية في منهجها ومبتغاها، تريد الخير للعرب والبشرية جمعاء، ولا تضمر العداء أو الكراهية لأي كان.

وقد لخصنا آراء وأفكار هؤلاء الرواد كالتالي:

- الدعوة الوحدوية ليست موجهة ضد أحد.
- الدعوة الوحدوية لا تقصد أمة أو شعبا بسوء.
- الأمة العربية أمة مسالمة لا تضمر عداء ولا كرها لغيرها.
- العرب أبعد الناس عن فكرة الفتح والتوسع والتسلط.
- الدعوة الوحدوية ليست من وحي الأجانب ولا بغرض الانتقام منهم.

أما مقاصد الدعوة الوحدوية وغاياتها، فقد عبر عنها رواد الفكر الوحدوي في عدد من المقولات، هي:

أ - العرب يريدون أن يعيشوا أحرارا في بلادهم، وسادة في ديارهم.

ب - قضية الوحدة العربية هي قضية أمة تنشد الحياة والحرية والاستقلال.

ج - الأمة العربية لا تبغي غير حقها الطبيعي وقسمتها من الحياة.

د - العرب يريدون أن يسود الأمن والسلام والاستقرار جميع ربوع العالم.

كما تبين لنا من خلال النصوص التي قمنا بتحليلها بأن الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي كانت له آراء إيجابية من موضوع الأقليات والأقوام غير العربية التي تعيش في البلاد العربية. وقد تجلت هذه المواقف الإيجابية في المقولات والطروحات التالية:

أ - الوحدة العربية تحفظ حقوق الأقوام والأقليات التي تعيش في البلاد العربية.

ب - احترام حقوق الأقليات والمحافظة على حقوقها هي عقيدة قوية في نفوس العرب.

ج - العرب لا يعترفون بالفروق العنصرية أو الجنسية وكل الناس سواسية عندهم.

د - الوحدة العربية ليست هدما للخصوصيات والثقافات المحلية.

***

استنتاجات عامة وسريعة

أخيرا رأيت من المفيد التوقف عند عدد من الاستنتاجات العامة والإشارة إليها ولو بصفة سريعة ومقتضبة. ولأسباب منهجية بحتة قسمتها إلى قسمين، قسم يتعلق بالفكرة نفسها، وقسم يتعلق بالجيل الذي وضع أسس الفكرة ونظر لها.

أولا - الاستنتاجات المتعلقة بفكرة الوحدة العربية: إن أهم الاستنتاجات المتعلقة بالوحدة العربية هي:

أ - إن الدعوة إلى الوحدة العربية هي فكرة قومية ذات محتوى نضالي ولدت وتشكلت في خضم المعارك والنضالات التي خاضها العرب ضد القوى الاستعمارية وسياساتها المعادية والمنافية لطموحات الأمة العربية في العصر الحديث.

وقد أفصحت هذه الدعوة منذ ظهورها في مطلع العشرينات على المقاصد النضالية التالية:

1 - إنها جاءت للتعبير عن وحدة الهوية السياسية لسكان المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غربا حتى الخليج العربي شرقا.

2 - إنها جاءت للتعبير عن رفضها المطلق للوطنيات الإقليمية (القطرية) الجديدة التي بدأت في التشكل والتبلور في المنطقة العربية غداة الاحتلال الأجنبي لها وبمباركة منه.

وبالتالي فإن هذه الدعوة كانت متوجهة أساسا ومنذ الوهلة الأولى لتكون بديلا حقيقيا لهذه الكيانات الميكروسكوبية الجديدة التي أفرزتها الظاهرة الاستعمارية في المنطقة العربية عموما ومنطقة المشرق العربي على وجه الخصوص.

إذن، إن الوحدة العربية بمفهومها الحديث المتمثل في تأسيس دولة عربية واحدة تضم المشرق والمغرب معا لم تبدأ في الظهور والتبلور إلا في العقد الثاني من القرن العشرين وذلك بعد انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وقيام فرنسا وبريطانيا باحتلال ولاياتها العربية ثم تجزئتها إلى مجموعة كيانات ووحدات صغيرة تفصل بينها حدود سياسية دولية لا سابقة لها في تاريخ المنطقة.

وعليه فإن فكرة الدعوة إلى وحدة الأمة العربية هي فكرة قومية أبرزتها إلى الوجود عملية النضال المعادي للتجزئة الاستعمارية في منطقة الشرق العربي، كما دعت إليها الحاجة أكثر، هزيمة الدولة العثمانية التي كان العرب يعيشون في ظلها منذ قرون عديدة.

ب - إن الفكرة العربية التي ظلت بالنسبة لكثير من الكتاب والمثقفين والمناضلين تعني بلاد «المشرق العربي» فإنها أخذت معنى وبعدا جديدين بعد الحرب العالمية الأولى حيث أصبحت تعنى كل البلدان الناطقة باللغة العربية في المشرق والمغرب على حد سواء.

ج - لقد عكست جل الآراء والأفكار الواردة في هذا البحث طموح سكان البلاد العربية للاستقلال القومي وارادتهم الكبيرة في الوحدة والعيش المشترك في ظل كيان عربي واحد.

ثانيا - الاستنتاجات المتعلقة بمستوى الفكرة والجيل الذي نظر لها: إن الاستنتاجات المتعلقة بهذا الموضوع هي:

1 - أن العمل التنظيري الذي قام به جيل الرواد ساعد إلى حد كبير في نشر الوعي الوحدوي وتطوير فكرة الوحدة العربية، وتحويلها إلى مشروع سياسي ومجتمعي متكامل عشية الحرب العالمية الثانية، بعد أن كانت مجرد فكرة مبهمة عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

2 - إن الآراء التي وردت في هذا البحث عبرت بوضوح عن مستوى التطور الفكري والنظري الذي بلغته فكرة الوحدة العربية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وبينت في الوقت ذاته مستوى الوعي والنضج الذي كان عليه الجيل الذي نظر للوحدة العربية وتحمل مسؤولية النضال في سبيلها.

3 - لقد تجسد الوعي الوحدوي لدى ذلك الجيل في كونه انطلق في تفكيره لبناء نظريته القومية الوحدوية من المحيط الدولي والأفكار القومية المعاصرة، وحاول مواءمتها مع الواقع العربي الذي تعرض بشكل سافر إلى عمليتي احتلال وتجزئة سياسية من طرف القوى الدولية الاستعمارية الكبرى في هذا العصر.

وبالتالي فإن أفكاره وتصوراته جاءت صورة صادقة ومعبرة عن الواقع السياسي الجديد الذي عرفته المنطقة العربية منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا.

وبناء على كل ما مر معنا يمكن أن نخلص إلى:

أولا - إن الوحدة العربية تقوم على أساس المبدأ القومي الحديث، أي أن هذه الوحدة إنما تقوم أساسها وعناصرها استنادا إلى ما انتهى إليه الفكر السياسي في العصور الحديثة من مبدأ أساسي هام هو «مبدأ القوميات»، الذي يقرر بأن من حق كل شعب من الشعوب أو أمة من الأمم أن تكون له (أولها) دولته (أو دولتها) القومية الواحدة التي تتطابق فيها الحدود السياسية على الحدود القومية.

ثانيا - إن هذا المبدأ القومي الحديث قد جرب في عدة مناطق من العالم وقد نجحت تجربته في معظم هذه المناطق، وبخاصة في ألمانيا وإيطاليا وأمريكا والبلقان ...

ثالثا - إن إمكانية تحقيق الوحدة العربية أيسر سبيلا، وأقرب منالا، من الوحدة الألمانية أو الإيطالية أو الأمريكية ... إلخ. ذلك أن الوحدة العربية كانت محققة من قبل وفي فترة تاريخية طويلة، وكذلك من حيث أن مقومات الوحدة العربية وعناصرها تتوفر في العرب أكثر مما تتوفر في أي شعب من الشعوب.

الهوامش:

(*) - هذه الدراسة تشكل تناولا جديدا لتطور الفكر القومي العربي الحديث، إرتأينا نشرها هنا لأهميتها في الفترة الحالية ولكونها نتيجة جهد عدة سنوات في استقراء انتاج الطلائع الأولى لمفهوم القومي العربي، وهي في الأساس جزء من رسالة جامعية يجد القارئ تقديما لها في هذا العدد.

ب- وثائق وبيبليوغرافيا

مكتبات المخطوطات العربية في استانبول
دراسة تاريخية في نشأتها وما تحتويه من مخطوطات

أ. د. فاضل مهدي بيات

حظيت الثقافة العربية الاسلامية باهتمام الأتراك بعد اعتناقهم الاسلام وتبنتها جميع الدول التركية الاسلامية ابتداء من دولة القرخانين(1) ونزولا إلى دولة السلاجقة ودويلات الأناضول التي تأسست على انقاض دولة سلاجقة الروم(2) وأخيرا الدولة العثمانية، واستمرت اللغة العربية -باعتبارها لغة القرآن الكريم - كلغة ثقافية مشتركة لجميع الشعوب التي بقيت تحت سيطرة الدول التركية وشقت طريقها دون أن يعترض طريقها أي عائق. وأصبحت المؤلفات- الدينية كانت أو غير دينية - تكتب بهذه اللغة، حتى برز علماء عديدون من الأتراك تركوا بصماتهم على هذه الثقافة. وازدهرت اللغة العربية ازدهارا كبيرا في ظل الدولة العثمانية بعد أن أصبح لها الدور الفاعل في ولادة اللغة العثمانية. فلا غرو إذن أن تصبح اللغة العربية لغة التدريس في المدارس العثمانية(3)، وكان لهذا أثره الفاعل في تطور العلوم والفنون فصنفت أعداد هائلة من الكتب في شتى المجالات. وازداد الاهتمام بالعلم والكتب من قبل سلاطين الدولة العثمانية حيث قام كل سلطان أو صدر أعظم أو قائد كبير ببناء مسجد وإقامة مكتبة ومدرسة بالقرب منه تابعتين له(4). وقاموا بوقف كتب مختلفة فيها. ففي بداية دخول الأتراك استانبول واتخاذها عاصمة للدولة زودت المدارس والتكايا فيها بكتب مختلفة، ثم أقيمت

مكتبات مستقلة عنها: فنعرف أن السلطان محمد الفاتح أوقف ألفي كتاب لمكتبتي جامع أيوبَ وجامع الفاتح، كما أسس مكتبة خاصة في قصره ما لبثت أن توسعت فيما بعد في زمن السلاطين الذين جاءوا بعده. وسميت هذه المكتبة نسبة إلى القصر أي (مكتبة طوي قابي سرالي) واحتفظت بهذه التسمية لحد اليوم(5). وفي سنة 1719 أنشئت في هذا القصر مكتبة أحمد الثالث وهي تعتبر إحدى المعالم الفنية الرائعة للطراز المعماري التركي في مجال بناء المكتبات(6). وتعتبر مكتبة كويريلي التي أقيمت سنة 1661، كما سنتناولها، أول مكتبة ذات بناية مستقلة. وتوالت إقامة المكتبات من قبل السلاطين وكبار رجال الدولة والعلماء والأعيان وكان قسم منها ملصقا بالجوامع وخصص لبعضها أبنية مستقلة(7).

وبالرغم من أن المؤسسات العلمية العثمانية قد تعرضت إلى الاهمال نتيجة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية بعد القرن السابع عشر الميلادي، إلا أنها انتعشت على عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)(8). والسلطان عبد الحميد يعود له الفضل في تطوير المؤسسات العلمية العثمانية لتواكب المؤسسات العلمية الأوربية، وقد أسس عددا كبيرا من المدارس والمعاهد على غرار ما كان موجودا في أوربا في زمنه(9) وقد رافق هذا، الاهتمام بالمخطوطات العربية وجمعها حتى تجمعت في البلاد التركية -كما يقول الدكتور صلاح الدين المنجد- «ما لم يجتمع في غيرها من التراث الإسلامي» فأصبح «المركز الأول للمخطوطات العربية في العالم بلا استثناء»(10). وقد أدى بناء المكتبات ملصقة أو تابعة إلى المساجد والمدارس إلى الحاجة إلى نسخ متعددة من الكتب الموجودة فيها، لكونها كتبا اعتمدت في التدريس في هذه المدارس أو وضعت في متناول الطلاب. فنشطت حركة استنساخ المخطوطات نشاطا كبيرا، ولهذا تكررت الكتب المتعلقة بالتفسير والحديث والفقه والصرف والنحو وسائر العلوم. فنجد نسخا عديدة منها في المكتبة الواحدة أو المكتبات المختلفة(11). وهذا التوسع في عملية الاستنساخ أدى إلى توسع المكتبات وزيادة عددها، حتى أصبح عددها في سنة 1211-1212 في الامبراطورية العثمانية عدا استانبول 272 مكتبة ضمت 76772 مخطوطة(12).

الاهتمام بالمخطوطات بعد زوال الدولة العثمانية

لم تهمل الدولة التركية الحديثة التي تأسست على انقاض الدولة العثمانية المكتبات التي انتقلت إليها من العهد الماضي، بل مدت إليها يد الرعاية لتنقذ المخطوطات الموجودة فيها من تخريبات الزمن والنسيان(13). ويرى بعض الباحثين أن مصطفى كمال وأتباعه قاموا في وقت قصير، بعد افول نجم الخلافة

العثمانية بهدم كل ما بناه أسلافهم في قرون عديدة فحولوا جل المساجد إلى مصالح حكومية وإدارات محلية أو متاحف أثرية ونقلوا أغلب المكتبات التي كانت المساجد تزدان بها من أماكنها(14). والواقع أن خير ما قامت به حكومة أتاترك هو أنها أعادت النظر في تشكيلات المكتبات العثمانية فجمعت المخطوطات التي بقيت في بعض المكتبات الصغيرة وأودعتها في مكتبات كبيرة. كما دمجت بعض المكتبات الصغيرة في مكتبة مركزية واحدة فأصبح الإشراف عليها سهلا وتمت المحافظة على مخطوطاتها. والحقيقة أن المكتبات الصغيرة لم يتم دمجها في استانبول وحدها بل شمل ذلك مختلف المكتبات المنتشرة في المدن التركية الأخرى. وقد أشار الأستاذ أحمد أتش إلى وجود 59 مكتبة تضم كتبا مخطوطة في مدن الأناضول، 39 منها تابعة لإدارة مكتبات الدولة و15 منها تابعة للادارة المحلية وست منها مكتبات خاصة(15). كما أورد الأستاذ فؤاد سزكين(16) أسماء خمس وثلاثين مدينة تركية فيها مكتبات تضم مخطوطات عربية وشرقية، غير أن مدينة استانبول أصبحت لديها حصة الأسد من مجموع المكتبات التركية وذلك لاحتوائها على ما يقارب المائة مكتبة. كما ذكر أسماء أربع وتسعين منها ألحق قسم منها بمكتبة السليمانية.

المستشرقون والمخطوطات في تركيا

بالرغم من احتضان المكتبات التركية بصورة عامة ومكتبات اسانبول بصورة خاصة أعدادا ضخمة من المخطوطات إلا أن معلوماتنا عن هذه المخطوطات ظلت محدودة حتى السنوات الأخيرة وذلك لأن الفهارس التي صدرت عن هذه المكتبات بسيطة ولا تشتمل كل المخطوطات فبقي عدد كبير من هذه المخطوطات مجهولا. ولهذا انصرف الكثير من المهتمين بالتراث إلى معرفة المخطوطات والتنويه بها. ولا ننسى في هذا الخصوص الجهود التي بذلها بعض المستشرقين في كشف غبار الزمن عن هذه المخطوطات وتعريفها وبيان أهميتها وذلك منذ أواسط القرن التاسع عشر تقريبا منهم العالم الفرنسي شارل شفر الذي بذل جهودا كبيرة في هذا المجال. وقد أقام مدة طويلة في العالم الإسلامي وتيسر له الاطلاع على أعداد هائلة من المخطوطات ولا سيما في مدينة استانبول. وقد اقتنى عددا كبيرا منها أودع بعد وفاته في المكتبة الأهلية في باريس. كما قام باستنساخ عدد من المخطوطات الجغرافية العربية ليعرف بها المحافل العلمية في أوربا وتيسير دراستها ونشرها فيما بعد. ومن هذه المخطوطات: كتاب الخراج لقدامة بن جعفر

وكتاب عجائب الهند لبزرك بن شهريار الرامهرمزي وصفة جزيرة العرب للحسن بن أحمد الهمداني وغيرها.

وبدأ اهتمام المستشرقين بالمخطوطات الموجودة في المكتبات التركية يزداد يوما بعد يوم، فقام أوسكار ريشر الذي تسمى فيه بعد بعثمان ريشر، بكتابة مقالات عديدة عن مكتبات استانبول وذلك بين سنتي 1910-1924، كما تفرغ هلموت ريتر Hellmut Ritter بدراسة المخطوطات في مكتبات استانبول والأناضول لمدة تزيد على 20 سنة وكان -كما يقول سزكين- لا تقتصر خدمته «على التعريف بالمخطوطات بمقالاته الخاصة وإنما كان يرى رسالته في استقدام المستعربين من أوربا وجعلهم يتولون التعريف بالمخطوطات في اختصاصاتهم وفي تدريبه تلامذه للعمل من جهة أخرى، وقد تلمذ على يده فؤاد سزكين الذي رافقه في مشواره العلمي هذا(17). كما يجب ألا ننسى - ونحن بصدد إبراز دور المستشرقين - جهود العالم الألماني كارل بروكلمان في إبراز أهمية المخطوطات وتعريفها.

فهرسة المخطوطات

في أواخر العهد العثماني قامت وزارة المعارف العثمانية بإعداد فهارس خاصة لمعظم مكتبات استانبول، وهي بسيطة من حيث الاعداد واتبع في جمعها منهج واحد. وهي على شكل جداول تشتمل على تسلسل الكتاب في المكتبة وعدد مجلداته ولغته والخط الذي نسخ به وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة وعدد أوراقه واسم مؤلفه وسنة وفاته وملاحظات متعلقة بالكتاب، كأن يذكر فيها وصف مركز للمخطوطة واسم ناسخها وسنة نسخها. وعلى غلاف الفهرسة وتحت اسم المكتبة يدرج عادة محل المكتبة وتاريخ إنشائها وأطلق على كل فهرسة منها اسم (دفتر) مثلا: دفتر كتبخانه، أيا صوفية ودفتر كتبخانه أسعد أفندي ... الخ.

وهذه الفهارس -كما يقول سزكين- تنقصها الدقة أو اعطاء فكرة صحيحة عما تتضمنه المكتبات من كتب. وقد استعان كارل بروكلمان بدفاتر مكتبات أيا صوفيه ويني جامع وكوبريلي ونور عثمانية وراغب باشا عند تأليفه المجلدين الأساسيين من مؤلفه تاريخ الأدب العربي(18).

أما فهرسة هذه المكتبات وفق المناهج الحديثة فلم تبدأ إلا في بداية هذا القرن على يد بعض المستشرقين. ثم تبنت الحكومة التركية اصدار فهارس مفصلة عن المخطوطات في المكتبات التركية منها ما قامت بنشره وزارة التربية كفهرس

مخطوطات مكتبة طوب قابي سرالي وفهرس مخطوطات متحف مولانا جلال الدين الرومي. كما شرعت المديرية العامة للمكتبات والنشر التابعة لوزارة الثقافة والسياحة بنشر فهارس عامة للمخطوطات في تركيا، وقد صدر منها لغاية سنة 1986 عشرة مجلدات تحت اسم (الفهرس العام لمكتبات تركيا(19). وفضلا عن هذا فقد بذل الباحثون الأتراك جهودا كبيرة في تعريف المخطوطات العربية وفهرستها نذكر منهم فهمي أدهم قره طاي الذي أعد فهارس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبتي طوب قابي سرالي وجامعة استانبول وأحمد آتش وغيرهم. وقام بعض الباحثين الأتراك بإعداد فهارس باللغة العربية نذكر منهم على سبيل المثال: الدكتور رمضان شمس الذي نشر فهارس مختلفة باللغة العربية عن المخطوطات العربية منها: نواد المخطوطات العربية في مكتبات تركيا في ثلاثة مجلدات (بيروت 1975-1982) وفهرس مخطوطات الطب الإسلامي باللغة العربية والتركية والفارسية في مكتبات تركيا (استانبول 1984) وفهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي (استانبول 1986) وقد شاركه في اعداد الفهرسين الأخيرين باحثان آخران.

كما لا يفوتنا هنا الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية استانبول التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي قام بتشكيل (وحدة المخطوطا) لتأخذ على عاتقها مهمة القيام باعداد فهارس للمخطوطات بصورة عامة أو فهارس علمية لمخطوطات في علم أو موضوع خاص. وقد أصدر المركز بمناسبة انعقاد مؤتمر الطب الاسلامي باستانبول في تشرين الأول 1984 فهرس مخطوطات الطب الاسلامي وفهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي(20) المار ذكرهما.

وينبغي هنا الإشارة بل الاشادة بجهود العلامة التركي فؤاد سزكين الذي يتولى ادارة معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية في ألمانيا في تسليط الضوء على المخطوطات العربية، ويعتبر كتابه (تاريخ التراث العربي) من أروع ما كتب عن المخطوطات العربية، وقد فاق كتاب بروكلمان لاطلاعه الواسع على الكثير من المخطوطات العربية ولا سيما في المكتبات التركية. كما قام بنشر مجموعة كبيرة من بحوث المستشرقين المتعلقة بالمخطوطات العربية ضمن كتاب سماه (دراسات فيما تحتويه مكتبات استانبول والأناضول من المخطوطات العربية) وأصدر منها ثلاث مجلدات في سنة 1986.

أهم المكتبات التي تضم المخطوطات العربية

أعادت الحكومة التركية في العهد الجمهوري تنظيم المكتبات التي تحتوي على المخطوطات -كما مر ذكره- ودمجت بعض المكتبات الصغيرة بمكتبات كبيرة ونقلت إليها المخطوطات من كافة الجوامع والتكايا والأماكن الأخرى وأهم هذه المكتبات هي:

1 - مكتبة متحف طوب قابي سرالي Topkapi Sarayi Müzesi Kutuphanesi

وهذه المكتبات -كما مرّ ذكرها- أنشئت في قصر طوب قابي سرالي الذي بوشر ببنائه في زمن السلطان محمد الفاتح في القرن الخامس عشر للميلاد، ولم تحافظ بناية القصر على شكلها بل توسعت بمرور الزمن بعد أن أجريت فيها إضافات متعددة من قبل سلاطين وأمراء آل عثمان. وتم تحويل هذا القصر في العهد الجمهوري إلى متحف أثري(21).

أما مكتبة طوب قابي سرالي فقد بنيت خلال المرحلة الأولى لبناء القصر أي في القرن الخامس عشر، وهي تقع في القسم الثالث من القصر أي في القسم المسمى بميدان اندرون. وقد بنيت المكتبة على شكل يضمن بقاء الكتب التي تضمها، بعيدة عن الكوارث التي قد تتعرض لها كالحرائق والزلازل والرطوبة وفي منتصف قاعتها كتابة باللغة العربية تبين تاريخ انشائها.

وتتكون هذه المكتبة من تسع مكتبات صغيرة أو مجموعات كانت موجودة في أماكن مختلفة من القصر وهي:

1 - مجموعة كتب روان كوشكى [الكوشك بمعنى الفيللا وقد سماه الأمير شكيب أرسلان بـ المغنى]. وروان كوشكى بناه السلطان مراد الرابع. والكتب الموجودة في هذا القسم أوقفها السلطان محمد الثاني. ثم أضيفت إليه كتب أخرى من قبل السلطانين عثمان الثالث ومصطفى الثالث. وجميع كتب هذا القسم مختومة بأختام هؤلاء السلاطين. ومنه 2082 كتاب.

2 - مجموعة كتب الخزينة: وجمعت كتبها من أماكن متعددة وتضم أكثر من 2999 كتاب، أكثرها كتب تاريخية وأدبية ويضمنها 140 كتابا يضم روائع المنمنمات والمرقعات. وعدد هذه المنمنمات 7233 منها 2882 منمنمة تركية و4331 منمنمة عربية وهندية ومغولية. أما الألبوم الذي يضم مجموعة صور السلطان محمد الفاتح فيعتبر رائعة من روائع الفن الانساني.

3 - مجموعة كتب أحمد الثالث أو مجموعة كتب اندرون: وهذه المجموعة كانت في مكتبة أحمد الثالث التي أقيمت في القصر سنة 1719. وهي تضم 4968 كتاب بضمنها 4492 مخطوطة. وأقدم هذه المخطوطات يعود إلى القرن الحادي عشر: ومعظمها باللغة العربية إذ يبلغ مجموعها 4329 كتاب.

4 - مكتبة بغداد كوشكى (مكتبة مغنى بغداد). ومغنى بغداد أنشأه السلطان عبد الحميد الأول وأكمله السلطان سليم الثالث. وتحمل جميع الكتب الموجودة في هذه المكتبة ختمى هذين السلطانين.

5 - مكتبة المدينة: جمعت فيها كتب السلطان عبد الحميد الأول والسلطان محمد الثاني وأمير دار السعادة حاجي بشير آغا وشيخ الاسلام عارف حكمت. والمخطوطات التي تضمها، جلبت من المدينة المنورة من قبل الجنرال فخر الدين تركان خلال الحرب العالمية الأولى وعدد مخطوطاتها 566 وجميعها عربية.

6 - مكتبة امانت خزينه (خزينة الأمانة): أنشأها السلطان محمود الأول وروعي في حفظ كتبها الدقة والعناية وهي غير مختومة وفيها 3119 كتاب بالعربية وباللغات الشرقية الأخرى بينها نسخ من المصاحف واجازات الكتاتيب.

7 - مكتبة قوغوشلر: وتضم 1235 كتاب معظمها نسخ كاملة من القرآن الكريم وأجزاء متفرقة منه فضلا عن الكتب الدينية كالحديث والتفسير والفقه.

8 - مكتبة محمد رشاد وتريال خانم: وتضم الكتب الشخصية العائدة إلى السلطان العيماني محمد رشاد (محمد الخامس) وكتب تريال خانم احدى جواري السلطان محمود الثاني وفيها 2900 مخطوطة.

9 - قسم الكتب الحديثة: ويضم الكتب التي جمعت بعد اعلان الجمهورية التركية ومنها 2814 كتاب(22).

وفتحت مكتبة طوب قابي سرالي أبوابها للباحثين سنة 1928م. وفيها 14699 مخطوطة معظمها باللغة العربية و1414 لوحة خطية. والكتب الموجودة فيها في موضوعات شتى تتعلق بمختلف جوانب الحضارة الاسلامية وفيها من نوادر المخطوطات العربية ما لا تحتويه أية مكتبة في العالم. ففيها 1600 نسخة من المصاحف نسخت في المغرب والهند وايران والدولة العثمانية منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن الثالث عشر من قبل خطاطين مشهورين وتم تجليدها وزخرفتها من قبل مجلدين ومزخرفين ماهرين. وفيها مصاحف ينسب نسخها إلى الخليفة عثمان والإمام علي والحسن والحسين(23).

وأعدت لها فهارس مفصلة عن محتوياتها من المخطوطات العربية والتركية والفارسية. أما فهارس المخطوطات العربية فقد صدر عنها:

1 - القسم الأول: القرآن وعلومه والتفسير من رقم 1 - 2170.

2 - القسم الثاني: الحديث والفقه من رقم 2171 - 4679.

3 - القسم الثالث: العقائد والتصوف والأدعية والتاريخ والسير والتراجم من رقم 4680 - 4787.

4 - القسم الرابع: اللغة والأدب العربي والمجاميع التي تتضمن رسائل مختلفة من رقم 4788 - 9043.

وقام بإعداد هذه الفهارس فهمي أدهم قره طاي شاركه في القسم الثاني عثمان ريشر(24).

2 - مكتبة السليمانية Suleymaniye Kutuphanesi

وتعتبر من أكبر المكتبات في العالم من حيث عدد مخطوطاتها وهي تابعة لوزارة الثقافة التركية. فيها 64267 مخطوطة في مختلف العلوم والفنون.: الدين والتاريخ والفلسفة والجغرافية والعلوم الاجتماعية والأدب واللغة والفنون الجميلة والعلوم النظرية والتطبيقية وموضوعات عامة. وأقيمت هذه المكتبة بعد الحرب العالمية الأولى بدمج عدد كبير من المكتبات الصغيرة والكبيرة التي تعود تواريخ انشائها إلى القرن 17 و18 و19(25).

وذكر فؤاد سزكين(26) أسماء 690 مكتبة مستقلة ألحقت بمكتبة السليمانية مع اعداد المخطوطات فيها وأهمها: مكتبة جامع الفاتح (5152 مخطوطة) ومكتبة حاجى محمود (يحي أفندي) (4492 مخطوطة) ومكتبة لا له لي (3810 مخطوطة) ومكتبة أفندي (3735 مخطوطة) ومكتبة شهيد علي باشا (2842 مخطوطة) ومكتبة جار الله ولي الدين (3305 مخطوطة) ومكتبة بغدادلي وهبى (1639 مخطوطة) ومكتبة الحميدية (1502 مخطوطة) ومكتبة جورولي علي باشا (1426 مخطوطة) ومكتبة سزر (1236 مخطوطة) ومكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي (1203 مخطوطة) ومكتبة يكي جامع (بني جامع) (1197 مخطوطة) ومكتبة رشيد أفندي (1178 مخطوطة) ومكتبة داماد ابراهيم باشا (1152 مخطوطة) ومكتبة حسن حسنى باشا (1052 مخطوطة) ومكتبة جامع السليمانية (1039 مخطوطة) ومكتبة قليج علي باشا (1030 مخطوطة).

ولهذه المكتبات فهارس (دفاتر) طبعت في العهد العثماني وبطاقات حديثة العهد من حيث التنظيم.

3 - مكتبة جامعة استانبول Istanbul Universitesi Kutuphanesi

أقيمت هذه المكتبة في سنة 1925(27) وألحقت بها مكتبة السلطان عبد الحميد في قصر يلدز ومكتبات شخصية. وأصبحت فيها أكثر من 17 ألف مخطوطة، 6800 منها باللغة العربية. وهي أول مكتبة تؤسس في الجامعات التركية وتقع داخل حرم جامعة استانبول. وحظيت هذه المكتبة أهمية كبيرة لاحتوائها على نفائس المخطوطات المتعلقة بثقافة الشرق والفنون الزخرفية. وفيها بعض الأجزاء من مصاحف مكتوبة على الرق يعود تاريخها إلى القرنين الأول والثاني الهجريين. كما تضم أكثر من 250 مصحفا نسخت على يد أشهر الخطاطين كياقوت المستعصمي والشيخ حمد الله والحافظ عثمان(28) وقد أعد لها فهمي أدهم قره طاي فهارس مفصلة طبعت في استانبول منذ سنة 1951.

4 - مكتبة الأمة (ملّت) Millet kutuphanesi

وكان بها ست مجموعات، أما الآن فإنها تضم مجموعتين هما مجموعة فيض الله أفندي ومجموعة علي ميرى. وتقع بحي الفاتح باستانبول. تأسست في 1916 وفيها ثمانية آلاف مخطوط 4400 منها باللغة العربية(29). ولكل مجموعة من المجموعتين فهرس (دفتر) مطبوع.

5 - مكتبة كوبريلي Koprulu kutuphanesi

أقيمت هذه المكتبة على الطراز المعماري التركي الإسلامي في سنة 1661م من قبل كوبريلي فاضل أحمد باشا (1676-1737) عندما كان وزيرا أعظم للدولة العثمانية وأوقف فيها ما جمعه من كتب وكان مولعا بالكتب إذ كان «يشتغل بالمطالعة والدرس بعد فراغه من أمور الدولة». وبعد وفاته توسعت هذه المكتبة إذ أضيفت إليها مجموعتان أخريان من الكتب وهما مجموعة كوبريلي حافظ أحمد باشا وكوبريلي محمد عاصم بك. ويبلغ عدد المخطوطات فيها 2593 والقسم الأكبر منها باللغة العربية(30). وهذه المكتبة تعتبر أول مكتبة مستقلة من حيث البناء تؤسس في مدينة استانبول. أما فهرستها فقد تم اعداده من قبل الباحث التركي رمضان ششن ورفاقه وقد صدر في ثلاث مجلدات في سنة 1986 من قبل مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية باستانبول.

وهذه المكتبة ملحقة اداريا بمكتبة السليمانية(31).

6 - مكتبة بايزيد Bayezit Kutuphanesi

تأسست هذه المكتبة في سنة 1882 وهي تابعة إلى وزارة الثقافة وتعتبر أكبر مكتبة في تركيا لاحتوائها على 33582 كتابا، منها 11119 مخطوط(32) وقد ألحقت بها في العهد الجمهوري بعض المكتبات الصغيرة مثل مكتبة جودت باشا ومكتبة مصطفى باشا ومكتبة ولي الدين أفندي.

7 - وإضافة إلى هذه المكتبات الكبيرة هناك مكتبات أخرى لا تقل أهمية مما ذكرناه منها:

أ - مكتبة نورعثمانيه

وهي ملحقة إداريا بمكتبة السليمانية وفيها 5052 مخطوطا ولها فهرست قديم مطبوع في استانبول

ب - مكتبة حاجي سليم أغا للمخطوطات

وهي ملحقة اداريا بمكتبة السليمانية وتقع في الجانب الشرقي من استانبول، تم تأسيسها سنة 1872 وفيها أكثر من ألفي مخطوط. ألحقت بها بعض المكتبات الصغيرة مثل كمانكش أمير خوجا.

جـ - مكتبة أتاترك

وهي تابعة لبلدية استانبول وفيها 3200 مخطوطا وألحقت بها بعض المكتبات الصغيرة الذي تضم مخطوطات مثل مكتبة محمد جودت.

د - وهي تتبع إداريا بمكتبة السليمانية وهي من أقدم المكتبات في استانبول حيث أنشئت في سنة 1741 وتضم 3227 مخطوط.

هـ . مكتبة متحف الآثار التركية والاسلامية

وهي تابعة لوزارة الثقافة التركية وفيها 4149 مخطوط. كما تضم 13882 ورقة كتبت عليها آيات قرآنية مختلفة.

و - مكتبة مراد مولك (الملا مراد)

وهي تحت اشراف مكتبة السليمانية وفيها 15000 مخطوط.

ز - مكتبة جامع شيشلي

انشئت سنة 1950م وفيها عدد كبير من المخطوطات في الدين الاسلامي والتاريخ وليس لها فهارس.

ح - مكتبة وارشيف ابراهيم حقى قونيالى

تأسست في سنة 1974 داخل جامع السليمية بحي السليمية وهي تابعة للمديرية العامة للأوقاف وفيها 500 مخطوطة تتعلق بالدين والتاريخ.

ط - وهناك مكتبات أخرى تضم بين مقتنياتها مخطوطات عربية وشرقية منها على سبيل المثال: مكتبة معهد الدراسات الاسلامية ومكتبة معهد الدراسات التركية وهي تابعتان إلى كلية الآداب بجامعة استانبول ومكتبة كلية الحقوق بجامعة استانبول ومكتبة جريدة ترجمان التابعة إلى ادارة جريدة ترجمان اليومية التي تصدر في تركيا على نطاق واسع وهذه المكتبة الأخيرة فيها 187 مخطوطا عربيا(33).

وأخيرا لا بد من التنويه إلى أن ما ذكرناه من المكتبات ليست هي كل المكتبات التي تضم مخطوطات عربية أو شرقية، فهناك مكتبات أخرى لا تخلو من هذه المخطوطات إذ لم تعد لها فهارس، كما لا نعرف من مقتنيات المكتبات الخاصة في هذا الخصوص.

الهوامش

(1) - الدولة القره خانية هي أول دولة تركية اتخذت الاسلام دينا رسميا لها، تأسست سنة 840م في آسيا الوسطى واستمرت حتى سنة 1212م، عن هذه الدولة انظر: Cagatay Uluçay: Ilk Müslüm Türk Devletleri, Istanbul, 1965, S.L. 9.

(2) -أهم الدراسات التي تأسست في الأناضول بعد سقوط دولة سلاجقة الروم هي: امارات العلائية وآيدين أوغوللرى ودولقادر اوغوللرى، واشرف اوغوللري، وكرميان اوغوللرى وحميد اوغوللرى وقرمان اوغوللرى، ومنتشه اوغوللرى ورمضان اوغوللرى وصاروخان اوغوللرى. عن هذه الامارات يراجع:

E. Merçil: Anadolu Beylikleri, Türk Dünyasi Elikitabi, Ankara, 1976, S. 844-864.

(3) -عن نشأة هذه المدارس وتطورها يراجع بحثنا: التعليم في العراق في العهد العثماني /دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية، المجلة ا لتاريخية المغربية، تونس جويليه 1990، السنة 17، العدد 57-58 ص 109 وما بعدها والمعروف أن اللغة العربية هي التي كانت معتمدة في هذه المدارس، انظر أحمد حامد ومصطفى محسن، توركيه تاريخي، استانبول 1926، ص 518.

(4) – أحمد أتش، المخطوطات العربية في مكتبات الأناضول، منشور ضمن بحوث: دراسات فيما تحتويه مكتبات استانبول والأناضول من المخطوطات العربية، ألمانيا، 1981، ج3، ص 828، وقد سبق أن نشر هذا البحث في مجلة معهد المخطوطات، مايو 1958، مجلد 4 جزء 1.

(5) – Meydan-Larousse, Istanbul, 1972, VII, 743.

(6) – Celal Esad Arseven, Sanat Ansiklopedisi, Istanbul, 1952, IV, 2028.

(7) – Meydan -Larousse, VII, 743.

(8) – أحمد أتش، ج 3، ص 828.

(9) –عن دور السلطان عبد الحميد في تطوير المؤسسات العلمية يراجع بحثنا المشار ذكره.

(10) – انظر مقدمة، رسالة المختار من المخطوطات العربية في الاستانة لأحمد تيمور، بيروت، 1968، ص 5.

(11) – أحمد أتش، ج 3، ص 834.

(12) – أورد ذلك الباحث التركي أحمد أتش (م.ن. 828-830) نقلا عن احصائية نشرتها وزارة المعارف العثمانية سنة 1318، كما أورد جدولا يتعلق بما تحتويه كل مدينة من المدن العثمانية من مكتبات وعدد مخطوطاتها.

(13) – أحمد أتش، ص 831.

(14) – محمد بن عبد الكريم، مخطوطات جزائرية في مكتبات اسطنبول، بيروت، 1972، ص 6-7.

(15) – أحمد أتش، ص 831.

(16) – Fuat Sergin, Geschichte Des Arabischen Schrifttums, Leiden 1967, انظر Band 1 p. 747-763.

وانظر كذلك ترجمة الكتاب تاريخ التراث العربي، ترجمة الدكتور فهمي أبو الفضل، القاهرة 1971، المجلد الأول، ص 35-56.

(17) – انظر فؤاد سزكين، دراسات فيما تحتويه مكتبات استانبول والأناضول من المخطوطات العربية، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية، جامعة فرانكفورت، ألمانيا، 1986، ص 9-10.

(18) – م.ن.: 9 وعن أسماء المكتبات التي اعتمد على فهارسها (دفاترها) كارل بروكلمان يراجع Carl Brockelmann, Erster supplementband, Leiden, 1937, 1, 5-11.

(19) –انظر مقدمة الدكتور أكمل الدين احسان اوغلو لكتاب (فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي) لرمضان ششن ورفاقه، استانبول، 1986، مجلد 1، ص: ب

(20) – م.ن: م. ب.

(21) – Sanat Ansiklopedisi: IV, 2028

(22) –فاضل مهدي بيات، المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرالي باستانبول، مجلة المورد، المجلد 4، العدد 2 / 1975، ص 222 استعنا في هذا الخصوص بكتاب Neriman Malkoc Öztürkmen Istanbul ve Ankara Kütüphaneleri Ankara 1957.

(23) – Fehmi Edhen Karatay Topkapi Sarayi Müresi Kütuphanesi, Arapca yazmalar Katalogu, Istanbul, 1962, cilt . Önsoz.

(24) –قام كاتب هذا البحث بترجمة قسم من الفهارس المتعلقة بالمخطوطات العربية في هذه المكتبة ونشرها في مجلة المورد، تحت إسم: المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرالي باستانبول:

1 – القسم الأول: المخطوطات التاريخية العدد 3 المجلد 4، 1975، ص 231-254.

2 – القسم الثاني: تتمة المخطوطات التاريخية ع4 م4، 1975، ص 271-296.

3 – القسم الثالث: كتب التراجم والجغرافية والرحلات ع2 م5، 1976، ص 241-278.

4 – القسم الرابع: علوم اللغة العربية ع3 م5، 1976، ص 231-261.

5 – تتمة القسم الرابع:علوم اللغة العربية ع4 م5، 1976، ص 249-274.

6 – القسم الخامس: الكتب العلمية ع4م6، 1977، ص 407-480.

7 – تتمة القسم الخامس: الكتب العلمية ع3 مجلد 7، 1978، ص 285-326.

8 – القسم الثاني من علوم اللغة العربية ع2 مجلد 9، 1980، ص 379-442.

(25) – M. Alpay ve S. Ozkan: Istanbul Kütüphaneleri, Istanbul, 1982, S. 48-49.

(26) – عن أسماء هذه المكتبات انظر كتاب فؤاد سزكين، الأصل الألماني، ص 752-761 والمترجم 1: 37-51.

(27) – تذكر مؤلفتا كتاب (Istanbul kütüphaneleri, S. 108) بأنها أقيمت سنة 1926 وكانت تسمى مكتبة دار الفنون.

(28) – Fehmi Edhem Karatay: Istanbul Universitesis kütüphaneleri Arapca Yazmalar katalogu, Istanbul, 1951, cilt: önsöz

(29) – تاريخ التراث العربي، الأصل الألماني 1: 757، المترجم 1: 46، 50، 21 Istanbul Kütüphaneleri,

(30) – فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي 1: 4-11.

(31) – Istanbul Kütüphaneleri, 47, Meydan Larousse, VII, 547.

(32) – Istanbul Kütüphaneleri, 7-8

(33) – عن هذه المكتبات انظر Istanbul Kütüphaneleri: 4, 22, 45, 48-51, 67, 136, 141, 146.

كشاف بأسماء المكتبات وعناوينها

يضم هذا الكشاف أسماء المكتبات التي تحتوي على مخطوطات عربية في استانبول وعناوينها وأوقات عملها. وقد استعنت في تثبيت أسماء هذه المكتبات بكتاب فؤاد سزكين(*) وما تيسر لدينا من فهارس المخطوطات التي صدرت عن هذه المكتبات. أما عناوينها فقد اقتبستها من كتاب مكتبات استانبول (Istanbul Kütüphaneleri)، على أن يكون هذا العمل، دليلا لكل من يرغب بزيارة هذه المكتبات أو مراسلتها. وقد تركنا كلمة (مكتبةKütüphane) من أسماء المكتبات. ومعظم هذه المكتبات الملحقة بالمكتبات الكبيرة لها فهارس (دفاتر) أعدت ونشرت في العهد العثماني.

1 - ابراهيم افندي Ibrahim Efendi ملحقة بمكتبة السليمانية.

2 - ابراهيم حقى قونيه لي Ibrahim Hakki Konayli Kütüphanesi

عنوانها: Ve Arsivi Selimiye Camii-Selimiye, Istanbul

أوقات عملها: من الساعة 9.20 وحتى الخامسة عدا يومي الأحد والاثنين

3 - أحمد الأول السلطان أحمد الأول

4 - إرزنجان Erzincan ملحقة بالسليمانية.

5 - إزميرلي اسماعيل حقى Izmirli Ismail Hakki ملحقة بالسليمانية.

6 - أسعد أفندي Esat Efendi ملحقة بالسليمانية.

7 - أسعد أفندي مدرسه سى (مدرسة أسعد أفندي Esat Efendi Medressi وتسمى أيضا: شيخ الاسلام اسعد أفندي مدرسه سي ملحقة بالسليمانية.

8 - أسمه خان سلطان Esmehan Sultan ملحقة بالسليمانية.

9 - انطاليا وتسمى أيضا تكه لي اوغلي Antalya (Tekelioglu)

10 - آيا صوفيا Ayasofya ملحقة بالسليمانية..

11 - أيوب جامعي (جامع أيوب) Eyyub Camii ملحقة بالسليمانية.

12 - بايزيد Beyazit Deulet Kütüphanesi

عنوانها Imaret Sokak no 18, Beyazit, Istanbul

أوقات عملها: أيام الأسبوع كافة عدا الأحد من الساعة 8.30 وحتى الخامسة. وتتعطل يوم السبت أيضا في الفترة الواقعة بين 1 حزيران و31 آب /أغسطوس.

13 - برتو باث Peretev Pasa ملحقة بالسليمانية.

14 - برتونيال سلطان والده حامعي Peretevinyal Sultan Valide Camii ملحقة بالسليمانية.

15 - بغدادلي وهبي Bagdatli Vehbi ملحقة بالسليمانية.

16 - البلدية - أتاتورك.

17 - تكه لي اوغلو - انطاليا.

18 - تكية الشاذلي - شازلي نكه سي.

19 - تكية طاهر آغا - طاهر آغا تكه سي.

20 - تكية عشاقى - عشاقي تكه سي.

21 - جار الله ولي الدين أفندي Carrullah Veliyeddin Efendi ملحقة بالسليمانية.

22 - جامع أيوب - أيوب جامعي

23 - جامع شيشلي Sisli Camii Kütüphanesi

عنوانها: Sisli Camii, Sisli - Istanbul

24 - جامع محد آغا - محمد آغا جامعي

25 - جامعة استانبول Istanbul Universitesi Kütüphensi

عنوانها: Besim ömer pasa cad. no 15. Beyazit - Istanbul

أوقات عملها من سا 1.30 إلى سا 12 صباحا ومن سا 1 إلى حد سا 5.30 ب. ظ.

26 - جريدة ترجمان Tercüman Gazetesi kütüphanesi

عنوانها: Tercuman-Gazetesi, Topkapi Tesisleri. Topkapi - Istanbul.

أوقات عملها: من سا 9 إلى سا 5 ب.ظ.

27 - جلبي عبد الله افندي Celebi Abdullah Efendi ملحقة بالسليمانية.

28 - جودت باشا، Ceudet Pasa ملحقة بمكتبة بايزيد.

29 - جورليلى علي باشا Gorlulu Ali pasa ملحقة بالسليمانية.

30 - جوروم Corum ملحقة بالسليمانية.

31 - حاجي بشير آغا Haci Besir Aga ملحقة بالسليمانية.

32 - حاجي سليم آغا للمخطوات Haci Selimaga Yazma Eserler Kütüphanesi

عنوانها Üsküdar - Istanbul

أوقات عملها: ساعات الدوام الرسمي.

33 - حاجي محمود Haci Mehmut ملحقة بالسليمانية

34 - حافظ أحمد باشا Hafiz Ahmet Pasa. ملحقة بالسليمانية..

35 - حالت أفندي(**) Halet Efendi ملحقة بالسليمانية.

36 - حسن حسني باشا Hasan Husni Pasa ملحقة بالسليمانية.

كشاف بأسماء المكتبات وعناوينها

يضم هذا الكشاف أسماء المكتبات التي تحتوي على مخطوطات عربية في استانبول وعناوينها وأوقات عملها. وقد استعنت في تثبيت أسماء هذه المكتبات بكتاب فؤاد سزكين(*) وما تيسر لدينا من فهارس المخطوطات التي صدرت عن هذه المكتبات. أما عناوينها فقد اقتبستها من كتاب مكتبات استانبول (Istanbul Kütüphaneleri)، على أن يكون هذا العمل، دليلا لكل من يرغب بزيارة هذه المكتبات أو مراسلتها. وقد تركنا كلمة (مكتبةKütüphane) من أسماء المكتبات. ومعظم هذه المكتبات الملحقة بالمكتبات الكبيرة لها فهارس (دفاتر) أعدت ونشرت في العهد العثماني.

1 - ابراهيم افندي Ibrahim Efendi ملحقة بمكتبة السليمانية.

2 - ابراهيم حقى قونيه لي Ibrahim Hakki Konayli Kütüphanesi

عنوانها: Ve Arsivi Selimiye Camii-Selimiye, Istanbul

أوقات عملها: من الساعة 9.20 وحتى الخامسة عدا يومي الأحد والاثنين

3 - أحمد الأول السلطان أحمد الأول

4 - إرزنجان Erzincan ملحقة بالسليمانية.

5 - إزميرلي اسماعيل حقي Izmirli Ismail Hakki ملحقة بالسليمانية.

6 - أسعد أفندي Esat Efendi ملحقة بالسليمانية.

7 - أسعد أفندي مدرسه سى (مدرسة أسعد أفندي Esat Efendi Medressi وتسمى أيضا: شيخ الاسلام اسعد أفندي مدرسه سي ملحقة بالسليمانية.

8 - أسمه خان سلطان Esmehan Sultan ملحقة بالسليمانية.

9 - انطاليا وتسمى أيضا تكه لي اوغلي Antalya (Tekelioglu)

10 - آيا صوفيا Ayasofya ملحقة بالسليمانية..

11 - أيوب جامعي (جامع أيوب) Eyyub Camii ملحقة بالسليمانية.

12 - بايزيد Beyazit Deulet Kütüphanesi

عنوانها Imaret Sokak no 18, Beyazit, Istanbul

أوقات عملها: أيام الأسبوع كافة عدا الأحد من الساعة 8.30 وحتى الخامسة. وتتعطل يوم السبت أيضا في الفترة الواقعة بين 1 حزيران و31 آب /أغسطوس.

13 - برتو باث Peretev Pasa ملحقة بالسليمانية.

14 - برتونيال سلطان والده حامعي Peretevinyal Sultan Valide Camii ملحقة بالسليمانية.

15 - بغدادلي وهبي Bagdatli Vehbi ملحقة بالسليمانية.

16 - البلدية - أتاتورك.

17 - تكه لي اوغلو - انطاليا.

18 - تكية الشاذلي - شازلي نكه سي.

19 - تكية طاهر آغا - طاهر آغا تكه سي.

20 - تكية عشاقى - عشاقي تكه سي.

21 - جار الله ولي الدين أفندي Carrullah Veliyeddin Efendi ملحقة بالسليمانية.

22 - جامع أيوب - أيوب جامعي

23 - جامع شيشلي Sisli Camii Kütüphanesi

عنوانها: Sisli Camii, Sisli - Istanbul

24 - جامع محد آغا - محمد آغا جامعي

25 - جامعة استانبول Istanbul Universitesi Kütüphensi

عنوانها: Besim ömer pasa cad. no 15. Beyazit - Istanbul

أوقات عملها من سا 1.30 إلى سا 12 صباحا ومن سا 1 إلى حد سا 5.30 ب. ظ.

26 - جريدة ترجمان Tercüman Gazetesi kütüphanesi

عنوانها: Tercuman-Gazetesi, Topkapi Tesisleri. Topkapi - Istanbul.

أوقات عملها: من سا 9 إلى سا 5 ب.ظ.

27 - جلبي عبد الله افندي Celebi Abdullah Efendi ملحقة بالسليمانية.

28 - جودت باشا، Ceudet Pasa ملحقة بمكتبة بايزيد.

29 - جورليلى علي باشا Gorlulu Ali pasa ملحقة بالسليمانية.

30 - جوروم Corum ملحقة بالسليمانية.

31 - حاجي بشير آغا Haci Besir Aga ملحقة بالسليمانية.

32 - حاجي سليم آغا للمخطوات Haci Selimaga Yazma Eserler Kütüphanesi

عنوانها Üsküdar - Istanbul

أوقات عملها: ساعات الدوام الرسمي.

33 - حاجي محمود Haci Mehmut ملحقة بالسليمانية

34 - حافظ أحمد باشا .Hafiz Ahmet Pasa ملحقة بالسليمانية..

35 - حالت أفندي(**) Halet Efendi ملحقة بالسليمانية.

36 - حسن حسني باشا Hasan Husni Pasa ملحقة بالسليمانية.

37 - حسن خيري Hasan Hayri ملحقة بالسليمانية.
38 - حضرت خالد Hazreti Halid ملحقة بالسليمانية.
39 - حفيد أفندي Hafid Efendi ملحقة بالسليمانية.
40 - حكيم اوغلي علي باشا Hekimoglu Ali Pasa ملحقة بالسليمانية.
41 - حكيم اوغلي جامعي Hekimoglu Camii ملحقة بالسليمانية.
42 - حميدية Hamidiye ملحقة بالسليمانية.
43 - خربوط اسكى خلق اوى Harput Eski Halkevi ملحقة بالسليمانية.
44 - خرو باشا Husrev Pasa ملحقة بالسليمانية.
45 - دار المثنوي Darülmesnevi ملحقة بالسليمانية
46 - داماد ابراهيم باشا Damad Ibrahim Pasa ملحقة بالسليمانية
47 - دنيزلي Denizli ملحقة بالسليمانية
48 - دوكوملي بابا Dugumlü Baba ملحقة بالسليمانية
49 - راغب باشا Ragi Pasa ملحقة بالسليمانية
50 - رئيس الكتاب مصطفى افندي Reisulkuttap Mustafa Efendu ملحقة بالسليمانية
51 - رستم باشا Rüstem Pasa ملحقة بالسليمانية
52 - رشيد افندي Resid Efendi ملحقة بالسليمانية
53 - زهدي بك Zühdu Bey ملحقة بالسليمانية
54 - سراز Serez ملحقة بالسليمانية
55 - سرويلي Servili ملحقة بالسليمانية
56 - السلطان أحمد الأول Sultan Ahmet 1 ملحقة بالسليمانية
57 - سليم آغا - حاجي سليم آغا
58 - السليمانية Süleymaniye Kütüphanesi
عنوانها: Ayse kadin mah. Hamam sok. no 35 Istanbul
أوقات عملها من 8.30 إلى 10.30 ومن 1 إلى 5 ب.ظ.
يوميا عدا يومي السبت والأحد طيلة شهور حزيران - ايلول
وعدا يوم الأحد من بداية تشرين الأول حتى حزيران.
59 - شاذلي تكه سي Sazili Tekkesi ملحقة بالسليمانية
60 - شهيد علي باشا Sehid Ali Pasa ملحقة بالسليمانية
61 - شهزاده محمد Sehzade Memet ملحقة بالسليمانية
62 - صالحة خاتون Saliha Hatun ملحقة بالسليمانية

63 - طاهر آغا تكه سي Tahir Aga Tekkesi ملحقة بالسليمانية
64 - طرخان والده سلطان Turhan Valide Sultan ملحقة بالسليمانية
65 - طرنوالي Tirnovali ملحقة بالسليمانية
66 - طوب قابي سرالي - متحف طوب قابي سرالي
67 - عاشر افندي Asir Efendi ملحقة بالسليمانية
68 - عاطف افندي Atif Efendi
عنوانها Vefa Cadi no 44, Istanbul
أوقات عملها: خلال الدوام الرسمي.
69 - عشاقي تكه سي Ussadi Tekkesi ملحقة بالسليمانية
70 - علي اميري افندي Ali Emiri Efendi ملحقة بمكتبة ملت
71 - عمجه زاده حسين باشا Amuca-Zade Huseyin Pasa ملحقة بالسليمانية
72 - فاتح جامعي (= جامع الفاتح) Fatih Camii ملحقة بالسليمانية
73 - فيض الله افندي Feyzullah Efendi ملحقة بمكتبة ملت
74 - قاضي زاده برهان الدين Kadizade Burhan eddin ملحقة بالسليمانية
75 - قاضي زاده محمد افندي Kadizade Mehmet Efendi ملحقة بالسليمانية
76 - قره جلبي زاده حسام الدين Kareçelebizade Hüsamettin ملحقة بالسليمانية
77 - قره مصطفى باشا Kara Mustafa Pasa ملحقة بمكتبة بايزيد
78 - قصيده جي زاده سليمان سري Kasidecizade Suleyman Sirri ملحقة بالسليمانية
79 - قليج علي باشا Kikiç Ali Pasa ملحقة بالسليمانية
80 - قنديللي رصد خانه سي Kandilli Raçadhanesi Kütüphanesi
عنوانها: Cengelköy-Istanbul
أوقات عملها: خلال الدوام الرسمي.
81 - كلية الحقوق Hukuk Faküttesi Kütüphanesi
عنوانها: Istanbul Üniversitesi, Merkez Binasi, Beyazit, Istanbul.
أوقات عملها: من سا 9 إلى سا 5 عصرا
82 - كمانكش امير خوجا Kemankes Emir Hoca ملحقة بمكتبة حاجي سليم آغا.
83 - كوبريلي Köprülü Kütüphanesi
عنوانها: Divanyolu, no 29, Gembertikas- Istanbul
أوقات عملها من سا 8.30 إلى سا 12.30
ومن سا 1 إلى سا 5 عصرا.

84 - كويريلي فاضل احمد باشا - كويريلي

85 - كويريلي محمد باشا - كويريلي

86 - كولنوش والده سلطان Gülnûs Valide Suttan ملحقة بالسليمانية

87 - كيرسون Giresun ملحقة بالسليمانية

88 - لالا اسماعيل افندي Lala Ismail Efendi ملحقة بالسليمانية

89 - لاله لي Laleli ملحقة بالسليمانية

90 - متاحف الآثار في استانبول Istanbul Arkeoloji Müseleri Kütüphanesi

عنوانها: Suttan Ahmet, 20, Istanbul.

أوقات عملها من سا 8.30 إلى سا 12 ومن سا 1 إلى 5.30 عصرا.

91 - متحف الآثار التركية والاسلامية Türk Ve Islam Eserleri Müzesi

عنوانها: Sifahane Cad, no 6, Süleymaniye - Istanbul.

أوقات عملها من سا 9 إلى 12 ومن سا 12.30 إلى سا 5 عصرا

92 - متحف طوب قابي سرالي Topkapi Sarayi Müsezi Kütüphanesi

عنوانها: Sultanahmet - Istanbul

أوقات عملها: من 9.30 إلى 12.00 ومن 1.00 إلى 2.30 ب.ظ.

93 - المتحف العسكري Askeri Müze Kütuphanesi

عنوانها: Askeri Müze Harbiye-Istanbul

أوقات عملها: من 8.30 إلى 5.00 عصرا

94 - محمد أغا جامعي Mehmet Aga Camii ملحقة بالسليمانية

95 - محمد جودت Mehmet Ceudet ملحقة بمكتبة أتاتورك

96 - محمد عارف Mehmet Arif ملحقة بالسليمانية

97 - محمود باشا Mahmut Pasa ملحقة بالسليمانية

98 - مراد بخاري Murat Buhari ملحقة بالسليمانية

99 - مراد ملا Murat Molla Halk Kütüphanesi وتسمى أيضا (داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد) Damadzade Kachasker Mehmet Murat

عنوانها: Murat Molla Sok, no 12, Carsamba, Istanbul.

أوقات عملها: خلال الدوم الرسمي.

100 - مرصد قنديللي - قنديللي رصد خانه سي

101 - مسيح باشا Mesih Pasa ملحقة بالسليمانية

102 - مصلى مدرسه سي Musalla Medresesi ملحقة بالسليمانية

103 - معهد الدراسات الاسلامية Islam Arastirma Enstitüsü Kütüphanesi

عنوانها: Istanbul Üniversitesi, Edibiyat Fakültesi - Istanbul

أوقات عملها: من سا 9 إلى سا 5 عصرا.

104 - معهد الدراسات التركية Türkiyat Enstitüsü Kütüphanesi

عنوانها: Kimyager Dervis Pasa Sok - Beyazit - Istanbul

أوقات عملها: من 9 إلى 12.30 ومن الساعة 1.30 حتى سا 5.00 عصرا

105 - ملاجلبي Molla Celebi ملحقة بالسليمانية

106 - ملت (= مكتبة الأمة) Millet Kütüphanesi

عنوانها: Macar Kardesler Cad. no 85, Fatih - Istanbul

أوقات عملها: أيام الأسبوع كافة عدا الأحد من الساعة 1.30 حتى 12.00 ومن الساعة 1.00 حتى سا 5.00 عصرا

107 - مهرشاه سلطان Mihrisah Suttan ملحقة بالسليمانية

108 - نافذ باشا Nafiz Pasa ملحقة بالسليمانية

109 - نور عثمانية Nuruosmaniye Kütüphanesi

عنوانها: Nuruosmaniye Camii, Cagaloglu - Istanbul

أوقات عملها: من 1.30 إلى 5.00 عصرا عدا يومي السبت والأحد (خلال أشهر حزيران وتموز وآب) وعدا يومي الأحد والاثنين (خلال شهر ايلول - أغسطوس)

110 - هاشم باشا Hasim Pasa ملحقة بالسليمانية

111 - ولي الدين افندي Veliyeddin Efendi ملحقة بمكتبة بايزيد.

112 - يحي افندي Yahya Efendi ملحقة بالسليمانية

113 - يحي توفيق مدرسة سي (= مدرسة يحي توفيق) Yahya Teufik Medresesi ملحقة بالسليمانية

114 - يكي جامع (يني جامع) Yeni Cami ملحقة بالسليمانية

115 - يكي مدرسة (= يني مدرسة) Yeni Medrese ملحقة بالسليمانية

116 - يوزغان Yozgat ملحقة بالسليمانية

117 - يوسف أغا Yusuf Aga ملحقة بالسليمانية

118 - أتاتورك Atatürk Kitapligi

عنوانها: Mete Cad. no 8, Taksim - Istanbul.

أوقات عملها من 1.30 إلى 12.00 ومن 1.00 إلى 5.30 عصرا عدا يوم الأحد.

119 - أحمد الثالث - متحف طوب قابي

120 - امانت خزينه سي - متحف طوب قابي
121 - الأرون - متحف طوب قابي
122 - بغداد كوشكي - متحف طوب قابي
123 - تريال خانم - متحف طوب قابي
124 - الخزينة - متحف طوب قابي
125 - روان كوشكي - متحف طوب قابي
126 - قوغوشلر - متحف طوب قابي
127 - محمد رشاد - متحف طوب قابي
128 - المدينة - متحد طوب قابي

(*) -الأصل الألماني 1: 752-761.

(**) - نقل مترجم كتاب كارل بروكلمان الدكتور عبد الحليم النجار اسم هذه المكتبة إلى العربية بشكل (خالد) (انظر تاريخ الأدب العربي، القاهرة، 1977، ط4، ج1، ص 30).

أختام الولاة العامين في الجزائر
1841 - 1951

علي تابليت

توجد نسختان من كتاب أختام الولاة العامون للجزائر» في مكتبة جامعة الجزائر يحملان رقمي 284 و529. ومرجعهما في المكتبة يحمل رقم L 7427-40، وقد تم طبع هذا الكتاب تحت الرعاية السامية للسيد روجي ليونار(Léonard Rog-er) الوالي العام للجزائر 1952، وذلك بمبادرة من المصلحة الداخلية والفنون الجميلة للحكومة العامة، وتم انجازه في المطبعة الوطنية يوم 25 فيفري 1952، وصدرت منه 1000 نسخة مرقمة وزعت على الإدارات فقط، ووجدنا بطاقة شخصية للسيد الوالي العام ليونار روجي، داخل الكتاب، وقد كان مدير المطبعة آنذاك ريمون بلانش (Raymond Blanch) ومفتش الفنون المطبعية السيد جورج أرنول (Georges Arnoult) وعنوان الكتاب كان على الشكل التالي: «أختام الولاة العامون للجزائر» المطبعة الوطنية لفرنسا 1952. (Sceaux des Gouverneurs" "(Généraux de l'Algérie", Paris, imp. Nale de France, 1952

وفي تقديمنا لهذه المجموعة من الأختام يجدر بنا أن نلاحظ أنه بعد الإحتلال، قام الولاة العامون المدنيون والعسكريون بوضع أختام شخصية لهم ابتداء من سنة 1830، وأصبح ذلك عادة متبعة بعد 1870، وقد قلدوا في ذلك ما كان معمولا به سابقا في الجزائر قبل الإحتلال أثناء حكم الدايات والبايات كما كان ذلك متعارفا عليه في عهد حمودة باشا، باي تونس، وكذلك لوزيره المسمى بصاحب الطابع والذي كانت له شهرة ونفوذ كبيرين في البلاط وخارجه، ونأسف أننا لم نجد مقاسات هذه الأختام.

إن هذه الأختام التي نقدمها للقارئ تم نقشها على النحاس، وعلى يد مزخرفين وخطاطين جزائريين مهرة من عائلة راسم ابتداء من الوالي العام جول كامبون (Jules Cambon) وما بعده. أما من جمع هذه الأختام وأصدرها في شكل كتاب فهو الأستاذ جورج مارسي (Georges Marcais) عضو المعهد ومدير متحف قزال Musée Stephane Gsell (1864 - 1932) بالجزائر.

وفي هذا التقويم المقتضب يجدر بنا أن نعيد الذاكرة إلى تقاليد المسلمين في هذا الصدد، إذ يذكر ابن خلدون عن الخاتم في المجلد الأول من تاريخه «... وأما الخاتم فهو من الخطط السلطانية والوظائف الملوكية. والختم على الرسائل والصكوك معروف للملوك قبل الإسلام وبعده، وقد ثبت في الصحيحين أن النبي (صلعم) أراد أن يكتب إلى قيصر، فقيل له أن العجم لا يقبلون كتابا إلا أن يكون مختوما، فاتخذ خاتما من فضة ونقش فيه (محمد رسول الله).

وقد أورد البخاري خبر خاتم الرسول (صلعم) بقوله «جعل ثلاث كلمات في ثلاثة أسطر وختم به، وقال: لا ينقش أحد مثله»، قال: «وتختم به أبو بكر وعثمان، ثم سقط من يد عثمان في بئر أريس، وكانت قليلة الماء فلم يدرك قعرها بعد، واغتم عثمان وتطير منه وصنع آخر على مثله».

وفي كيفية نقش الخاتم والختم به وجوه وأول من أطلق الختم على الكتاب، أي العلامة معاوية، لأنه أمر لعمر بن الزبير عند زياد بالكوفة بمائة ألف، ففتح الكتاب وصير المائة مائتين ورفع زياد حسابه، فأنكرها معاوية وطلب بها عمر وحبسه حتى قضاها عنه أخوه عبد الله، واتخذ معاوية عند ذلك ديوان الخاتم، وديوان الختم عبارة عن الكتاب القائمين على إنفاذ كتب السلطان والختم عليها بالعلامة أو بالحزم ...).

كما ذكر الطبري: «أن رسول الله (صلعم) أراد أن يكتب إلى الأعاجم كتبا يدعوهم إلى الله عز وجل؛ فقال له رجل: يا رسول الله، إنهم لا يقبلون كتابا إلا مختوما فأمر رسول الله (صلعم) أن يعمل له خاتم من حديد فجعله في إصبعه، فأتاه جبريل، فقال له إنبذه من إصبعك فنبذه رسول الله (صلعم) من إصبعه وأمر بخاتم آخر يعمل له، فعمل له خاتم من نحاس فجعله في إصبعه، فقال له جبريل عليه السلام انبذه من إصبعك، فنبذه رسول الله (صلعم) من إصبعه وأمر رسول الله (صلعم) بخاتم من ورق، فصنع له خاتم من ورق وجعله في إصبعه، فأقره جبريل وأمر أن ينقش عليه محمد رسول الله، فجعل يتختم به ويكتب إلى من أراد أن يكتب إليه من الأعاجم.

ومما يلاحظ هنا أن الخاتم لدى حكام المسلمين حافظ على النص الأول المنقوش على ختم وهو: «محمد رسول الله» ولم يستبدل بعبارة أخرى وإنما حذفت الكلمات الأخرى ونقش مكانها إسم كل خليفة حمله وتختم به من الخليفة أبو بكر حتى وفاة عثمان بن عفان. وهذه الملاحظة لها دلالتها العميقة.

إن دراسة الأختام وتحليل مفاهيمها يعد أحد العلوم المساعدة للتاريخ، وهذا ما يتطلب دراسة موسعة، نأمل أن تكون قائمة هذه الأختام دافعا مشجعا على التصدي لها مستقبلا من طرف الباحثين.

هذا وحتى نضع هذه الأختام في إطارها الزماني، فإننا نثبت في نهاية هذا التقويم بالولاة العامين للجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي.

قائمة الولاة العامون للجزائر

- طوماس روبر بجو (Thomas -Robert Bugeaud) دوق إيزلي ومارشال فرنسا، تولي منصب الوالي العام في 31 جويلية 1843.
- أمابل بلسيير (Amable Pelissier) دوق مالاكوف، مارشال فرنسا، تولي في 24 نوفمبر 1860.
- الكونت لوي دي قيدون (Comte Louis de Gueydon) نائب أميرال البحر، تولي في 29 مارس 1871.
- انطوان شانزي (Antoine Chanzy) لواء، تولي في 10 جوان 1873.
- لويس تيرمان (Louis Tirman) مستشار دولة، تولي في 26 نوفمبر 1881.
- جول كامبون (Jules Cambon) والي الرون، تولي في 18 أفريل 1891.
- لويس ليبين (Louis Lepine) محافظ الشرطة، تولي في 01 أكتوبر 1897.
- إدوار لافيريير (Edouard Leferriere) نائب رئيس مجلس الدولة، تولي في 26 جويلية 1898.
- سلستان جونار (Celestin Jonnart) نائب عن Pas de Calais، بصفة مؤقتة، تولي في 03 أكتوبر 1900.
- بول ريفوال (Paul Revoil) وزير مفوض، تولي في 18 جوان 1901.
- سلستان جونار (Celestin Jonnart) ، بصفة مؤقتة، تولي مرة ثانية في 09 ماي 1903.

- شارل لوتو (Charles Lutaud) والي Rhône، تولي في 22 ماي 1911.
- سلستان جونار (Celestin Jonnar) تولي للمرة الثالثة في 29 جانفي 1918.
- جان بابتيست أبيل (Jean-Baptiste-Abel) نائب عن Var، بصفة مؤقتة، تولي في 31 جويلية 1919.
- طيودور ستيق (Theodore Steeg) عضو مجلس الشيوخ من La Seine، بصفة مؤقتة، تولي في 28 جويلية 1921.
- موريس فيوليت (Maurice Viollette) نائب عن Eure et loire، بصفة مؤقتة، تولي في 12 ماي 1925.
- بيير بورد (Pierre Bordes) حاكم عام للمستعمرات، تولي في 19 نوفمبر 1927.
- جول كارد (Jules Carde) حاكم عام للمستعمرات، تولي في 03 أكتوبر 1930.
- جورج لوبو (Georges Le beau) والي La seine basse، تولي في 21 سبتمبر 1935.
- جان أبريال (Jean Abrial) أميرال، تولي في 19 جويلية 1940.
- ماكسيم فيقان (Maxime Weygand) قائد الجيش، مندوب عام للحكومة في إفريقيا الفرنسية وعضو الأكاديمية الفرنسية، تولي في 16 جويلية 1941.
- إيف شاطيل (Yves Chatel) حاكم عام للمستعمرات ونائب الوالي العام في 18 جويلية ثم والي عام.
- مارسيل بيرطون (Marcel Peyrouton) سفير فرنسا، تولي في 17 جانفي 1943.
- جورج كاترو (Georges Catroux) قائد الجيش، تولي في 03 جوان 1943.
- إيف شاطينيو (Yves Chataigneaux) وزير مفوض، تولي في 08 سبتمبر 1944.
- إدمون نيجلن (Edmond Naegelen) وزير التربية الوطنية، تولي في 12 فيفري 1948، غير أن الختم مؤرخ في سنة 1949.
- روجي ليونار (Roger Leonard) محافظ الشرطة، تولي في 24 أفريل 1951.

المراجع

- ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، المجلد الأول، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979، ص 467-471.
- الطبري جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، المجلد الخامس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979، ص 65-66.
- حكمت شريف، خواتم الخلفاء، مجلة المقتطف، القاهرة، 1903.
- مجلة الهلال، ج1، ص 94-95.

- Bigonet E., Une lettre du Bey de Constantine en 1827, in R.A., 1899, pp. 172-181.
- Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies, no 15, 1859, p. 11, (emploi du cachet des affaires militaires pour les affaires arabes), 06 janvier 1859.
- Lacroix N., Notes sur les cachets et les sceaux chez les musulmans, in R.A., 54 (1910), pp. 201-22.
- Revue Tunisienne, 10 (1903), chronique orientaliste nord-africaine, p. 327.

الكتابة المركزية : لاشيء
الخط الهامشي : المرشال وإلى مملكة الجزائر . نصره إله.

Le Maréchal, Gouverneur du royaume d'Alger. Que Dieu lui donne la Victoire!

الكتابة المركزية : الواثق بالرحمو عبده المارشال بجو ١٢٥٩ (١٨٤٣)
الخط الهامشي : قال الله تعالى إن الأرض يورثها من يشاء من عباده . وإلى مملكة الجزائر.

Le Confiant en l'Espoir, son serviteur : le Maréchal Bugeaud, Gouverneur du royaume d'Alger. Dieu — qu'Il soit exalté — a dit : «Certes la terre, Il la donne en héritage à qui Il veut parmi ses serviteurs». Année 1259 (1843).

الكتابة المركزية : EGUIDA , EVINCE
الخط الهامشي : المتوكل على مولاه في السر والجهر والي الولاية الكونت ديقدون أمير البحر

« E vince e guida. » Celui qui s'appuie sur son Maître dans le secret & publiquement, le Gouverneur de la province algérienne, le Comte de Gueydon, Émir de la mer.

الكتابة المركزية : الوائق بالمجازي الجنرال شانزي ١٨٧٣.
الخط الهامشي : أمير الجيوش البرية والبحرية بالعمالات الجزائرية

Le Confiant en le Rétributeur, le Général Chanzy, Émir des armées terrestres & maritimes dans les départements algériens. 1873.

الكتابة المركزية : الواثق بالرحمان عبده لويس ترمان سنة ١٨٨٢.
الخط الهامشي : الوالي العام بالعمالات الجزائرية حفظه اله لحفظه المكنون.

Le Confiant en le Miséricordieux, son serviteur : Louis Tirman, Gouverneur général des départements algériens. Que Dieu le garde de sa protection cachée!

Année 1882.

الكتابة المركزية : عبده جول كامبون سنة ١٨٩١. الواثق بمن أمره بين الكاف والنون
الخط الهامشي : الوالي العام بالولاية الجزائرية حفظه الله في السر والعلانية .

Le Confiant en Celui dont l'ordre tient dans le Kâf & le Noûn [Koun! – sois!], son serviteur : Jules Cambon, Gouverneur général de la province algérienne. Que Dieu le garde dans le secret & ouvertement!

Année 1891.

الكتابة المركزية : الواثق بالمعين عبده لبيبين والي عموم قطر الجزائر وقاه الله سوء الدوار سنة ١٨٩٧.

Le Confiant en l'Aßistant, son serviteur : Lépine, Gouverneur de la généralité du pays d'Alger. Que Dieu le préserve des revers de l'infortune! Année 1897.

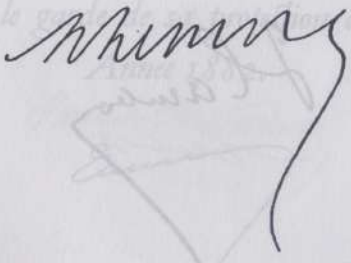

الكتابة المركزية : الواثق بالقدير عبده لافيريير والي عموم الجزائر حفظه الله في السر والعلانية سنة ١٨٩٨.

Le Confiant en l'Omnipotent, son serviteur : Laferrière, Gouverneur de la généralité de l'Algérie. Que Dieu le garde dans le secret & ouvertement! Année 1898.

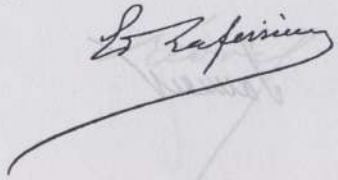

الكتابة المركزية : الواثق بالفاعل المختار عبده جونار سنة ١٩٠٠.
الخط الهامشي : والي عموم الجزائرية حفظه الله في السر والعلانية

Le Confiant en Celui qui agit & choisit, son serviteur : Jonnart, Gouverneur de la généralité de l'Algérie. Que Dieu le garde dans le secret & ouvertement! Année 1900.

Jonnart

الكتابة المركزية : المعتصم بذي الجلال عبده ريفوال ١٩٠١.
الخط الهامشي : والي عموم الجزائرية صانه رب البرية

Celui qui se met hors de péril en s'attachant au Détenteur de la majesté, son serviteur : Révoil, Gouverneur de la généralité de l'Algérie. Que le Seigneur de l'Humanité le garde! 1901.

Révoil

الكتابة المركزية : الواثق بالجليل عبده ابيل سنة ١٩١٩
الخط الهامشي : الوالي العام على الجزائرية زادها الله ثروة ورفاهية

Le Confiant en le Majeſtueux, ſon ſerviteur :
Abel, Gouverneur général de l'Algérie.
Que Dieu en accroiſſe la richeſſe & l'aiſance!
Année 1919.

الكتابة المركزية : الواثق بذي الجلال والإكرام عبده لوتو الوالي العام ١٩١١.
الخط الهامشي : ولاية عموم الجزائرية صانها بعدله وفضله رب البرية .

Le Confiant en Celui qui détient la majeſté
& la magnificence, ſon ſerviteur : Lutaud,
Gouverneur de la généralité de l'Algérie.
Que le Seigneur de l'Humanité la garde par
ſa juſtice & ſa bonté! 1911.

الكتابة المركزية : الواثق بالحق الحقيق عبده طيودور استيق سنة ١٩٢١.
الخط الهامشي : الوالي العام على الجزائرية دامت أيامها سنية

Le Confiant en la Vérité Réelle, son serviteur: Théodore Steeg, Gouverneur général de l'Algérie. Puißent les jours de ce pays durer éclatants! Année 1921.

T. Steeg.

الكتابة المركزية : الواثق بمالك والانام عبده بيير بورد الوالي العام ١٩٢٧.
الخط الهامشي : المتولي على الجزائرية صيانها رب البرية

Le Confiant en le Souverain de l'Humanité, son serviteur : Pierre Bordes, chargé de gouverner l'Algérie. Que le Seigneur de l'Humanité la garde! 1927.

P. Bordes

الكتابة المركزية : الواثق بمالك والانام عبده بيير بورد الوالي العام ١٩٢٧.
الخط الهامشي : المتولي على الجزائرية صانها رب البرية

Le Confiant en le Souverain de l'Humanité, son serviteur : Pierre Bordes, chargé de gouverner l'Algérie. Que le Seigneur de l'Humanité la garde! 1927.

الكتابة المركزية : الواثق بالرب الماجد عبده جول كارد سنة ١٩٣٠.
الخط الهامشي : والي الجزائرية حفظه الله في السر والعلانية

Le Confiant en le Seigneur glorieux, son serviteur : Jules Carde, Gouverneur général de l'Algérie. Que Dieu le garde en secret & ouvertement! Année 1930.

الكتابة المركزية : المعتمد على من الجميل لديه يربو عبده جورج لوبو ١٩٣٥
الخط الهامشي : والي الأوطان الجزائرية رعاه الرب سرا وعلانية

Celui qui s'appuie sur le Seigneur devant lequel le beau augmente de prix, son serviteur : Georges Le Beau, Gouverneur général de l'Algérie. Que le Seigneur le garde secrètement & ouvertement! Année 1935.

الكتابة المركزية : عبده أمير البحر جان ابريال ١٩٤٠.
الخط الهامشي : المتولي على الجزائرية حفظها اله من كل بلية من لا يصيده الارهاب في مقاصمة الاهوال .

Celui que l'épouvante n'empêche pas de briser les terreurs, son serviteur : l'Émir de la mer Jean Abrial, chargé de gouverner l'Algérie. Que Dieu la garde de toute calamité! 1940.

الكتابة المركزية : عبده القائد الأعلى ڤيڤان ١٩٤١.
الخط الهامشي : الوالي العام على الجزائرية حفظها اله سرا وعلانية الساعي لخير العباد وحراسة الأوطان

Le Chef diligent pour le bien des serviteurs de Dieu & la garde du pays, son serviteur : le Général suprême Weygand, Gouverneur général de l'Algérie. Que Dieu la garde secrètement & ouvertement! 1941.

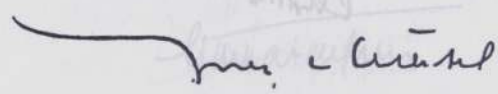

الكتابة المركزية : عبده ايف شاطيل ١٩٤١.
الخط الهامشي : والي عموم الجزائر. حفظها الرب القادر الراجي الإعانة من الإله الجليل

Celui qui espère l'assistance de Dieu majestueux, son serviteur : Yves Châtel, Gouverneur de la généralité de l'Algérie. Que le Seigneur puißant la garde! 1941.

الكتابة المركزية : عبده الجنرال كاترو ١٩٤٣.
الخط الهامشي : والي عموم القطر الجزائري المتوكل على الاله الباري .

Celui qui s'appuie sur le Dieu créateur, son serviteur : le Général Catroux, Gouverneur de la généralité de l'Algérie. 1943.

الكتابة المركزية : عبده ابي شاطينيو ١٩٤٤
الخط الهامشي : الوزير المفوض والوالي العام بقطر الجزائر الواثق بالاله القادر

Le Confiant en Dieu tout-puißant, son serviteur : Yves Chataigneau, Ministre plénipotentiaire & Gouverneur général de l'Algérie. 1944.

الكتابة المركزية : الوزير مارسيل ايدمون نيجلن ١٩٤٩.
الخط الهامشي : الوالي العام على الجزائرية حفظها اله من كل بلية المعتمد على القادر المهيمن

Celui qui s'appuie sur le Puißant, le Gardien par excellence, le Ministre Marcel-Edmond Naegelen, Gouverneur général de l'Algérie. Que Dieu la garde de toute calamité! 1949.

الكتابة المركزية : الواثق بالفاعل المختار عبده روجي ليونار سنة ١٩٥١.
الخط الهامشي : والي عموم الجزائرية حفظه اله في السر والعلانية

Le Confiant en Celui qui agit & choisit, son serviteur : Roger Léonard, Gouverneur de la généralité de l'Algérie. Que Dieu le garde dans le secret & ouvertement! Année 1951.

تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش في عهد الداي علي خوجة (1817م) من خلال وثائق الأرشيف الجزائري

د. أرزقي شويتام

كنا نعتقد كما كان يعتقد من سبقنا إلى البحث في بعض جوانب النظام الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني (1518 - 1830م)، أنّ التعيينات والترقيات في المناصب الإدارية على المستوى المحلي، أي البايلك، كان يتولى أمرها الباي. ولكن عندما أتيحت لنا الفرصة للإطلاع على الوثائق الرسمية المودعة في الأرشيف الجزائري، والمتعلقة بالعهد العثماني، توصلنا إلى نتيجة هامة. لا شك أنها ستغير النظرة السائدة عند الباحثين الذين سبق لهم أن تطرقوا في دراساتهم إلى الجوانب الإدارية خلال العهد العثماني. وهذه النتيجة أو الحقيقة التاريخية، هي أنّ الداي على مستوى الإدارة المركزية كان يتولى كذلك مهمة تعيين وترقية القياد وشيوخ القبائل والأعراش. ولم تكن هذه الصلاحية مقصورة على الباي فقط، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

وسنقدم هنا بعض الوثائق التي تعود إلى عهد الداي علي خوجة(*) والتي تحتوي على أسماء القياد والشيوخ الذين استلموا قرار تعيينهم مباشرة من

(*) - تولى السلطة مدة ستة أشهر، ثم راح ضحية الطاعون الذي اجتاح البلاد خلال عام 1817.
MARCHIKA, J.: La peste en Afrique Septentrionale, Histoire de la peste en Algérie.

الداي، قبل الشروع في ذكر تفاصيل محتوى تلك الوثائق، رأينا من الضرورة أن نقدم لمحة موجزة عن التنظيم الإداري الذي كان سائدا في مختلف البايلك خلال العهد العثماني.

بعد قراءة متأنية للنظام الإداري المطبق في الجزائر خلال العهد العثماني، توصلنا إلى استخراج الهيكل التالي:

1 - الإدارة المركزية، ونعني بها الأجهزة الإدارية على مستوى العاصمة، دار السلطان وعلى رأسها الداي.

2 - الإدارة المحلية، ونعني بها الإدارة على مستوى البايلك.

وكما هو معروف، فإنّ الجزائر قد قسمت خلال العهد العثماني من الناحية الإدارية إلى أربع مقاطعات أو بايلك هي:

1 - دار السلطان

2 - بايلك التيطري

3 - بايلك الشرق

4 - بايلك الغرب.

وكان الداي يعين على كلّ بايلك بايا. وقد قسم البايلك في حد ذاته من الناحية الإدارية إلى ثلاثة أجهزة هي:

أ - إدارة عاصمة البايلك.

ب - إدارة مدن البايلك.

جـ - إدارة أرياف البايلك.

أ - إدارة عاصمة البايلك

يعين الداي على رأس البايلك بايا ويساعده في مهامه مجموعة من الأعوان الأساسيين، هم، الخليفة وقائد الدار والخزناجي والنجاد وأغا الدائرة والباش كاتب والباش مكحلي والباش سيار والباش سراج . إن كل هؤلاء الموظفين الأساسيين في إدارة عاصمة البايلك، يعينهم الباي مباشرة في مناصبهم ويرجع أصلهم في الغالب إلى أصل تركي أو كرغولي. وهناك مجموعة أخرى من الموظفين يساهمون في تسيير إدارة عاصمة البايلك، إلا أنّ علاقاتهم بالباي تعتبر غير مباشرة وهم،

قائد الباب وقائد السوق وقائد الزبل وقائد القصبة - المزوار - والبراح والباش حمار ووكيل بيت المال وشيخ البلد وقاضيان ومفتيان أحدهما مالكي، خاص بالأهالي والثاني حنفي خاص بالأتراك والكراغلة.

ب - إدارة مدن البايلك

يعين على رأس كلّ مدينة الواقعة في البايلك حاكما. وكان تعيين الحكام من صلاحيات الداي، نظرا لأهمية المدينة في التنظيم الإداري خلال العهد العثماني وتساعد الحاكم في مهمته مجموعة من الموظفين، وهم: الكاهية وأمين العيون والمزوار والمحتسب.

جـ - إدارة الأرياف

ينقسم البايلك من الناحية الإدارية إلى مقاطعات كبيرة تعرف بالأوطان والتي تنقسم بدورها إلى قبائل وأعراش ودواوير. ويعين على رأس كل هذه المقاطعات قياد وشيوخ. وكنا في السابق، نعتقد أنّ الباي هو الذي يتولى مهمة تعيين هؤلاء الموظفين. ولكن الوثائق التي بحوزتنا تشير إلى غير ذلك.

وهذه بعض الوثائق التي تتضمن تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش في عهد الداي علي خوجة عام 1817.

ونشير هنا فقط إلى أننا إحتفظنا بمحتوى الوثائق لغة وأسلوبا دون أن ندخل عليه التنقيحات الضرورية، وذلك حتى يعكس لنا بصدق حقيقة روح ذلك العصر الذي دونت فيه تلك الوثائق.

ملاحظات عامة حول محتوى الوثائق

1 - نلاحظ من خلال محتوى الوثيقة رقم واحد، أنّ صلاحيات الداي لم تكن مقصورة على تعيين القياد، بل كان يوجههم بتلك الأوامر التي كان يصدرها على كيفية تسيير القطاع الزراعي وحل مشاكل الفلاحين.

أما الملاحظة الثانية التي نستخلصها من هذه الوثيقة، هي أنّ الدولة وعلى رأسها الداي، كانت تزود الفلاحين بالحبوب الضرورية في مواسم الزرع كلما تطلب الأمر ذلك، ولا شك أنّ الفلاحين مطالبين بإرجاع تلك الحبوب إلى القائد في موسم الحصاد، باعتبارها سلفة.

والملاحظة الثالثة، هي أنّ الوثيقة ذكرت نوعية ملكية الأراضي الزراعية الموجودة في البلاد، ملكية الدولة أو البايلك يتولى أمرها القائد وملكية الخواص يتولى أمرها الرعية.

2 - تشير الوثيقة إلى أسماء الشيوخ الذين قدموا من تونس، لا شك أنّ محتوى هذه الوثيقة قد يثير عدة تساؤلات منها: لماذا إستعانت الدولة الجزائرية بشيوخ تونس الذين قدر عددهم بخمسة عشر شيخا؟ هل عينوا في مناطق جزائرية معينة أم أنهم جاءوا في مهمة محددة؟ هل هذه الحالة حدثت في عهد علي خوجة فقط، أم أنّ هناك حالات أخرى من قبل؟ إنّ محتوى الوثيقة لم يسمح لنا بالحسم في هذه التساؤلات وتبقى المسألة مطروحة للبحث! ولكن الشيء المؤكد هو أنّ الجزائر كانت تربطها علاقات ودية مع تونس رغم أنّ الحرب بينهما لم تتوقف إلا في سنة 1821 م عندما تدخلت الدولة العثمانية.

3 - هل حق تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش أصبح من صلاحيات الداي في عهد علي خوجة فقط، أم أنه قد تمتع به بقية الدايات من قبل؟

إنّ الشيء المؤكد، هو أنّ الداي علي خوجة قام في عهده بجملة من الإصلاحات مست مختلف القطاعات الإدارية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية. ويعتبر الداي علي خوجة من الحكام الأوائل الذين شخصوا المرض الذي كانت تعاني منه الدولة، ألا وهو الجيش. لذا قام في عام 1817 بنقل مقر حكمه من الجنينة في أسفل المدينة حيث توجد الثكنات العسكرية، إلى القصبة. كما قام بالقضاء على القوة الإنكشارية المهيمنة على الحياة العامة، والتي كان يعتبرها مصدر الفوضى والإضطرابات. وحاول الداي علي أن يستعين بالعنصر الوطني، كالزواوة والكراغلة.

4 - كانت المناصب الإدارية بمختلف أنواعها في أواخر العهد العثماني تباع وتشترى، وذلك حسب ما جاء في قول حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرآة. هذا ما يجعلنا نعتقد أنّ الدايات أصبحوا بدورهم على غرار البايات، يتمتعون بحق تعيين وترقية الموظفين الإداريين، بما فيهم القياد والشيوخ، نظرا لكثرة الأموال التي كانوا يجمعونها من وراء القيام بهذه العملية. ضف إلى ذلك ضعف شخصية البايات في أواخر العهد العثماني، مما جعل الدايات يتدخلون في شؤونهم.

هذا كلّ ما يمكن إستخلاصه من القراءة الأولية للوثائق التي قمنا بتقديمها.

الوثيقة رقم 1:

رسلنا سيادة والي الشرق يوم الأربعاء أو حجة سنة 1233 / ١٢٣٣ / 1817.

ولما تولى محمد بن إسماعيل قايد وطن بني سليمان أواخر ربيع الثاني وجد نصف مطمورة قمح سلفها القايد حسين وزرعها في حوش بني موسى وقت المطمورة والقمح تحت القايد محمد بن إسماعيل أمره سيدنا بسلفها لمن يستحق القمح من الرعية إلى القمح الجديد وثلاثة مطامير شعير أمره سيدنا الباشا بإرسالها لأجل علفة البغال والخيل. وقع ذلك أوائل ربيع الثاني سنة ١٢٣٣ / 1233 / 1817.

الوثيقة رقم 2:

تولى دالي أحمد خليفة بولاية تيطري أواخر حجه المحرم عام ١٢٣٣ (1233 هـ).

تولى قائد العرب أقويدر ابن الطالب أواخر محرم.

محمد بن سفطي برغلي تولى قايد ببسكرة أواخر محرم.

تولى قايد المدية احسين بن والي أواخر محرم.

مصطفى ترداقلي تولى أغه الإصبايحية ببلدية بسكرة أواخر محرم عام ١٢٣٣ / (1233 هـ).

تولى قايد وطن بني سليمان حسن شاوش أواخر محرم.

الطاهر بن محمد تولى قايد بن خليل أواخر محرم.

تولى أستا يحي قايد بن جعد.

باربار علي تولى قايد بن عزيز أوائل محرم.

الوثيقة رقم 3:

الحمد لله بيان عدد المشايخ الذي لبسهم سيدنا علي باشا على يده أواخر شهر ربيع الثاني سنة ١٢٣٣ / 1233 هـ.

أولهم قدور بن عبد شيخ قسم وادي الجنان شيخ أولاد بن عبد الله.

وأحمد بن الصغير شيخ على أولاد معتوق.

وعبد الله بن محمد وعبد الله بن خالد، أخوين هم أشياخ النصف من أشلال من أولاد ماحي وخالد ابن أحمد شيخ أولاد أبو يحي من الشلال النصف الثاني لبسهم سيدنا الباشا وأعطاهم طوابع واهروات بتاريخ أعلاه.

كما لبس سيدنا محمد ابن يلس قايد أمسيلة وأعطاه سيدنا طابع والصحراوي بن اشناف ولاه سيدنا شيخ أولاد بن ليل وأبو التقي ابن علي بن خالد شيخ أولاد بن ليل.

الوثيقة رقم 4:

البشير ابن أحمد المبارك ابن الدعاش شيخ المشايخ على وطن النوايل أواخر ربيع الثاني عام ١٢٣٣ (1233 هـ). ورسلنا وقته في التاريخ المذكور إلى رفيقه الحسين ابن الأعور ليكون شيخ صغير مع المذكور أعلاه.

تولى شيخ المشايخ محمد ابن عمر الفرجاني على المشايخ الذين معه قدموا من رعية تونس سنذكرهم عينا أولهم الشيخ خليفة ابن محمد ماجي.

والشيخ أحمد بن يداوي الماجي - والشيخ محمد بن أجلال الماجي - والشيخ أحمد بن محمد فرشيشي - والشيخ أحمد ابن سليمان أبو أهراوه بعالم - والشيخ أحميدة ابن لجبالي الماجي - والشيخ يوسف العيار الماجي - والشيخ يوسف ابن امحمد الماجي - والشيخ خضر ابن محمد الماجي - والشيخ محمد ابن العارم الماجي - والشيخ علي بن عمار الشكظم - والشيخ المبروك ابن العيفة - والشيخ علي أحمد الفرشيشي - والشيخ أسعيد ابن محمد الورتاني - والشيخ أحمد بن منصور الورتاني.

مجموعهم بشيخهم المذكور خمسة عشر رجلا بتاريخ أواخر ربيع الثاني عام ١٢٣٣ (1233 هـ).

تولى الشيخ سلامه بن عبد القادر التبسي البلد في قايد التبسة أواخر ربيع الثاني عام ١٢٣٣ (1233 هـ).

فهرس أسماء المناطق والقبائل المستخلصة من الوثائق

وطن بني سليمان - حوش بني موسى - ولاية تيطري - بسكرة - المدية - بن خليل - بن جعد - بن عزيز - وادي الجنان - أولاد معتوق - أولاد ماجي - أولاد أبو يحي - أمسيلة - أولاد بن ليل - وطن التوابل - تونس - التبسة.

قائمة المصادر والمراجع العربية

- سلسلة بيت البايلك علبة 25 إلى 31 رقم السجل 107 الرقم القديم 30 السنة 1232 / 1233 هـ. سجل يتضمن تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش.

أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 - 1791م، و.ك. الجزائر 1982.

أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت. الجزائر 1980.

الحاج أحمد المبارك، تاريخ حضارة قسنطينة، التعليق نور الدين عبد القادر، المدرسة العلمية للدراسات العربية 1952.

حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر 1982.

كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة إسماعيل العربي، د.م.ج، الجزائر 1982.

محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتعليق المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر 1978.

ناصر الدين سعيدوني، «الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية» «نموذج مقاطعة دار السلطان»، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، العدد 5 و6 زغوان 1992.

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 - 1830، ش.و.ن.ت، الجزائر 1979.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

- BONTEMS, C.: Manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, ed. CUJAS, 1976.

- BEN ACHENHOU, A.: L'Etat Algérien en 1830, Ses institutions sous l'émir Abdelkader, S.N.E.D. Alger.

- DEPARADIS, V.: Tunis et Alger au XVIIIes. Sindbab, Paris 1983.
- GAID, M.: Chronique des Beys de Constantine, Pub. O.P.U. Alger S.D.
- Shaw: Voyage dans la Régence d'Alger, Trad. de l'Anglais par J. Mac CARTY, ed. BOUSALAMA, Tunis 1980.
- Vatin, J.C.: L'Algérie Politique, Histoire et Société, P.E.N.S.P., 1974.
- VAYSSETTES, E. "Histoire des derniers Beys de Constantine, R.A.no 3 An. 1858.
- GORGUOS, "Notice sur le Bey d'Oran Mohamed el Kebir", R.A. no I, an 1856-57.
- MARCHIKA, J.: La peste en Afrique Septentrionale, Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Jourdan Alger 1927.

القسم الثالث

تقديم أطروحات (مرتبة حسب تاريخ مناقشتها)

أ - في التاريخ القديم والوسيط

المساهمة الحضارية البونية في المملكة النوميدية*

د. محمد الصغير غانم

يقوم هذا البحث على ثلاثة محاور:
1 - إشكالية بداية الفترة التاريخية في بلاد المغرب القديم.
2 - الإمتزاج الحضاري البوني - اللوبي - النوميدي.
3 - محتوى الرسالة والنتائج المتوصل إليها.

1 - إشكالية بداية الفترة التاريخية

لابد أن نلاحظ بأنه على مستوى بلاد المغرب القديم يجب أن نكون حذرين من فرضية السكوت والفراغ اللذين يسيطران على تاريخ المنطقة خلال القرن الثاني عشر قبل الميلاد وما يليه حتى القرن الثامن قبل الميلاد وما يليه، ذلك لأن فرضية وجود تنظيم اجتماعي وسياسي في المنطقة قبل وصول الفينيقيين إليها أمر غير

(*) - رسالة دكتوراه دولة في التاريخ القديم تحت إشراف أ.د. محمد فنطر، نوقشت بقسم التاريخ جامعة قسنطينة بتاريخ 5 ماي 1996، من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة مولاي بلحميسي رئيسا، ومحمد فنطر مقررا وعضوية بلقاسم دراجة وأحمد الغرباوي، ونالت درجة مشرف جدا.

مستبعد. هل هناك تجمع بشري يحكمه شخص تتوفر فيه صفات القيادة. إن كل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو عدم استبعاد وجود قيادة عليا تمثلت في شخصية ايرباس (Hirbas) الذي كان يفوض له القيام بالحرب وعقد السلم وتسيير شؤون القبيلة أو الإقليم وذلك ما جعل علية الفنيقية وقومها يضبطون معه قضية الربع الذي بقي يدفع للوبيين سنويا مقابل إعطائهم الأمان. وقد استمر ذلك حتى القرن الخامس ق. م حينما غيرت قرطاجة سياستها الإفريقية وقطعت الضريبة التي كانت تدفعها سنويا للوبيين.

هل كان ايرباس الذي أشار إليه يوستانيوس (Justinius) نقلا عن تينايوس (Trinaus) في كتابه تروج بومبي قبيلة؟ أو رئيس اقليم؟ أو كان ملكا؟ ولمن كانت قرطاجة تدفع الضريبة السنوية إذا لم يكن هناك نوع من التنظيم السياسي متوفر في المنطقة المغاربية حينذاك؟

الموضوع لا يزال يحتاج إلى مزيد من التروي وتعميق الدراسة. ان ما درجت عليه المدرسة التقليدية التي سبقتنا في ربط بداية الفترة التاريخية ببلاد المغرب القديم بوصول التجار الفينيقيين إلى المنطقة خلال نهاية الألف الثاني قبل الميلاد لا يزال يحتاج إلى طرح أسئلة كثيرة حول الفراغ الذي يلمسه الباحث. بالنسبة لما سمي بفجر التاريخ المغاربي. وعليه لا بد في نظرنا أن نعود إلى استنطاق الرسوم الصخرية المنتشرة في المناطق الداخلية من مغربنا وكذا مخلفات المقابر الجلمودية بأنواعها علنا نجد بغيتنا فيها، وذلك لأن الإنسان الذي رسم لا تصعب عليه في رأينا الكتابة، علما وأن البداية في الشرق القديم ومصر كانت هي الكتابة التصويرية (Ecriture Pictographique).

حينئذ هل يعزي سبب عدم إنتقال الإنسان المغربي القديم من الرسم إلى الكتابة إلى التغيرات المناخية التي انتابت المنطقة منذ العصور الحجرية؟ أم أن هناك عوامل أخرى تتعلق بحركية الإنسان في المنطقة التي يغلب عليها الطابع الرعوي، فهي التي جعلته يتقوقع على نفسه ويدور في محيطه القبلي، ثم ينتظر حتى تأتيه هزة الإنتقال إلى الكتابة مع التجار الفنيقيين؟

ومن جهة أخرى تعد دراسة الآثار والنقوش السابقة للفترة الرومانية في بلاد المغرب القديم من بين الوسائل التي قد تعطينا أضواء جديدة على دراسة تاريخنا القديم، ذلك لأنها تحتوي على أسماء أعلام وأسماء أماكن وآلهة وأشخاص.

وتعتبر الرسوم الصخرية والنقوش اللوبية والبونية من بين البصمات الأولى التي أنتجها لنا فكر الإنسان المغاربي القديم. كما يجب في نظرنا التخلص من توجيه

الدراسات المغاربية نحو الفترة الرومانية، لأن ذلك يجعل تاريخنا مبتورا فاقد الحلقات، فلا بد إذا من ربط ما تلى الفترة الرومانية بما سبقها واعتبار مخلفات هذه الفترة (الرومانية) جزءا مكملا للكل الذي هو التاريخ المغاربي، وبذلك نضمن الإنسجام الحضاري في منظومتنا التاريخية.

2 - الامتزاج الحضاري البوني - الليبو النوميدي

يلاحظ أنه بدخول الفنيقيين إلى شمال افريقيا وتأسيسهم لمدينة قرطاجة، ثم تفاعلهم مع اللوبيين، خرجت بلاد المغرب القديم من التقوقع والعزلة اللتين كانتا تعانيها أثناء فترة ما قبل التاريخ، مما أتاح لها الفرصة لأن تصبح مسرحا لنشاط إقتصادي وسياسي، ثم ثقافي هام.

ولعل الفضل في ذلك يعود إلى التقارب السلمي ذي الطابع الإقتصادي الذي جاء به الفنيقيون إلى المنطقة اللوبية واستمر العمل به بين المجتمعين القرطاجي واللوبي منذ اللقاءات الباكرة وحتى فترة متأخرة من القرن الخامس قبل الميلاد. ويمكن أن يكون قد استمر حتى فترة الحروب البونية التي تضاربت فيها المصالح بين القرطاجيين واللوبيين، ذلك لأن قرطاجة تحولت خلال هذه الفترة إلى دولة مصالح ارستوقراطيتها الحاكمة.

غير أن فقدان مكتبة قرطاجة أثناء حرق المدينة سنة 146 ق. م من قبل العسكرية الرومانية والذي أشار إليه كل من سالوستيوس (Sallustius) وبلينوس (Plinius) القديم، ثم القديس اغوسطينوس (Saint Augustin) كان قد أعاق معارفنا في الإطلاع عن طبيعة العلاقات الفنيقية النوميدية، لا سيما في الميدان الفكري الذي عبر عنه القديس اغسطين بقوله «هناك أشياء هامة ومفيدة جدا في الكتب البونية». ويبدو أن اللوبيين كانوا قد استفادوا من تلك الحركة الفكرية التي لحقت تأسيس مدينة قرطاجة ومستوطناتها والمدن الداخلية المتأثرة بها، حيث أصبحت بلاد المغرب القديم معبر حضارات تتأثر وتؤثر في الحوض الغربي للبحر المتوسط وافريقيا جنوب الصحراء فيما بعد، بحيث أصبحت بها مراكز استقطاب حضاري تمثلت في كل من ليكوس ووليلي ودوقة بتونس.

كما نتج عن احتكاك اللوبيين بالفنيقيين اختراع كتابة تناسب أصواتهم، عرفت بالكتابة اللوبية، إلا أنها غالبا ما كانت تأتي في الدرجة الثانية بعد البونية الرسمية وفي كثير من الأحيان كانت اللوبية كتابة جنائزية.

ويلاحظ أيضا أنه باحتكاك اللوبيين بالمراكز التجارية الفنيقية والمدن القرطاجية على سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط، كانوا قد اندمجوا في حياة الإستقرار والتمدن وبالتالي عملوا شيئا على نقل تلك اللمسات الحضارية إلى داخل بلادهم. مما ترتب عنه تسارع عمليات الإستقرار والتحضّر في مراكز وقرى داخلية تنامت هي الأخرى حتى أصبحت حواضر كبرى للملوك النوميديين والموريطانيين عندما توفرت لها الظروف الملائمة.

أما عن جانب المساهمة الثقافية البونية التي كانت منذ البداية تتصف بالإمتزاج الثقافي فقد برزت ملامحها بشكل واضح أثناء حكم الملوك النوميديين الأوائل. من ذلك مثلا أن اللغات التي كانت متداولة في المدن الكبرى النوميدية لم تخرج عن نطاق البونية واللوبية والإغريقية وبالطبع الآتينية التي عمت المنطقة فيما بعد مصاحبة لإديولوجية الرومانية.

ومن جهتهما كان ماسنيسان وابنه مكوس (مسيبسا) يدركان جيدا أهمية الإنفتاح الثقافي ومد الجسور مع اللغات العالمية المتوفرة حينذاك دون أن يغفلا دور اللغة اللوبية المحلية التي كانت تكتب برموزها الخاصة في فترتها. وفي هذا الصدد واعتمادا على المخلفات النقدية، فإن اللغة الرسمية في المملكة النوميدية والموريطانية حتى ما بعد تهديم قرطاجة ظلت هي البونية والبونية الجديدة، مما جعلنا نستنتج بأن اللغة والكتابة البونية قد عمرتا طويلا سواء أكان ذلك في قرطاجة أو في المماليك النوميدية إلى درجة أن القديس أغوسطينوس الذي عاش بعد خمس مائة سنة من تهديم قرطاجة كان يردد في فترته بأن سكان البادية المحاذية لمدينة عنابة ومدورش وسوق أهراس كانوا لا يزالون حتى وقته يتكلمون البونية. وبعد قرن من وفاة القديس اغسطينوس كان مؤرخ الفترة البيزنطية بروكوبيوس (Procopius) بدوره قد أشار إلى أحفاد الكنعانيين الذين لا تزال بقاياهم الأثرية في المنطقة النوميدية.

ولعل ما عثر عليه في مدينة سرتا النوميدية والمتمثل في معبد الحفرة ذي الطابع الديني الذي كان بمثابة توقات يرى وقد فتح في الهواء الطلق ما يغنينا عن صدق ذلك الإمتزاج البوني النوميدي الذي جسدته تلك الوثائق النصبية ذات الكتابة واللغة البونية والبونية الحديثة. وكان الفضل في إبراز كنوز تلك الكتابة يعود إلى الإكتشافات التي قام بها كل من الإيطالي ل. كوستة (Costa) فيما بين سنوات 1875 - 1877 م. يضاف إلى ذلك اكتشافات أ. بيرتيي (A. Berthier)

ولابي شارلي (L.R. Charlier) فيما بين سنوات 1950 - 1955 م. ثم الدراسات التي توالت على نتائج هذين الإكتشافين والتي لا تزال متواصلة حتى وقتنا الحاضر. وقد فاق عدد نصب سيرتا الألف نصف نذري ووفقا لدراسة ف. برجي وس. جزيل (St. Gselt) ثم أ. بيرتيي ولابي شارلي، ثم ب. سينتاس (P. Cintas) وج فيفري (G. Fevrier)، فإن البقايا الأثرية لمعبد الحفرة البوني تعود إلى نهاية القرن الثالث ق. م وأن بصمات الحضارة الفنيقية الإغريقية كانت متوافرة في سيرتا منذ ذلك التاريخ يستنتج ذلك من بقايا الكسر الفخارية والزخرفية التي حملتها النصب.

لقد انفردت كتابة النصب البونية بسيرتا بأنها ذات أشكال ممددة أو كبيرة الحجم التي وجدت في قرطاجة من حيث الجانب الباليوغرافي وأيضا تتفق معها من حيث تناول المواضيع والزخرفة والايكوغرافية.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين كانوا قد استفادوا من تحمله نقوش معبد الحفرة من تواريخ معينة تحدد فترة حكم الملكين ماسنيسان وابنه مكوس (النقيشتان 56 - 63 من عملنا هذا).

كذلك رصد هؤلاء الباحثون الإشعاع الفكري الذي واكبته نصب معبد الحفرة البوني وهو ما دفعهم إلى القول بأن الدولة النوميدية كانت متفتحة إلى حد كبير على جيرانها. وقد استفادت من تجاربهم أيما استفادة. وبدخول الثقافة البونية إلى المملكة النوميدية كانت قد جلبت لها معها كامل المؤثرات الخارجية التي انتابتها عبر القرون، لا سيما تأثيرات الحضارات الشرقية والإغريقية.

وعليه، فإنه بالنسبة لشمال افريقيا يعد الحضور الفنيقي - البوني بها بمثابة رافد جديد جعلها تلتحم بثقافات البحر المتوسط عبر مجموعة من الطرق والوسائل البحرية التي تحمل إليها المواد التجارية الثمينة فقط، بل حملت إليها الأفكار أيضا، وما سمح بتكوين الشخصية الثقافية النوميدية التي تواصلت بعد ذلك في استقلاليتها عن سياسة ثقافة الرومنة التي سادت شمال افريقيا فيما بعد وهو ما عبر عنه القديس اغوسطينوس خلال القرن الخامس م بقوله: (لو سألتم أهل البادية لأجابوكم باللسان البوني، نحن كنعانيون). غير أنّ ذلك الإمتزاج لا ينفي العنصر المحلي فترة الملك مكوس التي تعد في رأيي أحسن مرحلة ازدهرت خلالها الثقافة النوميدية ذات اللمسات الحضارية البونية التي خلدتها وثائق نصب كل من دوقة والحفرة بسيرتا والتي لا تزال في معظمها تربض في متاحفنا حتى اليوم

تجذب بذخائرها الثمينة اهتمام الباحثين علّهم يصلون إلى فك ما بقي عالقا بها من رموز لا تزال تحيرهم ليجعلوها في متناول الجميع.

وهكذا ومن خلال ما سبق يمكن أن ننفي على الفنيقيين ذلك الطابع الإستعماري الذي حاول بعض الباحثين أن يلصقوه بهم، ذلك لأن وصولهم إلى المنطقة كان الهدف منه هو المتاجرة وربط الصلة الاقتصادية بين شرقي المتوسط وغربه ومع مرور الزمن وتطور مدينة قرطاجة انقطعت صلتهم المادية بشرقي المتوسط وأصبحت أرباحهم التجارية تعود على مدينة قرطاجة، وبذلك انقلبوا إلى قوة مغاربية وذلك بفضل الإمتزاج الاجتماعي الذي حصل بينهم وبين المغاربة القدماء داخل مدينة قرطاجة والمستوطنات التي كانت تدور في فلكها، ولولا تدخل الرومان في شؤون شمال افريقيا واستيلائهم عليه ضمن تنفيذ مخطط سياسة رومنة البحر المتوسط الذي كان يشرف على تنفيذه مجلس الشيوخ الروماني لما أثيرت كثير من القضايا التي حصلت بين الملوك النوميديين والقرطاجيين ولحافظت المنطقة على وحدتها التي حمل لواءها حنبعل إلى قلب شبه جزيرة إيطاليا نفسها معتمدا في ذلك على الخيالة النوميديين.

3 - محتوى الرسالة

تتكون الرسالة التي هي بين أيدينا من ثلاثة أجزاء، خصصنا الجزء الأول منها للمقدمة التاريخية وهو الذي سنتناوله بالتقديم.

أما الجزء الثاني فقد اشتمل على فك رموز نقوش نصب الحفرة التي حفظت في متحف سيرتا بقسنطينة – الجزائر، وكذا تلك التي حفظت بمتحف اللوفر (Le Louvre) بباريس – فرنسا.

كذلك خصص الجزء الثالث لصور نصب الجزء الثاني وبناء عليه فقد قسمنا الجزء الأول من الرسالة إلى خمسة أبواب وثمانية عشر فصل، ثم مقدمة وخاتمة تضمنت النتائج التي توصلنا إليها.

أشرنا في الباب الأول إلى طبيعة العلاقات الباكرة الفنيقية – اللوبية معتمدين في ذلك على كتابات المؤرخين الإغريق والرومان وكذا الكتابات الحديثة. وقد تطرقنا في نفس الباب إلى مرحلة الاستقرار الفنيقي في المنطقة المغاربية وتثبيت الإستيطان الذي يبدأ بتأسيس مدينة قرطاجة (قرت حدشت). ثم ناقشنا في أسلوب استفهامي أن نطرح عدة أسئلة حول شخصية ايرباص الذي تعامل معه

حينذاك، هل كان رئيس قبيلة؟ أو أميرا؟ أو ملكا؟ وما هو النظام السياسي الذي كان يطبق في المنطقة حينذاك؟ والإقليم الذي يحكمه ايرباص؟

وفي هذا الصدد قسمنا العلاقات الفنيقية المغاربية إلى مرحلتين هامتين:

1 - مرحلة ما قبل القرن الخامس ق.م وقد سادتها علاقة المصالح المتبادلة بحيث امتزج فيها اللوبي والقرطاجي داخل مدينة قرطاجة مكونيس «المجتمع البوني» الذي هو مزيج بين الطرفين. وقد ظهر ذلك الإمتزاج المشترك في العبادة وممارسة الزراعة المحدودة حول المستوطنات والمشاركة في الرحلات الإستكشافية الشهيرة.

2 - أما في مرحلة ما بعد نهاية القرن الخامس فقد بدأت المصالح تتضارب بين القرطاجيين واللوبيين، لا سيما بعد أن آلت قرطاجة إلى قوة كبرى في غربي المتوسط تدافع عن مصالح أوليجارشيتا (La classe Oligarchique) الحاكمة. وبذلك أحس اللوبيون بأن قرطاجة بدأت تسيء إليهم وذلك بتجنيد أبنائهم ودفعهم ضمن الجيش المرتزق في حروب لا تعود فائدتها عليهم. ولذلك بدأوا يتذمرون منها وينتهزون الفرص للتخلص منها. وقد وجدوا ضالتهم في الحرب البونية الثانية، فانحاز الكثير منهم للرومان تحت قيادة ماسنيسان لا حبا في هؤلاء الأخيرين، ولكن محاولة منهم لضرب القرطاجيين بالرومان بغية الوصول إلى تحقيق الشعار الذي كان يحمله بعض قادتهم (افريقيا للأفارقة).

أما الباب الثاني، فقد خصصناه للمملكة النوميدية في كلها القبلي والإطار الجغرافي الذي كانت تحتله، ثم صعوبة تحديده معتمدين في ذلك على النصوص الكتابية والشواهد الأثرية التي وجدت هنا وهناك في المنطقة. ثم تطرقنا بعد ذلك إلى الكيان السياسي الذي اشتمل على مملكتين متجاورتين دائمتي الصراع على الحدود المتحركة والمصالح السياسية المتضاربة بينهما، هاتان المملكتان هما:

– مملكة نوميديا الغربية وعاصمتها سيقا تحت قيادة الملك سيفاقس ومملكة نوميديا الشرقية وكانت عاصمتها تتداول ما بين دوقة بتونس وسيرتا بالجزائر، ومن أشهر ملوكها جايا وابنه ماسنيسان وحفيده مكوس (مسيبسا).

وقد حاولنا بعد ذلك أن نترصد التحالفات التي تمت بين الملوك النوميديين وجارتهما قرطاجة، ثم تردد هذه الأخيرة في بعض المواقف وسلوكها لسياسة مسك العصا من الوسط، مما جعلها في كثير من الأحيان تخسر صداقة الملوك النوميديين وتدفعهم للتحالف مع أعدائها الرومان.

كما أثرنا في هذا الباب قضية وراثة العرش النوميدي بعد وفاة الملك جايا ودور كل من سيفاقس وقرطاجة في محاولة الحيلولة دون وصول ماسينسان إلى العرش، ثم رد فعل هذا الأخير وانحيازه للرومان محاولة منه لاستعادة ملك آبائه وأجداده الذي حرم منه.

كذلك بينت بالتفصيل دور ماسينسان في ترجيح كفة الرومان في المعارك التي خاضوها ضد قرطاجة في نوميديا، لا سيما في تلك التي وقعت في السهول الكبرى، ثم معركة زاما الشهيرة سنة 201 ق.م واستعادة ماسينساس لعرض مملكة نوميديا الشرقية ومحاولته لتوحيد المملكتين النوميديتين في دولة واحدة سبقه سيفاقس في وضع النواة الأولى لها.

وختمنا هذا الباب بالتطرق إلى فترة حكم الملك مكوس واشكالية إسناد الحكم إلى ثلاثة أشخاص بعد وفاة الملك ماسينسان، وما هي المصلحة التي كان يهدف إليها الرومان من وراء ذلك.

كذلك تطرقت في الباب الثالث إلى علاقة نوميديا بالدولة الرومانية فبينت بالتفصيل علاقة الوفاق والتعاون التي مرت بها تلك العلاقة في فترة الملكين ماسينسان وابنه مكوس، وكيف آلت بعد ذلك إلى عدائية في فترة الملك يوغرطة الذي كان صادقا في حمله لشعار «إفريقيا للأفارقة»، ثم تطرقنا في نفس الباب إلى تدخل الرومان في الشؤون النوميدية وما نتج عنه من حرب طاحنة سجلها لنا المؤرخ سالوستيوس تحت عنوان حرب يوغرطة. وقد بينا بالتفصيل جهود يوغرطة ومحاولته ربح الحرب وذلك بالتجائه إلى الجيتوليين والملك بوكوس الأول ملك موريطانيا. غير أنّ مؤامرة سولا ومجلس الشيوخ الروماني كانت أقوى من خطته، وبذلك انثنى عوده الصلب وتكسر أمام تنفيذ مخطط سياسة الرومنة التي عمت بعده تدريجيا المنطقة النوميدية.

أيضا عالجنا في نفس الباب علاقة الضعف والتبعية التي سادت بعد مؤامرة إلقاء القبض على يوغرطة ومحاولة ابتلاع المنطقة من قبل العسكرية الرومانية بما في ذلك ممتلكات القبائل المسورية. وقد ختمنا هذا الباب بنتائج انعكاسات حرب قيصر على الكيان النوميدي وظهور الولاية الرومانية الثانية تحت اسم إفريقيا الجديدة في بلاد المغرب القديم وذلك على أنقاض مملكة يوبا الأول الذي توفي في ظروف غامضة بعد انحيازه للبومبيين ضد قيصر.

أما الباب الرابع، فقد خصصناه للمساهمة الحضارية البونية في المملكة النوميدية. وقد ركزنا فيه على الإمتزاج الحضاري الثقافي وذلك منذ وصول

الفنيقيين إلى بلاد المغرب وحتى بعد تهديم قرطاجة، ولم يقتصر ذلك على السواحل فقط، بل تسربت الثقافة والحضارة البونية إلى الداخل بحيث ظهرت معالمها في كامل المدن النوميدية العائدة إلى نهاية القرن الرابع ق.م والتي من بينها مدينتا دوقة ومكتر بتونس وتبسة وسيرتا بالجزائر.

وكان الحديث في الباب الخامس قد تناول معبد الحفرة البوني الذي أخذته كنموذج للإمتزاج وللمساهمة الحضارية لا سيما بعد الدراسات الجادة التي انصبت على نصبه التي تمثل مكتبة في الهواء الطلق اتخذها الباحثون كمرجعية لدراسة الحضور البوني في المنطقة. وقد حاولنا أن نغوص في محتوى نصب معبد الحفرة من حيث نوعية الكتابة والتراكيب اللغوية التي كونت نصوصها. كذلك حاولنا أن نصنف الأسماء الواردة في تلك النصوص إلى أسماء آلهة وأشخاص، يأتي على رأسها أسماء كل من الإلهين بعل حمون وقرينته الآلهة تانيت بني بعل، ثم الإله بعل ادير. ولم أغفل بعد ذلك دراسة الأسماء والصيغ النذرية التي لا يخلو منها أي نصب. وقد حاولنا مقارنتها بما ورد في نصب قرطاجة (المدينة الأم).

وفي نهاية هذا الباب حاولنا أن نناقش إشكالية الأضاحي البشرية والإستبدال (ملكومور) وهي التهمة التي توجه للساميين وتصفهم بالدموية. وفي هذا المجال استعرضنا النظريات الحديثة التي تتصدى لهذا الموضوع محاولة إبعاد التهمة عن هؤلاء القوم.

وقد ختمنا هذا الباب بالتطرق إلى المشخصات الإيكجرافية التي اشتملت عليها نصب الحفرة وما يمكن استخلاصه منها من جوانب دينية واجتماعية تظهر مستوى الحياة الفكرية التي وصل إليها المجتمع السيرتي بصفة خاصة والنوميدي بصفة عامة، خلال تلك الفترة المتقدمة من التاريخ.

- كذلك تمثلت تلك العلاقات السلمية في إقامة المزارع والبساتين حول الحواضر والمراكز الساحلية التي كان يقيم بها البونيون واللوبيون، وقد تمثل ذلك في مزارع راس بونة بشمال تونس وحول مدينة ليكسوس بالمغرب الأقصى.

المرحلة اللاحقة للقرن الخامس قبل الميلاد

أما بعد القرن الخامس (ق.م) فقد استمر تبادل العلاقات الثقافية والحضارية بشكل طبيعي متين وساد العلاقات السياسية شيء من التغيير وذلك نظرا للظروف الطارئة في منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط، لا سيما بعد ظهور الإغريق في

صقلية وقرينة بليبيا الحالية ومنافستهم التجارية للقرطاجيين في بداية الأمر، ثم الإصطدام العسكري فيما بعد.

كذلك أيضا كان لتوحيد شبه جزيرة إيطاليا تحت سيادة روما دوره الخاص في الموضوع بحيث أصبحت روما تتطلع لأخذ مكانتها في البحر المتوسط مما أدى إلى الإصطدام بينها وبين قرطاجة فيما عرف بالحروب البونية.

إن توجه قرطاجة وجهة افريقية بعد هزيمتها في معركة هيمرا سنة 480 ق.م أمام قوة المدن الإغريقية كان له انعكاساته على العلاقات البونية الليبو – نوميدية بحيث أن قرطاجة عمدت خلال توجهاتها الجديدة تلك إلى قطع الضريبة السنوية التي كانت تدفعها للمغاربة منذ نشأتها.

أيضا عمدت إلى تجنيد المرتزقة من أبناء المغاربة للدفاع عن مصالح أرستقراطيتها الحاكمة وهو ما جعل المغاربة يحسون بهيمنة قرطاجة ويعتبرونها شوكة غريبة في البحر المتوسط.

إن تحميل قرطاجة للمغاربة ضرائب مجحفة كلما أحست بالضنك المالي وتعويض ديونها التي تخرج محملة بها بعد خسارتها للحرب أمام وحدة المدن الإغريقية والرومان كان قد أساء إلى علاقاتها بحلفاءها المغاربة وفتح أعينهم على التمرد والثورات ضدها. وقد كان هدف الرومان من وراء تدخلهم في المنطقة الإفريقية لصالح النوميديين هو ضرب التحالف القرطاجي النوميدي كمرحلة أولى، وبالتالي القضاء على قرطاجة، ثم ابتلاع المنطقة بكاملها وهو ما ظهرت نتائجه فيما بعد، تهديم مدينة قرطاجة سنة 146 ق.م وتأسيسهم لمستعمرتهم الأولى على الأرض الإفريقية.

أما عن نتائج المساهمة الحضارية البونية من خلال نقوش معبد الحفرة، فقد تمثلت هي الأخرى في عدة عوامل نذكر منها:

النتائج المتحصل عليها

يمكن أن نصنف النتائج المتوصل إليها وفقا للمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات البونية الليبو – نوميدية إلى مرحلتين أساسيتين هما:

1 - مرحلة ما قبل القرن الخامس قبل الميلاد.

2 - المرحلة اللاحقة للقرن الخامس قبل الميلاد.

بالنسبة للمرحلة الأولى كان الطابع السائد فيها هو العلاقات السلمية وتبادل المصالح المشتركة بين المجتمعين البوني واللوبي لا سيما فيما يخص تجارة المقايضة وتبادل السلع، ثم القيام برحلات إستكشافية مثل رحلتي حنون وخميلكان.

كذلك عمد اللوبيون في هذه الفترة إلى أخذ النظام السياسي والإداري عن القرطاجيين وعمموها في داخل بلادهم.

أيضا أخذ اللوبيون عن البونيين نظام الكتابة الأبجدية وطوروه بعد أن اخترعوا لأنفسهم رموزا خاصة تتماشى وأصواتهم وقد تمثل ذلك في الكتابة البونية.

تظهر أيضا العلاقات السلمية بين المجتمعين اللوبي والبوني خلال مرحلة ما قبل القرن الخامس (ق.م) في الإمتزاج الديني الذي تمثل في عبادة الالهين بعل حمون والالهة تانيت بني بعل وبعض الالهة المحلية التي تمتد جذورها إلى ما قبل وصول الفنيقيين إلى المنطقة وذلك مثل عبادة بعض الحيوانات وممارسة الطقوس الخاصة.

كما لاحت أيضا تلك العلاقات السلمية في التزام قرطاجة بدفع ضريبة سنوية مالية تقدم للمغاربة عربونا للعلاقات التي كانت بينهما.

أيضا انعكست تلك العلاقات في الجوانب المعمارية حيث تخلص المغاربة نسبيا من كهوفهم ومنازلهم المستديرة التي تقام قبل ذلك والتي عرفت تحت اسم ماباليا، ثم عمدوا إلى بناء منازل ذات أشكال مستطيلة أو مربعة تعتمد على أسس متينة كانت اللمسات الحضارية البونية بها واضحة. وقد تمثل في ذلك في كامل مدننا الساحلية وبعض الحواضر الداخلية مثل سيرتا ودوقا، ثم باجة وكالما.

1 - تظهر عملية المساهمة الحضارية كبيرة جدا وذلك إذا ما أخذنا بعين الإعتبار نسبة أسماء الأعلام البونية الواردة في النقوش التي عثر عليها في المعبد.

2 - إن وجود الأسماء البونية والليبو – نوميدية في تلك النصب يترجم بصدق مدى العلاقات المتينة التي كانت بين المجتمعين البوني والنوميدي.

3 - يستنتج من خلال أسماء الأعلام الواردة في تلك النصوص مدى إزدهار المجتمع السيرتي وتكامله منذ القرن الثالث قبل الميلاد بحيث وجد فيه الضابط والكاتب والإداري الحاكم، والقاضي والكاهن وكبير الكهنة وكبيرة الكاهنات والطبيب والخباز، ثم الخزاف والنجار ... إلخ.

4 - كذلك، فإن زخرفة النصب ذات التأثير الهلينتي الإغريقي والفنيقي المشرقي تدل هي الأخرى على الإنفتاح الثقافي الذي كان متوفرا في الثقافة السيرتية حينذاك.

5 - أيضا فإن توفر بعض قطع العملة في اثار المعبد والمدينة وحملها لحروف اسم المدينة (ك ر ت ن) و(هـ ت) هممكلت و (م ن) ماسنيسان أو مكوسن يدل على مدى ازدهار المدينة وتفردها بعملتها الخاصة.

6 - إن إستمرار الثقافة البونية بعد تهديم مدينة قرطاجة لفترة ليست بالقصيرة داخل نوميديا يدل على مدى تمكنها وتوغلها في المجتمع النوميدي، الأمر الذي جعل هذا الأخير يصمد في بعض المناطق الداخلية أمام ثقل سياسة الرومنة ويحافظ على شخصيته المحلية التي استمرت في مقاومتها حتى الفتوحات الإسلامية العربية التي فتح لها أجدادنا الأمازيغ أذرعهم بعد أن اقتنعوا بدستورها القرآني وأوصلوها بعد ذلك إلى شبه جزيرة ايبيريا (الأندلس).

التطورات الاقتصادية لموريطانيا القيصرية* أثناء الإحتلال الروماني

د. خديجة منصوري

أول ما يلفت إنتباه الباحث المهتم بالتغيرات التي شهدتها موريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني هو قلة إقبال الباحثين على دراسة هذه المقاطعة مقارنة بالاهتمام الذي حظيت به نوميديا وافريقية البروقنصلية، زيادة على تلك الرؤية الضيقة للأحداث المنطلقة من المعطيات العسكرية مثلما يتجلى من المقالات التي نشرت في المجلات المتخصصة والدراسات التي أنجزت في القرن XIX والنصف الأول من القرن XX. وهكذا ظلت الأحداث السياسية والعسكرية تستقطب اهتمام المؤرخين، مما جعلهم يعتقدون أن التواجد الروماني بموريطانيا القيصرية مجرد تواجد عسكري مبررين ذلك بكثرة المباني العسكرية التي كانت لا تزال واضحة للعيان كما أن ميل الباحثين خلال النصف الثاني من هذا القرن لدراسة جيش الاحتلال والاستحكامات العسكرية والليمس، وابتعادهم عن المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ساهم في إبقاء ذلك الفراغ الكبير في الحقائق التاريخية المرتبطة بهذه المواضيع. هذا الفراغ الذي أثار فضولنا العلمي وحثنا على دراسة

(*) - رسالة دكتوراه دولة في التاريخ القديم، تحت اشراف أ.د. محمد البشير شنيتي، نوقشت بمعهد التاريخ، جامعة وهران بتاريخ 4 جوان 1996، من طرف لجنة من الأساتذة ابراهيم فخار رئيسا، محمد البشير شنيتي مقررا، ودريال عبد القادر عضوا، ونالت تقدير مشرف جدا.

التطورات الاقتصادية التي عرفتها موريطانيا القيصرية أثناء الإحتلال الروماني، نحاول من خلالها تسليط الضوء على التطورات التي عرفتها مختلف الأنشطة الاقتصادية والكشف عن مدى نجاح الحرفيين الموريطانيين في اقتباس التقنيات الحديثة وتوظيفها لتطوير الإنتاج المحلي كما ونوعا، ومن ثمّ إمكانية إقامة علاقات تجارية مع المقاطعات الرومانية قد تتولد عنها حركة نشيطة بالموانئ الموريطانية، كما سنسعى إلى التعرف على الإجراءات التي إتخذتها السلطات الرومانية لتوجيه الإقتصاد الموريطاني في إتجاه يتماشى ومتطلبات سوق روما.

وارتأينا معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة أقسام يحتوي كل واحد على ثلاثة فصول خصصنا القسم الأول للزراعة والري، عنينا فيه بوضعية الأرض قبل الاحتلال وبعملية استيلاء السلطات الرومانية على الأراضي الزراعية، ثم مسحها، وأشكال حيازتها وطرق إستغلالها، وكيفية تدخل الادارة المركزية بروما لتحديد العلاقة الانتاجية بين صاحب الأرض والمزارع كما تطرقنا للإنتاج الزراعي ولا سيما للاهتمام الذي أولته السلطات الرومانية للقمح والزيتون والكروم، وهذا من خلال دراستنا للإجراءات التي إتخذتها لتشجيع المزارعين على إنتاجها، محاولين إبراز التغيرات التي طرأت على السياسة الزراعية الرومانية وتأثيرها على الزراعة الموريطانية هذا وقد أولينا إهتماما بالري نظرا لارتباطه بالزراعة ولأهميته لتوسيع الخريطة الزراعية بحيث طرحنا مشكل نقص المياه الذي عانت منه المقاطعة ومدى نجاحها في مواجهته بفضل منشآت حفظ المياه (آبار، سدود، صهاريج، خزانات) ومنشآت التوزيع (قنوات النقل، قنوات السقي) فضلا عن نظام السقاية.

وتناولنا في القسم الثاني الصناعة، عنينا فيه بالصناعة الغذائية وبالإمكانيات المادية التي طرأت على تقنيات صناعة الخمر والزيت ودورها في إنتشار المعصرات المختلفة عموما والمعصرات الصناعية على وجه الخصوص، ومساهمة ذلك في رواج الخمر والزيت الموريطانية، دون إهمال النشاط المرتبط بإنتاج البحر كتمليح السمك وصناعة الغاروم كما حاولنا التعرف على النشاط الذي ميز ورشات الخزف الموريطانية ومدى إقتباس الخزفيين الموريطانيين للتقنيات الحديثة واستغلالها لتطوير الانتاج المحلي، ومن ثم تطور الصناعة الخزفية وتحول المقاطعة من مقاطعة إعتمدت في البداية على إستيراد الخزف السيجيلي والأمفورات والمصابيح إلى مقاطعة تنتجها ثم سعينا إلى إزالة ولو جزء من الغموض الذي يحيط بباقي

الأنشطة الصناعية كالنسيج والأرجوان والخشب والزجاج واستغلال المناجم والمحاجر، هذه الأنشطة التي لم تحظ بذلك الاهتمام الذي حظيت به الصناعة الغذائية والخزفية.

وخصصنا القسم الثالث للتجارة ووسائل النقل التجاري، أبرزنا فيه أهمية الإزدهار الزراعي والصناعي الذي عرفته المقاطعة منذ القرن الثاني، ودوره في تنشيط التجارة وتوجيهها في إتجاهين: أحدهما محلي يرتبط بتموين مدن وأرياف المقاطعة بالسلع المحلية، والثاني خارجي يسعى إلى تصريف الإنتاج الموريطاني بالخارج وفرض تواجده بالأسواق الرومانية، كما تطرقنا لشبكة الطرق ومساهمتها في ظهور حركة تجارية نشيطة بين أرياف ومدن المقاطعة ودورها في تصريف السلع المستوردة نحو المناطق الداخلية ونقل المحاصيل الزراعية والسلع المتنوعة من داخل المقاطعة في تنشيط التبادل التجاري بين روما وموريطانيا القيصرية وبين هذه الأخيرة والمقاطعات الرومانية والممالك البعيدة.

يتضح من خلال معالجتنا لهذا الموضوع مدى تدخل السلطات الرومانية في الاقتصاد الموريطاني، وتوجيهه وفق متطلبات واحتياجات سوق روما. ففي المجال الزراعي استولت سلطات الاحتلال على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية قصد توزيعها على الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية، هؤلاء الذين استقروا بالمستوطنات التي أسسها الامبراطور أوكتافيوس أوغسطوس بمملكة موريطانيا حين كانت تحت إشرافه المباشر وهذا قبل إلحاقها النهائي بالامبراطورية الرومانية. وواصل الأباطرة بعد أوغسطوس هذه السياسة بل أصبحوا أكثر إصرارا على توسيع المساحة الزراعية، خاصة وأنّ خصوبة الأراضي الموريطانية تغري أية دولة إستعمارية تسعى بشتى الطرق للإستحواذ على الأراضي التي توفر لها الغلال الضرورية لسد متطلبات سوقها.

وأحس الرومان منذ أواخر القرن الأول الميلادي وخلال الثاني بضرورة احتلال كل المنطقة الممتدة من السهول السطيفية شرقا إلى السهول الوهرانية غربا حيث الأراضي الخصبة ووفرة المحاصيل الزراعية وتنوعها. فبإستيلائهم على السهول السطيفية يضيفون مساحات شاسعة إلى الأراضي التي إستحوذ عليها الأباطرة، كما أنّ سيطرتهم على سهول الشلف توفر لهم أراضي خصبة وتمكنهم من التوغل داخل أراضي قبائل جبال الونشريس والظهرة. هذا وتدلنا التشريعات الفلاحية

على حرص الإدارة الرومانية على مضاعفة مساحة الأراضي المزروعة. فهي لا تكتفي بانتزاعها من أصحابها بل تراقب عن قرب كل التطورات المصاحبة لاستغلالها، وتسهر جاهدة على فلاحة كل الأراضي حتى وإن وجدت ضمن الأراضي التي يصعب فلاحتها.

ويلاحظ المهتم بالتاريخ العسكري لموريطانيا القيصرية أن الثورات التي أعلنها الموريطانيون تعبيرا عن رغبتهم في التخلص من السيطرة الرومانية لم تغير السياسة الزراعية التي حددتها الإدارة الرومانية. فهي ما أن تستولي على قطعة أرض حتى تهيء الظروف الضرورية لإستغلالها، بحيث يتولى المساحون الزراعيون مهمة مسحها وتجزئتها حتى يتسنى لها توزيعها على المنتفعين منها أو تأجيرها، وكان الأباطرة وعائلاتهم من بين المستفيدين من هذه الأراضي، لكن يصعب في الوقت الحاضر رسم خريطة دقيقة للأراضي التي كانت بحوزتهم، بحيث تقتصر المعلومات التي تفيدنا بها المصادر على أراضيهم المنتشرة بالسهول السطيفية، ولا يتوفر حاليا سوى نص واحد عثر عليه بأريال (Regial) يشير إلى إشراف والي المقاطعة بترونيس كلر سنة 137 على رسم الحدود الفاصلة بين أراضي قبيلة الرخيانس وإحدى البراري التابعة للإمبراطور وبالمقابل لم تقبل الارستقراطية السيناتورية على إستثمار أموالها بالأراضي الموريطانية نظرا لانتمائها للمقاطعات التابعة للامبراطور ولكثرة الاضطرابات التي شهدتها، ولعل هذا ما يفسر قلة العائلات السيناتورية التي كانت بحوزتها أراضي بالمقاطعة. وإذا ما استفادت أرستقراطية المدن من الأراضي التابعة للمدن، فإن النقوش لا تعرفنا سوى بعدد ضئيل من هؤلاء المستفيدين وخلافا لذلك تحصي النقوش عددا لا بأس به من الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية الذين فضلوا الإشراف على الأراضي التي حصلوا عليها إما بعاصمة المقاطعة (Caesarea) أو (SITIFIS) سطيف حاليا، Zucchabar (مليانة) Mina (غليزان)، Rapidum (سور الجواب)، Albulal (عين تموشنت)، Rusuccurie (دلس)، Tubusucti (تيكلان)، Auzia (سور الغزلان)، تيبازة و Satdal (بجاية).

وكان من الطبيعي أن تتضرر قبائل الرحل والقبائل المزارعة من هذه السياسة، بحيث إستولت سلطات الاحتلال على قسم كبير من أراضيها، وحولت مساحات شاسعة من مراعيها إلى أراض زراعية ألحقت بأراضي الأباطرة أو وزعت على

المستوطنين الرومان، وحدد حدود الأراضي التي تركت لها للإنتفاع منها، ثم طوقتها بسلسلة من الحصون والطرق الاستراتيجية كالطريق الحدودي الذي أنجزه السيفيريون، والذي يربط عددا كبيرا من المراكز العسكرية تولت مهمة مراقبة القبائل ومنعها من إجتياز الحدود التي حددت لها، أصبح بعضها بمثابة الحاجز المنيع ضد تسرب الرحل داخل التل، ويمكن بواسطته القضاء على أية محاولة إتحاد قد تجمع القبائل المنتشرة بالجبال لمهاجمة السهول، واستطاع البعض الآخر التحكم في المسالك الجبلية الضرورية لتنقلات الأهالي نحو السهول. وكانت النتيجة الحتمية لهذا الحصار إختفاء المجال الحيوي للقبائل، مما كاد أن يقضي على العلاقة الطبيعية التي تربط السهل بالتل والرحل بالمزارعين.

زيادة على ذلك فرضت نظاما زراعيا يتماشى وسياسة الاستعمار الاقتصادي، جسدته التشريعات الفلاحية الرامية إلى استغلال خيرات المنطقة، والقوانين المنظمة للعلاقة الانتاجية بين السيد والمزارع، كما أخضعت الإنتاج الزراعي لمتطلبات شعب روما، ووجهته في الإتجاه الذي أملته الظروف الاقتصادية الإيطالية، ذلك أنها أعطت الأولية للقمح طيلة فترة الاحتلال، باعتباره المادة الأساسية التي لا يستغني عنها مجتمع روما. وأخذت الحاجة إليه تتعاظم بعد عجز صقلية وسردينيا عن تموين عاصمة الإمبراطورية، وتزايدت أهميته إثر تزايد عوام روما المستفيدين من التوزيع المجاني للحبوب، وبعد أن زاد سيتيموس سيفيروس في رواتب الجند واضطر إلى دفع جزء منها من الغلال بعد أن عجزت خزينة الدولة على تحمل نفقاته. فقد كانت هذه المتطلبات من بين المبررات التي أسرعت بتدخل الأباطرة السيفيريين لمد الليمس Limes الموريطاني نحو الجنوب ليشمل السهول الغربية كسهل سرسو وتيارت وتاخمارت حيث تنتشر زراعة الحبوب.

ورغم التغيير الذي طرأ على متطلبات مجتمع روما خلال القرن الثاني والثالث والرابع إلا أن القمح لم يفقد أهميته، وظل يزرع إلى جانب الكروم وأشجار الزيتون مثلما يظهر بفسيفساء للقرن الثالث أو مطلع الرابع عُثِرَ عليها بشرشال. هذا ويتجلى من التشريعات الفلاحية التي تضمنها قانون مانكيانا وقانون هادريانوس تمسك السلطات الرومانية بهذه المادة، بحيث منحت للمزارع الذي يزرع القمح بالأراضي البور حق حيازة الأرض مثله مثل الذي يغرس فيها أشجار الزيتون.

ويتضح من خلال تتبعنا للتطورات الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية إحتكار إيطاليا لزراعة الكروم والزيتون طيلة القرن الأول الميلادي، لكن ما أن حل القرن الثاني حتى إضطر الأباطرة إلى الإهتمام بزراعة الزيتون بمقاطعات شمال إفريقيا بما فيها موريطانيا القيصرية. ويرجع هذا التغيير في السياسة الزراعية إلى العوامل التالية:

أولا: كثرة الحروب الأهلية الإيطالية مما تسبب في إهمال مساحات شاسعة كانت مخصصة لأشجار الزيتون وتحولها إلى مرع.

ثانيا: تزايد الطلب على الزيت بعد أن تعددت مجالات استعمالها فهي زيادة على أنها المادة الدسمة الضرورية للطبخ والوقود الوحيد للإنارة أصبحت إحدى مواد الزينة.

ثالثا: إدراج الزيت ضمن مواد التموين المجاني، بحيث كانت الإدارة المركزية خلال القرنين الأول والثاني توزع بين الحين والآخر الزيت مجانا على سكان روما، ولم تلبث أن تحولت هذه العملية في عهد سبتيموس سيفيروس إلى عملية دائمة.

رابعا: البعد الإستعماري لزراعة الزيتون باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة لمد الليمس نحو الجنوب.

إذا كانت هذه العوامل وراء الاهتمام الذي أولاه الأباطرة لزراعة الزيتون فإنها في نفس الوقت كانت وراء إنتعاشها في القرن الثاني، لا سيما بعد صدور القانون الزراعي للإمبراطور هادريانوس والإمتيازات التي تضمنها. فهو يعفي المزارع الذي يغرس أشجار الزيتون بالأراضي البور من الأتاوات لمدة عشر سنوات، ويمنحه حق حيازة الأرض وحق توريثها لأولاده. كما لم يتراجع أباطرة القرن الرابع عن إتخاذ مثل هذه الإجراءات من بينهم الإمبراطور قسطنطين الذي أصدر مرسوما يمنح بموجبه حق حيازة الأراضي التي تغرس فيها أشجار الزيتون.

زيادة على ذلك إهتم الأباطرة الأنطونيون بالكروم، واتخذوا في هذا المجال جملة من الإجراءات تضمنتها بنود التشريعات الفلاحية تمنح للمزارعين الذين يغرسون الكروم وأشجار الزيتون.

وإذا حاولنا تقييم الانتاج الزراعي وتصنيفه حسب أهميته نجد أن القمح تصدر المرتبة الأولى ولم يفقد أهميته طيلة الاحتلال، يليه الزيتون والكروم. ويفترض

إحتلال التين للمركز الثالث ضمن الإهتمامات الزراعية للسلطات الرومانية، لا سيما وأنّ إعفاء أشجار التين من الأتاوات لمدة خمس سنوات قد تعبر عن تزايد حاجة روما لهذه الفاكهة خاصة وأن الإدارة المركزية لا تتخذ الاجراءات المحفزة على فلاحة منتوج ما إلا إذا تزايد الطلب عليه. أما المحاصيل الزراعية الأخرى التي أنتجتها حقول وبساتين المقاطعة كالشعير والخضر والفواكه، فهي وإن لم تدرج ضمن الإهتمامات الزراعية للسلطات الرومانية إلا أنها لقيت رواجا في السوق المحلي والأسواق الرومانية.

زيادة على ذلك إهتمت الإدارة المركزية بالري لما له من أهمية في تسهيل التوسع الاستيطاني بالمناطق التي يقل فيها التساقط وتوسيع الخريطة الزراعية، لا سيما وأن الحاجة للماء كانت في تزايد مستمر نظرا للنمو الديمغرافي بالريف وإقبال السكان على الفلاحة، مما تطلب بذل جهود مكثفة للإنتفاع بالمياه الضرورية لاستغلال كل الأراضي التي يمكن استغلالها مهما كان نصيبها من المياه، وإتباع أحدث الطرق العلمية التي توصل إليها علم الري الزراعي للتحكم في المياه، خاصة وأنّ عدم إخضاعها للإستغلال العقلاني يبقيها عاجزة عن سد ولو قسط ضئيل من متطلبات السكان لهذا العنصر الحيوي وقد تجسد هذا الإهتمام في إنجاز العديد من المنشآت للتحكم في المياه كالسدود والصهاريج وخزانات حفظ المياه وقنوات النقل والسقاية لمواجهة مشكل نقص المياه الناجم عن افتقار المقاطعة للأنهار الكبرى وتذبذب نظام جريان وديانها وصعوبة التحكم فيها وقلة التساقط.

أما بالنسبة لتفاوت أهمية هذه المنشآت من منطقة لأخرى، فهذا راجع إلى إرتباطها بالمساحة المزروعة وبالوديان والعيون وبكمية التساقط التي تتلقاها كل منطقة، ولم تكتف سلطات الإحتلال بإنجاز شبكة واسعة للري بل وضعت أيضا نظاما للسقاية حددت بموجبه طريقتين للسقي، تعتمد الأولى على الحجم الساعي وهذا في حالة ما يجذب الماء من الوديان المتميزة بتذبذب جريانها كالوديان المائلة والوديان المعروفة بفيضانها، وترتكز الثانية على الحجم الساعي وهذا حين يكون الوادي دائم الجريان أو صغيرا أو حين يجلب الماء من الآبار الإرتوازية. وفي كلتا الحالتين ينبغي أن تتناسب كمية المياه مع المساحة المسقية.

أما بالنسبة للصناعة فقد إهتمت السلطات الرومانية بالدرجة الأولى بالمجالات التي تخدم صناعة الزجاج واستغلال المحاجر لسد متطلبات المجتمع الموريطاني

باستثناء النسيج الذي صدر إلى الخارج والخشب الذي لقي رواجا في الأسواق الرومانية. ومما تجدر الإشارة إليه أن ندرة النقوش وقلة المعلومات المبعثرة في صفحات النصوص زيادة على الفراغ الكبير في المعطيات التاريخية التي تفيدنا بها التقنيات الأثرية لا تسمح بتقييم هذه الأنشطة تقييما منصفا. فهي تظهر وكأنها لم تعرف تطورا كبيرا كالذي عرفته الصناعة الغذائية، هذه الأخيرة في الاقتصاد الموريطاني على وجه الخصوص، هذا التطور الذي يرجع لجملة من العوامل نلخصها في الآتي:

أولا – وفرة إنتاج الزيتون والكروم خاصة بعد صدور التشريعات الفلاحية المشجعة على التشجير.

ثانيا – التكامل الموجود بين الزراعة والصناعة الغذائية، بحيث توفر المزرعة الزيتون والكروم مثما توفر وسائل العمل المتمثلة في البنايات المجهزة بالأدوات الضرورية لصناعة الزيت والخمر، هذه البنايات التي غالبا ما عثر عليها بإحدى زوايا المزارع.

ثالثا – إدراج الزيت والخمر ضمن مواد التموين التي يتطلبها شعب روما، وبالتالي ضرورة توفيرها لتسديد الحصص الضريبية وفي نفس الوقت سد متطلبات السوق الموريطاني.

رابعا – الإطلاع على التقنيات الحديثة واقتباسها، مما ساهم في انتشار معصرات الزيت التي كانت وراء تطور الزيت الموريطانية منذ منتصف القرن الثاني وخلال الثالث.

هذا وقد واكبت المقاطعة التي نحن بصدد دراستها التطورات الاقتصادية الرومانية، وبصورة خاصة التطور الذي عرفته صناعة الخزف السيجيلي، هذا الأخير التي أنتج محليا منذ النصف الثاني للقرن الأول إلى غاية القرن الخامس. ومما يلفت الانتباه في هذا الصدد أن ندرة التنقيبات الأثرية وعدم شموليتها لكل الإطار الجغرافي المحدد في هذه الدراسة؛ لا يعرفنا بالقدر الكافي بأهمية هذا الخزف. غير أن الغموض الذي لا يزال يحيط بهذا النشاط لا ينفي أهمية الدور الذي لعبته الورشات الموريطانية لتحويل المقاطعة من مقاطعة إعتمدت في القرن الأول إلى الخزف السيجيلي إلى مقاطعة مصدرة له. ضف إلى ذلك إقبال الورشات

الموريطانية منذ الربع الأخير للقرن الثاني ولا سيما خلال القرن الثالث على إنتاج الأمفورات بعد أن تزايد الطلب عليها لنقل الزيت والخمر من مناطق المنتجة لتصريفها داخل المقاطعة أو لتصديرها.

كان للإزدهار الزراعي والصناعي الموريطاني إنعكاسات جد إيجابية على النشاط التجاري. فقد سمح تنوع الإنتاج ووفرته بتوجيه التجارة في إتجاهين؛ أحدهما محلي يرتبط بتموين المدن والأرياف بالسلع المحلية، والثاني خارجي يهدف إلى تصريف الإنتاج الموريطاني بالخارج. أما التبادل التجاري الخارجي فقد عرف مرحليتين، طغى على الأولى نشاط تجاري أحادي إنطلق من شمال البحر الأبيض المتوسط نحو جنوبه، إستوردت خلالها موريطانيا القيصرية المصابيح من إيطاليا، كما إستوردت من هذه الأخيرة الخزف السيجيلي منذ القرن الأول إلى مطلع الثاني، ثم إستوردته من غاليا طيلة القرن الأول وخلال الربع الأول من القرن الثاني، ومن إسبانيا خلال النصف الثاني للقرن الأول والنصف الأول للثاني.

صحيح أن حرص السلطات الرومانية على تحصيل الضرائب العينية لتموين شعب روما بالسلع التي هو بأمس الحاجة إليها كان وراء إحتكارها للتجارة الخارجية الموريطانية، لكن عجز الحصيلة الضريبية أحيانا عن تغطية متطلبات سوق روما اضطرت الادارة المركزية إلى شراء المواد الغذائية إما مباشرة من المنتجين أو من التجار الإيطاليين الذين يشترون الإنتاج من الفلاحين لتسويقه بجهات أخرى، وهذا ما ساعد على ظهور تجارة حرة وتهيئة الظروف للمرحلة الثانية التي ميزها تبادل تجاري مزدوج. فإلى جانب إستمرار المقاطعة في إستيراد ما تحتاجه وإن تقلصت الكمية المستوردة أصبحت بدورها تصدر منتجاتها، من بينها الأمفورات التي لقيت رواجا كبيرا خارج شبه الجزيرة الإيطالية منذ الربع الأول للقرن الثاني وحتى نهاية القرن الثالث، بحيث إتسعت الشبكة التجارية وشملت العديد من المدن كمدينة توريس ليبيصونيس بسردينيا، وسلا وتاموزيدا وبانازا ووليلي بموريطانيا الطنجية، وحضرموت بافريقية البروقنصلية، وصبراطة بمقاطعة طرابلس، والإسكندرية بمصر، ومروي بمملكة كوش، وألسوديا بإسبانيا. وصدرت الخمر والزيت إلى روما زيادة على الكمية التي حصلت عليها عاصمة الإمبراطورية بموجب الضرائب وإلى المقاطعات الرومانية، والخزف السيجيلي الذي بيع بمرسيليا.

ساهمت شبكة الطرق في دفع هذا النشاط التجاري، إذ سهلت نقل المحاصيل الزراعية والسلع من المناطق المنتجة لتوزيعها على مدن وأرياف المقاطعة، وسمحت بتصريف السلع المستوردة نحو المناطق الداخلية، كما مكنت التجار من نقل الحبوب والزيت والخمر وغيرها من السلع من الداخل إلى الموانئ لتبحر بها السفن نحو الأسواق الخارجية، ورغم الغموض الذي لا يزال يحيط بالموانئ الموريطانية إلا أنّ هذا لا ينفي الدور التجاري الذي لعبته بعضها، نذكر من بينها ميناء Saldae (بجاية)، Igilgili (جيجل)، Caesarea (شرشال)، Tipasa (تيبازة)، Portus Magnus (بطيوة).

وخلاصة القول إذا ما لقي الإقتصاد الموريطاني خلال هذه الحقبة التاريخية تطورا ملحوظا، ولقيت السلع الموريطانية رواجا في الأسواق الخارجية، فإن المقاطعة لم تستفد من ذلك التطور بقدر ما استفاد منه مجتمع روما. فلم تكتف السلطات الرومانية بتوجيهه لخدمة متطلباتها، بل سعت إلى استنزاف خيرات المقاطعة غير مبالية بالضرر الذي قد ينجر عن ذلك.

اليهود في المغرب الإسلامي
من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين*

د. مسعود كواتي

كانت تعيش في المغرب الإسلامي مجموعة من الجاليات غير الإسلامية كالمسيحيين واليهود، وقد لعبت هذه الجاليات دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وبرزت الجالية اليهودية، كأخطر الجاليات التي عاشت في المغرب الإسلامي، لعددها الهام المتوزع عبر المدن المغربية، حيث لم يقتصر وجودها على الحواضر الكبرى، وإنما تعدى إلى أبعد أصقاع الريف المغربي.

فإذا كان دور الجاليات المسيحية محدودا في الزمان والمكان على ما يبدو رغم عدم توفر دراسات معمقة في ذلك فإن الوجود اليهودي لم يكن كذلك، بل نجد العناصر اليهودية، قد توغلت في المجتمع المغربي، وبرزت كجالية استطاعت أن تؤمن استمرارها عبر الزمن، وعلى الرغم من تداول الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، واستطاعت أن تصمد لحوادث الدهر، لما يتمتع به السكان المغاربة المسلمون من تسامح تجاه الجاليات غير الاسلامية، خاصة وأن الدين الإسلامي منح حق أهل الذمة العيش في كنف المجتمع الاسلامي بكل حرية، واعتبار

(*) - رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، تحت اشراف أ.د. عبد الحميد حاجيات، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر، بتاريخ 15 أكتوبر 1992، من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة: ابراهيم فخار رئيسا، وعبد الحميد حاجيات مقررا، وناصر الدين سعيدوني ومحمد بن عميرة عضوين، ونالت تقدير مشرف جدا.

السلطات الحاكمة اليهود رعاياها لهم حقوق وعليهم واجبات، ولما تتمتع به الجالية اليهودية من مرونة.

وقد استفاد اليهود من الحرية الممنوحة لهم، فظهرت الأحياء الخاصة بهم، وعرفت بعض المدن باسمهم مثل فاس وأليسانة وغرناطة لكثرة عددهم، وشيدوا المدارس، والمعاهد الكبرى في القيروان، وفاس، وقرطبة، وشاركوا في الدورة الاقتصادية، وزاحموا المغاربة حتى في الوظائف الادارية والسياسية، ولكن لم يقف اليهود عند هذا الحد، بل أرادوا السيطرة، أي التطاول على المسلمين في المغرب، ضاربين جانبا شروط الذمة التي وفرها لهم الشرع الإسلامي.

ونتيجة لذلك، اصطدم اليهود بحكام الدولة الموحدية الأوائل خاصة عبد المؤمن بن علي الكومي، الذي طلب منهم الدخول في الإسلام أو الهجرة ومغادرة أرض المغرب التي تقع تحت سلطانه. فمنهم من أسلم، ومنهم من هاجر، ولكن في الحقيقة لم يسلم اليهود عن قناعة وايمان، وإنما دخلوا الإسلام، حفاظا على مصالحهم المادية، مما أثار حفيظة وشكوك بعض الحكام الذين خلفوا عبد المؤمن.

فهذه اللمحة توضح مدى أهمية دراسة الجالية اليهودية في المغرب الإسلامي، غير أنه تبرز بصوره أوسع وأشمل اشكالية البحث في الجماعات اليهودية في هذه الربوع للأسباب التالية:

1 - عدم وجود دراسة شاملة عن اليهود في المغرب الإسلامي باللغة العربية حسب علمي.

2 - الرد على الكثير من الدراسات اليهودية التي بحثت جوانب من الموضوع، من زاوية ضيقة، إذ درس أصحابها مسألة الحضور اليهودي في المغرب الاسلامي بنظرة أحادية، يكتنفها التحيز الواضح لخدمة أغراض صهيونية.

3 - معرفة خصائص الجالية اليهودية بالمغرب الإسلامي من جميع النواحي، الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية.

4 - محاولة حصر وإبراز التفاعل اليهودي داخل المجتمع المغربي على مدى قرون من القرن الأول للهجرة إلى القرن السابع الهجري.

5 - التعرف على كيفية احتضان المغاربة للجالية اليهودية، وطريقة التعامل معها، انطلاقا من النصوص الشرعية، والأنظمة السياسية.

6 - ابراز المكانة التي احتلها اليهود في كنف المجتمع الإسلامي، المغربي، والنتائج الناجمة عن ذلك.

وقد قسمت الموضوع إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. تعرضت في المقدمة إلى أهمية الموضوع وأسباب اختيار البحث فيه.

ودرست في الفصل الأول اليهود في المغرب قبل الفتح، فتتبعت الهجرات اليهودية وأهميتها العددية، موضحا الأسباب التي أدت بهم إلى النزوح لأرض المغرب، كما تتبعت هذا الوجود من العهد الفنيقي إلى عشية الفتح الإسلامي، قصد معرفة التغيرات التي طرأت على الجالية اليهودية، التي رافقت الحضور الفنيقي والروماني والوندالي والبزنطي.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى اليهود في المغرب بعد الفتح متتبعا هجرة اليهود الذين اقتفوا أثار الجيوش الإسلامية، قصد الاستقرار في الحواضر المغربية نتيجة للتغيرات التي عرفها المغرب بسبب الفتح، ثم حاولت التعرف على مناطق استقرار اليهود. كما ناقشت مسألة انتشار الديانة اليهودية في المغرب، التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات التي كتبها اليهود وغيرهم، إذ حاول هؤلاء اثبات انتشار الديانة الموسوية في كثير من مناطق المغرب، غير أن هذا الزعم تدحضه الوثائق التاريخية ويرفضه المنطق.

ثم تطرقت إلى الوجود اليهودي في المغرب الإسلامي موضحا الوضعية القانونية التي تتميز بها الجالية اليهودية المستمدة أساسا من الشريعة الإسلامية، التي تقر بحرية المعتقد لغير المسلمين، وتضمن لهم العيش الكريم.

وقد تعرضت في الفصل الثالث إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فبينت خصائص الجالية اليهودية ضمن الإطار الاجتماعي الخاص بها، كاللباس، والسكن، والأعياد التي يحتفل بها اليهود، والزواج، وعلاقتهم بالمسلمين بحكم وجودهم في الوسط الاجتماعي المغربي.

أما في الجانب الاقتصادي، فحاولت معرفة دور اليهود في هذا المجال، حيث حصرت المهن التي عملوا بها، وهي مهن وصنائع غير محدودة، إذ اشتغل هؤلاء في كل المهن والحرف من أبسطها إلى أرقاها دون قيود أو حدود في الحواضر الكبرى والريف المغربي، إلا في حالات خاصة.

وفي الفصل الرابع، ركزت على الحياة الثقافية لليهود، ابتداء من التعليم في كل مراحله وبرامجه، وطرقه، وبحثت في الحركة الفكرية اليهودية بالمغرب الإسلامي مبرزا التطورات التي طرأت على الثقافة اليهودية وتأثرها بالثقافة العربية الإسلامية موضحا أهم المنابع التي استقى منها اليهود لتطوير ثقافتهم، ثم تطرقت

للجدل الثقافي بين المسلمين واليهود في المسائل العقائدية، واللغوية، والفكرية، فهذا الجدل يوضح بجلاء الصراع القائم بين المسلمين واليهود في مجالات كثيرة وعلى رأسها المجال السياسي.

كما أبرزت دور اليهود كنقلة للتراث الثقافي الاسلامي إلى أوروبا بحكم اتقانهم اللغة العربية اتقانا جيدا، ودورهم في ترجمته إلى اللغات الأوروبية.

وفي الفصل الخامس بحثت الجانب السياسي لليهود في المجتمع المغربي خلال العصر الوسيط، فتحدثت عن الوظائف الإدارية والسياسية التي تبوأها اليهود في أجهزة النظام التي تعاقبت على المغرب الإسلامي من الفتح إلى نهاية الدولة الموحدية كالعمال، وجباة الضرائب والوزراء، إذ تصدر هذا المنصب الأخير عدد من اليهود، وهي أرقى وظيفة يمكن للذمي أن يصل إليها.

ثم تطرقت إلى المهام الدبلوماسية المتمثلة أساسا في السفارات التي شارك فيها اليهود، أو قاموا بها بمفردهم لحساب المسلمين، وأوضحت الأسباب التي ساعدت على اختيارهم.

وأثر تبوأ اليهود لمناصب ممتازة في أجهزة الحكم التابعة للدول الإسلامية في المغرب استغل هؤلاء وظائفهم للتطاول على المسلمين، وشاركوا في مؤامرات ودسائس أهمها التي قام بها ابن نغريلة، هذه الدسائس التي أدت إلى قتله في نهاية الأمر.

وفي هذا الفصل تعرضت لمسألة خطيرة تتمثل في محاولة انشاء كيان يهودي هذا المشروع الذي أجهض بفضل يقضة المغاربة، وعلى الرغم من هذا يبقى هذا المشروع محل تساؤل لغموضه، وفي نهاية الأمر بحثت في علاقة اليهود في المغرب بيهود العالم، وحاولت إبراز هذه العلاقة ومحتواها.

ب- في التاريخ الحديث والمعاصر

التنافس الفرنسي - الانكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه «1792 - 1830»*

زهرة زكية

يعد تاريخ الجزائر في العهد العثماني من أهم فترات تاريخ الجزائر ومن أصعبها في آن واحد، ويكمن ذلك في ندرة الكتابات في هذه الفترة وصعوبة الوصول إلى أماكن تواجدها في العديد من المراكز والمكتبات ودور الأرشيف من تركيا والبلاد العربية والدول الأوروبية.

وبالرغم من الصعوبات المذكورة فإن هذه الحقبة الزمنية من تاريخ الجزائر شدت انتباهي منذ مرحلة الدراسة في الليسانس، إذ كان لها وقع خاص في نفسي وميل شخصي فتكونت لدي فكرة بفعل المطالعات المتخصصة في السنة الأولى ماجستير لأنتهي بعدها إلى ارتباطي بموضوع هذا البحث حول التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه.

(*) - رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف أ.د. ناصر الدين سعيدوني، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر، من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة، جمال قنان رئيسا، وناصر الدين سعيدوني مقررا، وعمر بن خروف عضوا ودحو جربال عضوا، ونالت تقدير مشرف جدا.

ولعل من عوامل اختياري لهذا الموضوع بالذات هو اندفاعي للمزيد من المعرفة الجديدة من مصادرها الأصلية حول تاريخ الجزائر إبان العهد العثماني.

وقد زاد تعلقي بالموضوع كونه لم يدرس دراسة كافية حتى الآن، آملة أن أكشف عن المزيد من خفايا التنافس الأوروبي على الجزائر والذي طرحت حوله عدة أسئلة تشكل أساس الإشكالية التي تقوم عليها هذه الرسالة.

فلقد حاولت الكشف في رسالتي هذه عن أسباب ومحركات هذا التنافس منها ما يتعلق بكنه هذا الصراع؟ وفيما يتمثل؟ وهل كان هناك تحدي واستجابة من قبل الجزائر والباب العالي؟ وبالتالي كيف انتهى هذا التنافس بين العدوتين والصديقتين المتحالفتين؟ وكيف كان مصير الجزائر في خضم هذا التنافس بين النظرة الانكليزية والتصور الفرنسي؟

وقد حصرت فترة البحث فيما بين 1792 و1830، وهذا لعدة أسباب منها أن سنة 1792 هي السنة التي تخلصت فيها الجزائر من الاستعمار الاسباني ونجحت في تصفية آخر الجيوب الاسبانية في الغرب الجزائري المتمثلة في وهران والمرسى الكبير وبذلك استكملت الجزائر سيادتها على كل أراضيها كما تعتبر هذه السنة مهمة وحاسمة في تاريخ علاقة العرب المسلمين بأوروبا، ففي الوقت الذي كانت فيه اسبانيا تحتفل بذكرى الثلاثمائة سنة (1492-1792) باسترجاع آخر معاقل المسلمين في الأندلس نجحت الجزائر في محو آخر مراكز التواجد الأوروبي على سواحلها. الأمر الذي سيزيد في إذكاء نار الصراع بين عالمي الجنوب والشمال ويزيد اسبانيا تشبثا بمنطقتي سبتة ومليلة بالمغرب الأقصى اللتان مازالتا تحت سيطرتها إلى يومنا هذا.

زيادة على ما سبق ذكره فإن الفترة الممتدة ما بين 1792 و1830 هي الفترة التي ظهر فيها بكل وضوح التنافس الفرنسي – الانكليزي على الجزائر والذي انتهى بتمكن فرنسا من إزاحة منافستها الخطيرة انكلترا بمبادرتها باحتلال الجزائر عام 1830. كما عرفت هذه الفترة تحفز كل من فرنسا وانكلترا إلى مد نفوذهما إلى سواحل شمال افريقيا بعد اقتطاعهما مناطق بحوض المتوسط مثل مالطا والجزر الأيونية. وقد تركزت أطماع البلدين على الجزائر كونها تحتل منطقة استراتيجية وغنية ستفتح لهما المجال لإرسال أسس صلبة بهاء في مجال إنشاء

نفوذ عسكري في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجنوبية تكون منطلقا لهما في باقي الأقطار الأخرى، إلى جانب هذا فإن الجزائر ستوفر لهما المواد الأولية التي تزخر بها أراضيها وستكون سوقا مربحة يستقبل فائض الإنتاج الصناعي وهذا ما يسمح بإنعاش اقتصادي ويضمن مستقبلا زاهرا لكل محتل، فضلا عن أن الإستيلاء على الجزائر كفيل بصرف فائض السكان غير المرغوب فيه ومن ثمة تحقيق مكاسب حضارية أوروبية على حساب البلاد الإسلامية.

ولتحقيق هذه الأهداف دخلت الدولتان في تنافس عميق واتبعتا شتى الطرق منها المساعي الديبلوماسية أو العسكرية.

إن موضوع التنافس الفرنسي الانكليزي على الجزائر تكاد تكون الدراسات حوله منعدمة تماما هذا إذا استثنينا بعض الأعمال النادرة والتي تطرقت إلى بعض جوانب الموضوع، فمن هذه الدراسات نذكر كتاب جان دارسي (Jean DARCY)، «فرنسا وانكلترا، مائة سنة من الصراع الاستعماري افريقيا»، إذ يعتبر هذا الكتاب أهم دراسة تناولت موضوع التنافس الفرنسي الانكليزي على الجزائر، وإن ركز فيه على الجانب السياسي ولم يتجاوز الثلاث سنوات الأخيرة لتاريخ الجزائر في العهد العثماني. وما عدا هذا الكتاب فإن جل الكتب والمصادر الأخرى لم تتطرق مباشرة إلى موضوع التنافس حسبما يتضح من ببيليوغرافية الرسالة.

ولعلي لا أجانب الصواب إن قلت بأن مضان البحث بقدر ما كانت مهمة شاقة كانت عملا مكلفا لا سيما وأن جل مصادرها كان موجودا خارج الجزائر وموضوعا بلغات أجنبية عدة منها الفرنسية والانكليزية والتركية والعثمانية.

وفي هذا الإطار كان علي أن أبحث عن مضان رسالتي بمكتبات ودور الأرشيف الوطني والأجنبي فبالنسبة للجزائر رجعت إلى الأرشيف الوطني وأرشيف المكتبة الوطنية وودائع المكتبة الوطنية والمكتبة الجامعية ومكتبة أرشيف الولاية، كما سافرت ثلاث مرات إلى استانبول بتركيا حيث بحثت في الأرشيف التابع للوزارة الأولى التركية، وأرشيف قصر طوب قيو، أما المكتبات التركية التي زرتها فأذكر أهمها مكتبة السليمانية ومكتبة قصر طوب قيو ومكتبة كوبرولي ومكتبة قصر يلدز ومكتبة كلية الآداب التابعة لجامعة استانبول. أما البلد الآخر

الذي تنقلت إليه بهدف البحث عن مصادر رسالتي فهو فرنسا التي سافرت إليها ست مرات فبحثت في أرشيف وزارة الخارجية بباريس والأرشيف الوطني بباريس (Archives nationales) وأرشيف ما وراء البحار بأكس آن بروفانس. أما فيما يخص المكتبات الفرنسية التي راودتها فهي المكتبة الوطنية بباريس ومكتبة مركز جورج بومبدر بباريس كذلك ومكتبة معهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي بأكس آن بروفانس.

أما من حيث موضوع الرسالة فقد وزعته على سبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فتعرضت في المقدمة إلى التعريف بالبحث وطرح الإشكالية التي يقوم عليها البحث، أما الفصل الأول فرجعت فيه إلى أسباب التنافس من أسباب استراتيجية وحضارية واقتصادية واجتماعية، وتطرقت في الفصل الثاني إلى التنافس الذي دار بين فرنسا وانكلترا حول المراكز التجارية بالشرق الجزائري، أما الفصل الثالث فخصصته لقضية الوفاق بين البلدين في المحافل الدولية الأوروبية، يليه الفصل الرابع الذي تناولت فيه محاولة انكلترا تطبيق قرارات المؤتمرات الأوروبية وتوجيهها حملتين على الجزائر، أما الفصل الخامس فدرست فيه أسباب تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وفي الفصل السادس تناولت ظهور المسألة الجزائرية كقضية دولية أما الفصل الأخير وهو الفصل السابع فضمنته كيفية انتهاء التنافس الفرنسي – الانكليزي على الجزائر. أما الخاتمة فضمنتها النتائج التي توصلت إليها من دراستي لموضوع التنافس الفرنسي – الانكليزي على الجزائر.

ولعل أهم نتائج توصلت إليها أن هذا التنافس كان من أجل الاستعمار السيطرة على مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط، إذ كانت إحدى العوامل الأساسية المتحكمة في العلاقات بين فرنسا وانكلترا، وقد اتخذ هذا التنافس شكل صراع حاد لعوامل تاريخية ومتطلبات استراتيجية، ففرنسا كانت تعتبر نفسها ذات حق تاريخي وفي وضع جغرافي أكسبها الحق الشرعي دون سواها من الدول في السيطرة على مناطق من البحر المتوسط، وهذا ما جعلها لا تقر لانكلترا بأي حق في فرض نفوذها على شواطئه، لكن الظروف لم تمكنها من تحقيق رغبتها بعد أن تمكنت انكلترا من فرض سيادتها على مناطق كانت فرنسا تعتبرها مجال نفوذها الخاص.

وبالرغم من اشتداد التنافس بين انكلترا وفرنسا على الجزائر، الذي كان في بعض الأحيان يبدو للعيان بأنه سينتهي باصطدام عسكري بين القوتين الانكليزية والفرنسية، وهذا بعد التهديد باستعمال القوة وبعد فقدان المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين لياقة الخطاب الدبلوماسي، إلا أنهما لم يصطدما من أجل الجزائر، لأن ساسة البلدين عرفوا جيدا كيفية تجنب المجابهة العسكرية بينهما، خاصة وأن أوروبا في هذه الفترة كانت تعيش حروبا دامية، من أجل قضايا داخلية وهذا ما لم يسمح بتجدد صراع مسلح من أجل بلد غير أوروبي، وقد انتهت النزاعات المسلحة الأوروبية بتغلب فكرة الوفاق الأوروبي لضمان المصلحة الأوروبية مما ترتب عنه اتفاق القوات الأوروبية الكبرى في المؤتمرات والملتقيات الأوروبية بفيينا ولندن وأكس لاشابيل، ودفع فرنسا وانكلترا إلى الإتفاق ولو مرحليا حول هدف مشترك وكلمة واحدة في علاقاتهما مع الجزائر التي اعتبرت لدى الدولتان العدو المشترك والخصم العنيد الذي يشكل خطرا حقيقيا على الملاحة بالمتوسط وتحديا لا يمكن قبوله يخل بالتوازن ويحد من نفوذ الحضارة الأوروبية المسيحية بمنطقة المتوسط.

وكانت قضية «القرصنة» و«استرقاق المسيحيين» السببين الرئيسيين اللذين كونا لدى حكام فرنسا وانكلترا قناعة مشتركة أساسها السعي لضرب الجزائر وتحطيم قواتها، كون الجزائر قد فرضت عليهما نظاما دوليا متميزا في حوض المتوسط اضطرتهما على الإمتثال إليه قرابة ثلاثة قرون، فأحبطت بذلك تطلعاتهما التوسعية المستقبلية في منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وشكلت عائقا أمام النظام الدولي الجديد الذي كانت كل منهما بل كل الدول الأوروبية تصبوا إلى إرسائه في منطقة المتوسط، ولذلك كان لا بد من إيجاد سبلا ناجعة لإزالة هذا العائق وإبعاد هذا الخطر المتربص لهما في جنوب المتوسط، وكانت بداية خطتهما تلك الحملات العسكرية المتتالية على الجزائر والتهديدات بالإنزال والتي آل معظمها إلى الفشل، وكانت آخر حلقات هذا الضغط العسكري فرض فرنسا على الجزائر أطول وأعنف حصار بحري تشهده منطقة شمال افريقيا في التاريخ (1830-1827)، ولم تتمكن الجزائر من الصمود أمام هذا الحصار، لأن الحصار عزلها ولمدة طويلة عن بقية العالم فأنهك قواها، ولذلك فلا الجزائر تمكنت من صد الفرنسيين ولا الباب العالي الذي كان يتخبط في مشاكله ساعدها على المواجهة،

ولا دول شمال افريقيا وهي مصر وتونس والمغرب اتحدوا معها، بل نظرتهم المحدودة جعلتهم ينساقون وراء طموحاتهم التوسعية على حساب الجزائر، ناسين بأنهم سوف يتعرضون لنفس المصير، فكانت المحنة الكبرى، إذ سقطت الجزائر والتي كانت تعتبر القلعة المحصنة التي طالما دافعت عنهم، في يد الإستعمار الفرنسي فكانت مقدمة لتوسع استعماري أوروبي في المنطقة انتهى إلى بسط نفوذه على كل مناطق شمال افريقيا، فأخذت انكلترا مصر وفرنسا تونس والمغرب الأقصى وإيطاليا طرابلس.

الطريقة التجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر
الحكم العثماني - الأمير عبد القادر - الإدارة الاستعمارية (1782 - 1900)*

تلمساني بن يوسف

الموضوع المعالج يطرح تساؤلا مركزا يدور حول محاولة فهم التحولات العميقة للمجتمع الجزائري من خلال فهم شيوخ الزوايا التجانية للأوضاع السائدة، فدراستنا تحاول أن تجيب على تساؤل يقوم على: هي الزاوية التجانية ملأت فراغا روحيا وجاءت لتستجيب لمتطلبات اجتماعية واقتصادية؟ فإذا كان الوضع كذلك، كيف حاولت أن تعبر عن وجودها من خلال نوعية علاقاتها بالحكم باعتبار أن محورية علاقاتها تقوم على فرض الذات بتأكيد النفوذ والإستجابة إلى متطلبات المحلية، وهذا التساؤل يطرح بدوره تساؤلا آخر يتعلق به هو: هل نجحت الطريقة التجانية في ذلك وإلى أي مدى يمكن الحكم على مواقفها وتأثيرها على تطور الأحداث التي عرفتها الجزائر وانطلاقا من ذلك فإن إشكالية الرسالة تتمحور حول تتبع العلاقة بين شيوخ التجانية والحكام باعتبارها المظهر الأساسي الذي يعبر عن القوى المحلية ويستجيب للحاجيات الآنية ويمكننا من فهم البنية الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي بالجزائر.

(*) - رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف أ.د. ناصر الدين سعيدوني، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر بتاريخ جوان 1998، من طرف الأساتذة مسعودة يحياوي رئيسا، وعمار بن سلطان مقررا وعضوية ابراهيم مياسي، بوضرساية بوعزة، الغالي العربي، ونالت تقدير مشرف جدا.

وانطلاقا من هذه الإشكالية عدنا إلى مصادر متنوعة وأساسية باعتبار أصحابها عاصروا الأحداث – إن لم نقل صنعوها – سواء المتعلق منها بالعهد العثماني الأخير أو الخاص بالحقبة الاستعمارية، إلى جانب مصادر الطريقة ومراجعها الأساسية، هذا بالإضافة إلى المخطوطات والأرشيف، مما مكننا من إثراء الموضوع والإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة.

لقد اعتمدنا في إنجاز هذ البحث منهاجا يجمع بين عرض الأحداث وتحليلها ومقابلتها بآراء مختلفة لإستخلاص بعض الرؤى التي من شأنها أن تقربنا أكثر من حقائق الأمور محاولين تدعيمها بوسائل الإيضاح كالجداول والصور والخرائط حتى يسهل على القارئ تتبع الموضوع وأخذ فكرة وافية على مختلف أجزائه.

قسمت بحثي إلى مدخل وخمسة فصول تناولت في المدخل، التعريف بالتصوف والتصو ، الطرقي الذي عرفه المغرب العربي منذ القرن 13م، وارتسمت معالمه بصورة بعيدة منذ القرن 16م وخلصت في نهاية المدخل إلى التعريف بمعنى الطريقة وتنظيمها الهرمي وأهم الطرق المؤثرة.

في حين تطرقت في الفصل الأول إلى شخص الشيخ أحمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية، من حيث نسبه ونشأته، ثقافته وسلوكه الصوفي وظروف تأسيسه للطريقة، كما خصصت الفصل الثاني لإنتشار الطريقة في الجزائر والمغرب وغرب افريقيا، حيث توصلت إلى أن أهم فترة ازدهرت فيها التجانية تمت في عهد الخلفاء الحاج علي التماسيني ومحمد الصغير التجاني وأبنائهما بمعنى خلال الفترة الممتدة ما بين (1782-1900) وهي الفترة التي حصرت فيها دراستي وانتهيت إلى أن التجانية انتشرت بقوة في الجنوب الشرقي من الجزائر وكذا في تونس والمغرب إلا أن ثقلها العددي عرفته إفريقيا الغربية.

وعلى الرغم التراجع الذي عرفته الطرقية في البلاد الإسلامية، إلا أنني انتهيت إلى أن التجانية بدأت تشهد إنتشارا ولو بطيئا في عواصم عدة من العالم.

أما الفصل الثالث، فحاولت الوقوف فيه على أسباب نفور الحكم المركزي من هذه الطريقة والمجابهة التي وقعت بينهما وأثرها على التوجه السياسي للطريقة.

في حين عالجت في الفصل الرابع الصراع الذي دار بين الأمير عبد القادر وشيوخ التجانية بزاوية عين ماضي من حيث أسبابه وتطوره إلى صراع مسلح وأثره السلبي على المقاومة الشعبية وهو المنحنى الذي يتخذه شيوخ التجانية مبررا لمواقفهم.

وجاء الفصل الخامس ليعالج التقارب الذي حصل بين الإدارة الاستعمارية وزوايا التجانية في الجزائر وحاولت تفسير ذلك باعتباره تحول كلي إذ جابهت الطريقة الحكم المركزي في الجزائر وقاومت الأمير لتنتهي في الأخير إلى التزام

الحياة الروحية وعدم الإكتراث بالحياة السياسية، وبينت في النهاية أن الصراع الطويل الذي خاضته التجانية في السابق كان من وراء انتهاجها الخط السياسي الجديد أثناء الحقبة الاستعمارية ويدوم هذا الخط إلى غاية قيام ثورة نوفمبر 1954.

وهو التاريخ الذي عادت فيه التجانية إلى البروز من جديد على مستوى الخط الوطني. لقد ظهرت التجانية في وقت هيمنت فيه الطرقية على الحياة الاجتماعية والروحية ومن ثمة فإن ظهورها لم يكن حدثا هاما، بل وجد المناخ مواتيا حيث كثر الاعتقاد في الشيوخ الواسطة وأصبحت الكرامات ثقافة العامة.

والجديد في التجانية يكمن في خروجها عن ما كان سائدا حيث أحدثت ثورة داخل الطرق بإعلان الشيخ أحمد التجاني تلقيه الورد والإذن بالتلقين من قبل الرسول (ص) في منام اليقظة وبذلك تكون التجانية قد خرجت عن المألوف، بل وضعت نفسها في أعلى المراتب، وتبوأ مؤسسها مرتبة لم يتعارف عليها في التنظيم الصوفي وهي قطب الأقطاب بمعنى أن كل الشيوخ وشيوخ الشيوخ يستمدون منه، بالإضافة إلى ختم الولاية، فالتجانيون يعتقدون أن شيخهم هو خاتم الولاية فلا يمكن لأي كان أن يدعي في المستقبل بلوغه مرتبة الولاية في نظر التجانيين.

بهذه الصفات سمت التجانية عن بقية الطرق، ويظهر من أفكار التجاني الواردة في «جواهر المعاني» أنه جد متأثر بالشيخ محي الدين بن عربي في مسألة القطبية.

كانت هذه المسألة محل صراع بين التجانية والطرق الأخرى، سرعان ما أدخل الطريقة في صراع مسلح مع السلطة المركزية التي رأت في التجانية وتعاليمها خطرا على استقرارها، خاصة بعد التفاف الناس حول شخص المؤسس لما كان يعد به أتباعه من ثواب عظيم.

لقد وجدت الطريقة التجانية فراغا روحيا في ميدان العقيدة وأصبح التعليم منحصرا في العموميات والسطحيات ويهتم أكثر بالطقوس الصوفية لاسيما في الأرياف، في غياب السلطة المركزية التي أدارت ظهرها وفسحت المجال واسعا للطرقية حتى صارت شؤون الأرياف من إختصاصها ففي خضم هذه الظروف ترعرع الشيخ التجاني وتأثر بالفكر الصوفي السائد في بيئته مع بعض المتصوفة ويرفض أن يكلمهم لاتصافهم بصفات العامة بين الناس، وبعد تفحص جيد ورحلات قادته إلى جهات مختلفة طرح طريقته بديلا لطرق أخرى تعد أتباعها بالثواب وتلغي ثنائية الشيخ بواسطة فهي تشترط على معتنقيها تخليهم عن طرقهم وشيوخهم السابقين وعلى العكس من ذلك فهي تتوعد بالعقاب الإلهي كل من يفكر في التخلي عن وردها بعد أن جربه.

فبقدر ما هي بسيطة وسهلة من حيث أورادها التي تتماشى وتطور الحياة اليومية للفرد والجماعة، بقدر ما نجدها تضع إلتزامات صارمة على أتباعها.

وتبرر تلك الإلتزامات الصارمة بسموها عن بقية الطرق الأخرى، فهي على عكس الطرق الأخرى لا تملك سندا تسلسليا وإنما ممدها المباشر هو الرسول (ص) فكان من الطبيعي أن تلقي رد فعل من قبل الطرق الأخرى، لا سيما تلك القريبة من السلطة وسرعان ما أصبحت مصدر قلق للسلطة في حد ذاتها.

إن سمو التجانية تجعل من أتباعها ينظرون إلى الحاكم نظرة فوقية ولدت فيهم روح انفصالية فيما بعد لا سيما بعد الحملات العسكرية التي شنها البايات على عين ماضي ومضايقة الشيخ التجاني.

از ادت هذه الرغبة بعد الحصار الذي ضربه الأمير عبد القادر على عين ماضي واعتدائه على حرمة بلدتهم بتخريبها وتهديم أسوارها بل وجدوا فيها مبررات مقنعة لسياسة التكيف السريع الذي حافظوا بواسطته على المصالح المادية للطريقة.

والجدير بالذكر أن المواقف السياسية للتجانية وإن طغى عليها هذا الخط خلال حقبة زمنية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نلزم بها بقية أجيالها، وإن البحث الموضوعي يلزمنا أن لا نقع في عملية الإسقاط.

لقد استطاعت التجانية وإلى اليوم أن تعطي صورة رائعة عن الجزائر في الخارج بفضل انتشارها وعدد مريديها في إفريقيا ودول أخرى من العالم تمكنت من أن تغرس صورة الجزائر السمحاء في أذهان مواطني هذه البلدان، فالتجانية اليوم تساهم في حل العديد من المشاكل الداخلية بل لها اليد الطولى في صنع القرار السياسي، وعليه يمكن أن تكون هذه الطريقة منفذا قويا لبناء أواصر الصداقة والتعاون بين الجزائر وبلدان افريقيا بالكيفية التي تمكننا من منافسة الدول الغربية، خاصة وأن الولاء الروحي لأتباعها مرتبط بالجزائر.

فهي طريقة مهدها الجزائر وثقلها العددي متمركز في دول افريقيا، وما زالت إلى اليوم توسع دائرة إنتشارها لا سيما في أوروبا وأمريكا حاملة لواء الإسلام.

تلكم هي النتائج المتوصل إليها في هذا البحث المتواضع ولا نزعم أننا أجبنا على كل التساؤلات التي قد تطرح حول الموضوع.

الرواية والمجتمع في الجزائر

(1898 - 1960)*

د. مسعودة يحياوي

لقد جمعنا ما يقرب من مائة وخمسين رواية لحوالي ستين كاتبا، فحاولنا أن نظهر بواسطة بيانات احصائية شيء من الحقيقة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي تعتبرها الدراسات الغربية مجتمعات مختلفة التي تظهر على الأقل من خلال روايات الكتاب الفرنسيين الذين ولدوا في الجزائر أو في فرنسا وكذا روايات المثقفين المسلمين الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية أو من المدارس الجزائرية.

فبحثنا هذا يكتسي طابعا تاريخيا واجتماعيا فهو بعيد عن المنحى اللغوي كما لا يعتبر بحثا في التشكيلات الرسمية. لقد رأينا ضرورة اللجوء إلى الروايات والمقالات والرسائل الأدبية حيث أن هذه الطريقة في البحث أصبحت معمول بها عند المؤرخين.

حيث يظهر البحث هنا على مستويين. أما الأول فيكمن في المساهمة في المعلومات الدقيقة كما سوف يكتشفها المؤرخ والثاني يكمن في العلاقة بين النص الاستعماري والتاريخ الاجتماعي للجزائر. فعلا أن الاستعمار قد جمع مجتمعات

(*) – رسالة دكتورة نوقشت بجامعة رين الثانية (فرنسا) بتاريخ 7 جوان 1996، ونالت درجة مشرف جدا، وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة: مارك آلان كالم رئيسا، ومارك غونتار مقرر، وشارل نوران وشارل بون وألبير بنسوسه أعضاء.

مختلفة من الجانب الثقافي والحضاري والديني في واقع من الصراعات. فما هي التأثيرات المتبادلة إذن حتى ولو لم تكن متساوية وفي أي مستوى تتلقى؟

إن المسلمين الجزائريين يطالبون أكثر فأكثر التمسك بشخصيتهم الثقافية والدينية وحتى ولو أنهم يطالبون من جهة نصيبا من السلطة السياسية، الشيء الذي يتعلق إذن بالجانب الوجودي لتاريخ الجزائريين المسلمين من جهة ومن جهة أخرى حتى بتاريخ المستعمر الذي تتصدره المجتمعات المغربية اليهودية منذ 1870.

ROMAN ET SOCIETE DANS L'ALGERIE COLONIALE DU XXème SIECLE (1898-1960)*

Messouda YAHYIAOUI

Nous avons rassemblé près de cent cinquante romans écrits par une soixantaine d'auteurs; nous nous sommes attachée à faire ressortir par des schémas communs une certaine réalité socio-culturelle des différentes communautés que reproduisent du moins les récits des écrivains Français (Chrétiens et Israélites) nés en Algérie ou en France et ceux des intellectuels Algériens musulmans sortis des écoles Françaises et des medersas.

Notre approche est d'ordre socio-historique et non linguistique ni davantage une étude des structures formelles. Nous avons senti le besoin de recourir aux récits, articles et essais romancés, méthode d'investigation devenue courante chez les historiens. Notre démarche se situe à deux niveaux: l'apport des connaissances exactes tel qu'un historien les découvre et ensuite le rapport entre le texte colonial et l'histoire sociale de l'Algérie. En effet, la colonisation a mis en présence des populations de cultures, de civilisations et de religions différentes dans un contexte conflictuel. Quelles ont été les influences échangées même si elles sont d'inégales réciprocités et à quels niveaux se nouent-elles?

Les Algériens Musulmans revendiquent de plus en plus fort le maintien de leur identité culturelle et religieuse même s'ils réclament pour une partie d'entre-eux, une part du pouvoir. Ceci touche donc à une surface essentielle de l'histoire des Algériens Musulmans, mais aussi de l'histoire des colonisateurs auxquels la communauté Judéo-maghrébine fut greffée en 1870.

(*) - Thèse de Doctorat et lettres présentée par M. Yahiaoui, sous la direction de M. le prof. Marc Gontard, soutenue à l'Université de Rennes (France), le 7 juin 1996, avec mention très honorable.

التنظيم السياسي والإداري في الجزائر
* 1962 - 1954

عقيلة ضيف الله

لم يحظ التاريخ السياسي – الإداري للثورة الجزائرية بالعناية الكافية من طرف المؤرخين العرب بصفة عامة، والمؤرخين الجزائريين بصفة خاصة. بل يمكن القول، وبدون مبالغة، أن تاريخ الثورة الجزائرية لم يكتب بعد.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى الخطإ الشائع المتمثل في أن كتابة التاريخ من عمل المؤرخين وحدهم. وهذا القول أعتبره خاطئا ينبغي تصحيحه. فالكتابة التاريخية قدر مشترك بين جميع المواطنين، ولكن كل فئة منهم لها دورها وتفسيرها وموقفها من الأحداث. وباختصار، إن الكتابة عن تاريخ الجزائر بصفة عامة، وتاريخ الثورة الجزائرية، بصفة خاصة، ليست مهمة المؤرخ وحده، بل تستلزم مساهمة جميع العناصر المنتجة ثقافيا كمذكرات رجال الدولة، والمناضلين القدماء في الحركة الوطنية، والعسكريين، والصحافيين، والكتاب، وأساتذة التاريخ والعلوم السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، كل في ميدانه وتخصصه. ومن الطبيعي أن يبقى للأساتذة الباحثين مكانهم البارز في هذا التصنيف. فهم وحدهم المؤهلون وظيفيا، ومنهجيا وعمليا لكتابة التاريخ وتقصي الحقائق وإصدار الأحكام بنوع من الموضوعية. وهنا يكمن الفرق بين الأساتذة الباحثين في الجامعات الجزائرية وغيرهم من المثقفين المطالبين بالمساهمة في كتابة تاريخ الجزائر.

(*) – رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية تحت اشراف أ.د. عمار بوحوش بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بتاريخ 23 جانفي 1996، من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة عمار عوابدي رئيسا، وعمار بوحوش مقررا، وناصر الدين سعيدوني عضوا، ونالت تقدير مشرف جدا.

ولهذه الإعتبارات كلها، فإن الإهتمام بوقائع الثورة الجزائرية في جميع أبعادها العسكرية، والسياسية والإدارية من طرف الباحثين الجزائريين قد أصبح أمرا محتوما يفرضه عاملان أساسيان هما:

1 - تخليص تاريخ الثورة الجزائرية من التشويه والتزييف الذي يتعرض له من طرف أقلام المنظرين الإستعماريين.

2 - تمكين أجيال الإستقلال من التعرف والإطلاع على أهمية الثورة والدور الحقيقي الذي لعبته جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا من أجل تحقيق الإستقلال الوطني.

إن المتفحص جيدا لتلك الأبحاث والدراسات - من مقالات ومذكرات ورسائل جامعية - التي تناولت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1954 إلى سنة 1962 من تاريخ الجزائر، والتي كتبت بأقلام جزائرية، يلاحظ أنها ما تزال غير كافية لتغطية الموضوعات الكثيرة في التاريخ الجزائري التي لا تزال غائبة عن ساحة اهتمامات الكثير من الباحثين في العلوم السياسية، فالأمر بالنسبة لي لم يعد يتعلق بتاريخ الجزائر بصفة عامة، وإنما يتعلق بالتخصيص الدقيق في موضوع «التنظيم السياسي - الإداري في الجزائر بين 1954 - 1962». وهذا التخصص الدقيق يبرز اختياري لخطة دقيقة أحاول الإجابة من خلالها على الإشكالية المطروحة، وهي: هل كان هناك تنظيم سياسي - إداري وعسكري خلال الثورة مواز للتنظيم السياسي - الإداري الفرنسي؟ وما هي أهمية هذا التنظيم؟ وما هو دوره في تحقيق الإستقلال؟

للإجابة على هذه الأسئلة، تم اختيار المنهج التاريخي التحليلي - الوصفي باعتبار أن معالجة الموضوع ستكون من الجانبين السياسي والإداري بشكل متكامل ومتناسق من ناحية، ولأن طبيعة هذه الدراسة - التي تكتسي طابعا تاريخيا - تتطلب تقسيم البحث إلى فصول تخضع لفترات معينة ومحددة من ناحية أخرى.

ولعله من الجدير بالملاحظة أنه قد اعترضتنا في كتابة هذا البحث مصاعب جمة لا بد من الإشارة إليها، وكان أهمها مسألة المصادر العربية والأجنبية على السواء.

1 - فالمصادر العربية - بصورة عامة - قليلة والموجود منها في مكتبات الجزائر لا يغني الباحث كثيرا، فمعظم الكتابات والدراسات حول الثورة الجزائرية

يتمحور مضمونها أساسا حول الجانب العسكري والتنظيمي وقليل منها يتناول أو يشير إلى أهمية التنظيم السياسي - الإداري لجبهة التحرير الوطني ودوره في تحقيق الإستقلال. ومن هنا، فإن الكثير من الكتب التي قمت بقراءتها لم تكن ذات فائدة كبيرة، هذا ما جعلني أستغني بعض الشيء عن الإعتماد عليها في عملية كتابة البحث بعد أن أخذت جزءا معتبرا من وقتي لقراءتها.

2 - المصادر الأجنبية، وهي كثيرة، ولكن ما هو متوفر منها بين يدي الباحث الجزائري غير كاف لتذليل كل المصاعب، وأهم هذه المصادر وأغزرها على الإطلاق المصادر الفرنسية. لكن عند دراستنا لتلك المصادر بسبب فكرة سابقة تقوم على أساس أن الكتاب والمؤرخين الفرنسيين كانوا يعالجون مثل هذه الموضوعات متأثرين باعتبارات ظرفية وأحكام سياسية، ولهذا فإن كتاباتهم تفتقد إلى المصداقية. والحق أنه مع هذه الملاحظة، فإن هذا الحكم السائد لا ينقص من قيمة أعمالهم. فبالرغم من أن بعضهم قد أساء فهم بعض أمور الثورة الجزائرية، وبعضهم الآخر قد تعمد إساءة الفهم متأثرا بمواقف حكومات بلاده، فإن ما قدموه لتاريخ الجزائر من خدمات كبرى يشكل مساهمة معتبرة في إثراء المعرفة التاريخية خلال فترة الإحتلال.

بإيجاز، إن نجاح الفرنسيين في الكتابة بغزارة عن الجزائر يتطلب من كل باحث جزائري أن يكون يقظا وحذرا إزاء بعض النتائج التي توصل إليها عدد من هؤلاء الكتاب. وينبغي الإشارة هنا إلى ظاهرة تكاد تكون عامة في معظم الكتب الفرنسية، وهي ظاهرة الإلحاح على تقديم «الأدلة والحجج العلمية» على انعدام معالم ومقومات عربية - إسلامية للشعب الجزائري عند احتلال فرنسا للجزائر، فقد بذلت فرنسا مجهودات جبارة طيلة فترة احتلالها للجزائر 1830 - 1962 من أجل «تسهيل مهمة الإدارة الإستعمارية الهادفة إلى تحويل شعب بكامله من حالة مجتمع مكتمل إلى أفراد مدجنين وكما مهملا لا يستحق الإشارة إليه أو تلمس ماضيه إلا بالقدر الذي تدعو إليه الحاجة في منظور علاقته بالمستوطنين أو بإدارة الإحتلال».

وقد راح الكتاب الفرنسيون يبررون عمل فرنسا هذا بضعف الجزائر وتخلفها، وأن استعمارها للجزائر قد كان أمرا محتوما، وأنه سيتم لخير الجزائر وسكانها. والحق أن هذا الضعف قد كان عنصرا هاما من عناصر استعمار فرنسا للجزائر، ولكن إبرازه والإلحاح عليه وجعله أساسا في ذلك يعتبر مغالطة كبيرة. فالأساس

في مسألة احتلال فرنسا للجزائر – كما هو معروف – هو المطامع الاستعمارية التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر والتنافس الشديد بين دول أوربا – إنجلترا وإسبانيا وألمانيا – على احتلال البلاد المتخلفة. لذا كان ينبغي على الباحث الإعتماد على مصادر أجنبية أخرى بهدف تعديل وتصحيح بعض النتائج والتقديرات مع العلم أن جل الكتابات الأجنبية تستمد معلوماتها من الكتاب الفرنسيين.

3 - الإتصال برموز الثورة الجزائرية وقادتها التاريخيين الذين كان لهم دور كبير في صنع وتوجيه العمل الثوري عبر جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة. فنظرا لصعوبة الإتصال بهذه الرموز، وربحا للوقت أيضا، تعذر على الباحثة القيام بهذه الإتصالات وركزت على الإستفادة من تلك المقابلات التي أجرتها بعض الصحف والمجلات الوطنية مع هذه الشخصيات. ويأتي على رأسها جميعا تلك المقابلات التي جمعها الصحافي والكاتب «محمد عباس» في كتابين قيمين عنون أولهما بـ«ثوار ... عظماء»، والثاني بـ«رواد الوطنية». كما استفادت الباحثة من تلك المذكرات التي كتبتها بعض الشخصيات التاريخية والتي تم نشرها في السنوات الأخيرة.

4 - الأطروحات، والمجلات والصحف، وهي كثيرة ومتنوعة باللغتين العربية والأجنبية، لكن أهمها اختفى من المكتبات لأسباب لا يعرفها إلا مسؤولو هذه المكتبات أنفسهم.

وعلى كل حال، فإن أهم المصادر التي تم الإعتماد عليها في كتابة هذه الرسالة، والتي لا يمكن لأي باحث الإستغناء عنها في كتابة مثل هذه الموضوعات مهما كانت الظروف والأحوال، هي:

1 - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 - 1962). وتشكل هذه النصوص مرجعا أساسيا لكتابة مثل هذه الموضوعات. ويمكن حصر هذه النصوص في مواثيق الثورة الجزائرية، وهي: «بيان فاتح نوفمبر 1954»، «منهج الصومام (20 أوت 1956)»، و«برنامج طرابلس» الذي صادق عليه بالإجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في جوان 1962.

2 - الوثائق والتقارير الرسمية لجبهة التحرير الوطني. وتتمثل هذه الوثائق في تلك القرارات، والمحاضر، والمذكرات والبيانات التي تصدرها الجبهة. وتشكل هذه الوثائق بدورها مرجعا هاما وأساسيا، لأنها الوسيلة الرئيسية للتعريف بمبادئ الثورة، وترجمة أهدافها وإبراز وجهة نظرها في معالجة القضية الجزائرية.

3 - الخطب، والتصريحات الرسمية، والمقابلات والمقالات التي نشرها القادة السياسيون لجبهة التحرير الوطني في مختلف المراحل التي مرت بها الجبهة (1954 - 1962).

4 - الصحف والنشرات التي كانت تصدر خلال مرحلة الدراسة. وتعتبر هذه الصحف والنشرات من أهم المصادر على الإطلاق لأنها لسان حال جبهة التحرير الوطني، وبالتالي، فإنها تشكل سجلا حقيقيا لكل نشاطات الثورة عسكريا، وسياسيا، وإداريا وديبلوماسيا. وقد كان الهدف من تأسيس هذه الصحف والنشرات هو نشر الوعي السياسي بين المواطنين في القاعدة وبمعنى آخر، إنها كانت تشكل همزة وصل بين الثورة والجماهير الجزائرية في المدن والأرياف.

أما بالنسبة للكتب التي تناولت موضوع «التنظيم السياسي – الإداري في الجزائر» والتي تم توظيفها في كتابة البحث، فيمكن الإطلاع على أبرزها في قائمة المراجع الموجودة في آخر هذا البحث.

ورغم الصعوبات التي واجهت الباحثة في القيام بهذه الدراسة، سواء من حيث قلة المراجع العلمية في المكتبات الجزائرية وصعوبة التنقل لاقتنائها من الخارج، أو من حيث الحصول على الوثائق الرسمية من الجهات المعنية وإجراء اتصالات مع الشخصيات التاريخية، فقد صممت على كتابة هذا البحث وإنجازه بعد تردد كبير كاد أن يؤدي إلى العدول نهائيا عن الخوض في مثل هذه الموضوعات، واختيار موضوع تتوفر حوله المراجع العلمية بشكل أوفر.

على كل، فإن هذه الدراسة تعتبر محاولة بسيطة ومساهمة متواضعة يمكن أن تضاف إلى الأبحاث العلمية القليلة المتعلقة بالثورة الجزائرية خاصة وأن الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه الفترة الزمنية من تاريخ الجزائر ما تزال غير كافية لتغطية كل جوانب الثورة، وعلى رأسها ما يتعلق بالتنظيم السياسي – الإداري. وعليه، فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة جديدة في هذا الإتجاه بالدراسات التاريخية نحو هذا النوع من الموضوعات المختصة في تاريخ الجزائر.

وبناء على المنهج الذي تم اختياره – وهو المنهج التاريخي التحليلي – الوصفي كما سبقت الإشارة – فإن طبيعة هذه الدراسة التي تكتسي طابعا تاريخيا تقتضي تقسيم البحث إلى فصول تخضع لفترات معينة ومحددة. وعليه، فإن هذه الدراسة تتكون من مقدمة وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، ثم الخاتمة. وفيما يلي عرض قصير عن كل فصل من الدراسة حسب التسلسل الموجود فيها، مع التركيز على النقاط الرئيسية التي تم التعرض لها في ذلك الجزء من الدراسة.

الفصل التمهيدي: وقد تم التطرق فيه لمختلف أساليب التحكم التي وظفتها الإدارة الفرنسية من أجل فرض هيمنتها على الجزائر وسكانها. فقد بذلت فرنسا في هذا الشأن كل ما في وسعها لدعم جهود سياسة الإحتلال الرامية إلى طمس معالم شخصية الشعب الجزائري ومقوماته كشعب وكمجتمع. وقد تم حصر هذه الأساليب في تشجيع سياسة الاستيطان الأوربي، وإصدار قوانين الأنديجينا الزجرية، وفرض التجنيد الإجباري، ومحاربة القضاء الإسلامي، وخاصة فرض تنظيم سياسي – إداري مركزي وبيروقراطي مغلق. وقد كان رد فعل المسلمين الجزائريين إزاء تلك الأساليب رفض التعامل مع الإدارة الفرنسية، ورفض الخضوع لقوانينها والمثول أمام محاكمها. بل إن الشعب الجزائري قد واجه تلك الأساليب الجهنمية والقرارات التعسفية بشجاعة ورباطة جأش كبيرين.

الفصل الأول: وقد تم التركيز فيه على إبراز التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية في الجزائر بعد انتفاضة 8 ماي 1945، حيث قامت السلطات الفرنسية بإدخال إصلاحات سياسية – إدارية جديدة تمثلت بصفة خاصة في إصدار وثيقتين هامتين هما: دستور 1946، وقانون 20 سبتمبر 1947، وذلك بهدف امتصاص غضب الشعب الجزائري. وتعتبر هاتان الوثيقتان من أهم الوثائق التي عرفها التنظيم السياسي – الإداري في الجزائر على الإطلاق لكن الحركة الوطنية رأت أن قانون 20 سبتمبر 1947 يشكل – بشكل واضح ومفضوح – فكرة التفرقة العنصرية وعدم المساواة بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين. ولهذا رأت في الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة للتخلص من سيطرة الإدارة الفرنسية ومن المستوطنين الأوربيين فراحت تنظم نفسها، وتوحد صفوفها من أجل إنشاء «المنظمة الخاصة» التي كانت النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني والخطوة الأولى لتفجير ثورة نوفمبر 1954.

الفصل الثاني: وقد تم التعرض في هذا الفصل إلى أهمية ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 باعتبارها تشكل مرحلة هامة وحاسمة من مراحل تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تم الانتقال خلالها من النضال السياسي إلى العمل المسلح. كما تم التركيز على إبراز العامل الجوهري في كل ذلك، وهو اندلاع الثورة في المنطقة الأولى (الأوراس)، ثم هجوم 20 أوت 1955 في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني). وقد كان هذا بمثابة مفاجأة كبرى في الأوساط الفرنسية، إذ خلقت اضطرابا كبيرا داخل السلطات السياسية والإدارية الفرنسية المتواجدة في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء. كما تم، من جهة أخرى، إبراز ردود فعل تلك

السلطات إزاء الثورة. ففي الوقت الذي كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تعميم الثورة ونشرها في كل مكان، كانت السلطات الفرنسية تبذل كل ما في وسعها من أجل تدمير التنظيم الثوري وإبادة القائمين به. ولكنها كانت في نفس الوقت، كعادتها، تحاول إدخال إصلاحات سياسية – إدارية جزئية بهدف امتصاص غضب الشعب الجزائري الثائر.

الفصل الثالث: يعكس عنوان هذا الفصل «التنظيم السياسي – الإداري لجبهة التحرير الوطني في مواجهة التنظيم السياسي – الإداري الفرنسي، 1956 - 1958» أهمية الثورة وتطورها خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 1956 إلى غاية منتصف سنة 1958، حيث تميزت بدقة التخطيط الإستراتيجي والعسكري لقادتها الذين حسبوا لكل شيء حسابه الدقيق الذي يفضي إلى أفضل النتائج.

فقد تم في هذا الفصل التطرق إلى مؤتمر الصومام وإبراز أسباب إنعقاده وشرح نتائجه. فبعد أن بقيت الثورة بدون قيادة موحدة تشرف على تسييرها طيلة 22 شهرا، انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956. وكانت أكبر نتيجة قد حققها هذا المؤتمر هي تزويد الثورة الجزائرية بمبادئ تنظيمية متينة لا ينفصل فيها العامل العسكري عن العامل السياسي. كما أقر مؤتمر الصومام ترسيخ تنظيم سياسي – إداري تمثل على وجه الخصوص في إنشاء «المجلس الوطني للثورة الجزائرية»، و«لجنة التنسيق والتنفيذ»، إلى جانب تنظيم إقليمي وعسكري لجيش التحرير الوطني، وكذلك تنظيمات جماهيرية مكنت كلها جبهة التحرير الوطني من مواصلة عملها الثوري انطلاقا من قاعدة داخلية متماسكة بين الشعب وجيش التحرير الوطني.

وكانت هذه النتائج المترتبة عن المؤتمر قد أعطت دفعا جديدا للثورة الجزائرية لإحباط كل مخططات السلطات الفرنسية لضرب الثورة، وكل محاولاتها لعزل الشعب عن قادتها من جهة، كما مكنتها – أي الثورة – من توجيه ضربات قاضية للسياسة الفرنسية أحدثت لها اضطرابات سياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي، أدت الثورة الجزائرية إلى إحداث أزمات سياسية متتالية للحكومات الفرنسية، إذ تسببت في إسقاطها الواحدة تلو الأخرى. فمن إسقاط حكومة «غي مولي» إلى حكومة «بورجيس مونوري»، إلى «فيليكس غايار»، فـ«فليملان»، ثم الإطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة نفسها.

أما على الصعيد الخارجي، فقد جعلت الثورة الجزائرية فرنسا تقف في قفص الإتهام، وتتعرض لإدانة شديدة من طرف أغلب دول العالم بسبب السياسة المنتهجة في الجزائر، وذلك بفضل التطور الكبير الذي حققته الثورة الجزائرية أثناء الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى غاية سنة 1958 بتطبيقها لمقررات مؤتمر الصومام.

الفصل الرابع: إن الفكرة الأساسية التي تم التركيز عليها في هذا الفصل هي أنه، بعد مرور حوالي أربع سنوات على اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وبعد أن تمكنت الثورة من أن تتوسع توسعا قويا وأن تحقق الرقابة على قسم كبير من الوطن، وبعد أن جدد الشعب إعلان ولائه وتأييده لها، أصبح لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. والهدف من ذلك يتمثل في توسيع النشاط السياسي والديبلوماسي في الخارج، وبالتالي إجبار فرنسا علي الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري والإعتراف بالإستقلال الكامل للجزائر دون أي قيد أو شرط.

أما الهدف الآخر من وراء إنشاء الحكومة المؤقتة فإنه يتمثل في وضع تنظيم سياسي – إداري وعسكري محكم يعبر عن آمال الشعب الجزائري وطموحاته، وقادر على تحقيق الإستقلال، وبالتالي إزالة الإغتراب السياسي – الإداري الذي عانى منه الشعب طيلة قرن وربع قرن من الزمن. وباختصار، فإن تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، جاء بعد التحضيرات للظروف الداخلية والخارجية لتعزيز العمل السياسي الدولي للثورة. ومن ثم كانت الإعترافات المتتالية بها من قبل دول العالم منذ الإعلان عنها.

وهكذا تكون الثورة الجزائرية قد تمكنت خلال الفترة الممتدة من سنة 1958 إلى غاية سنة 1962 من تحقيق تطور كبير داخليا وخارجيا أدى إلى إفشال كل المحاولات والمساعي التي بذلتها الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال «ديغول» في البحث عن «القوة الثالثة» لتحل محل جبهة التحرير الوطني في مسألة التفاوض. بذلك تكون الجبهة قد عرفت كيف تبطل كل المناورات التي التجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات وأجبرتها، في نهاية الأمر، على الرضوخ لما كانت ترفض الإعتراف به، وهو شرعية الحكومة المؤقتة في تمثيل الشعب الجزائري والدخول معها في مفاوضات بشأن تقرير المصير. وقد كانت «اتفاقيات إيفيان» بمثابة تتويج لنضال الشعب الجزائري واستعادة حريته وحقوقه المسلوبة.

التوسع الاستعماري الفرنسي في السودان الغربي ومقاومة ساموري توري 1854 - 1914 *

عبد الحكيم بن تركية

تتكون أطروحتنا هذه من مدخل (فصل تمهيدي) وستة فصول وخاتمة، حاولنا من خلال هذه الخطة أن نجلي بعض الحقائق عن الوجود الاستعماري في السودان الغربي ومقاومة الأفارقة له، على الخصوص مقاومة ساموري توري في حدود الامكانات التوثيقية المتاحة لنا.

– فتناولنا في الفصل التمهيدي الوجود الاستعماري والفرنسي في إفريقيا الغربية منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعرضنا فيه إلى الرحلات المبكرة التي قام بها تجار دييبوا وروان نحو خليج غينيا وسواحل الرأس الأخضر وسيراليون إنطلاقا من سواحل السنغال في نوفمبر 1364م. وقد تمكن هؤلاء البحارة من الوصول إلى ساحل الذهب (غانا) وساحل العاج سنة 1365م وأقاموا لهم مراكز في المنطقة، وقد تحولت هذه المراكز التجارية إلى قلاع وحصون تمهيدا للغزو والتوسع الذي تم استكماله في نهاية القرن التاسع عشر.

أما الوجود الفرنسي في السنغال فقد تركز منذ إستقرار الفرنسيين دي بوليو والفارس دي بريكوفيل عند مصب نهر غامبيا في سنة 1612. وقد تمكنت الشركة

(*) – رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف د. جمال قنان، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر بتاريخ 14 ماي 1997، ونالت تقدير مشرف جدا.

النورماندية من توسيع نشاطاتها في المنطقة وتحقيق ازدهار إقتصادي وتجاري، وخاصة في عهد اندري بري (1697-1724)، ورغم المشاكل العديدة التي شهدتها فرنسا منها منافسة الإنجليز والهولانديين وحرب السبع سنوات (1755-1762) والثورة الفرنسية ثم الحروب النابليونية التي لم تنته إلا في سنة 1814، إلا أنها تشبثت بمستعمراتها وتمكنت من المحافظة على وجودها في المنطقة، ثم إستأنفت سياستها التوسعية التي مكنتها من تحقيق أهدافها فتوسعت ممتلكاتها ونشاطاتها التجارية وارتفعت قيمة صادرات وواردات مستعمرة السنغال من سبعة ملايين فرنك في سنة 1837 إلى ثلاثة وعشرين مليون فرنك في سنة 1845. وفي الوقت نفسه شهد السودان الغربي تزايد عدد البعثات الاستكشافية التجسسية تمهيدا للمرحلة المقبلة من التوسع نذكر منها بعثة رافينال وهوراد بيسينيار وباترسون في سنة 1843.

– وفي الفصل الأول تعرضنا إلى التوسع الفرنسي في السودان الغربي ما بين 1854 و1880، وتناولنا فيه أهم الكيانات السياسية في المنطقة ومنها إمبراطورية الحاج عمر الفوتي (1797-1864)، الذي قصد بعض مراكز الأشعاع العلمي والثقافي في موريطانيا، ثم انتقل إلى «فوتا جالون» ليلتقي الشيخ عبد الكريم الناقل ويتعمق عنده في أصول الطريقة التيجانية ومعرفة خفاياها.

ثم انتقل إلى بيت الله الحرام في سنة 1827 لتأدية مناسك الحج، وهناك إلتقى الشيخ محمد الغالي الذي أعجب بعلمه وأخلاقه وذكائه، فعينه خليفة للطريقة التيجانية بالسودان الغربي، وفي سنة 1832 قفل راجعا إلى بلاده عبر مصر وفزان ومنها إلى بورنو فسكوتو التي مكث بها أكثر من خمس سنوات اشتغل خلالها بالتدريس والوعظ والارشاد، وفي سنة 1828 انتقل إلى مملكة ماسينا التي مكث بها تسعة أشهر غادرها بسبب مكيدة دبرها خصومه القادريون والتحق بنيامينا ومنها إلى كانغابا حيث استقر بمدينة كانكان مدة سنتين ناشرا للعلم، ومنها تحول إلى مدينة دياجنكو ليبدأ رحلة الدعوة للإسلام ومحاربة الوثنية أنشأ خلالها زاوية وألف كتابه المشهور «الرماح».

غادر الحاج عمر مدينة دياجنكو إلى منطقة «فوتاجالون» التي أسس بها زاوية بمدينة دانغيراي حيث بدأ جهاده ضد الوثنيين والاستعمار الفرنسي، فتغلب على يامبا ساخو حاكم دانغيراي في جوان 1852. ثم إنتقل إلى منطقة البامبوك، وقام بفتح بلاد الكارتا، نجح الحاج عمر في الإستيلاء على بلدة سابوسيري لكنه فشل

في الإستيلاء على قلعة «المدينة» في أفريل 1857 بعد أن تصدى له القائد الفرنسي فيدارب، فانسحب إلى بلاد سيغو ومنها إلى ماسينا وهناك تعاون عليه الوثنيين والقادريين، ورغم قلة الإمكانات وتكالب الإستعمار الفرنسي في الغرب والوثنيين والقادريين في الشرق، إلا أن الحاج عمر تمكن من تأسيس إمبراطورية شاسعة بلغت مساحتها قرابة الثلاثمائة ألف كيلومتر مربع ووضع لها تنظيما مركزيا إستمد أسسه من الشريعة الإسلامية، وكان الجيش ركيزة الامبراطورية، وقد إمتاز هذا الجيش بالانضباط والطاعة والإتقان العالي لفنون وطرائق القتال.

ورغم الفتن والحروب التي عمت أجزاء مهمة من الإمبراطورية إلا أن النشاط الإقتصادي والثقافي كان مزدهرا وتوفرت المحاصيل الأساسية مثل الذرة والأرز، وتوفرت أيضا السلع الأجنبية في الأسواق كما لاحظه الرحالة الأوروبيون.

أما ابنه الشيخ أحمد فلم يكن مثل أبيه من حيث السمعة والسلطة الروحية، فاستغل الفرنسيون هذا الضعف وقاموا بالتوسع على حساب إمبراطوريته والقضاء عليها في مطلع عام 1893.

أما بالنسبة لمملكة سيكاسو التي نشأت في مطلع القرن التاسع عشر فقد شهدت ازدهارا في عهد الملك تيبيا (1866-1893) وربطت علاقات واسعة مع الفرنسيين الذين قاموا بتحريضها ومساعدتها للوقوف في وجه نشاطات الامام ساموري، غير أن علاقات المملكة ساءت مع الفرنسيين منذ تولي الملك بابمبا الحكم في سنة 1893، في حسن تحسنت العلاقات مع الإمام ساموري وهو ما شكل خطرا عليهم، فوضعوا خطة للقضاء عليها كلفوا العقيد أوديود بتنفيذها إنتهت بسقوط العاصمة سيكاسو في أول ماي 1898 بعد إرتكابهم لمجازر فضيعة يندى لها جبين الحضارة ويعجز اللسان والقلم عن وصفها.

ثم تناولنا مجهودات فيدارب وخلفائه (1854-1880) في عمليات التوسع. لقد لعب فيدارب (1818-1889) دورا هاما في ترسيخ أقدام الإدارة الاستعمارية في المنطقة، بحكم تجربته ومعرفته لها، فقد تمكن من القضاء على مقاومة الزعماء المحليين والحاج عمر، وأبرم عدة معاهدات واتفاقيات مع الزعماء المحليين والحاج عمر حصلت بموجبها فرنسا على إمتيازات عديدة وهامة، وقام فيدارب بتكوين أول فرقة للقناصة السنغاليين في سنة 1857، ثم أرسل بعثة ماج (1863-1866) نحو منطقة السودان ونهر النيجر للتجسس تمهيدا للتوغل والتوسع الفرنسي مستقبلا.

ورغم الصعوبات والمشاكل التي واجهها خلفاؤه، بينات لابراد وقاليير وبرياردي ليزل، بسبب حوادث الحرب البروسية الفرنسية 1870، إلا أنهم تمكنوا من تجاوزها ووضع مخططات واسعة لتنفيذ مشاريع التوسع إستهلوها بإرسال بعثتي غالين وقاليير الأولى في 1879 والثانية في سنة 1880 تبعها إرسال أول حملة عسكرية نحو مدينة كيتا بقيادة العقيد بورنيس ديسبوردس في مطلع عام 1881.

- أما في الفصل الثاني فقد تناولنا الحملات العسكرية الكبرى على السودان الغربي ما بين 1880 و1890، لقد كان من بين أهداف هذه الحملات تعويض خسائر الفرنسيين في الألزاس واللورين واستعادة المكانة المفقودة.

فالحملات الثلاث الأولى (1880-1883) قادها العقيد ديبوردس، وصل خلالها الفرنسيون إلى نهر النيجر واحتلوا مدينة باماكو في فيفري 1883، رغم الخسائر البشرية الجسيمة التي تكبدوها، وفشلهم في توجيه ضربة لساموري.

أما الحملة الرابعة فقادها المقدم بوالاف وكانت سلمية إكتفت بتموين المراكز والقلاع الفرنسية، أما الحملة الخامسة فقادها المقدم كومبس الذي قام بغزو مناطق عديدة لساموري وأنشأ مركز نافاجي.

أما العقيد فراي فقد كلف بقيادة الحملة السادسة (1885-1886)، وأما ضغط المقاومات الثلاث، وهي: مقاومة الإمام ساموري، والشيخ أحمد، ومحمد الأمين، استهل حملته بتهدئة جبهة ساموري بالتوقيع على معاهدة كينيبا كورا في نهاية مارس 1886، وتفرغ للقضاء على مقاومة محمد الأمين الذي ألحق خسائر فادحة بالفرنسيين بالقرب من قلعة باكل.

وأمام بسالة مقاومة محمد الأمين عينت السلطات الاستعمارية العقيد غالييني لقيادة حملة 1886 و1888، وبحكم تجربته استهل غالييني مهامة بتهدئة جبهتي ساموري والشيخ إحمد بالتوقيع على معاهدتي بيساندوغو في مارس 1887 وغوري في ماي 1887 ليتفرغ لمقاومة محمد الأمين، فتمكن غالييني من القضاء على مقاومته بعد عدة معارك فاصلة في ديسمبر 1887.

أما الرائد ارشينارد لقد استهل حملته بإبرام معاهدة نياكو في 13 فيفري 1889 مع الإمام ساموري ليتفرغ للقضاء على مقاومة الشيخ أحمد الذي رغم صموده ومقاومته البطولية الباسلة إلى آخر رمق، إلا أن مقاومته كانت قد ضعفت إلى حد كبير وهو ما مكن الفرنسيين من إحتلال مدينة سيغو في أفريل 1890 ثم

مدينة نيورو وأخيرا مدينة باندياغارا في أفريل 1892 لتنتهي بذلك مقاومة الشيخ أحمد الذي لجأ إلى سلطان سوكوتو إلى أن وافته المنية في ديسمبر 1897.

- وفي الفصل الثالث تناولنا نشأة ساموري وتأسيس دولته، وترجمنا لنسبه الذي يعود إلى جماعات التوري القاطنين بضواحي مدينة جني، وهو من مواليد عام 1830 بالقرب من بيساندوغو دخل المدرسة الابتدائية القرآنية ثم التحق بأبيه ليتدرب على أصول الزراعة والتجارة، وقد كان نشطا مطيعا لوالديه، وكان يتمتع بلياقة بدنية وقامة رشيقة وشجاعا جريئا، وقد إكتسب خلال ممارسته نشاطه التجاري خبرات كبيرة وواسعة بأحوال الناس وطبائعهم، ونال إحترام العديد من الشخصيات والزعماء.

ترك ساموري التجارة، بعد حادثة إختطاف أمه، ليلتحق بالسيسي (1853-1859). وفي مدة سبع سنوات قضاها في التدريب على أصول القيادة العسكرية واستخدام الأسلحة أظهر خلالها قدرات قتالية نادرة، التحق بعدها بأهله بسنانكورو وسنه قد قارب الثلاثين وشهرته قد طبقت الآفاق. فالتحق بالبيريت مدة سنتين (1859-1861) حيث ارتاح له زعيمهم ساراسواري موري الذي سلمه فرنسا ومنحه لقب الإمام.

إنفصل عن البريت ليشرع في العمل لحسابه الخاص، ويعلن في مطلع عام 1862 عن قيام دولته بأعالي نهر الميلو، وبعد بضعة أشهر من الفتوحات سيطر على منطقة كيرواني وانتقل إلى مدينة سنانكور التي أقام بها معسكره، ثم قضى على خصمه اللدود ساجي كامارا زعيم الحرب لمنطقة سنانكورو، وبعد عشر سنوات من العمل الجبار والمجهودات، أصبح ساموري سيدا لممتلكات مساحتها 6600 كيلومتر مربع يسكنها 36000 شخصا.

إنطلق ساموري في توسعاته نحو الشمال في سنة 1870 ليسيطر على منطقة ناموسانا الهامة، ثم قضي في سنة 1874 على خصمه العنيد نانتيني فامودو لتتوسع مساحة ممتلكاته إلى ما يزيد عن عشرين ألف كيلومتر مربع يقطنها خمس وسبعون ألف ساكن، إنتقل بعدها ساموري إلى مناطق النيجر حيث استولى في نهاية سنة 1875 على مدينة كوروسا، وهو ما مكنه من إقامة علاقات مع البريطانيين في مستعمرة سيراليون، ثم سيطر على بلاد اليوري الغنية بالذهب الواقعة على الضفة اليمنى للنيجر، وفي مطلع عام 1880 قضي على دولة السيسي حلفائه السابقين، ثم جاء دور مدينة كانكان في مطلع 1881، إنتقل بعدها في مطلع

عام 1882 إلى قرية كينييرا الاستراتيجية واستولى عليها وأثناء إنسحابه كان له أول احتكاك واصطدام بالفرنسيين.

– وفي الفصل الرابع تناولنا تنظيمات دولة ساموري توري الذي كانت غاية في الدقة والتنظيم، بلغت مساحتها ثلاثمائة ألف كيلومتر مربع زاد عدد ساكينيها عن مليون ونصفة مليون نسمة، قسمها الإمام ساموري إلى عشر حكومات محلية تجمعها وتنسق بينها حكومة مركزية يرأسها أمير المؤمنيين الإمام ساموري القائد الأعلى للجيوش والقاضي الأول، ومن مهام الحكومة المركزية عقد إجتماعات دورية ومجالس إستشارية لمناقشة ودراسة مختلف المشاريع والقضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية ومراقبة الحكومات المحلية.

وإلى جانب الحكومة المركزية، ولمساعدته في تسيير شؤون دولته، أنشأ الإمام ساموري مجلسا إسلاميا ضم إثنا عشر عضوا من أبرز رجال الدين والسياسة منهم موريفان ديا الذي كان ينوب الإمام ساموري أثناء غيابه في الاجتماعات، وتازيلي مانغا الذي كان له دور بارز في السياسة الخارجية.

ومن جهة أخرى كان الإمام ساموري شديد الحرص على أن ينعم شعبه بالأمن والطمأنينة، وأن تسود العدالة أرجاء امبراطوريته لذلك أنشأ جهازا قضائيا يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية وينتظم على مستويين: محلي ومركزي.

ومن ناحية أخرى، حرص الإمام ساموري على تثقيف وتوعية شعبه، لذلك أقر التعليم الإجباري لكل الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة وأنشأ العديد من المدارس، وكان يشرف بنفسه على تفقد أحوال المتعلمين ومنهم إبناه، وبفضل هذه الإجراءات تحررت طاقات شعبه وساهموا بجدية في بناء المجتمع الجديد والتصدي للعدو الغاشم.

وفي الميدان الاقتصادي. شهدت الإمبراطورية ازدهارا اقتصاديا كبيرا فتوفرت المواد الأساسية والضرورية منها الحبوب، بفضل تشجيعه على تعاطي مهنة الزراعة وإشراك الجيش وجميع الطاقات الحية في العمل الفلاحي، كما اهتم بتنظيم التجارة والأسواق الداخلية التي وضع لها نظاما دقيقا سمح بتوفر مختلف أنواع السلع، أما التجارة الخارجية فقد لعبت دورا هاما في تموين أسواق الامبراطورية باحتياجاتها من الأنسجة والأدوات المنزلية إلى جانب تموين الجيش بالأسلحة والذخيرة في مقابل تصريف الذهب والعاج والجلود والتوابل وغيرها.

أولى الإمام ساموري التكوين العسكري اهتماما بالغا، فتمكن من تكوين جيش كان من أحسن الجيوش الإفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان وسيبقى مفخرة الأفارقة ومصدر إعتزازهم، يشكل من خمسة أقسام هي: الجنود المشاة (الصوفة) والمجندون الجدد (البيلاكورو) والفرسان والحرس الخاص بالإمام والحرس الشرفي، وكان لكل قسم زيه (لباسه) الخاص وسلاحه الذي يميزه عن الأقسام الأخرى.

وقد اعتمد الإمام ساموري في تموين جيشه بالأسلحة والذخيرة على مشترياته من المراكز والسواحل الأوروبية والبريطانية على الخصوص، ومن الغنائم، وفي الفترات الصعبة إعتمد على إمكاناته الخاصة فكلف الحدادين بمحاكاة وصنع الأسلحة والذخيرة، وقد حقق هؤلاء الحدادون نتائج باهرة أثارت دهشة الأعداء.

لقد أدرك الإمام ساموري أهمية الخيل في المعركة، ولذلك إعتنى بها وخصص لها سائسين كانوا من أحسن فرسان وجنود ساموري، ولمتابعة مختلف العمليات العسكرية أنشأ ساموري هيئتي أركان محلية وعليا مشكلة من كبار القادة العسكريين تتولى مهمة الإشراف على إستخدام مختلف وحدات الجيش الذي اكتمل بناؤه في نهاية الثمانينيات فبلغ تعداده خمسة وثلاثين ألف رجل.

– أما الفصل الخامس فتطرقنا فيه إلى مقاومة ساموري توري للغزو الفرنسي من 1890 إلى 1898، رغم إبرامهم معه لمعاهدة نياكو في 13 فيفري 1889، فإن الفرنسيين واصلوا تطبيق مخططاتهم وسياساتهم التوسعية على أراضي دولته، فتمكن العقيد أرشينارد من دخول مدينة كانكان ثم بيساندوغو لكنه لم يحتل إلا الخراب، ثم أنه لم يجرؤ على مواصلة تقدمه أكثر من ذلك بسبب خسائره المرتفعة فعاد إلى مدينة كانكان، بفضل التكتيك الذي اعتمده الإمام ساموري والمرتكز أساسا على حرب العصابات. ورغم المقاومة البطولية الباسلة التي أبداها الإمام ساموري، فإن الفرنسيين تمكنوا من الإستيلاء على مخازن الحبوب والذخيرة والبارود وإتلافها، ورغم هذه الخسائر فإن الإمام ساموري واصل مقاومته بمعنويات مرتفعة، وواصل في الوقت نفسه فتوحاته في المناطق الشرقية، بحيث أن إمبراطوريته التي كانت تتقلص من جهة الغرب كانت تتسع من جهة الشرق.

أما المقدم كومبس قائد حملة 1892-1893، فإنه بعد أن فشل في القبض على الإمام ساموري، صب جام غضبه على السكان العزل وأعدم المئات منهم لذلك لقب «بكومبو قاطع الرؤوس» وهذا ما أثار مشاعر الرأي العام الفرنسي، لذلك رفضت

وزارة المستعمرات برنامج سنتي 1893 و1894، وعليه كانت سنوات 1893 و1897 فترة هدنة مؤقتة جرت خلالها محاولات سلم فاشلة بسبب شروط الفرنسيين القاسية والمذلة وغير المقبولة، نذكر منها محاولة العقيد مونتاي في فيفري 1895.

ورغم هذا الفشل فإن باريس أصرت على الإستمرار في إتصالاتها مع الإمام ساموري وفي هذا الإطار كانت تندرج بعثتا الملازم الأول دي فيسو والنقيب برولو في سنتي 1895 - 1896. ومن جهته كان الإمام ساموري يواصل فتوحاته على أراضي ساحل العاج، وفي الوقت نفسه بادر إلى تحسين علاقاته مع البريطانيين، وتقديم تنازلات مهمة لهم مقابل حصوله على الأسلحة والذخيرة مستغلا في ذلك السباق المحموم بينهم وبين الفرنسيين حول مدينة بونا الاستراتيجية التي عادت في الأخير إلى الانجليز الذين إستولوا عليها في أكتوبر 1897.

بعد فشل بعثة نيبو في أكتوبر 1897 في إرغام الإمام ساموري على توقيع معاهدة إستسلام، وبعد القضاء على مملكة سيكاسو في أول ماي 1898، تحركت كامل القوات الفرنسية للقبض على الإمام ساموري الذي إنسحب مع كامل شعبه وقواته نحو الغرب، وفي الوقت نفسه قدم آخر عرض للسلم، لكن العقيد لارتيغ صمم على إذلاله بوضعه شروط قاسية مهينة كان يعلم مسبقا أن ساموري سيرفضها. أما ساموري فقد حط رحاله لآخر مرة بمنطقة غيليمو التي وصلها الفرنسيون صباح يوم 29 سبتمبر 1898 وتمكنت فرقة النقيب غورو من مخادعة حراس ساموري والتسلل إلى داخل المعسكر والقبض عليه. اقتيد بعدها إلى منفاه بالغابون حيث لقي ربه يوم 2 جوان 1900 لينتهي بذلك كفاح دام أكثر من ربع قرن ضد الوثنيين والغزاة الأوروبيين رافضا كل عروض الاستسلام والذل والإهانة تاركا المقاومة لأحفاده على رأسهم أحمد سيكوتوري الذي صار رئيسا لجمهورية غينيا.

– أما الفصل السادس فتناولنا فيه تنظيم واستغلال مستعمرة السودان الغربي.

في الوقت الذي كانت فيه قوات الغزو الفرنسية تواصل احتلالها وسيطرتها على المناطق الجنوبية والشرقية من السودان كانت هناك قوات أخرى تواصل زحفها في المناطق الشمالية نحو مدينة تومبكتو بوابة الصحراء التي احتلتها في مطلع 1894، بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الأرواح منهم المقدم بونيي ومعظم

أفراد فرقته، وفي سنة 1904 تم استكمال احتلال شمال السودان وربطه بالجنوب الجزائري.

ظهرت نواة مستعمرة السودان الغربي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي مع تعيين «المدينة» مقرا مؤقتا لها ثم تحول إلى مدينة كيتا ثم إلى كايس وفي 27 أفريل 1892 تم ترقية منطقة «أعلى النهر» إلى مستعمرة «السودان الفرنسي» بقيادة العقيد ارشينارد.

وفي 17 أكتوبر 1899 ألغيت مستعمرة «السودان الفرنسي» وألحقت أقاليمها بالمستعمرات المجاورة، وفي أول أكتوبر 1902 أعيد تشكيل مناطق مستعمرة «السودان الغربي» سابقا تحت إسم «إقليم سنغامبيا والنيجر» وفي نهاية سنة 1920 استرجعت المستعمرة إسمها السابق وهو «السودان الفرنسي» إلى غاية استقلاله.

لتسهيل استغلال ثروات وموارد المستعمرة وضعت السلطات الاستعمارية عدة برامج ومشاريع، منها، مشروع بناء سكة حديدية لربط السنغال بالنيجر إنطلق في سنة 1880 ومر بأربعة مراحل، وبطول بلغ 533 كيلومتر، بلغت تكاليفه 83 مليون فرنكا، وبعد إنتظار دام أربعا وعشرين سنة وصل أول قطار إلى محطة باماكو يوم 19 ماي 1904.

وقد أعطى هذا الخط دفعا جديدا في الإستغلال الاقتصادي والتجاري للمستعمرة، الذي تركز على الموارد الطبيعية كالصمغ وفستق العبيد والمطاط والعاج وغيرها بحيث وصلت عائداتها في سنة 1912 إلى اثنين وخمسين مليون فرنكا، وقد أدى الاهتمام الكبير بمنتوجات التصدير إلى إهمال زراعة الحبوب وتضررها بشكل كبير، وتضرر السكان أيضا، وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى، رغم استيراد كميات كبيرة وهامة من الأرز من الهند الصينية.

وأخيرا نقول إن الوجود الاستعماري الفرنسي على سواحل إفريقيا الغربية قد تزامن مع ما أصطلح على تسميته بحركة الكشوف الجغرافية والتي يمكن أن نطلق عليها بحق حركة الكشوف الاستعمارية (الاستدمارية). ومع تطور إنجازات الثورة الصناعية عزز الفرنسيون وجودهم في المنطقة مستغلين تفوقهم التكنولوجي من أجل تكوين إمبراطورية لهام تضاهي الامبراطورية الاستعمارية البريطانية التي لا تغرب عنها الشمس.

وقد سخرت فرنسا لذلك إمكانات بشرية ومادية هائلة، وقد ساعدتها في ذلك الظروف المحلية والدولية، منها الصراعات القبلية وتشجيع ألمانيا لها ومقررات مؤتمر برلين (1884 - 1885) إلى جانب دور الجمعيات الجغرافية واللجان الاستعمارية وغيرها، إلا أنها واجهت مقاومات عنيفة شرسة قادها العديد من الزعماء المحليين وعلى رأسهم ساموري توري الذي قاوم الغزاة مدة ست عشرة سنة لقنهم خلالها دروسا لم ولن ينسوها أبدا أظهر خلالها صفات وخصال الزعيم القائد المحنك، وأبان خلالها عن عبقرية فذة نادرة جعلت النقيب بيروز يطلق عليه لقب «بونابرت السودان».

المنطلقات النظرية لفكرة الوحدة العربية من خلال آراء وأفكار وأحاديث رواد الفكر الوحدوي وقادة الرأي العام العربي في الفترة ما بين 1920 - 1946 (دراسة في النصوص والوثائق)*

مصطفى نويصر

- أ -

لقد احتلت قضية الوحدة العربية مكان الصدارة في الوجدان العربي المعاصر، وشكلت بالتالي إحدى الدعامات الكبرى التي قام عليها نضال العرب في هذا العصر، إلى جانب الكفاح في سبيل حريتهم واستقلالهم.

يقول عبد الإله بلقزيز في كتابه «إشكالية الوحدة العربية»: «إن كتابة التاريخ العربي المعاصر - هي في جزئها الأعظم - كتابة تاريخ حلم الوحدة العربية وفكرتها وتجربتها عند العرب، خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحول

(*) رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف د. جمال قنان، نوقشت في معهد التاريخ - جامعة الجزائر بتاريخ 18 جوان 1997، ونالت تقدير مشرف جدا، ونظرا لأهمية الرسالة فإننا قررنا نشر بعض نتائجها.

الفكرة القومية العربية إلى تجربة سياسية في المجتمع وفي السلطة. ويضيف أهمية إلى ذلك كله أننا ما نزال نعيش – فكريا وسياسيا – في الإطار الإشكالي والتاريخي للوحدة، مما يجعل القضية هذه مفتوحة على التفكير والتجربة، ومما يفرض بالتالي الحاجة إلى تناولها باستمرار نقدا وإعادة صياغة، في أفق فكري علمي وسياسي قومي».

من الناحية التاريخية، يمكن القول أن مسألة الوحدة العربية بمفهومها السياسي المعاصر، بدأت في التشكل والتبلور في خضم عمليات الإلحاق والتقسيم التي عرفتها منطقة المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى. ذلك أن الحرب العالمية الأولى ساهمت مساهمة مباشرة وأكيدة في إسقاط وتفكيك معظم الدول والامبراطوريات الكبرى التي كانت قائمة يومئذ، وعلى رأسها الدولة العثمانية التي لم يتوان الأوربيون في احتلال ولاياتها العربية الآسيوية وتجزئتها إلى عدة أجزاء (أو مناطق نفوذ)، مفصولة عن بعضها البعض.

بحيث تحولت هذه الأجزاء إلى كيانات سياسية قائمة بذاتها لها حدودها الدولية وجماركها ومؤسساتها الاقتصادية الخاصة بها، وكانت منطلقا لظهور الدول القطرية الحديثة في المنطقة.

وبعبارة أخرى يمكن القول، أنه كان من بين أهم نتائج الحرب العالمية الأولى وإفرازاتها السلبية على البلاد العربية، فقدان المشرق العربي لوحدته الإقليمية التي كان يتمتع بها في ظل الدولة العثمانية.

ذلك أن زوال الدولة العثمانية أدى بمنطقة المشرق العربي إلى الدخول في مرحلة تاريخية جديدة، وعهد جديد اتسم بظاهرتين سلبيتين، هما: الاحتلال الأجنبي والتجزئة السياسية في آن واحد. وقد شكلت هاتان الظاهرتان الجديدتان منذ ذلك الحين تحديا كبيرا للفكر العربي عموما والفكر القومي على وجه الخصوص(1).

- ب -

إن المصير الذي آلت إليه المنطقة العربية بعد عملية الإلحاق والتجزئة التي تعرضت لها غداة هزيمة الدولة العثمانية أدى بالعديد من مفكري القضية العربية

ومناضليها إلى القيام بعمل فكري دائب تطرقوا فيه بإسهاب إلى وضع المنطقة وواقعها الجديد، محاولين تجاوز هذا الواقع من خلال طرح جملة من الأفكار المعبرة عن تطلعهم لتحرير بلادهم وتوحيدها في دولة عربية واحدة تضم تحت لوائها كل الأقطار التي يتكلم أبناؤها اللغة العربية(2).

وقد تمثل ذلك العمل الفكري في نظرنا في عمليتين رئيسيتين كملت إحداهما الأخرى:

العملية الأولى تمثلت أساسا في التنظير المكثف والمسهب لمفهوم الأمة العربية، الوطن العربي، المجتمع العربي. وفي هذا السياق انصرف العديد من مفكري تلك الفترة إلى توضيح معاني الأمة والقومية وعوامل تكوينهما، وعلاقة القومية بالوطنية، وبالدين، وبالمجتمع، وبالدولة، إلخ ... كما توجهت اهتمامات بعضهم مباشرة إلى البحث عن السبل المؤدية إلى النهوض بالأمة العربية والإرتقاء بها إلى مصاف الأمم المتقدمة.

وهنا تنبغي الإشارة إلى شيئين اثنين: أولهما، أن معظم هذه المفاهيم، إن لم أقل جلها هي مفاهيم جديدة، شاعت في أدبيات الفكر العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت للتعبير عن الواقع السياسي الجديد الذي دخلته البلاد العربية عموما ومنطقة المشرق العربي على وجه الخصوص.

وثانيهما، أن التعاريف العلمية الأولى لهذه المفاهيم كانت وليدة هذه المرحلة أيضا، وهي ميزة لم يعرفها الفكر السياسي العربي من قبل. إذ هناك فرق كبير وبعد شاسع بين استخدام المفاهيم أو المصطلحات وتحديد معنى هذه المفاهيم أو المصطلحات.

أما العملية الثانية، فإنها تمثلت في التنظير لوحدة المنطقة، ومحاولة إرساء دعائم هذه الوحدة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا. وفي هذا السياق قام البعض من مفكري تلك المرحلة باجتهادات نظرية مكثفة لتوضيح مفهوم الوحدة العربية وتحديد معانيه، كما بحثوا في عوامل هذه الوحدة وعناصرها ومكوناتها والسبل المؤدية إلى تحقيقها فضلا عن وضع التصورات الدستورية لها.

ولا شك أن هذا العمل التنظيري المكثف ساعد إلى حد كبير في نشر الوعي الوحدوي وتطوير فكرة الوحدة العربية، وتحويلها من فكرة نظرية مجردة إلى

مشروع سياسي تبنته العديد من الأحزاب والحركات السياسية فيما بعد، وأصبح تيارا جماهريا جارفا.

ولا أخالف عين الصواب إذا قلت أن هذه الآراء والأفكار مثلت أصدق تمثيل التطور الفكري والنظري لمسألة الوحدة العربية، وبينت مستوى الوعي الذي كان يمتلكه رواد الفكر الوحدوي في تلك المرحلة المبكرة.

- ت -

ومما لا شك فيه فإن عملية التنظير هاته، قد تمت انطلاقا من ظاهرتين اثنتين: الأولى ظاهرة عامة، والثانية ظاهرة خاصة، استنادا إلى الظروف الدولية والإقليمية التي كانت سائدة يومئذ.

أ - الظاهرة العامة، وهي مستمدة دون شك من مبادئ العصر الحديث والأفكار التحررية الجديدة القائمة على مبدأ القوميات العصري المبني على فلسفة حق كل أمة في تقرير مصيرها وبناء دولتها المستقلة ذات السيادة على كل أراضيها القومية.

ب - أما الظاهرة الثانية، فقد تمثلت في التصدي للتجزئة السياسية التي تعرضت لها المنطقة بعد احتلالها سنة 1920، والتي أدت إلى ظهور كيانات سياسية جديدة على حساب وحدة المنطقة.

ومن هنا كانت الدعوة قوية وسريعة لوحدة كل البلدان والأقاليم التي يتكلم سكانها اللغة العربية حتى تكون بديلا عن هذه الدول القطرية الجديدة من جهة، وتعويضا في الوقت نفسه للدولة العثمانية التي أزالتها الحرب العالمية من الخريطة من جهة ثانية.

أما الدعوة إلى القومية العربية في هذه المرحلة فقد جاءت للتعبير عن وحدة الهوية السياسية لسكان المنطقة، والتأكيد على مصيرهم المشترك. كما كانت رفضا للوطنيات والهويات القطرية الجديدة التي بدأت في التشكل والتبلور في المنطقة ضمن الإطار الاستعماري المرسوم لها سلفا.

إن كل هذا يسمح لنا بأن نعتبر الفترة الواقعة ما بين سنتي 1920 (تاريخ تجزئة المشرق العربي)، و1945 (تاريخ تأسيس أول نظام عربي في تاريخ العرب المعاصر) بأنها الفترة التي ظهرت فيها بشكل واع وناضج أولى دعوات التوحيد القومي العربي، وكانت بمثابة المنطلقات النظرية التي قامت عليها فكرة الوحدة العربية.

لكن ما المقصود بالمنطلقات النظرية؟ وفي أي شيء تتمثل؟ وما هي الأسس الفكرية والنظرية التي أقيمت عليها هذه المنطلقات؟ وكيف تمت صياغتها؟ وما هي الأطر والظروف التي صيغت فيها هذه المنطلقات؟

إن هذا البحث يحاول الإجابة على كل هذه الأسئلة، ويطمح إلى تقديم صورة عن هذه المنطلقات من خلال نصوص وكتابات المفكرين والدعاة الأوائل الذين جعلوا من وحدة أمتهم القومية قضيتهم الأولى وشغلهم الشاغل، إن على المستوى الفكري (التنظيري) أو الحركي (العمل السياسي).

- ث -

مصادر الدراسة

تقوم مصادر الدراسة ومادتها الأولية على الإنتاج الفكري والنظري الذي تركه الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي خلال الفترة الواقعة ما بين سنتي 1920 و 1946، وقد استخرجنا معظم هذا الإنتاج من الجرائد والمجلات الصادرة في مختلف العواصم والمدن العربية والغربية في الفترة المذكورة.

ويتمثل هذا الإنتاج أساسا في النصوص والكتابات الوحدوية التي تمكنا من الحصول عليها، وهي موزعة على الشكل التالي:

1 - نصوص في شكل مقالات
2 - نصوص في شكل خطب
3 - نصوص في شكل محاضرات
4 - نصوص في شكل تصريحات واستجوابات

5 - نصوص في شكل بيانات وندامات

6 - نصوص في شكل مواثيق ودساتير

7 - نصوص في شكل أبحاث ودراسات (كتب ومؤلفات)

هيكل الدراسة ومنطلقاتها

إن عملية المسح التي قمنا بها لهذه النصوص بمختلف أصنافها وأنواعها، بينت أن أصحابها انطلقوا في دعوتهم لتحقيق وحدة الأمة العربية وبناء دولتها القومية الواحدة من عدة منطلقات فكرية أجملتها في أربعة منطلقات كبرى.

وبعبارة أخرى نقول أن الدراسة المسحية التي قمنا بها لنصوص رواد الفكر الوحدوي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، قادتنا إلى استخراج أربعة أسس كبرى، قام رواد الفكر الوحدوي ببناء دعوتهم عليها والانطلاق منها.

وبما أن هذه الأسس هي عبارة عن رؤى وتصورات ذهنية وفكرية أولية، فقد اعتمدناها كمنطلقات نظرية لمشروع الوحدة العربية. وهذه المنطلقات الأربع هي:

1 - منطلق التشابه والتجانس القومي

2 - منطلق المحافظة على الكيان القومي

3 - منطلق المطلحة والمنفعة العامة

4 - منطلق الرسالة العربية.

أولا: منطلق التشابة والتجانس القومي: قمنا ببناء هيكل هذا المنطلق واستخرجنا أفكاره الأساسية من الآراء والتوجهات التي طالبت بحقوق الوحدة العربية انطلاقا من العوامل والخصائص القومية التي تتوفر عليها الشعوب والأقوام التي تقطن الرقعة الجغرافية الواقعة في الحزام الحضاري الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، ومن جبال طوروس شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا.

وتتمثل هذه العوامل والخصائص القومية في كون الشعوب والأقوام التي تقطن الرقعة الجغرافية المذكورة تتكلم منذ قرون عديدة لغة واحدة، هي اللغة العربية،

وتدين في غالبيتها الساحقة بدين واحد، هو الدين الإسلامي، ولها تراث ثقافي مشترك، وتاريخ واحد وعادات وتقاليد متشابهة، ومصير واحد الخ ..

وعليه فإن هذه الشعوب ما دامت تتوفر على كل عوامل وعناصر التوحيد القومي، فإن توحيدها في كيان سياسي واحد، يعد أمرا طبيعيا، بل وضرورة قومية واجبة في هذا العصر.

ثانيا: منطلق المحافظة على الكيان القومي: لقد أقمنا هذا المنطلق، وبنينا أسسه وقواعده الفكرية على الآراء والتوجهات التي دعت وطالبت بضرورة تحقيق الوحدة العربية انطلاقا من الاعتبارات الأمنية القائمة على الأخطار والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة العربية في هذا العصر، ذلك أن التحديات والأخطار والتهديدات التي تواجهها الأمة العربية وتتعرض لها باستمرار، فضلا عن التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية الكبرى التي بدأت بعض مناطق العالم تعرفها، إنما هي في حقيقة الأمر تهديد حقيقي للعرب وخطر كبير على أمنهم، وعلى مقوماتهم الحضارية بل وعلى كيانهم القومي ككيان متميز.

وعليه فإن التكتل والتوحد في أية صيغة كانت هو الرد الوحيد الذي يقطع الطريق على هذه الأخطار والتحديات ويضع حدا لها.

ثالثا: منطلق المصلحة والمنفعة العامة: أسسنا هذا المنطلق وأقمنا بنيانه النظري العام على آراء وأفكار بعض الرواد الذين ركزوا في دعوتهم الوحدوية على عامل المصلحة والمنفعة العامة، وقد تمحورت أفكار هذا المنطلق حول فكرتين رئيسيتين:

الفكرة الأولى، رأت أن الوحدة العربية لا بد أن تكون مبنية على أساس المنفعة والمصلحة لأن الوحدة التي لا تقوم على هذا الأساس مآلها الفشل لا محالة.

أما الفكرة الثانية، فقد قامت على فرضية مفادها أن تحقيق الوحدة العربية يعود على العرب بمنافع كثيرة وفوائده جمة، وتتمثل هذه الفوائد والمنافع فيما يلي:

- الوحدة تحقق الرخاء وتعمم الرفاهية على كامل أبناء الأمة العربية بمختلف فئاتها وشرائحها الاجتماعية.

- الوحدة تعود على العرب بالخير الوفير وتحقق لهم التقدم والازدهار في كل ميدان من ميادين الحياة.

- الوحدة تجعل من الأمة العربية قوة اقتصادية كبرى، وترتقي بها إلى مصاف الدول العظمى.

أما المنطلق الرابع والأخير فقد أطلقنا عليه منطلق الرسالة العربية، واستندنا من ذلك من بعض الآراء والأفكار التي انطلقت من مقولة مفادها أن الوحدة العربية هي ضرورة للعرب وسعادة للبشر. وقد بنيت هذه المقولة على أساس أن الأمة العربية هي أمة صاحبة رسالة تاريخية خالدة شرفها الله بها، وقد تمكنت هذه الأمة من حمل هذه الرسالة وشيدت بواسطتها حضارة عظيمة قدمت للبشرية خدمات جليلة، وخلصت شعوب كثيرة من الظلم والطغيان وكل مظاهر الغطرسة والعنهجية. وعليه فإن الواجب يفرض على أبناء هذه الأمة اليوم أن يؤدوا هذه الرسالة كما أداها أسلافهم على أكمل وجه.

لكن هؤلاء الرواد رأوا أن تأدية العرب رسالة أمتهم من جديد مرهونة أولا وقبل كل شيء بتحقيق الوحدة العربية، لأن تحقيق الوحدة في نظرهم هو الذي سيمكن العرب من إعادة بعث الحضارة العربية واحياء قيمها النبيلة، كما تمكنهم ثانية من حمل راية الحرية والعدل والسلام في جميع ربوع العالم.

وقد لخص الطلبة العرب الدارسين في أروبا في المؤتمر الذي عقدوه في مدينة بروكسل البلجيكية سنة 1938، هذه الأفكار بقولهم: ان الوحدة العربية هي دعوة طبيعية ونافعة وضرورية:

أ - طبيعية، لأنها تقوم على مقومات قومية وتاريخية.

ب - نافعة، لأنها تهيئ لهم وسائل الرخاء والمدنية.

ج - ضرورية، لأنها تحفظ أمن البلاد العربية(3).

- ف -

الإطار الزمني للبحث

يتحدد الإطار الزمني للبحث في الفترة الممتدة من سنة 1920 إلى سنة 1946، وتحديد بداية هذه الفترة يرتبط باحتلال منطقة المشرق العربي وتجزئته، وبالتالي دخول المنطقة مرحلة جديدة في تاريخها، ولهذا كان من المنطقي اختيارها كبداية

للبحث، خاصة وأن فكرة الوحدة لم تكن مطروحة قبل هذا التاريخ. أما نهاية الفترة الزمنية للبحث فترتبط بقيام جامعة الدول العربية باعتبارها أول محاولة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر.

أما سبب حصر الموضوع في فترة 1920-1946 بالذات فيعود لكون هذه الفترة رغم أهميتها في تشكيل الوعي القومي العربي لازالت مجهولة لدى الكثيرين، وأن أدبياتها القومية عموما وفكرها الوحدوي خصوصا لازال غير مدروس، بل فإنه مبعثر إذ لم نقل أنه غير مجموع أصلا. فضلا عن ذلك فإن أعلام هذا الفكر ورواده لم يحظوا بدراسة وافية، وظل العديد منهم مجهولا وغير معروف.

لقد تألق في هذه المرحلة كتاب ومفكرون جعلوا من قضية الوحدة العربية قضيتهم الأولى، وقدموا بشأنها انتاجا نظريا ضخما نشروا معظمه في جرائد وصحف تلك الفترة، ثم توقفوا لسبب أو آخر، فبقي ذلك الانتاج الضخم أسير تلك الصحف والجرائد، كما مهملا لا أحد يلتفت إليه أو يسأل عنه. وهذا بالرغم من أن الأسس الأولى لفكرة الوحدة العربية ومنطلقاتها النظرية الكبرى وضعت من طرف هؤلاء الرواد وفي هذه الفترة بالذات، وهذا ما جعلنا نعتبرها فترة الاجتهاد النظري المحض، وفترة التأسيس الحقيقي للمشروع الوحدوي العربي.

- د -

تحديد إشكالية البحث

تتحدد إشكالية البحث من خلال طرحنا لمجموعة من الأسئلة نجملها فيما يلي:

1 - هل دعوة الوحدة العربية التي ظهرت في بداية العشرينيات، كانت لها منذ البداية أسس نظرية عبرت عنها أم لا؟ وما هي هذه الأسس ان وجدت؟ وفي أي شيء تتمثل؟ وكيف تم التعبير عنها؟

2 - هل تمكن دعاة الوحدة العربية الأوائل - والذين أطلقنا عليهم اسم رواد الفكر الوحدوي - من وضع تصور ورؤية متكاملة لأفكارهم؟ وهل استطاعوا أن يبلوروها في نظرية علمية متكاملة الأسس والجوانب؟ وما هو المدى الذي وصلوا إليه في ذلك؟

وهنا يمكن القول أن إشكالية هذه الدراسة تتمثل بالدرجة الأولى في البحث والتنقيب عن الأسس الفكرية أو النظرية التي انطلق منها دعاة الوحدة العربية خلال فترة ما بين الحربين، الفترة التي نعتبرها مرحلة تأسيسية أو تمهيدية.

أما المقصود بالمرحلة التأسيسية فهي تلك المرحلة التي اقتصر فيها على طرح الأفكار والتصورات الأولية للوحدة العربية قبل وضعها حيز التطبيق والتنفيذ باعتبارها مشروعا سياسيا يستهدف بناء دولة عربية بالمعنى الحديث.

أسباب اختيار البحث ودوافعه

في حقيقة الأمر هناك سبب رئيسي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، رغم صعوبته، وهو أن مشروع الوحدة العربية هو اليوم في حاجة ماسة إلى دراسات علمية جادة للكشف عن جوانبه المختلفة الفكرية منها والسياسية والاقتصادية وغيرها.

لكن الفكر النظري لهذا المشروع، رغم أهميته فإنه ظل يعاني من التهميش والاهمال واللامبالاة، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة في العمل القومي العربي، وترك بالتالي فجوات عميقة في مسيرته. كما أدى اهمال هذا الفكر وتهميشه إلى الحد من قدرته على التأثير في الواقع العربي المعاصر وعجزه عن ملاحقة تطوراته المتسارعة مما تسبب في تراجعه أمام تنامي ظاهرة الدولة القطرية وترسخ مؤسساتها وهياكلها وأنظمتها على حساب الوحدة القومية للأمة العربية.

وعليه فقد رأيت أن الواجب يفرض علي كمواطن عربي يحمل هموم أمته، الالتفات إلى أدبيات هذا الفكر والبحث عنها واخراجها إلى الوجود، واعادة قراءتها قراءة علمية موضوعية، لتكون مرشدا ودليل عمل لنا وللأجيال المقبلة نهتدي به في صنع المستقبل العربي المنشود.

لذا يمكن القول أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إليه هذا البحث هو تقديم تشخيص علمي دقيق للمنطلقات النظرية التي يقوم عليها مشروع الوحدة العربية كما عبر عنها الرعيل الأول من رواد الفكر الوحدوي.

وطموحي من وراء ذلك أن يرتقي هذا العمل النظري والجهد الذي قمت به إلى مستوى المرجعية الأساسية لنا ولأجيالنا المقبلة على وجه الخصوص، وبالتالي فإن هذه الدراسة ما هي إلا مدخل نظري للموضوع المطروق وهو مشروع الوحدة العربية ككل.

أهمية البحث

بداية يمكن القول أن هذا البحث جاء لمعالجة قضية لازالت حية في الأذهان والقلوب والضمائر. ذلك أن الوحدة العربية هي أم القضايا وبهذا المعنى فهي قضية العرب المركزية ومحل تطلع أجيالهم الصاعدة.

أما أهمية هذا البحث فهي تقوم في نظرنا على مجموعة من المعطيات نجملها فيما يلي:

أ - إنه أول محاولة من نوعها - في حدود علمنا - على مستوى المغرب العربي بل والوطن العربي كله، جاءت للبحث عن الأسس والمنطلقات الفكرية والنظرية التي انطلق منها رواد الفكر الوحدوي لبناء دولة الأمة العربية في العصر الحديث.

ب - إنه بحث نعتبره جديدا في موضوعه ومنهجيته، لكونه نفض الغبار وأخرج للقارئ والباحث العربي على حد سواء النصوص الفكرية للخطاب العربي الوحدوي في شكلها الأصلي، وقد لا أكون مخطئا إذا قلت أن نصوص هذا الخطاب لازالت مجهولة فعلا، لأنها لازالت حبيسة رفوف المكتبات العتيقة ودور الأرشيف العربية والأجنبية، فجلها مبعثر وموزع في صفحات مئات الجرائد والمجلات العربية القديمة البعيدة عن أيدي القراء، في الزمان والمكان. فضلا عن كونه حسب علمنا أول محاولة من نوعها في تخصص تاريخ الأفكار تناقش في معهد التاريخ.

وفي هذا السياق، فقد قمنا بمحاولة اجتهاد نظري عرضنا من خلاله نصوصا عديدة وكثيرة لعدد كبير من المفكرين والكتاب العرب خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وتتبعنا من خلال تلك النصوص نظرة هؤلاء الكتاب وتصوراتهم الخاصة لمسألة الوحدة العربية وجهودهم الكبيرة لوضع نظرية علمية لها.

ولا أبالغ إذا قلت أن هذا الجهد المتواضع الذي قمت به كان في حقيقته عملا جديدا في موضوعه، لأنه قام بنفض الغبار عن مصادر أصلية، ويهدف إلى التعريف بمرحلة مهمة وأساسية من تاريخنا المعاصر.

وكل هذا يسمح لنا بالقول بأن هذه المرحلة رغم ما لها من أهمية واضحة في تاريخ العرب عموما والقضية العربية خصوصا فإنها لم تحظ بعناية كافية من الباحثين، ولم يتصد أحدهم لدراستها بصورة شاملة إلا فيما ندر.

وعليه فإن هذه الدراسة جاءت لتسليط الأضواء على تصورات جيل الرواد لقضية الوحدة العربية التي كانت – وما تزال – تحتل موقعا ومساحة واسعة في عقل وقلب كل مواطن عربي.

صعوبة البحث

لقد اعترضتني في انجاز هذا البحث صعوبات جمة، منها صعوبة الحصول على مادة البحث نفسها، ذلك أن نسبة عالية من هذه المادة خلال الفترة المذكورة لازالت موجودة كمادة خام في الصحف والمجلات والدوريات، التي صدرت في مختلف الأقطار العربية والمهاجر، والاطلاع على هذه الجرائد كلها يكاد يكون من قبل المستحيلات. فضلا عن ذلك فإن هذه الجرائد غير متوفرة في مكتباتنا المحلية، الأمر الذي عقد مهمتي، واضطرني مرات عديدة إلى التنقل إلى بعض العواصم العربية والأوربية للبحث عنها والتنقيب في محتوياتها عن «النص الوحدوي». وقد زرت في هذا الإطار كلا من القاهرة (سنتي 1984 و1988)، وتونس (سنة 1993) وبيروت سنتي (1994 و1995) وباريس (سنة 1986) وعمان (1997) وقد كلفني ذلك وقتا طويلا ونفقات مالية كبيرة وجهدا مضنيا ومرهقا، على أن ما شجعني على مواصلة هذا البحث والسير به إلى أبعد الحدود رغم الصعوبات الجمة التي اعترضتني هي قناعاتي وإيماني العميق بأن موضوع الوحدة العربية أصبح اليوم – وأكثر من أي وقت مضى – من أهم المواضيع التي تشد الباحث الملتزم وتدفعه إلى الدراسة نظرا لضخامة التحديات الخطيرة التي تواجهها الأمة العربية من جهة، ونظرا لاستفحال وترسخ ظاهرة التجزئة التي تعانيها هذه الأمة وتحولها إلى ظاهرة ثابتة من جهة.

منهجية البحث وطريقة التحرير

واجهتني عقبة رئيسية عند شروعي في تحرير هذا البحث الذي يكتسي صبغة نظرية بحتة، وتتمثل هذه العقبة في طريقة التحرير أو المنهجية التي ينبغي اتباعها لعرض أفكار هذا البحث. وأعترف أنني احترت في المنهج الذي ينبغي أن أتبعه فيما يتعلق بتحرير هذا الموضوع. وهذا ما استغرق مني وقتا طويلا. لكنني وبعد محاولات عديدة، انتهت قناعاتي إلى أن أفضل أسلوب ينبغي اتباعه في مثل هذا النوع من الدراسات والأبحاث، هو ترك المعنيين (أقصد رواد الفكر الوحدوي) وأصحاب القضية أو الفكرة (أي قضية وفكرة الوحدة العربية)، يعبرون بأنفسهم عن آرائهم وأفكارهم. وهذا ما جعل مهمتي كباحث تنحصر فقط في تنظيم وترتيب الآراء الأفكار وفق تسلسل منهجي محكم كما تقتضيه طبيعة الموضوع المطروق.

واتبعت في ذلك المنهجية التالية:

بعد جمع مادة البحث الأساسية المتمثلة في النصوص والمقالات التي نشرت في الصحف والمجلات العربية القديمة، قمت بإخضاع هذه النصوص للقراءة والتحليل واستخرجت منها موضوعات وعناوين حددتها مسبقا. ثم قمت بعدها بعرض الآراء أو الأفكار المعبرة عن كل موضوع بنوع من الترتيب والتسلسل التاريخي المنطقي.

كما واجهني اشكال منهجي آخر من نوعية أخرى، وهو أنني وجدت نفسي أقوم بعملية تأريخ للمستقبل وليس للماضي كما جرت العادة عند المؤرخين والباحثين في التاريخ، وبمعنى آخر وجدت نفسي أبحث في موضوع مستقبلي لازال حيا في النفوس ومتفاعلا مع الواقع العربي المعاش. وهذا ما جعل البناء النظري لهذا البحث يقوم على منهجيتين مختلفتين، أولهما تتصل بالرؤية التاريخية، والموقف التاريخي، والثانية تتصل بما يعرف بالدراسات المستقبلية القائمة على استشراف المستقبل والتأريخ له.

وهذا ما دفعني إلى أن أصف هذا البحث بأنه بحث يجمع بين سمات البحوث الإستشرافية وبين سمات البحوث الوصفية، فهو إذن بحث استطلاعي وصفي في آن واحد.

وأتمنى أن يكون هذا المجهود الذي بذلناه منطلقا لبحوث أخرى إن شاء الله. ورجائي الوحيد هو أن لا يعتبر بحثي هذا بأنه دعاية سياسية لموضوع ايديولوجي أقوم به في رسالتي هذه، فلا دعاية في العلم سوى تلك التي تنوه بالحقيقة وتضيء السبيل الحق.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي ومدير بحثي الدكتور جمال قنان الذي تابع هذا البحث وشجعني على المضي فيه، وصبر معي طوال المدة التي استغرقها مني، كما أحييه أيضا على تعامله الراقي معي والمتمثل في النصائح والإرشادات والتوجيهات التي كان يمدها لي بغية انجاز هذا البحث واخراجه في أحسن صورة.

الهوامش

(1) - لعل أول مفكر عربي عبر عن هذا التحدي بشكل واضح هو الدكتور سليم شحادة في مقال نشره يوم 10 تشرين الثاني سنة 1920 حيث كتب يقول: «إن الحاضر قد وافى الأمة العربية بفرصة عظيمة وهو ذا المستقبل أمامها فهل هي تنتهز هذه الفرصة أو تقف وقفة الحائر تنتظر رحمة جيرانها وتلتمس الخلاص لنفسها ممن لا يرحم ولا يشفق. أم هي تقوم بأمر مستقبلها وتبرهن على أنها أمة ذات كفاية وجدارة فتضامي بعملها هذا غيرها من الشعوب المتمدنة». مرآة الشرق «التمدن العربي بعد الحرب»، ع 59 (10 تشرين الثاني 1920م).

(2) - في مطلع العشرينيات وتحديدا سنة 1922 كتب سلامة موسى يقول: «عند رجال الذهن ميل إلى تضامن الأقطار العربية بل اتحادها في شبه ولايات متحدة عربية» ثم أضاف: «ولكن انجلترا وفرنسا تعوقان تحقيق هذه الفكرة ...». انظر الهلال، ص 31، ع 2 (نوفمبر 1922م)، ص 129.

(3) - انظر في هذا الإطار كتاب المؤتمر - القومية العربية: حقيقتها، أهدافها، وسائلها. كما وضعها المؤتمر الأول للطلاب العرب في أوربا، المنعقد في بروكسل من 27 إلى 29 ديسمبر سنة 1938، دار الأحد للطبع والنشر، بيروت - 1939م، ص 54 و 64.

مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية

1954 - 1962 *

صفير مريم

يعتبر موضوع مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962 من المواضيع التاريخية - السياسية التي أبرزت دور العرب في نصرة القضية الجزائرية خلال مرحلة الثورة التحريرية التي تعتبر هي الأخرى مرحلة حساسة بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصرة، وأبرز ثورة شهدها الوطن العربي خلال القرن العشرين إن لم تكن الوحيدة التي شرفت هذا الوطن.

كما أنه كان من الضروري إلقاء الضوء على هذا الجانب المهم والأساسي ودراسته دراسة تاريخية، حتى نتمكن من الوقوف على روح التعاضد بين الأشقاء العرب عند المحن والشدائد، فكانت الثورة الجزائرية ومن خلالها قضية الشعب الجزائري المحك الحقيقي الذي أظهر روح التعاضد وشد الأزر، هذا إلى جانب كون الموضوع ذا أهمية بالغة بالنسبة إلى تاريخ الجزائر على وجه الخصوص

(*) - رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف أ.د. عمار بن سلطان، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر بتاريخ 24 جوان 1997، من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة مسعودة يحياوي رئيسا، وعمار بن سلطان مقررا وابراهيم مياسي عضوا، ونالت تقدير مشرف جدا.

وتاريخ الوطن العربي المعاصر عموما، هذا إلى جانب تقصي الحقائق التاريخية المتعلقة بالدعم العربي اللامشروط للقضية الجزائرية الذي تعرض إلى كثير من التشويه والتزييف المقصود قصد سلخ الجزائر عن مقوماتها العربية الإسلامية وتقزيم الدور العربي في الثورة التحريرية المباركة.

إن الدور الريادي الذي لعبته بعض الدول العربية المستقلة آنذاك في دعم القضية الجزائرية ومن خلالها ثورة نوفمبر، ماديا وسياسيا زاد من أهمية الموضوع التاريخية والسياسية على اعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزء من الوطن العربي وأن أطروحة فرنسا القائلة بأن الجزائر جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي باطلة وهو ما حذا بهذه الدول إلى الوقوف في وجه هذه الأطروحة والعمل سياسيا وعسكريا على دعم الشعب الجزائري للخروج من أزمته والتصدي الند للند للاستعمار الفرنسي.

هذا إلى جانب الأسباب الأساسية الكامنة وراء معالجة هذا الموضوع وهي:

1 - أن الموضوع في حد ذاته لم يحظ بدراسة معمقة ووافية وشاملة.

2 - جدية الموضوع لتناوله روح التضامن العربي من خلال الدعم السياسي واللوجستيكي للثورة الجزائرية.

3 - أن الموضوع الذي نعالجه لم يدرس من قبل عدا بعض الإشارات البسيطة الواردة في بعض المقالات.

4 - التهميش المقصود الذي ما يزال تعاني منه المواقف العربية من القضية الجزائرية.

5 - إن عظمة الثورة التحريرية وعدالة القضية الجزائرية مشرقا ومغربا، وهي حالة نادرة في تاريخ العرب المعاصر.

إن هدف هذه الدراسة هو ابراز روح التضامن والتعاضد العربي مع الشعب الجزائري وإثبات الشعور القومي على أنه ضرورة حتمية من خلال التضحيات العربية المقدمة للقضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري، وكسر الطرح الاستعماري المتنامي الذي حاول وما زال يحاول إبعاد الجزائر عن هويتها العربية

الإسلامية.

لقد جاءت معالجتنا للموضوع من خلال تقسيم علمي منهجي للعمل، فكان في مقدمة وأربعة فصول متكاملة وخاتمة مرفقة بقسم خاص بالملاحق ثم ختمنا العمل بقائمة من المصادر والمراجع فيما يخص الفصل الأول فقد جاء تحت عنوان ظروف تدويل القضية الجزائرية، تناولنا فيه الظروف الداخلية للجزائر والتطورات الدولية هذه الظروف والتطورات التي أوصلت القضية الجزائرية إلى غاية عام 1954 حيث اندلعت الثورة المباركة، كما ركزنا فيه على نشاط الحركة الوطنية السياسي والعسكري الرامي إلى التعريف بالقضية الجزائرية أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان دعم دول المشرق العربي للقضية الجزائرية وثورة التحرير ركزنا فيه على الدعم الذي قدمته كل من مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية، هذا الدعم الذي شمل جانبين أساسيين كانت القضية الجزائرية بأمس الحاجة إليها هما الجانب السياسي والجانب المادي.

أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان دعم دول المغرب العربي للقضية الجزائرية وقد ركزنا فيه هو الآخر على الدعم السياسي والمادي الذي كانت الثورة تتلقاه من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى.

وفيما يخص الفصل الرابع فقد جاء تحت عنوان دور الدول العربية في طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ونظرا لأهمية هذا الفصل الذي يعتبر تتويجا للفصول السابقة فقد ركزنا فيه على عناصر أساسية تمثلت فيما يلي:

إبراز الدور العربي في المؤتمرات الدولية وهي مؤتمر باندونغ عام 1955 والمؤتمر الأفرو – آسياوي بالقاهرة عام 1957 ثم مؤتمر أكرا عام 1957 كذلك، ثم مؤتمر منروفيا عام 1959 وأخيرا مؤتمر بلغراد عام 1961، كما أبرزنا الدور العربي في هيئة الأمم المتحدة من خلال التركيز على كل دورات الجمعية العامة لهذه الهيئة الأممية ابتداء من عام 1955 إلى غاية دورة عام 1961، لتكتمل بذلك حلقات الكفاح العربي للإستعمار الفرنسي في الجزائر، وثورة نوفمبر بالاستقلال الكامل للجزائر عام 1962.

وقد توصلنا من خلال هذا العمل المتواضع إلى عدة نتائج هامة أبرزها نفض الغبار على الموقف العربي الموحد تجاه الثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري هذا إلى جانب إبراز البعد العربي لهذه القضية والذي جسدته شعوب الأمة العربية في وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري جعل فرنسا تدرك أن القضية الجزائرية هي قضية عربية وأن الجزائر جزء لا يتجزء من الوطن العربي.

الفكر القومي عند ساطع الحصري وأثره على الحركات القومية العربية الحديثة*

رابح لونيسي

إن دراسة الفكر القومي عند ساطع الحصري في الظرف الحالي له أهمية كبرى، وهذا يعود إلى التراجع المريع لفكرة القومية العربية، وانحسار المد القومي العربي بعد نكسة 1967. فنحن من خلال دراستنا هذه نسعى إلى التعريف بهذا المفكر العربي الذي يعتبر أحد رواد الفكر القومي العربي، بل يمكن لنا القول أنه أول من حاول التنظير للفكرة القومية العربية.

ومن أبرز العوامل التي دفعتنا إلى معالجة هذا الموضوع هو ما لاحظناه من جهل منطقة المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة بهذا المفكر، إلى جانب كون أفكار ساطع الحصري تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، التي نعتبرها أحد الشروط الأساسية للخروج بهذه الأمة من التبعية والتخلف نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تملكه، وللإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية الهائلة المتوفرة فيها، إلا أنها مشتتة بين مختلف الأقطار العربية.

(*) - رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف جمال قنان، نوقشت بمعهد التاريخ جامعة الجزائر، بتاريخ 26 جويلية 1997، من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة مسعودة يحياوي رئيسا، وجمال قنان مقررا وبوعزة بوضرساية ومحمد نور الدين، ونالت تقدير مشرف جدا.

ان تراجع فكرة الضرورة الحيوية لتوحيد الأمة العربية أدى إلى إحياء الأفكار الاقليمية والقطرية في الوطن العربي بشكل كبير، وتعود أسباب هذا الاحياء في نظرنا إلى فشل بعض الحركات القومية العربية التي وصلت إلى السلطة في تجسيد الوحدة العربية إما بفعل خارجي أو بفعل داخلي لما تحمله هذه الحركات من نظرة اقصائية لمختلف التيارات السياسية والاجتماعية والايديولوجية التي لا تشاركها نفس الطرح. مما أفقد الأمة العربية طاقات فكرية وبشرية هائلة يمكن أن تعطي لفكرة تحقيق الدولة العربية الواحدة دفعا كبيرا.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل هل يمكن لفكر الحصري اليوم اعادة الحيوية لفكرة القومية العربية المرتبطة بالديمقراطية فقط. والتي لا تقصي أي طرف أو اتجاه سياسي أو فكري أو اجتماعي في الوطن العربي؟ وهل يسمح لنا ذلك باقامة دولة عربية واحدة تجمع كل هذه التيارات التي ترتبط فقط بدولة الوحدة بغض النظر عن برامجها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومرجعيتها الفكرية؟ وهل يمكن لفكر الحصري أن يساهم في تحقيق الوحدة العربية التي تعد اليوم ضرورة حيوية أكثر من الماضي خاصة وأن علماء المستقبليات يرون أن أي مجموعة جيو- اقتصادية التي لا تضم أكثر من 150 مليون نسمة لا يمكن لها البقاء في القرن القادم. وأن العالم اليوم يسير نحو التكتلات الكبرى، ليس فقط على أسس قومية بل أيضا على أسس حضارية؟ فهل يمكن لفكر الحصري القومي اليوم أن يضع أساسا تجتمع عليه كل القوى والتيارات السياسية في الوطن العربي سواء كانت شيوعية أو إسلامية أو ليبيرالية أو اشتراكية، فنتخلص من بعض تلك الأفكار القومية السابقة التي ربطت فكرة القومية العربية بمضامين وايديولوجيات معنية جعلت القوى الأخرى تعتقد أن فكرة القومية العربية معناها فرض تلك المضامين والايديولوجيات، ولا ينحصر هدفها فقط في تحقيق الوحدة العربية بغض النظر عن الايديولوجية أو الفكر السياسي أو الاجتماعي الذي تؤمن به مختلف القوى العربية ما دامت تؤمن بالوحدة العربية، وتضع مصلحة الأمة العربية فوق كل اعتبار.

وما دفعنا أيضا إلى تناول فكر الحصري القومي هو إيماننا الراسخ بأن القوى الكبرى في الغرب تعمل جاهدة على ابقاء الوطن العربي مجزءا ومفكك الأوصال، لأن ذلك هو الضمان الوحيد للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي، ولأن هذه القوى تدرك جيدا من خلال دراستها للتاريخ

أنه كلما ظهرت قوة في هذه المنطقة التي يطلقون عليها مصطلح «الشرق الأوسط» إلا وهددت مصالح الغرب. كما تصعد هذه القوة إلى القمة وزعامة العالم، ولهذه الأسباب كلها فإن قوى الغرب الكبرى تعمل على قمع أو تحريف أو تشويه لكل فكرة يمكن أن تكون وراء ظهور هذه القوة الموحدة التي يمكن أن تهدد مصالحها، ومنها فكرة القومية العربية، ونلاحظ في السنوات الأخيرة خاصة الدور الذي تقوم به هذه القوى العربية من أجل ترسيخ الأفكار القطرية والاقليمية، وسعيها الحثيث لربط الأقطار العربية المختلفة بأفكار بعيدة كل البعد عن مصالح العرب وتحقيق طموحاتهم في التقدم والاستقلال، ومن هذه الأفكار نجد فكرتي المتوسطية والشرق الأوسطية.

إن هذه العوامل هي التي أملت علينا اختيار هذا الموضوع، ولكي نسيطر على الموضوع من كل جوانبه، فإننا لم نكتف بدراسة فكر الحصري القومي فقط، بل حاولنا أن نتمحص كل ما له علاقة من قريب أو بعيد بالموضوع. وبهذا أطلعنا على الكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولت تاريخ الوطن العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى حتى نكسة 1967. كي نتعرف أكثر على الظروف العامة التي ولدت فيها أفكار الحصري انطلاقا من مبدأ أن الأفكار هي وليدة الظروف والبيئة التي عاشها صاحبها، فهو يتأثر بهذه البيئة ويؤثر فيها، وأطلعنا أيضا باسهاب على مختلف الأفكار القومية سواء كانت عربية أو أوروبية لنتعرف على مدى تأثر الحصري بمختلف هذه الأفكار وتفاعله معها، ولم نكتف بذلك بل استعنا ببعض كتب ونظريات علم النفس لفهم نفسية الحصري وهل هناك عوامل نفسية كانت وراء صياغة أفكاره القومية؟

هذا بشأن المراجع المساعدة للبحث، أما المصادر الأساسية لفكر الحصري القومي، فاننا نعترف بتوفرها لأن كتبه القومية منشورة كاملة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في طبعات ممتازة وأنيقة، إلا أننا اصطدمنا بمصاعب أثناء البحث عن المصادر التي تناولت حياة الحصري، لكن علينا الإشارة إلى أن هذه المصاعب لم نتلقاها بشكل كبير عند تناول حياة الحصري في العراق وهو يشرف على المعارف هناك لمدة عشرين سنة، لأن الحصري قد سجل الكثير عن هذه المرحلة من حياته في مذكراته المعنونة بـ «مذكراتي في العراق» وهي من جزئين، لكننا اصطدمنا عند البحث عن حياته بدقة قبل عام 1921 وبعد عام 1941 خاصة طفولته وحياته في الفترة العثمانية، وللأسف الشديد فإن الحصري كان

بصدد كتابة مذكراته كاملة منذ طفولته حتى أواخر حياته، لكن وافته المنية وهو في بداية هذا العمل. ولو توفرت لدينا المصادر والمراجع عن هاتين المرحلتين خاصة المرحلة الأولى لكان بإمكاننا اكتشاف الكثير من العوامل النفسية التي كانت تختفي وراء صياغة الحصري لأفكاره القومية مما سيساعدنا على التمييز بين أفكاره الموضوعية النابعة من أسس علمية وأفكاره الذاتية النابعة عن ظروف نفسية خاصة به، مما سيسمح للفكر القومي الاستفادة أكثر من فكر الحصري.

وقد قسمنا بحثنا إلى مدخل وأربعة فصول.

تناولنا في المدخل الذي عنون بـ «ظهور فكرة القومية العربية» ظهور فكرة القومية في أوروبا ثم كيف انتقلت هذه الفكرة إلى البلاد العربية في النصف الثاني من القرن 19م، وما انجر عنها من صراع بين القوميين العرب والدولة العثمانية ووصوله إلى صدام مسلح أثناء الثورة العربية 1916 ووقوع البلاد العربية في المشرق تحت الانتداب البريطاني والفرنسي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم في هذه الفترة التي ظهرت فيها البوادر الأولى للفكر القومي العربي من الإشارة إلى بعض الأفكار السائدة حول القومية في الوطن العربي آنذاك.

وفي الفصل الأول المعنون بـ «عصر الحصري وحياته» انطلقنا من مبدأ أن الإنسان وليد بيئته، ولهذا فإنه لا يمكن فهم فكر الحصري فهما موضوعيا دون معرفة الأوضاع العامة في الوطن العربي في الفترة التي نشأ فيها هذا الفكر وتفاعل معها. ولهذا تناولنا هذه الأوضاع من كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كما تناولنا أيضا حياة الحصري كطفولته والرحلات التي قام بها وتعليمه والمناصب التي تولاها في الفترة العثمانية، وكيف انتقل الحصري من فكرة الرابطة العثمانية إلى فكرة العروبة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم تتبعنا مسار حياته في العراق وبعد نفيه من العراق في 1941 مع الإشارة إلى مختلف المناصب التي تولاها في العراق وخارج العراق.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ «الفكر القومي عموما عند ساطع الحصري» تعرضنا في بدايته إلى نظرة الحصري إلى القومية بصفة عامة ثم تناولنا كيفية توصل الحصري إلى هذه النظرة من خلال نقاشه لمختلف النظريات القومية، وهي الألمانية والفرنسية والشيوعية والعنصرية، وعلاقة الدين بالقومية، ونقاشه لمختلف العناصر التي يمكن أن تشكل الأمة، وبعد كل هذا بحثنا في مختلف العوامل التي يمكن أن تكون وراء تبنيه نظرته إلى القومية، وختمنا هذا الفصل بتناول مختلف

الانتقادات التي وجهت لفكره القومي، فأخذنا أربعة نماذج انتقادية تمثل لأربعة اتجاهات في الوطن العربي، فأشرنا إلى انتقادات أنور الجندي للحصري كممثل للاتجاه الإسلامي، وسعدون حمادي عن الاتجاه القومي والباس مرقص عن الاتجاه الشيوعي وميض نظمي كممثل للنقد الأكاديمي العلمي الخالي من تأثيرات ايديولوجية.

وفي الفصل الثالث الذي عنوناه بـ «محتوى الفكر القومي العربي عند الحصري» تناولنا فيه فكره القومي الخاص بالأمة العربية كمفهومه للأمة العربية، وجذور التجزئة والاقليمية، ومختلف نقاشات الحصري مع الاتجاهات الاقليمية والأممية في الوطن العربي كالفرعونية والقومية السورية واللبنانية والشيوعية والإسلامية. وبعد ذلك انتقلنا إلى طروحات الحصري حول كيفية بناء الوحدة العربية، وما هو شكل الدولة العربية الموحدة، هل هي اندماجية أم فيدرالية أم كنفدرالية؟ ثم تناولنا اجابات الحصري حول كيفية مواجهة الاستعمار والصهيونية، وفي آخر هذا الفصل حاولنا الإجابة عن هذا السؤال هل فكر الحصري القومي يحمل برنامجا قوميا أم هو خال من كل مضمون كما يرى بعض القوميين العرب؟ فاستطعنا استخراج أهم المبادئ الأساسية لبرنامج القومية العربية لدى الحصري المنبثة هنا وهناك في ثنايا كتبه القومية.

وفي الفصل الرابع والأخير المعنون بـ «الفكر القومي العربي المعاصر وموقعه من فكر الحصري»، فإننا حاولنا من خلال أدبيات الحركات القومية العربية المعاصرة المتمثلة في حزب البعث العربي، والحركة الناصرية، وحركة القوميين العرب الإجابة عن التساؤل هل للحصري تأثير على أفكار هذه الحركات؟ وما دام من الصعب الجزم بالتأثير أم لا فإننا اكتفينا بعرض موجز للفكر القومي لهذه الحركات الثلاث، ثم استخراج نقاط الاتفاق والاختلاف بينها وبين فكر الحصري القومي.

وقد توصلنا من خلال بحثنا إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تبني الحصري للنظرية القومية الألمانية، ويرى أن اللغة والتاريخ المشترك هما المقومان الأساسيان للأمة، إلاّ أن ذلك ليس معناه استبعاده للعناصر الأخرى التي يمكن أن تشكل الأمة، إلا أنها لا يعتبرها عناصر أساسية.
- تركيز الحصري على تنفيد الأفكار الاقليمية والأممية والبرهنة على أن العرب يشكلون أمة واحدة لأنهم يشتركون في اللغة والتاريخ.

- تأييده لكل خطورة وحدوية عربية مهما كانت ضئيلة.

- اعتماده على القاعدة - الاقليم كوسيلة لتحقيق الوحدة العربية، واعتباره مصر هي هذه القاعدة - الاقليم التي يجب أن تقود العملية الوحدوية العربية بحكم موقعها وقوتها الاقتصادية والبشرية والثقافية والحضارية.

- امتلاك الحصري لبرنامج للقومية العربية منبث هنا وهناك من كتبه القومية، ويستهدف تحقيق النهضة العربية، ومبني على مبادئ أساسية تتمثل في التجديد مع التواصل الحضاري، بناء انسان عربي جديد بواسطة التربية والتعليم، العلمانية كحل لاشكالية الأقليات الدينية في الوطن العربي، الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية مع ضمان العدالة الاجتماعية.

- رفضه أي ربط لفكرة القومية العربية بأي مضمون اجتماعي أو برنامج سياسي. وأن مسألة البرامج والايديولوجيات والأفكار متروكة للاختيار الديمقراطي الحر للشعب العربي، فالحصري ضد اقصاء أي اتجاه سياسي أو ايديولوجي أو فكري أو اجتماعي بشرط أن يؤمن بفكرة العروبة ويضع مصلحة الأمة العربية فوق كل اعتبار. وفي هذا المجال بالذات تكمن أهمية فكر الحصري القومي الذي يدعو إلى إقامة دولة عربية واحدة ديمقراطية تتعايش فيها سلميا كل التيارات الايديولوجية والفكرية والاجتماعية.

القسم الرابع

دراسات باللغة الأجنبية

L'oeuvre de Eugène de Redon (1883-1913)* Innovations et blocages dans l'urbanisme algérois de la période coloniale

Dr. M. SAIDOUNI

Introduction

L'aménagement urbain algérois, à l'époque coloniale, a connu, au cours de la deuxième moitié du XIXè siècle et la première moitié du XXè, la succession d'une diversité de projets de ville, qui reflètent les moments importants de l'évolutuion de la société coloniale, ses projets d'avenir et les enjeux qu'impliquait la *construction* de l'espace colonial dans son volet urbain.

Les trois premières décennies de la colonisation française furent dominées, en matière de transformation de l'espace urbain, par la mainmise du corps du Génie de l'armée d'Afrique dont les principales préoccupations étaient la transformation et l'extension de l'espace urbain, dans la stricte limite des besoins immédiats et des exigences de la défense. Mais, dès les années 1850, la municipalité et des aménageurs civils, encouragés par l'évolution de l'opinion publique

(*) - Les dates concernent la période pendant laquelle Eugène De Redon a soumis les variantes de sa proposition.

citadine, le rôle économique naissant de la ville et l'épisode significatif du Second Empire, concevaient de manière plus audacieuse l'évolution de l'espace urbain algérois, en termes d'ampleur de l'extension urbaine et de qualité des nouveaux espaces urbains à prévoir(1).

Les aménageurs, qui portaient les nouvelles idées, n'avaient pas la tâche facile. Le droit de regard du Génie militaire sur les affaires d'urbanisme ne pouvait être remis en cause en peu de temps. L'évolution allait s'avérer lente. Cette lenteur s'explique par deux facteurs essentiels: la difficulté de changer des pratiques fortement ancrées dans le système de partage des pouvoirs dans la société coloniale, entre civils et militaires(2); et le caractère inachevé et schématique des idées nouvelles préconisées par des aménageurs n'ayant pas l'envergure suffisante et déconnectés de la réalité locale, ce qui nous autorise à leur donner le qualificatif de *faiseurs de plans* ou encore de *francs-tireurs de l'aménagement* dont les idées étaient toujours, plus ou moins radicalement, refusées par les instances officielles de l'aménagement urbain local, dominées par le Génie militaire dans le cadre des commissions mixtes; ces mêmes idées paraissaient, aussi, trop ambitieuses en comparaison de l'état de maturité de la société coloniale en Algérie et de ses capacités réelles à mettre en oeuvre un projet de ville de grande ampleur.

De Redon, qui constitue l'objet de cet article, s'inscrit dans cette tradition d'aménageurs dont les propositions sont, a priori, déconnectées de la réalité locale. Sa contribution, au cours des deux dernières décennies du XIXè sicèle et des deux premières du XXè, perpétua la démarche des premiers faiseurs de plan des années 1850, mais une plus grande complexité et ténacité dans la démarche et les enjeux, font de *l'affaire* De Redon, un épisode digne d'analyse et qui permet d'éclairer plusieurs zones d'ombre de l'aménagement urbain algérois de l'époque coloniale. L'épisode De Redon constitue, en effet, un moment d'articulation entre un aménagement urbain archaïque et les tendances novatrices qu'allait connaître Alger dès le début des années 1930.

De Redon un cas particulier de faiseur de plan: éléments de compréhension de la personnalité

Parmi les faiseurs de plan qu'a connus Alger à l'époque coloniale, De Redon est un cas particulier et intéressant dans le cadre de l'écriture d'une histoire des projets urbains, qui est aussi une histoire de leurs auteurs.

Son oeuvre se situe à mi-chemin entre le projet innovant pour le contexte et l'époque et les *spéculations* des faiseurs de plans. Bien qu'étant lui aussi un faiseur de plan, De Redon se distingue des autres par une vision plus complexe et plus élaborée de l'évolution de la ville d'Alger.

Le nom de De Redon a une *histoire*. Dès les années 1850, son père, l'ingénieur civil Jean De Redon, associé à l'entrepreneur Picon, fut à l'origine de modestes propositions(3) concomitant avec la pléthore de plans des années 1850. Comme d'autres acteurs de l'urbanisme et de l'architecture algérois de l'époque coloniale, Eugène De Redon appartenait donc à une tradition familiale(4) dont il allait écrire l'essentiel des épisodes, de 1883 jusqu'à la première guerre mondiale. Ce n'est qu'au lendemain de la guerre qu'une nouvelle approche de l'aménagement urbain, incarnée par le Plan d'aménagement, d'extension et d'embellissement(5), consacrera le rejet des conceptions urbaines du XIXè et qui étaient celle de De Redon.

Ingénieur civil, entrepreneur, conseiller municipal, membre d'une commission des délégations financières du Gouvernement général de l'Algérie, Eugène De Redon était un homme aux facettes multiples et à la personnalité relativement riche, mais aussi d'une certaine ambiguïté à laquelle a contribué, dans une large mesure, une longue carrière qui en faisait aussi bien un homme du XIXè siècle, qu'un personnage du XXè siècle. Bien qu'il ne prendra pas part directement dans les évolutions que connaîtra l'après-guerre, il en incarnait néanmoins les prémices.

Faiseur de plan, Eugène De Redon était aussi un défenseur déclaré de l'intérêt public et ses liens étroits avec l'institution municipale et l'appui que celle-ci lui prodiguait souvent, mais pas toujours, en

témoigne. Ses projets étaient certes individuels et traduisaient des conceptions particulières, mais s'inscrivaient dans ce que nous pouvont appeler des appels d'offres officiels; ainsi son oeuvre était fondamentalement liée au problème crucial, pour les acteurs civils, du déclassement des fortifications et ne peut se concevoir en dehors de cette problématique.

L'oeuvre de De Redon frappe aussi par son étalement dans le temps et la multiplicité des projets présentés. Dans un premier temps, ce fut le projet de transformation de la ville de 1884, présenté à la suite de la proposition de la loi du 16 juillet 1883 sur le déclassement de l'enceinte d'Alger, et en appui à la campagne active menée par De Redon dans ce sens(6); ce projet fut re-présenté en 1893; repoussé, il réapparut en 1898 et encore une fois en 1912, mais cette fois-ci comme proposition partielle pour les quartiers de Belcourt et du Hamma. Ceci dit, le *grand* projet De Redon réapparut à deux reprises, en 1910 et en 1913, à propos du quartier de la Préfecture.

La ténacité de l'auteur est renforcée par la constance dans les conceptions du *projet* - avec adaptations et évolutions - et de la problématique centrée sur la question de la fin de la ville militaire. Malgré cela, il faut éviter la tentation d'accorder à De Redon une influence qu'il n'a certainement pas eue sur l'évolution des idées. Concrètement, le résultat est fort modeste(7), cette oeuvre qui ne fut jamais transcrite sur le terrain, apparaît, en définitive, comme une contribution à l'élan général ayant précipité le déclassement partiel des fortifications et l'utilisation des terrains militaires(8).

De Redon entrepreneur, De Redon aménageur ambitieux, qu'on accusa par moments d'utopie, personnage banal sans portée intellectuelle ou innovateur et incitateur des évolutions futures? De Redon était probablement tout cela à la fois et n'était pas un simple entrepreneur-spéculateur à l'image de ceux qui peuplaient l'univers de l'urbanisme algérois pendant la deuxième moitié du XIXè siècle(9), comme cet article essayera de le démontrer.

L'intérêt de De Redon pour l'intérêt public et l'aménagement ordonné plonge ses racines dans la carrière de son père Jean De Redon. D'une part, celui-ci prit part, au milieu du XIXé siècle dans le cadre de

la Compagnie De Redon-Stucklé, au grand élan de la spéculation qui transformait le tissu de la ville ancienne par des interventions successives et incohérentes(10); mais d'autre part, il n'était pas un conformiste ou un spéculateur sans convictions, la position de la compagnie à propos de la rénovation urbaine était conséquemment motivée et peut rappeler à bien des égards les positions d'Eugène De Redon le fils; en effet, la compagnie De Redon-Stucklé était motivée par la *grandeur des travaux parisiens*, les décrets de Haussmann relatifs aux rues de Paris et la loi sur les logements insalubres, pour proposer l'expropriation globale du quartier de la rue de la Lyre(11). les propriétaires avaient alors protesté qu'Alger n'était pas Paris, que les grands travaux d'embellissement prévus par les spéculateurs en question auraient eu pour conséquence l'augmentation des loyers(12).

Le père de De Redon offrait donc lui même deux facettes qui joueront un rôle certain dans la formation de la personnalité du fils, autrement plus radicale et engagée et qui gardera le souci du *concessionnaire potentiel* lors la présentation de ses projets. Un auteur comme Federico Cresti ne vit que cette seconde face de sa personnalité, en ne le considérant que comme un spéculateur en quête de grandeur pour sa ville qui devait rivaliser grâce à ses projets d'embellissement(13) avec les grandes villes de la métropole; émettant un jugement global sur les faiseurs de plan, mais qu'il applique à l'oeuvre de De Redon, Cresti écrit(14): "Cependant, les moyens utilisés, tant matériels qu'intellectuels, n'étaient pas à la hauteur de cette compétition (avec les grandes villes de la métropole)...". Cresti met ici le doigt sur le contraste essentiel dans la personnalité de De Redon entre des préoccupations générales et généreuses et une réalité locale et personnelle ne pouvant conduire qu'à des résultats décevants.

De Redon et l'intérêt général: question de l'impôt sur la propriété non bâtie

Le spéculateur Eugène De Redon est assez connu et c'est presque exclusivement lui que nous offre la lecture des archives traditionnelles - débats autour de ces projets dans le cadre municipal, notamment. C'est Eugène De Redon préoccupé par l'intérêt public qui reste méconnu.

Sortant du cadre étroit de la ville d'Alger et des problèmes de son aménagement, il s'intéressait aussi à l'effort public et commun des villes et de la colonie; c'est ce que montre un rapport inédit de De Redon sur l'établissement d'une *contribution foncière sur les propriétés non bâties*(15), rapport datant du début du XXé siècle et que nous présentons ici comme un exemple de l'engagement de cette personnalité pour l'effort public en faveur de l'urbanisation.

A travers ce rapport qu'il rédigea en tant que rapporteur de la commission des impôts nouveaux, rattachée aux délégations financières du Gouvernement général, De Redon n'est pas le projeteur polémiste de modeste envergure que montrent les débats suscités par ses projets. Il défend dans un cadre officiel la dotation du pays des moyens nécessaires à un aménagement urbain efficace et soucieux de l'utilité publique. A côté de ces multiples échecs concernant les propositions d'aménagement de la ville d'Alger, il contribue, dans un cadre officiel, à la réflexion sur le contrôle de la propriété foncière urbaine et la dotation des pouvoirs publics locaux de moyens financiers plus conséquents. Ne tire-t-il pas là, indirectement, la leçon de ces échecs et ne conclue-t-il pas à la stérilité de l'oeuvre individuelle et à la nécessité d'une oeuvre collective, dans un cadre institutionnel? La démarche de De Redon ne relève pas ici du pragmatisme et du réalisme épisodiques décelables à travers la présentation de ses divers projets, mais plutôt d'une position de principe et de l'ébauche d'une démarche réaliste en quête d'approbation officielle.

Même en tant que rapporteur d'une commission officielle, De Redon gardait toutefois un style de présentation où est mise en avant sa propre personne: "Après m'être livré à une étude plus approfondie de la question de l'impôt sur la propriété non bâtie, j'ai été quelque peu effrayé du développement que j'aurais dû donner au rapport que la commission m'avait charger de lui présenter, si, faisant état des nombreux documents que j'ai consultés, j'en avais résumé l'analyse, même sommaire"(16).

Favorable à l'établissement d'un impôt sur la propriété non bâtie, l'auteur ne dérogeait pas à son volontarisme habituel et à son empressement constant à faire les choses; son souci de régler avec

rapidité les problèmes de l'aménagement urbain est une réaction aux lenteurs légendaires de l'urbanisme algérois, cause de bien des erreurs incurables . Il exprimait ainsi son souci à propos de la propriété non bâtie: "Différer plus longtemps l'établissement d'un impôt sur la propriété non bâtie, ce serait tout en consacrant une injustice flagrante, créer, au profit d'une catégorie de contribuables, un privilège..."(17).

En tant qu'acteur de longue date de l'aménagement urbain de la capitale coloniale, De Redon se retrouvait parfaitement dans le rôle du porte-parole de l'urbanisation; celle-ci étant l'antithèse de la propriété non bâtie, en s'attaquant à cette dernière, il était le défenseur de la propriété bâtie et du commerce, activité urbaine par excellence: "De 1831 à 1884, le commerce seul supporte l'impôt direct. Le 1er janvier 1885, la propriété bâtie à son tour est imposée au profit exclusif des départements et des communes. Enfin, le 1er janvier 1892, cette même propriété voit ses charges augmenter, cette fois au profit de l'Etat, qui percevra désormais 3-20% du revenu net imposable.

Cette situation peut-elle durer longtemps?

Incontestablement non!

Elle existe aujourd'hui cette propriété (bâtie), grâce aux sacrifices des citadins et des indigènes...

L'heure est donc venue pour elle (la propriété non bâtie) d'apporter sa quote-part à l'effort commun, à l'effort décisif!"(18).

L'effort dont il est question est, en fait, l'effort d'urbanisation de la colonie, il se comprend par l'importance accrue de la colonisation citadine par rapport à la grande colonisation terrienne initiale(19).

L'engagement de De Redon repose sur ce principe; il se joint aux tendances ordonnatrices qui craignent que ne soient détournées les opportunités de l'urbanisation des villes coloniales, par les forces de l'anarchie et de la spéculation.

Dans cette perspective, l'auteur se place du côté des officiels. L'urbanisation devant être une affaire de la puissance publique, pour laquelle il ne manque pas d'éloges et dont il utilise les positions comme argument(20).

Concrètement, l'auteur réclame un complément à la loi municipale du 23 décembre 1884, pour permettre l'application, avec des tempéraments, à l'Algérie la loi relative à l'impôt sur la propriété non bâtie en France, datant du 23 novembre 1798 dont il fait un exposé des articles(21).

La préoccupation de De Redon est globale et se situe à l'échelle de la colonie. Alger est un des quatre exemples où l'impôt sur la propriété non bâtie était déjà appliqué à la date du rapport(22); l'application à la commune d'Alger date en effet de 1874 et à Mustapha qui lui sera rattachée en 1904, de 1878. Le fait que l'auteur donne des exemples de communes urbaines pour appuyer ses dires, confirme sa préoccupation centrée sur l'urbanisme des villes, alors que l'imposition de la propriété non bâtie doit s'appliquer au domaine foncier dans son ensemble.

L'oeuvre de De Redon est diverse en termes de préoccupations et d'échelle. Il s'intéressait, aussi bien, à une approche globale de l'urbanisation de la colonie et des projets mineurs d'alignements et de nivellements de rues à Alger(23), en passant par l'essentiel, c'est-à-dire ces propositions d'aménagement global d'Alger dont nous dressons les grandes lignes, dans ce qui suit, afin d'apprécier la complexité de l'oeuvre de De Redon et de l'accueil qui lui fut réservé, tant par les militaires que par les autres acteurs de l'urbanisme local, ce qui constitue la meilleure démarche pour replacer De Redon dans son environnement immédiat.

Quelques grandes lignes des "projets" de De Redon pour la transformation et l'embellissement d'Alger

Les projets de l'ingénieur civil De Redon étaient, en réalité, des variantes d'un seul projet originel ("Projet de transformation et d'embellissment de la ville d'Alger" de 1884) que l'auteur a adapté, au gré des circonstances et de l'évolution de la demande, pendant une assez longue période.

Quelles sont les principales constantes de(s) projet(s) De Redon, et dans quelle mesure constituent-ils une oeuvre innovante pour le contexte algérois de l'époque?

C'est d'abord dans la terminologie de l'intitulé du projet - transformation et embellissement de la ville d'Alger - que l'on repère les premières indications sur les ambitions de l'auteur. Les termes utilisés par De Redon étaient, certes, banaux pour le contexte européen de l'époque, mais leur utilisation à Alger démontrait une démarche audacieuse(24). Il suffit de comparer cet intitulé *général* à ceux utilisés par d'autres faiseurs de plan algérois pour désigner leur propositions; ceux-ci exprimaient directement l'objet du projet: nouvelle ville à établir à tel endroit; prolongation de tel boulevard; transformation de tel quartier, etc. Par contre, chez De Redon, la référence au cadre spatial est générale; en parlant d'*Alger*, il donnait un caractère global à son oeuvre, alors que les autres projeteurs évoquaient les terrains de Mustapha, de l'Agha, du quartier de la Préfecture, de Bal-el-Oued, c'est-à-dire des fragments de la ville.

Selon les sources, le projet de De Redon est qualifié tantôt de projet de transformation, tantôt de projet d'agrandissement(25). En fait, c'est un projet ambigu qui se rapprochait des projets de transformation à petite échelle par des solutions proposant des aménagements localement, mais qui s'en éloignait toutefois par ce qu'on appela à l'époque *sa grande envergure* qui était pour les sphères préoccupées de dépenses, un handicap qu'elles ne manquèrent pas d'opposer continuellement à l'auteur.

Dès le premier projet de 1884, intitulé "Projet de transformation et d'embellissement de la ville d'Alger", De Redon s'attaqua de front à la ville militaire, en se basant sur l'hypothèse du dérasement *complet* et non partiel de l'enceinte et en envisageant "de détruire le mur d'enceinte, de poursuivre le boulevard du front de mer sur plusieurs kilomètres et de ralier la ville à l'Agha par de larges avenues...". Il estimait, en effet, qu'un projet grandiose ne pouvait s'accommoder des entraves que les exigences de défense imposaient, ni des avis du tout puissant Comité de défense qui était hostile au déclassement et au dérasement des fortifications de la ville. Cette opposition de principe à la ville militaire est fondamentale dans la démarche de De Redon.

Parmi ses choix d'aménagement, De Redon préconise, dans toutes ses variantes, le gain de terrains urbanisables sur la mer. Cette vieille

idée des faiseurs de plan algérois n'est pas l'apanage de De Redon, mais elle revêt chez lui une portée inédite. Alors que les faiseurs de plans la préconisaient comme un échappatoire face à l'emprise militaire sur les terrains potentiellement urbanisables, De Redon la présente comme une fin en soi, car l'auteur balaye d'un coup de crayon la ville militaire(26) et ce n'est donc pas elle qui le pousse à prévoir l'emprise sur la mer, il envisage, en effet, de: "... détruire le mur d'enceinte, de poursuivre le boulevard du front de mer sur plusieurs kilomètres et de relier la ville à l'Agha par de larges avenues..."(27).

L'autre indicateur important des ambitions du projet est son aire de déploiement. Dès son premier projet, De Redon s'attaquait aussi bien à l'extension vers le nord (Bab-el-Oued) que vers le sud (Agha). Bien qu'il n'ait pas résolu le problème du prolongement de la ville vers les terrains plats de Mustapha(28), le projet De Redon, en proposant comcomitamment les deux extensions (nord et sud) innove au regard des autres faiseurs de plans qui optaient pour des extensions unidirectionnelles, soit en respectant la tradition héritée des années 1850 et privilégiant une extension vers le sud - comme par exemple le projet de l'architecte André Fumat qui date de la même période que celui de De Redon -, soit, tirant les conséquences de la séparation des communes d'Alger et de Mustapha (banlieue sud) et essayant de contrarier le développement d'Alger vers le sud et de ramener vers le nord le centre de gravité de l'agglomération(29) - comme par exemple les projets Gerbat et Veyre, Malglaive, Villeneuve et Trémaux, Lavril et Liétard qui datent eux-aussi de la même période.

L'expansion urbaine, selon De Redon, n'est pas seulement bi-directionnelle, car il prévoit, certes de manière schématique, une expansion sur les hauteurs de la ville où il propose l'établissement d'une *cité ouvrière*(30).

Les aires d'agrandissement étant multiples, il apparaît que De Redon tenta d'organiser le *fonctionnement* de la ville selon ces aires et une véritable ébauche de *zonage* s'entrevoit dans le projet(31), ainsi, distingue-t-on *grosso modo:*

— Un quartier commercial et administratif, au sud, sur les terrains de l'Agha, en relation étroite avec le port et la gare. L'auteur se

considérant comme un représentant des intérêts civils, il se devait donc d'accorder une place de choix aussi bien à l'activité commerciale qu'à l'administration civile, comme en témoigne le rôle important, dans l'embellissement de la ville, qui doit revenir à l'édifice du Gouvernement général, instance civile suprême en Algérie; ce n'est que dans les années 1930 que le nouveau bâtiment du Gouvernement général traduira cette préoccupation, mais avec un style architectural et une inscription dans le site résolument modernes.

— Un quartier qualifié de *quartier de promenade et de séjour* se développe vers le nord, c'est le nouveau quartier à créer du côté de Bab-el-Oued, avec un boulevard de corniche de 20 mètres de large sur 800 mètres de longueur, prolongeant le front de mer, et un quartier nouveau gagné sur la mer et organisé autour d'une vaste place(32), lieu d'apparat et de promenade pour la société citadine coloniale. Soucieux de développer les espaces libres dans la ville, l'auteur restait, malgré tout, prisonnier de la nécessité de rentabiliser le sol urbain. A ce sujet, son attention pour les parcs, notamment, restait en deçà de ce qui devait être fait et il se contenta d'agrandir le petit parc d'Isly(33).

— Enfin, une cité ouvrière, sur les hauteurs, qui traduit une relative prise de conscience du fait que l'essor économique de la colonie allait imposer de nouvelles données concernant la main-oeuvre citadine, tant en quantité qu'en statut social. Mais, le fait de proposer une cité ouvrière sur les hauteurs trahit une vision encore naïve de l'évolution du territoire urbain car, naturellement, c'est vers le sud, du côté de Mustapha et au delà, près des foubourgs industrieux de la ville, qu'allait s'installer plus tard la masse des nouveaux ouvriers. Toutefois, il est important de noter la précocité d'une telle préoccupation chez un auteur présenté souvent comme un simple *embellisseur.*

Dans ses projets ultérieurs à celui de 1884, De Redon allait se contenter d'adapter ses objectifs aux difficultés affrontées. Globalement, il devenait de plus en plus réaliste et soucieux de la prise en compte de la conjoncture et du contexte locaux. En 1910, après signature d'une convention (20 octobre 1910) pour la réalisation de sa proposition, De Redon duit rapidement réviser à la baisse ses objectifs, sous la pression des services militaires et civils.

Premièrement, bien que restant fidèle à l'établissement d'une avancée vers la mer et d'une mise en cause des établissements militaires, dont les directions du Génie et de l'artillerie, l'auteur prenait conscience de la difficulté de déloger certaines installations militaires de la ville; aussi, il préconisa, dans un élan de réalisme, que les terrains gagnés sur la mer ne soient pas destinés à la création de nouveaux aménagements, mais à l'installation des établissements militaires qui ne constitueraient plus ainsi une rupture entre les nouveaux aménagements et ceux existants(34).

Le projet, tel qu'il résultait de la convention du 20 octobre modifiée, perdait de son envergure - en comparaison des propositions de 1884 et de 1901. La nouvelle démarche réductrice adoptait deux directions(35):

— Une réduction du projet qui se débarrassait de toutes les parties que les services civils ont refusé, notamment l'emprise sur la mer dans la darse, la suppression des mosquées(36) et la gare centrale des voyageurs.

— Perdant son caractère global, le projet devenait une juxtaposition de trois parties, présentées de manière égale, mais qui sont d'importance manifestement inégale; il s'agit de la transformation du quartier de la Préfecture, du prolongement du boulevard de la République (côté Bab Azzoun) et de la construction d'un boulevard à Bab-el-Oued par emprise sur la mer.

Enfin pour comprendre les adaptations que subit l'oeuvre de De Redon, il est impératif d'aborder l'accueil qui lui fut réservé par les divers acteurs locaux.

De Redon et les militaires

Les premières propositions, datant du début des années 1880, montrent chez De Redon un manque de réalisme par rapport au contexte local, car il ne tenait pas compte des rapports de force en présence.

C'est l'institution militaire, encore toute puissante, qui voyait ses intérêts ignorés; elle ne manqua donc pas de montrer son hostilité

extrême allant jusqu'au refus du Génie de participer aux discussions sur le projet. L'institution militaire admettait certes, à l'époque, la possibilité du dérasement partiel des fortifications, mais ne pouvait accepter le dérasement total préconisé par l'auteur du projet. Dans une lettre au commandant du Génie, le Ministre de la Guerre écrivait, le 25 février 1888(37): "Général, vous m'avez consulté sur la question de savoir si la délibération prise par le comité de défense, dans sa séance du 9 janvier 1888, relativement au dérasement partiel de l'enceinte d'Alger n'était pas de nature à infirmer les ordres donnés par mon prédecesseur, le 5 septembre 1887, au sujet de la participation du service du Génie aux conférences relatives au projet de transformation de la ville d'Alger, dit projet De Redon.

Examen fait de cette demande, et attendu que le projet dont il s'agit est basé sur le dérasement complet de l'enceinte actuelle, solution qui a été formellement repoussée par le comité de défense, je décide qu'il y a lieu de retirer purement et simplement l'autorisation donnée aux représentants du service du Génie, par le télégramme du 5 septembre 1887, pour prendre part à l'examen du projet en question".

En fait, le Génie s'en tenait au respect des exigences de défense dans son examen du projet De Redon. Sachant que faute de son approbation, le projet ne pouvait être adopté, il en signait ainsi l'arrêt de mort. La question qui reste posée au sujet de la confrontation entre De Redon et les militaires, a trait à l'état d'esprit de De Redon: envisageait-il réellement la réalisation complète de son oeuvre, ou bien sa démarche relevait-elle de la simple provocation que tend à confirmer la persévérance de l'auteur à présenter des projets morts-nés jusqu'à la veille de la première guerre mondiale.

Contrairement à ses projets des années 1880, dans son projet du début du siècle (1901), De Redon bien qu'il restait attaché à l'idée que tout projet ambitieux était inconcevable sans re-définition des installations militaires, définissait clairement les objectifs qui ne visaient nullement une remise en cause globale et de principe de la présence militaire dans la ville; ceci lui valut la compréhension du Gouverneur général qui, conscient de la nécessité du projet pour l'avenir de la ville, mais aussi des problèmes qu'il posait à la ville

militaire, s'adressait en ces termes au Ministre de la guerre pour justifier les choix de De Redon(38): "Ce projet... comporte des modifications au nivellement des boulevards militaires et le déplacement, par avancée vers la mer, des bastions 2 et 14 flanquants les dits boulevards dont l'établissement est prévu par les actes relatifs au dérasement partiel des fortifications d'Alger ...

Du côté sud d'Alger, le déplacement du bastion 14 permettrait de continuer les boulevards de la République et Carnot dans la direction de Mustapha...

Du côté nord, le déplacement du bastion 2 laisserait la place nécessaire à la construction d'un front de mer dont la base servirait de point d'appui au remaniement du nivellement du quartier Bab-el-Oued".

En réalité, bien que la situation ait réellement évolué entre les années 1880 et le début du siècle, quant à l'avenir des installations militaires dans la ville (cession de terrains militaires à la ville en 1896), l'attitude du Génie militaire à l'égard du projet restait assez intransigeante, telle qu'elle apparaît à travers les conférences mixtes qui lui furent consacrées(39), et prenait la forme d'un constat amer à l'égard des dispositions du projet envers les établissements militaires. Le représentant du Génie n'émettait pas de jugement, estimant que la simple énumération de ces dispositions suffisait à montrer que le projet s'attaquait par principe au domaine militaire(40): "Le projet soumis ... comporte des modifications au nivellement des esplanades militaires de Bab Azzoun et Bab-el-Oued; il déplace les bastions 2 et 14; supprime le bastion 15 et aménage sur son emplacement une gare centrale des voyageurs; agrandit le bastion 2-3 pour y installer un casino, enfin il supprime le cavalier 24-1, la caserne Péllissier, la prison militaire, tous les pavillons d'officiers du bastion 24, et en particulier, l'hôtel du Général gouverneur d'Alger, l'hôtel du Général commandant l'artillerie, les bureaux du Génie de la rue Philippe ... l'immeuble des bureaux de la place et du recrutement ...". Ce propos distinguait clairement entre les installations militaires à usage exclusivement défensif (bastions) et les établissements auxiliaires (Bureaux, pavillons, hôtels) et tentait de montrer que le fait de s'attaquer à ces derniers consistait à s'en prendre

aux derniers signes de la présence militaire dans la ville. Les militaires s'efforçaient, dans la conjoncture du début du siècle, de préserver leur présence dans la ville en ébauchant une sorte de hiérarchie des établissements: d'abord les terrains militaires, ensuite les ouvrages à usage défensif et enfin les édifices à usage administratif et de commandement. Mais, De Redon s'attaquait aux trois niveaux, ce qui était incacceptable pour les militaires qui cédèrent des terrains sur la pression de l'opinion publique et des acteurs civils (convention du 27 novembre 1891 de cession de terrains à la ville), mais pour qui les deux autres niveaux ne pouvaient à ce moment là, faire l'objet d'une cession, et on se rappellera à ce sujet que la destruction des fortifications se poursuivra jusqu'aux années 1930.

Aux yeux du Génie, le simple constat était suffisant pour enlever toute crédibilité au projet, d'autant plus que l'accueil des instances civiles - comme il sera montré ci-dessous - était critique, voire parfois hostile. Plus que les critiques du Génie militaire, ce sont celles des acteurs civils qui apportèrent un coup fatal aux prétentions de De Redon.

De Redon et les acteurs civils

Les projets De Redon étaient victimes de leur manque de réalisme à l'égard du domaine militaire. Mais, les intérêts civils, sur l'appui desquels ils pouvaient logiquement compter, étaient moins préoccupés par la mise en cause du domaine militaire, que par la préservation de leurs propres positions auxquelles De Redon s'attaquait parfois maladroitement.

Bien que voulant s'insérer dans une logique officielle de l'aménagement urbain, son statut de franc-tireur, auquel il est resté fidèle, faisait que De Redon tentait parfois de substituer ses vues aux propositions officielles. L'occasion lui en fut déjà donnée par l'enquête sur le projet officiel de fixation des alignements et nivellements des rues à ouvrir entre les rues d'Isly et Constantine (1894), entrant dans le cadre de l'occupation de terrains cédés par l'armée(41). Sa critique de la proposition concentrait sur les thèmes suivants:

— L'utilisation rationnelle du territoire à urbaniser (recherche d'un rapport optimal entre la surface à bâtir et la surface viaire). L'auteur dénonçait l'importance irrationnelle accordée par le projet offciel à la voirie dont la surface est supérieure aux2/7ème qui, dans la circonstance, n'auraient pas dus être dépassés.

— L'utilité du projet et de la dépense envisagée au point de vue de la viabilité et de l'intérêt économique (création de nouveaux revenus), compte tenu des difficultés financières que rencontrent les travaux municipaux. En défenseur de l'intérêt municipal, De Redon notait: "On nous dit que les voûtes actuelles (du boulevard front de mer) étant continuées constitueront un "revenu important pour la ville", mais on oublie de faire connaître le montant de la dépense de construction des dites voûtes ..."(42). L'auteur pensait que la perspective d'une location n'était pas de nature à devoir engager le Conseil municipal dans une pareille dépense.

Alors que De Redon développait une démarche radicale à l'égard des intérêts militaires, il se transformait à l'égard des intérêts civils, en acteur pragmatique et soucieux du bon usage à faire des nouveaux aménagements urbains et du sort des aménagements existants(43); en contrepartie, De Redon proposait une solution de remplacement où c'est l'efficacité économique qui primait avec des terrains à bâtir donnant sur la rue de Constantine, au lieu de voûtes et une plus grande place, en termes de surface, pour les terrains à bâtir que dans le projet officiel(44).

Ici, De Redon ne voulait pas se situer hors de la sphère officielle, il tentait de s'y insérer et de l'orienter selon ses propres vues. Contrairement à une idée fort répandue, qui voit dans les idées de De Redon, l'avant-garde innovatrice, s'efforçant de tirer les sphères municipales de leur immobilisme, le présent cas montre que c'est bien les tenants du projet officiel qui opposaient à De Redon des conceptions que l'on qualifierait de "nouvelles". Le commissaire-enquêteur opposait ainsi à De Redon, en ce qui concerne l'importance de la voirie dans le projet municipal, des arguments hygiénistes (meilleur aération du quartier dans le projet enquêté) et un argument lié à la viabilité (toutes les rues devant être carrossables).

Eugène De Redon était ainsi accusé d'être à contre-courant de l'évolution des choses et de vouloir perpétuer une situation condamnable, imposée par les forces de spéculation et l'évolution historique incohérente de l'urbanisme algérois(45): "Il n'est pas surprenant que le contre-projet de M. De Redon l'emporte sur le projet municipal par le rapport de la surface construite à la surface totale; mais si cela peut être considéré comme un avantage matériel, il faut remarquer que la ville d'Alger souffira de plus en plus du peu de largeur de ses premières rues et il importe que, sur ce point, elle ne tombe pas dans les errements du passé.

Si donc le rapport de 2/7 ème était parfois dépassé, j'estime que ce serait au profit de l'hygiène et au bénéfice de la population. Il appartient à un propriétaire spéculant sur la valeur de son terrain, de réduire le plus possible la largeur des rues ... Une ville doit suivre une méthode plus généreuse". De Redon se trouvait ainsi combattu sur le terrain de la rationalité, notion qui ne recouvrait pas la même signification pour lui, d'une part, et la majorité du conseil municipal, d'autre part; le maire tranchait le débat en ces termes(46): "En résumé, le lotissement proposé (par M. De Redon ne donne pas une satisfaction équivalente au lotissement proposé) qui est rationnel, tant au point de vue de la voirie, qu'à celui des lots à batir...".

Par l'usage du chiffre, les deux parties tentaient de légitimer leurs choix. Ce sont les mêmes critères d'évaluation utilisés habituellement par De Redon que reprenait la municipalité: voirie, surface à bâtir, hygiène, orientation, accessibilité et carossabilité.

A travers cet exemple, De Redon apparaît comme un acteur banal de la scène urbanistique algéroise et, à certains égards, moins préparé, qu'on l'uarait cru au départ, à l'évolution que ne l'étaient les sphères officielles, qui l'assimilaient aux autres spéculateurs du XIXè siècle qui avaient entravé le développement planifié de la ville.

Ceci dit, les sphères officielles elles-mêmes, bien qu'usant de l'argument de la rationalité, restaient marquées par la référence à une légitimité strictement administrative du projet d'urbanisme. Le prolongement de la rampe Bugeaud, par exemple, fut ainsi opposé à De Redon par le commissaire-enquêteur(47): "... il est essentiel de faire

remarquer que le prolongement de la rue Bugeaud est porté au plan général des alignements de la ville d'Alger approuvé par M. le Ministre de la Guerre, le 30 août 1855".

Les intérêts civils multiples n'étaient pas uniquement représentés par les pouvoirs municipaux; d'autres instances civiles débattaient des propositions de De Redon, pour défendre des intérêts sectoriels. Alors que le projet de 1910 connut un parcours officiel assez facile, aboutissant à la convention de 1914, car il était relativement pragmatique; c'est le projet de 1901 qui donna lieu à des débats fort intéressants montrant les intérêts en place à l'époque et l'effet perturbateur du projet de De Redon sur les intérêts des différent services et leurs installations. A cette occasion, dans les conférences mixtes(48), interviendront: l'ingénieur ordinaire, les représentants des lignes C.F.R.A. (chemins de fer), de la chambre de commerce, de la Compagnie foncière et immobilière de la ville d'Alger, des Domaines, des Ponts et Chaussées, du gérant des voûtes du boulevard de la République (front de mer), le directeur des tramways algériens et l'agent voyer du département.

Parmi ces intervenants, certains défendaient des intérêts très étroits, d'autres exprimaient leur souci de l'intérêt général en montrant les conséquences du projet sur des composantes de l'espace urbain algérois: installations militaires, édifices religieux musulmans, nouveaux moyens de transport, moyens de réalisation du projet étant donné les difficultés budgétaires de la municipalité. L'ensemble des critiques peut être classé en deux types: une critique étroite et une critique générale.

Critique étroite

Hormis l'agent-voyer en chef du département, qui se limita à des considérations exclusivement techniques, dans ce type de critique, se retrouvent notamment les représentants de sociétés ayant des intérêts acquis ou en cours de réalisation. Dans ce dernier cas, la compagnie foncière et immobilière de la ville d'Alger craint une remise en cause des droits qui lui furent octroyés à l'occasion de la cession des terrains

militaires: "La compagnie prétend que le contrat existant entre elle et la ville ne permettait pas au Conseil municipal d'Alger de prendre le 13 mai 1901, l'initiative de proposer sur les terrains cédés à la compagnie des plans d'alignement et nivellement n'ayant pas reçu au préalable ... l'adhésion de la compagnie qui fait à cet égard toutes réserves".

La société CFRA adopte la même attitude: "... La société n'accepte pas les modifications apportées à ses lignes par le projet de M. De Redon, et fait à ce sujet les plus expresses réserves".

Le directeur des tramways algériens va dans le même sens que la société CFRA: "La société de tramways algériens ne peut que s'opposer énergiquement à la déviation projetée de ces lignes dans le quartier de Bab-el-Oued".

Ces opposants au projet craignent en fait les dépenses qu'entraîneront les modifications et les bouleversements aux conséquences incertaines que subira un mode d'exploitation établi.

Le gérant des voûtes du boulevard de la République adopte la même démarche: répercussion négative sur des intérêts exclusifs et étroits et avis défavorable, en l'occurrence dans ce cas, il s'agit de la gêne causée par la voie ferrée projetée à l'usage des voûtes.

Il apparaît de l'examen de ces positions que le projet De Redon démontre une inaptitude à gérer la complexité des nouveaux enjeux dans la ville qui sont, dans une large mesure, liés à l'équipement de la ville, notamment la question du transport, malgré le fait que l'auteur ait consacré trois dossiers spéciaux à propos des lignes de tramway. De Redon ne propose pas de solutions acceptables par les principaux acteurs et opte, de surcroît, pour des modifications de la réalité existante dont il ne mesure pas les retombées financières et pratiques; c'est par exemple, les dépenses liées au tramway qui effraient la municipalité, comme l'indique l'intervention du maire dans la conférence mixte(49): "En ce qui concerne les modifications proposées aux lignes de tramways, il est bien évident que la dépense qui en résulterait ne devrait en aucun cas incomber à la commune". Le fait que la municipalité adopte un profil bas - il s'agit de la seule intervention - provient certainement de la gêne due à l'adoption

précipitée, aux yeux des autres acteurs, de l'ensemble du projet en 1899(50).

A ces raisons objectives du rejet du projet, s'ajoute l'opposition zélée que développaient des organismes à vocation technique à l'égard de ce qu'ils qualifient des *utopies* de De Redon, bien qu'ici la démarche de De Redon est loin d'être utopique, au vrai sens du terme, car il se contente de proposer des corrections à un espace urbain ankylosé et en voie de mutation.

Au-delà de cette opposition systématique, le débat exprime la complexité des problèmes urbains à l'aube du XXème siècle, qui ne pouvait être prise en charge par la démarche d'un De Redon essayant d'aborder l'aménagement de la ville par un vaste projet dominé par des préoccupations d'embellissement et oeuvre d'un seul individu aux compétences limitées.

Critique générale et thématique du projet

La critique de principe, contrairement à la critique étroite, fut menée par les représentants de secteurs représentants des intérêts plus vastes et plus complexes: l'ingénieur ordinaire, l'ingénieur des Ponts et Chaussées, le représentant des Domaines, le représentant de la Chambre de commerce et le directeur des lignes algériennes PLM.

Les ingénieurs développent une démarche assez objective. Ainsi, l'ingénieur ordinaire dans un simple constat, après avoir noter les efforts de maîtrise technique fournis par l'auteur, rappelle que le projet s'attaque aux établissements militaires et aux deux mosquées. Cet agent technique se montre soucieux de réalisme en interpellant De Redon sur la manière avec laquelle il compte reporter ou remplacer les édifices supprimés.

Tout aussi soucieux de réalisme est l'ingénieur des Ponts et Chaussées; mais ce réalisme est essentiellement motivé par des préoccupations budgétaires que ne prend pas en compte l'audace de l'auteur du projet. Alors que les acteurs officiels de tout bord ne manquent jamais de se plaindre des conséquences néfastes des vues courtes sur l'urbanisme algérois, les Ponts et Chaussées reprochent au

projet de De Redon le fait qu'il soit trop grandiose au vu des capitaux disponibles. Par ailleurs, il vient a un moment ou la ville s'est déjà engagée dans des travaux et des projets - référence à la concession donnée à la Compagnie foncière et immobilière. Dans cet ordre d'idée, le projet est sans objet aux yeux des Ponts et Chaussées: ".... Le projet soumis aux conférences est irréalisable parce qu'il est trop grandiose et qu'il nécessiterait pour son exécution des capitaux immenses qu'il est impossible de trouver; il ne doit pas être pris en considération, car une prise en considération arrêterait l'exécution ou la poursuite de nombreux travaux publics ou privés, ou projetés ou à l'étude, c'est-à-dire le développement d'Alger".

Paradoxalement, le projet De Redon qui veut donner à la ville les moyens de son embellissement et de son agrandissement se trouve accusé de porter atteinte aux efforts effectifs de développement urbain par travaux éparpillés.

L'opposition entre De Redon et les tenants d'un urbanisme *officiel* plus conscients des problèmes de faisabilité rappelle à bien des égards, toute proportion gardée, la confrontation entre les projets de le Corbusier et les orientations urbanistiques et architecturales officielles des années 1930(51), encore que celles-ci s'appuyaient sur un mouvement d'idées autrement plus élaboré que les velléités d'aménagement de De Redon(52).

Malgré ses insuffisances, le projet global de De Redon était l'antithèse de la manière dont se faisait la ville, car en dépit des discours institutionnels sur la prévoyance, ce sont des intérêts publics ou privés qui avaient le monopole de l'aménagement urbain et dont le raisonnement est dominé par la notion étroite d'utilité et de nécessité et par la primauté de ce qui est acquis sur ce qui est projeté. Prenons un exemple: s'exprimant sur le projet De Redon, la commission de la Chambre de commerce rejetait le prolongement du boulevard de la République vers le sud, en lui préférant la continuation des travaux engagés des rampes d'accès: "... sur ce point encore, la commission est par conséquent d'avis de ne tenir aucun compte du projet de prolongement du boulevard dont l'utilité n'est nullement démontrée et de poursuivre sans plus tarder l'exécution des rampes d'accès qui sont

de la plus urgente nécessité". Les intérêts commerciaux étaient notamment attachés au renforcement des liens entre la ville et les quais du port, noeud des échanges avec la métropole.

Face à des acteurs effrayés par l'innovation et les solutions radicales, De Redon ne pouvait prétendre mettre son projet en application; et c'est d'ailleurs autour des deux propositions les plus hardies que se concentrent les critiques:

— L'établissement en souterrain de la gare des voyageurs. Cette proposition est jugée inadmissible par le représentant des Ponts et Chaussées sans aucune justification. Le directeur des lignes algériennes PLM repoussait également cette solution avec un vague argumentaire, estimant que des quais souterrains seraient "enfermés et inhabitables". La chambre de commerce rejette la construction de la gare centrale en souterrain, à l'emplacement du fort Bab Azzoun et du bastion XV, sans énoncer les motifs du refus. En réalité, la mise en souterrain de la gare équivalait à son effacement du paysage urbain à une époque où l'édifice de la gare devait jouer par son caractère monumental un rôle important dans l'embellissement des villes; le directeur des lignes PLM disait ainsi des dimensions de la nouvelle gare projetée qu'elles étaient absolument insuffisantes.

— La deuxième proposition radicale de De Redon concernait la démolition et le remplacement des deux mosquées. Elle posait la question du patrimoine *indigène* dans la ville européenne. Partisan de la séparation stricte des deux villes, De Redon s'intégrait dans des idées qui commençaient à être partagées en Algérie et qui allaient trouver leur éclatante expression au le Maroc de Lyautey. L'attitude conciliante, voire indifférente, de l'ingénieur ordinaire et surtout de l'administration des Domaines, à la proposition de De Redon démontre un état d'esprit en voie de généralisation: "Le service des Domaines ne voit aucun inconvénient au déplacement des mosquées hanéfi et maléki et à leur installation au boulevard de la victoire, puisque l'auteur du projet s'engage à les édifier, à ses frais, avant leur démolition". Les Domaines comme De Redon considèrent ces édifices du patrimoine *indigène* comme de simples objets dont la situation urbaine n'a aucune signification. Le déplacement des deux mosquées soulève par contre

l'indignation des notables musulmans de la ville; Mr Ben Marabet, membre de la commission de la Chambre de commerce a élevé au nom des *indigènes* de très vives protestations au sujet de la démolition-déplacement. De Redon s'attire de ce fait, en plus de l'hostilité des acteurs européens, celles des représentants musulmans.

***

Le projet De Redon, oeuvre d'une seule personne et élaboré sans concertation, dénote de la part de son auteur une relative insouciance et vis-à-vis des intérêts locaux en jeu et une gestion maladroite de ces intérêts. Mais, De Redon était un personnage aux facettes multiples à l'image d'un environnement local indécis. En dépit du rejet rencontré, on peut dire que la persévérance et les espoirs portés par les propositions de De Redon témoignent de son profond engagement dans les affaires de l'aménagement urbain. Ledit projet a failli, au prix de compromis, être mis en application, avec la déclaration d'utilité publique et la convention signée avant la première guerre mondiale; le passage à l'acte était sérieusement envisagé par l'autorité publique, ce qui représente une différence fondamentale avec les autres faiseurs de plans.

A travers l'oeuvre de De Redon, c'est en fait les mutations profondes que connut l'urbanisme algérois au tournant du siècle que nous évoquons. Par son attitude et sa démarche il appartenait, à la fois, au monde en voie de disparition des faiseurs de plans etcandidats à la concession, en continuelle lutte avec le Génie militaire, et au monde de l'après première guerre mondiale, qui s'annonce, celui d'un urbanisme institutionnel, débarassé des blocages imposés par les exigences défensives, à la recherche d'une rationalité de l'aménagement et prenant en charge une expansion urbaine importante.

De Redon illustre parfaitement cette articulation, car, au cours de sa longue *carrière*, il a pu être: franc-tireur de l'aménagement et représentant des intérêts de la municipalité; défenseur de la pratique de l'alignement du XIXé siècle et portun de quelques novatrices qui seront consacrées dans l'entre-deux-guerres; acteur marginal et utopique mais

aussi réaliste et pragmatique, oeuvrant pour ses intérêts individuels et spéculatifs et répondant à la demande publique et à l'intérêt général; il a rencontré opposition et hostilité mais aussi complicités et appuis dans l'environnement institutionnel algérois de l'époque.

Notes

(1) - Voir à ce propos, notamment la synthèse contenue dans: Maouia SAIDOUNI, Rapports de force dans l'urbanisme colonial algérois ou de la genèse de l'aménagement urbain à Alger (1855-1935). Thèse de doctorat, Institut français d'urbanisme, 1995.
(2) - La commission mixte était le lieu de confrontation, des exigences de défense mises en avant par les militaires et des préoccupations des civils exprimées particulièrement par la municipalité.
(3) - René LESPES, Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Paris, F. Alcan, 1930, p. 366.
(4) - Un cas algérois célèbre est celui de la famille d'architectes Guiauchain couvrant plus d'un siècle de l'histoire de l'architecture locale.
(5) - Le Plan d'aménagement d'extension et d'embellissement fut institué en France, après la première guerre mondiale (loi Cornudet 1919-1924). Il introduit quelques instruments de l'aménagement moderne: zonage, analyse urbaine, transports... Il dépasse la démarche d'alignement et d'embellissement dominante dans l'urbanisme français du XIXè siècle.
(6) - René LESPES, op. cit., p. 377.
(7) - La carrière de De Redon en termes de réalisations fut décevante; et même, en tant qu'entrepreneur, De Redon fut peu efficace; X. Malverti note qu'il a fait avec peine une partie du percement de la rue de la Lyre -Voir Xavier MALVERTI, Alger (Méditerranée, soleil et modernité), in Architectures françaises d'Outre-mer, IFA, Collection ville, Liège, Mardage, 1992, p. 34.
(8) - Des auteurs notent que le projet De Redon de 1884 fut repris en grande partie pour l'aménagement des terrains urbanisés après le déclassement de l'enceinte en 1896. Voir Xavier MALVERTI, op. cit., p. 35.
(9) - Une lecture superficielle des procès-verbaux des conseils municipaux conduirait à n'y voir qu'un banal candidat à la concession, au vu de sa défense de ses propres intérêts face à des concurrents (question de l'occupation des terrains cédés par l'armée).
(10) - Federico CRESTI, Alger 1830-1962: L'affrontement entre deux villes, in URPI VI: Villes coloniales, Liège, Mardaga, 1982, p. 23.
(11) - Idem, pp. 22-23.
(12) - Idem.
(13) - Notons que Cresti ne retient que le volet de l'embellissement alors que De

Redon présentait son projet comme une oeuvre de transformation, d'extension et d'embellissement.
(14) - Federico Cresti, op. cit., p. 23.
(15) - Eugène de Redon, Rapport sur l'établissement d'une contribution foncière sur les propriétés non bâties, GGA; Délégations financières, commissions des impôts nouveaux, Alger, Heintz, 1911.
(16) - Eugène De Redon, Rapport sur l'établissement ..., op. cit., p. 3.
(17) - Idem.
(18) - Nouschi nota clairement ce fait en écrivant: "Les villes se développent plus rapidement que les villages de colonisation... l'attrait des villes et le développement des moyens de communication ... permet de résider en ville même lorsqu'on continue de travailler à la campagne; le dernier élément est le développement de l'équipement industriel et commercial de l'Algérie. Ainsi, Alger voit s'élever à cette époque plusieurs manufactures de produits alimentaires ..". André NOUSCHI, La naissance du nationalisme .., op. cit.,p. 33.
(19) - Eugène De Redon, Rapport sur l'établissement..., op. cit., p. 4. Notons que l'auteur évoque les citadins et les indigènes, catégories que l'on oppose habituellement aux colons propriétaires terriens.
(20) - Eugène De Redon, Rapport sur l'établissement..., op. cit., p. 5-7.
(21) - L'auteur estime toutefois qu'on ne peut appliquer à l'Algérie ladite loi telle qu'elle se présente; application inconcevable, le cadastre qui en est la base, n'existant pas, à proprement parler en Algérie ...
(21) - En 1874, par une loi du 27 mars, à la commune de Mustapha (banlieue d'Alger).
En 1878, par une loi-décret du 18 mai, à la commune de Mustapha (banlieue d'Alger).
En 1883, par une loi-décret du 15 mars, à la commune de St-Denis du Sig.
En 1894, par une loi du 23 juin, à la commune de Bône.
(23) - Ces projets étaient des propositions partielles liées à ses projets de transformation de la ville.
(24) - En fait, De Redon menait une campagne active, pour le déclasement des fortifications, avec l'appui de l'opinion publique et de l'institution municipale.
(25) - Lespès parle du "plan d'agrandissement et d'embellissement". René LESPES, op. cit., p. 396.
(26) - On pourra nous opposer que De Redon, contrairement aux faiseurs de plans des années 1850, se trouvait face à un territoire plus urbanisé, ceci est certes vrai partiellement, mais il faut rappeler qu'à l'époque les terrains militaires étaient encore vierges et que l'auteur aurait pu ne pas s'y attaquer.
(27) - Xavier MALVERTI, op. cit., p. 35.
(28) - Idem.
(29) - René LESPES, op. cit., p. 395.
(30) - Xavier MALVERTI, op. cit., p. 35.

(31) - Il s'agit uniquement d'une esquisse et l'on est encore loin du zonage rigoureux de l'urbanisme du XXè siècle.
(32) - Xavier MALVERTI, op. cit., pp. 34-35.
(33) - Idem, p. 35.
(34) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H573, doc. 354.
(35) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H576, doc. 432b.
(36) - Le maintien des deux mosquées (Djamaâ-el-Kébir et Djamaâ-el-Djadid) et de la pêcherie a été obtenu par la modification de la convention du 20 octobre 1910, par l'avenant du 6 décembre 1910.
(37) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H568, doc. 181.
(38) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H573, doc. 354. Lettre du Gouverneur général au Ministre de la Guerre, le 14 mars 1901.
(39) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H574, doc. 377.
(40) - Idem.
(41) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H569, doc. 271.
(42) - Idem.
(43) - De Redon se souciait du sort de la rue de Constantine que l'on voulait border des voûtes. Il estimait inacceptable que l'une des plus belles rues d'Alger, par sa longueur et sa largeur, soit transformée en une rue où il n'y aura d'un côté que de petits magasins au lieu de véritables immeubles.
(44) - Il donnait 8635.49 m2 de terrains à batir et 2734.33 m2 de voirie, au lieu de 4640.70 m2 et 2734.33 m2, respectivement, dans le projet de la municipalité. Voir Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H569, Doc. 271.
(45) - Idem. Propos du commissaire-enquêteur.
(46) - Idem. Propos du maire.
(47) - Idem. Propos du commissaire-enquêteur.
(48) - Archives du Génie militaire à Vincennes, 1H574, doc. 377. Les extraits qui suivent dans le texte et non référencés, sont tirés de cette source.
(49) - Il est significatif que cette question fut la seule abordée par la municipalité dans la conférence mixte. Les fondements conceptuels du projet ne furent pas abordés, il s'agit d'une adaptation au du discours municipal au débat technique initié par des sphères dont les préoccupations étaient éloignées de l'embellissement, motivation première du pouvoir municipal à l'époque.
(50) - Séance du conseil municipal d'Alger, du 12 juillet 1899.
(51) - Giordani (J.P.), Le Corbusier et les projets pour la ville d'Alger (1931-1942), Doctorats de 3è cycle, Université Paris VIII, 1987.
(52) - Idem. A l'urbanisme officiel algérois des années 1930, contribuèrent des personnalités connues: Danger, Rotival, Prost, Socard.

LA SOCIETE ALGERIENNE MUSULMANE 1898-1962*

Dr. Messaouda YAHIAOUI
Maître de conférence

I - L'instruction dans la communauté musulmane

A) Evolution dans les mentalités: de la défiance vis-à-vis de l'école française à la revendication de l'instruction en français et en arabe.

L'instruction en arabe était répandue dans la société algérienne à l'époque pré-coloniale. Le Général Daumas le découvrait ainsi "Nos rapports avec les indigènes des trois provinces ont démontré que la moyenne des individus du sexe masculin sachant lire et écrire était au moins égale à celle que les statistiques départementales ont fait connaître pour nos compagnes, soit environ 40%"(1). Il confirmait ce qu'avait déjà relevé le général Valazé dans ses rapports à la Commission d'Afrique (séance de la chambre des députés 20 janvier 1834), "Dans chaque village, il y avait deux écoles, à l'échelon supérieur se trouvait la Zaouia exclusivement paysanne, la medersa se situait dans les villes".

Or, la résistance des indigènes devait se prolonger sous forme de "refus scolaire". "L'affrontement culturel" pour reprendre les termes de Yvonne Turin, de 1830 à 1883, s'inscrivait dans le cadre d'un conflit total, "Ainsi, s'expliquerait l'échec partiel de cinquante années d'efforts variés et repetés pour la scolarisation des indigènes"(2). Le préfet

(*) - Cette étude fait partie d'une thèse d'Etat.

d'Alger affirmait, en 1852, que le seul moyen de recruter pour les écoles primaires et les collèges arabes-français "était d'accorder une gratification aux parents". En effet, le succès apparent des écoles "arabes françaises" sous le Second Empire était dû à la pression administrative, combinant la contrainte et les avantages matériels, (pression subie comme une marque de servitude(3). En 1853, il y avait trois(4) arabes boursiers, au Lycée impérial d'Alger, "les fonds inscrits aux budgets provinciaux pour la fondation de bourse, restent en partie, sans emploi, faute de candidats, relate le général Yusuf"(5). Le nombre d'écoles tomba de 36 à 16 entre 1870 et 1882. Les collèges furent fermés, "A quoi bon instruire par la contrainte des gens qui refusaient cette instruction" déclarait l'oligarchie coloniale, dominée par les notables de la colonie et par leurs groupes de pression au niveau du parlement français. C'est à ce moment même que triomphaient en France rappelons-le, les principes républicains, paradoxalement.

La relance fut l'oeuvre de Jules Ferry, qui en 1883, fit appliquer à l'Algérie, la nouvelle législation scolaire française, "provoquant écrivait-il, un cri général d'indignation". Les municipalités se refusèrent à "cette coûteuse et dangereuse expérience selon elles, stupéfaites de voir imposer des constructions d'écoles, écrivait toujours Jules Ferry, alors qu'elles manquaient de routes pour desservir la colonisation"(5bis). La formule "coûteuse et dangereuse expérience" va résumer pendant toute l'époque coloniale les arguments des européens d'Algérie. L'un des arguments est économique, l'autre est politique mais celui-ci est logiquement déduit du précédent.

C'est donc avec Jules Ferry que la politique scolaire coloniale devint le "cheval de bataille" dans le processus de la colonisation. Le Gouverneur Général Jonnart informe les délégations financières en 1903 que le Président du Conseil lui a demandé de "donner une nouvelle impulsion à l'enseignement indigène". Le 17 juin 1910, Jonnart expliquait au Conseil Supérieur de la colonie que "l'école primaire qui est la pierre angulaire de la République, devient en Algérie le fondement de la domination française"(6). Hubertine Auclert, journaliste française, réclamait dans son essai-récit, Femmes arabes (1900) "des écoles! encore des écoles! pour les hommes et pour les femmes arabes". Victor et Paul Marguerite écrivent, en 1903 un roman, L'eau souterraine, réservé entièrement au problème posé par l'instruction en français de la petite fille d'un grand Cheikh, résistant du Sud algérien et "soumis" de fraîche date.

En effet, c'est aux environs de 1880, après l'échec de la grande Insurrection du Constantinois de 1871, que commença dans la société

musulmane, une ère nouvelle de transformation. Les algériens avaient mal évalué la durée de la présence française en Algérie, Ils crurent que ce n'était qu'une occupation provisoire et que "les français n'allaient pas tarder à repasser la mer" (allusion aux multiples prophéties qui circulaient à ce sujet). Il n'était donc "pas nécessaire" de s'intéresser et moins encore de se plier aux manières du roumi(7). Benoist racontait dans son article "de l'instruction et de l'éducation des indigènes dans la province de Constantine" (Bulletin scolaire 1883) qu'en 1883, un vieillard, prenant la parole au nom de son village, dit à l'inspecteur primaire "vous êtes les maîtres, si vous ordonnez que nous envoyions nos enfants dans votre école, nous les enverrons". Quelques notables musulmans, anciens élèves des lycées arabes français, comme par exemple le délégué financier de Nedroma, Ben Kalafat, parlent la même année 1883, "du droit des indigènes à accéder à l'école coloniale"(8). L'école reste cependant insérée jusque-là dans un rapport de force et ces prises de position sont encore exceptionnelles.

Le refus scolaire s'affaiblit au point de sembler disparaître peu avant la Première guerre-mondiale. Mais au moment où la politique française d'instruction des indigènes était virtuellement débarrassée de l'obstruction du peuple musulman, sa mise en oeuvre, effective, fût entravée (nous le verrons plus loin), par "la mauvaise volonté" des décideurs européens de la colonie se voulant les seuls bénéficiaires en vertu du "droit de conquête"(9).

En effet, l'augmentation des élèves est dérisoire, Maurice Wahl donne des chiffres pour les dernières années du XIX siècle dans, les cahiers du Centenaire: l'année 1882: 3.172 élèves - l'année 1885: 5.395 - l'année 1887: 8.963 - l'année 1888: 10.688 élèves soit 1.9% de la population d'âge scolaire en 1890. Six (6) jeunes indigènes étaient inscrits en 1884 dans les écoles supérieures d'Alger (au nombre de 4 écoles fondées en 1879, qui deviendront l'Université d'Alger en 1909).

Or, Alfred Rambaud, ministre de l'instruction publique sous la IIIè République, définit dans, le Bulletin de l'enseignement des indigènes (1897), le rôle de l'école Française ainsi "la première conquête de l'Algérie a été accomplie par les armes et s'est terminée en 1871 par le désarmement de la Kabylie. La seconde conquête a consisté à faire accepter par les indigènes notre administration et notre justice. La troisième conquête se fera par l'école. Elle devra substituer à l'ignorance et aux préjugés fanatiques, les notions élémentaires mais précises des sciences européennes"(10). Ces derniers propos étaient les mêmes que ceux de Medjoub Ben Kalafat (prononcés dix années plus tôt). Ce thème de "la conquête par l'école" va être développé dans tous

les récits coloniaux de l'Entre-deux guerres notamment. Maurice Viollette précisait dans, L'Algérie vivra-t-elle? qu'il souhaitait "la conquête morale par l'école", pour le rapprochement des communautés entre-elles.

Il semble que la politique scolaire ait été plus développée en Kabylie au début du XXe siècle. En effet 89% des élèves-maîtres d'origine rurale sont ainsi d'origine kabyle. Sur 526 élèves-maîtres au total, 471 sont kabyles (405 de Tizi-Ouzou et 66 de Bougie). Cette politique scolaire va péricliter après 1914 en kabylie et dans les milieux ruraux. Les écoles se développent alors dans le milieu urbain. Ce développement allait de pair avec l'application des réformes aux musulmans(11).

Il semble, selon les multiples récits des écrivains de la colonie (qu'ils soient musulmans, israélites ou chrétiens) que dans la communauté musulmane, le lien entre la situation matérielle et l'école française est perçu. Louis Lecoq écrivait dans, Kamsa fi aïnek (Cinq dans ton oeil) que "l'enlumineur, ne pouvait s'empêcher d'envier, de respecter Tahar Ramdane, interne en médecine. Ah! s'il n'avait été lui (l'enlumineur), contraint d'interrompre ses études, son père mort, il avait dû s'employer"(12). Margueritte Paul et Victor, veulent dire que l'évolution notée, au début du XXe siècle dans l'attitude des indigènes est "une nouvelle réaction contre la présence française". Aïcha accepte les bienfaits de l'école mais, c'est une façon "de triompher des roumis et de leurs institutions", ajoutent les deux auteurs, dans L'Eau souterraine(13). (Le cas d'Aïcha est exceptionnel dans les romans coloniaux antérieurs à 1914, soulignons-le).

Cette tendance à l'investissement scolaire, est dûe aux difficultés économiques dans lesquelles se débattait la société algérienne musulmane comme nous l'avons dit plus haut. En effet, ces difficultés poussent les familles musulmanes, à prendre de plus en plus conscience des avantages pour leurs enfants, d'une instruction moderne. Horluc l'affirme nettement "les parents indigènes ont compris l'utilité de l'instruction. Ils demandent à présent par voix de pétitions, par l'intermédiaire de leurs Djema'as (assemblées locales) ou même par les commissions municipales, la création de nouvelles écoles .. au lieu de laisser comme autrefois l'initiative de ces décisions à l'administration française. Mieux que cela, ajoutait Horluc, des villages offrent des maisons pour l'installation des écoles, des notables prennent chez eux, à leur frais, des moniteurs pour enseigner le français à leurs enfants, ces frais ne sont point particuliers à la kabylie. Ils se produisent aussi en pays arabe". Il concluait que "les préventions

vis-à-vis de l'école sont vaincues, la défiance a disparu, dans son ouvrage, L'oeuvre française par l'enseignement des indigènes en Algérie(14).

En effet, dans toutes les revendications présentées au Gouvernement français, depuis le début du XXe siècle (Le manifeste de 1912, des jeunes-algériens), jusqu'à 1939, (celles de la Fédération des élus musulmans en 1927, celles de l'Association des Oulémas (1931), des deux congrès musulmans 1936-1937, celles du P.C.A. celles de L'Etoile Nord-Africaine E.N.A. cette dernière indépendantiste pourtant), la revendication de l'instruction obligatoire en français et en arabe, pour les filles et les garçons, tient une place de premier ordre.

Lucienne Favre note dans, Orientale 1930, "qu'on veut bénéficier de l'école française pour avoir une bonne place payée"(15). L'école primaire débouchait sur le certificat d'études primaires (C.E.P.). Celui-ci visait essentiellement à l'acquisition d'un rudiment de la langue française. Le programme dit "indigène" insistait surtout sur le côté pratique des études qui "devaient permettre au candidat de retourner à la terre ou au travail manuel sans le déclasser", selon la politique scolaire appliquée par la colonisation avant 1914. Le C.E.P. devint la condition nécessaire à l'acquisition du moindre petit emploi dans l'administration française. Le diplômé du C.E.P. n'était plus soumis, depuis 1913 à la juridiction du Code de l'indigénat. Le C.E.P. donnait même après le vote de la loi dite "loi de clémenceau" (1919), le droit à un certain nombre de prérogatives (droit d'élire et d'être élu dans les assemblées indigènes).

C'est ce que traduisent dans la fiction un grand nombre de romanciers coloniaux. Lucienne Favre écrit dans Orientale 1930 au sujet d'un enfant "il est instruit comme un français, il ne peut avoir du plaisir à s'amuser avec ceux de la rue"(16). Aïcha, héroïne de L'Eau souterraine, ne "veut pas non plus jouer avec les yaouleds"(17).

Djamila Debèche, première romancière musulmane de la période coloniale, parle de son héroïne Leila dans son roman Leila (1947) ainsi "On dit dans toutes les familles musulmanes du Sahara que Leila Ben Abdellah est une fille heureuse et que son sort est envié par toutes les jeunes filles"(18). Les femmes musulmanes veulent par conséquent s'instruire "chez nous, il n'y a presque pas de femmes qui sachent lire et écrire, déplore Fathma, femme de ménage dans Orientale 1930, Saâdia a eu de la chance de recevoir l'enseignement français"(19).

Louis Lecoq faisait dire à Dehbia dans Broumitche et le kabyle "J'ai été à l'école des français, avec une fierté dans la voix"(20). Marie

Bujega raconte qu'en 1925, au cours d'une de ses tournées à cheval à travers la commune mixte du Guergour (Sétif) les femmes musulmanes appelaient leurs fils et se montraient très fières de ce que les enfants s'exprimaient en français, "Elles auraient tant voulu savoir", écrit Marie Bujega dans Nos soeurs musulmanes(21). Elissa Rhaïs, Irma Ychou, toutes deux israélites, reprennent dans la fiction, l'une (Rhaïs) dans, La Fille du Pacha (1924), l'autre (Ychou) dans, La famille Bensaïd (1944), pour leur propre compte, les réflexions de Djamila Debèche "les filles musulmanes sont vouées à l'obscurantisme par la faute des autorités coloniales".

"Djamila Debèche avait écrit en avant-propos à Leila (1947) "L'histoire de Leila est celle d'une jeune fille, le rôle extérieur de la femme musulmane qui se trouve à la croisée des chemins jusqu'à ces dernières années, a été nul. Sa condition matérielle et morale, attardée, est délicate". Le roman-essai Leila est préfacée par Madame Necker de Saussure ainsi "formez les femmes, vous trouverez en elles les auxiliaires les plus précieuses; négligez-les, vous aurez à surmonter des obstacles presque invincibles". Maurice Viollette avait émis le voeu, une trentaine d'années auparavant "d'associer la femme musulmane, au savoir et à la vie sociale"(22). Ceci nous amène à la question suivante: Combien les filles scolarisées étaient-elles?

Nous constatons à travers les statistiques que, d'une part il y a une inégale scolarisation des sexes et que, d'autre part, le nombre de filles scolarisées chaque année était insignifiant.

Il y a aussi un fossé qui se creuse de plus en plus au lendemain de la Première-guerre-mondiale entre le monde rural et le monde urbain quant à la scolarisation des enfants, dû au "naufrage" économique des paysans. "Pour eux, écrit Fanny Colonna dans son exposé "Les élites par la culture et les villes en Algérie, Etudes maghrébines", il ne s'agit pas de paupérisation relative, ni de fuite en avant, mais de paupérisation absolue et de naufrage"(23). De plus les bourses étaient accordées par le décret de 1886, aux fils de caïds, de notables et de fonctionnaires de l'administration coloniale(24). Les classes étaient surchargées. La demande de scolarisation reste le plus souvent, sans effet, les fellahs manquent de moyens matériels (pour envoyer leurs enfants en classe) et pour sauvegarder "leur dignité et celle de leurs enfants aussi", "ils n'osent plus les envoyer à l'école française en guenilles" raconte Aïssa Zehar dans son roman Hind (1942). Les assemblées locales (les Djama'as) doivent, selon la circulaire du gouverneur général Charles Lutaud, porter leur choix lors de la désignation des enfants devant fréquenter l'école sur (nous citons), "les

enfants appartenant à des familles qui peuvent facilement se passer de leur aide, sur ceux dont l'intelligence est la plus développée et qui ne sont pas atteints de tares physiques"(25). Dans ces conditions il y a eu, en 1919-1920, une diminution massive de la population scolaire du Cours normal (de la moitié). Les petits compagnards retournaient au travail manuel ou à la terre.

L'instruction devait permettre comme Emile Combes le déclarait dans un discours au Sénat, le 7 avril 1895, à l'algérien musulman "de mieux se défendre dans la colonie, l'instruction fera que l'indigène sera moins facile à exploiter, qu'il connaîtra mieux ses droits, qu'il saura mieux se protéger contre l'arbitraire". Marie Bugeja et Henriette Célarie montrent, l'une et l'autre dans leurs récits portant le même titre, Nos soeurs musulmanes (publiés en 1925), que les femmes indigènes étaient "exposées à être dépouillées de leur bien parce qu'elles ne savaient pas compter".

B) Frein à la politique scolaire indigène et processus de stratification par l'école

Il semble qu'il y eut deux politiques coloniales scolaires, la politique coloniale du gouvernement français (officielle) et la politique coloniale scolaire pratiquée par les élus coloniaux en Algérie (officieuse). Pour les républicains comme Jules Ferry, Pierre Combes, Paul Bert .., il était essentiel que "l'école des indigènes ne tombât jamais au pouvoir des colons", "l'école devait former un citoyen capable de défendre ses droits et l'intérêt général", telle était leur conception. Car "L'Algérie ne devait pas être le dépôt de mendicité de l'Europe"(26). "Cette conception idéale", dans un cadre colonial alimentait tout un courant, "humaniste" pendant l'Entre-deux guerre formé par des écrivains français d'Algérie, des colonisateurs "de gauche", Albert Camus par exemple ou originaires de France, Albert Truphémus, Maximilienne Heller, Lucienne Favre (pour ne citer que ces derniers). Tous rejoignaient dans l'idée, le député de la Haute-Marne, Albin Rozet qui déclarait le 11 décembre 1896, à la chambre des députés que "C'est un devoir étroit pour un pays honnête comme la France, de tenir compte des spoliations de la conquête en donnant en compensation, l'instruction française aux musulmans"(27). Albin Rozet denonça encore plus tard, à la séance du 20 juin 1912, de la chambre des députés "la désorganisation voulue de l'enseignement des indigènes" et stigmatisa "les colons qui émettaient disait-il, des voeux pour la non-instruction des indigènes".

Il suffisait de consulter La Dépêche algérienne, du 3 septembre 1908 pour se convaincre de l'opposition d'une fraction des européens d'Algérie à travers leurs représentants élus à toute politique scolaire, efficace "laissons donc les arabes tranquilles ... gardons notre argent qui serait bien mieux employé aux travaux dont la colonisation a si grand besoin". Les délégations financières affirmaient à leur tour, leur refus de la politique scolaire française "nous n'avons pas le droit de jeter par les fenêtres des écoles, de l'argent qui ne sert à rien"(28). En fait, c'est la concurrence budgétaire produite par l'effort de scolarisation des indigènes qui semble très mal acceptée. Le Congrès des colons tenu en 1908, adopte à l'unanimité le voeu "que l'instruction primaire soit supprimée".Car selon les colons (terriens), l'économie algérienne avait uniquement besoin de main-d'oeuvre. Ainsi la mentalité des colons restait farouchement utilitaire(29).

Plusieurs romanciers dont Lucienne Favre, Albert Truphémus, Maxmilienne Heller s'élevaient contre le refus de délégations financières de consacrer des crédits nécessaires à l'édification de nouvelles écoles alors que ces mêmes délégations s'engageaient dans des dépenses considérables pour la commémoration du Centenaire de la conquête.

Charles Courtin rejoignant Lucienne Favre et Albert Truphémus manifestait lui aussi sa réprobation quant à la réaction des élus vis-à-vis de la politique scolaire indigène dans Café Maure (1939) "Des serfs qu'on maintenait volontairement dans l'ignorance afin de retarder l'heure de leur émancipation qui tarirait une main-d'oeuvre profitable"(30).

Le journalitste Charles Akoun apporte sa contribution elle aussi "critique", l'école algérienne indigène "végéte" écrit-il. La politique scolaire est "ridicule". Il parle des "écoles-gourbis de l'académicien Jonnart" dans la revue Afrique (juillet 1929) et "de l'enseignement au rabais" pour les indigènes.

En effet, le rythme de la construction des écoles est lent et irrégulier. Maurice Viollette nous donne les chiffres suivants: de 1903 à 1908, 41 écoles furent construites, de 1909 à 1914, sur 54 prévues, seules 21 écoles furent édifiées. La scolarisation par l'école primaire est, de toute évidence freinée. Entre 1925 et 1927, 20.000 classes auraient dû être construites. Maurice Viollette signale "qu'on en élève seulement 15 par an". Pourtant le gouvernement français a cherché à remédier par la loi du 1er mai 1915 à cette lenteur. La construction des écoles est désormais à la charge du budget de l'Algérie. La loi n'est réellement appliquée qu'en décembre 1920(31).

Albert Truphémus, inspecteur primaire en retraite en 1930, fait dire à Matteï dans son roman, L'Hôtel du Sersou, "Instituteur depuis dix ans dans les communes mixtes, je n'ai pas encore vu, une seule fois, appliqué au bénéfice de l'école laïque, les lois, décrets, circulaires, ou règlements nécessaires à la bonne marche du service scolaire"(32).

Le résultat fût que le nombre des élèves inscrits en rapport avec la croissance démographique des musulmans, reste faible (même s'il est en hausse constante). L'école française facilitait-elle les contacts humains entre les communautés coexistantes en Algérie? "Il faut faire tomber les murs, écrivait Albert Camus, dans Actuelles III Chronique algérienne". L'écolier algérien subissait en effet "une relative ségrégation éthnique" notait Camus encore(33). En effet, l'enseignement primaire public, fût séparé en Algérie en deux branches de 1892 à 1948(34). L'enseignement (A) entièrement conforme aux normes métropolitaines et l'enseignement (B), spécial aux indigènes. Les C.E.P. (certificats d'études) étaient différents ainsi que les formations de maîtres (maître indigène, maître français). A l'école normale, les maîtres étaient partagés entre "le cadre A" et "le cadre B". Le programme du "cadre B", renforçait l'aspect pratique, faisant la part belle, à l'agriculture, aux travaux manuels, aux connaissances usuelles des manuels spéciaux, comme Le Bernard et Veler.

Le livre de lecture Armand Colin, fût conçu à cet effet, selon ce que signale Robert Malan, (professeur de la Medersa de Tlemcen) dans son article "Espoir d'instruction, L'Algérie et sa jeunesse" (secrétariat social d'Alger 1957). L'enseignement (A) n'était pas complètement interdit aux indigènes puisqu'il y avait, en 1944, 40.000 élèves musulmans (sur 160.000 en tout) et 90.000 dans l'enseignement (B). Ce dernier n'ouvrait guère d'autres horizons que celui des écoles primaires supérieures, des écoles normales primaires ou des medersas. Par contre l'enseignement A, permettait l'accès à l'université en passant par le lycée ou le collège. Il y eut en 1924 du nouveau, le recrutement et la formation des maîtres indigènes et des maîtres européens tendent à devenir identiques au sein de l'enseignement indigènes(35).

L'égalité des traitements entre instituteurs indigènes et instituteurs français est, établie par le décret du 20 septembre 1920 par contre la fréquentation scolaire n'est pas encore obligatoire pour les enfants indigènes. Nous évoquons ces aspects de la vie scolaire parce que les romans coloniaux, mettant en scène des instituteurs français (juifs et chrétiens) et des instituteurs musulmans, sont nombreux, (de 1919 à 1960). Albert Truphémus fait paraître Ferhat, instituteur indigène en 1935, Zenati (Akli, Rabah) écrivent en commun Bou-El-Nouar, Le

Jeune algérien (1945); Aïssa Zehar parle de la vie du maître indigène, Nacib dans Hind (1942), Lucienne Favre publie Mourad I et Mourad II (insituteur indigène) en 1944 et 1947, Claude Olivier, tente l'expérience avec Institutrice en Algérie (1960), pour ne retenir que ces auteurs et leurs romans.

Il faut aussi aborder un autre aspect de l'enseignement français celui de "la ségrégation sociale à demi-institutionnalisée" jusqu'aux réformes de la Ve République, jusqu'à la fusion des deux enseignements A et B, fusion décidée à partir du 5 mars 1948.

Cette mesure fût appliquée par le gouverneur général Marcel Edmond Naegelen, ancien ministre de l'éducation nationale pour permettre, disait-il "la réalisation d'un avenir qu'il souhaitait franco-musulman"(36). Les fils de "grandes familles" ou de "grandes tentes" (comme les musulmans le disent communement pour les familles du Sud algérien) faisaient leurs études scolaires dans les lycées en France (comme ce fût le cas de l'Emir Khaled, inscrit au lycée Louis Legrand) ou à Alger (Mohamed Ould Cheikh, auteur de Myriem dans les palmes, fût élève au lycée d'Oran(37). Le lycée produit "la classe moyenne", celle des "évolués", indigènes de profession libérale en général qui encadrent le mouvement "Jeune-algérien" jusqu'aux années 1900-1925 et qui adhérèrent à la Fédération des Elus-indigènes (1927-1939). La gratuité de l'enseignement instituée en 1930 et l'octroi de bourses aux enfants les plus doués, permirent l'accès au lycée, aux enfants des classes moyennes (beaucoup plus importantes en nombre). Ce sont ces dernières qui ont fourni selon Guy Pervillé, la génération des étudiants musulmans de 1954. Louis Lecoq jugeait dans "L'Algérie en France" Afrique (juin 1928) et dans son roman, Cinq dans ton oeil, (1925) que "les étudiants étaient en général des parvenus, matérialistes aux appêtits égoïstes" (puisqu'ils ne secouraient pas les membres de leur société en détresse). Guy Pervillé notait injustement quant à la génération 1954, "cette classe de parvenus sans illustre généalogie, plus ouverte au monde moderne que la vieille aristocratie était un produit de l'influence française". Quelle était leur origine? Plus de 75% des étudiants musulmans étaient issus de milieux modestes, en 1950-51 (petits propriétaires exploitants, instituteurs, mouderrès ou maîtres d'arabe, petits commerçants, employés ...). Il est évident que les étudiants fondent leur situation sociale sur les études; 17% étaient fils de familles fortunées (la bourgeoisie rurale); 8% provenaient de familles aisées (moyenne bourgeoisie urbaine, professeurs, avocats, médecins).

Une autre filière alimentait les emplois d'ordre juridique surtout. Il s'agit des trois medersas officielles fondées en 1850. L'enseignement était bilingue arabe-français et préparait des magistrats et officiers ministériels musulmans (chargés d'appliquer le droit coranique dans le statut juridique des indigènes) ainsi que des agents de culte et des maîtres d'arabe (mouderrès). Il y avait en 1956, selon Robert Malan, 151 mouderrès (sur 11.561 instituteurs) dans l'école française au niveau primaire. Le gouverneur général Naegelen crée à son arrivée en Algérie, quatre lycées franco-musulmans (deux à Alger, mixtes, fille-garçon, les autres à Tlemcen et à Constantine) qui remplacèrent les medersas officielles(38). Ces lycées débouchent sur l'Institut d'études supérieures islamiques crée en 1946 à l'université d'Alger. Des écrivains Jeanne Faure-Sardet, Aïssa Zehar, Mohammed Ould-Cheikh, Chukri Khodja font l'éloge dans leurs romans, du mouderrès, issu du lycée franco-musulman "vivante synthèse des deux cultures, ouvert au monde moderne tout en restant lié au meilleur de sa tradition" disent en clair ces romanciers.

Les allusions à l'instruction française des algériens musulmans que nous trouvons dans la majeure partie des romans coloniaux de notre corpus, sont presque toujours tournées vers l'espoir, plutôt que vers une réalité présente. En effet les crédits alloués à l'école indigène n'ont pas suivi la même progression que les dépenses du budget autonome de l'Algérie.

Ainsi l'instruction française, qui aurait pu aider à la solution du problème de l'emploi, reste peu développée dans la communauté musulmane. Le recteur de l'Académie d'Alger, Georges Hardy fait cette réflexion en 1946, "106.000 enfants fréquentent l'école (sur plus d'un million en âge d'être scolarisés), à supposer même qu'il soit possible de doubler les dépenses d'éducation aux dépens d'autres besoins, la solution du problème n'en resterait pas moins fragmentaire et ce rythme accéléré permettrait simplement de prévoir dans le délai d'un siècle et quart (au lieu de deux siècles et demi) la scolarisation de l'enfance indigène"(39). Les prévisions du plan de scolarisation intégrale en vingt ans, établi en 1944, sont démenties. Etait ce dû seulement à l'accélération de la croissance démographique des indigènes comme certains élus veulent le faire croire? Nous donnons les statistiques suivantes:

Tableau III: Enseignement primaire des musulmans (y compris écoles maternelles), (L'Algérie de demain P.U.F. Paris 1962, p. 52).

Années	Total	%	Nbre de filles	%	Population scolaire
1945	108.663	7.24	19.804	18.20	1.500.000
1954	306.215	15.31	80.370	26.24	2.000.000
1956	272.317	12.38	83.818	30.76	2.200.000
1957	345.533	15.02	109.287	31.62	2.300.000
1959	609.545	24.38	227.428	17.31	2.400.000
1960	714.774	27.49	268.844	37.61	2.500.000

Nous donnons ces statistiques parce que les romans, Zoubeida, (Gabrielle Estivals) Institutrice en Algérie (Claude Olivier), Leila et Aziza (Djamila Débèche) ont été publiés à partir des années 1944-1945. Les thèmes développés dans la fiction concernent l'école (notamment pour les filles musulmanes) à l'échec de la politique scolaire en Algérie.

En conclusion, des remarques s'imposent. Le taux de scolarisation est particulièrement lent: De 2% en 1889, il est à 6% au moment du Centenaire et à 15.4% au début de la guerre 1954-62, alors que la population européenne représente en 1954, 15% de la population autochtone.

L'influence de l'école française est sans rapport avec le faible taux de la scolarisation. L'évolution de l'assiduité prouve qu'il y a un changement aussi dans les mentalités des indigènes(42); le taux des absences par exemple est plus faible chez les enfants musulmans que chez les écoliers européens. Les statistiques rectorales indiquent pour l'année 1908: 8.8% d'absents pour les musulmans et 10.32% pour les français. L'assiduité connaît une baisse qui s'explique au lendemain de la Première guerre mondiale en 1920, pour reprendre vigoureusement en 1923.

Voir le Tableau I (40) Statistiques des établissements primaires

années	1882	1890	1892	1901	1908	1914	1918
Nombre d'élèves	3.200	10.000	12.300	25.300	33.400	47.200	49.071
Pourcentage de l'effectif global		1.9%			4.3%		

1920	1926	1930	1939	1944	1953-54	1954-55
40.000	60.000	68.000	100.000	110.000	302.000	307.000
		6%		8.8%	14.6%	15.4%

Une politique "d'entassement", dans les écoles est pratiquée aussi. Fanny Colonna nous donne les chiffres suivants pour l'agglomération d'Orléans-ville.

Tableau II(41) Densité par claisse

Année	1925	1932	1933	1938
Nombre d'élèves par classe	44	59	66	70

Tableau IV: Statistiques des Etablissements secondaires français(43)

Année	1889	1893	1900	1905	1907	1908
Elèves	81	69	85	125	134	149
Bachelier						

1910	1914	1930	1940	1945-46	1951-52	1954
180	386	776	1.358	1.800	4.192	6.260
29	67			100		300 à 350

Dans l'enseignement secondaire, les collèges arabe-français d'Alger et de Constantine attirent en 1879: 271 élèves. Après leur suppression, les lycées et collèges français furent longtemps concurrencés par les trois medersas bilingues et par les écoles normales d'instituteurs.

L'élite des diplômés en 1910 comptait: 25 (médecins, avocats, professeurs et officiers). Donc bien avant 1919, une bourgeoisie nouvelle, lettrée s'est constituée dans les villes européennes. Elle dispute peu à peu aux traditionalistes, la direction du peuple algérien, comme nous l'avons vu plus haut. En 1939, selon les chiffres avancés dans le manifeste du peuple algérien, (présenté par le pharmacien Ferhat Abbès), cette élite comptant deux cents(44) membres: 41 médecins, 22 pharmaciens, 9 dentistes, 70 avocats, 10 professeurs du secondaire et 3 ingénieurs. En 1954, la majorité du millier de diplômés recensés, exerçait une profession libérale. A quelques exceptions près, ces intellectuels musulmans étaient tenus à l'écart du pouvoir, dans la colonie française.

Les statistiques des étudiants relevées par Robert Malan dans "Espoir d'instruction, l'Algérie et sa jeunesse" (Secrétariat social d'Alger 1957) donnent un effectif de 1200, dont 600 à Alger, le reste, soit la moitié est réparti entre les universités de France. L'université d'Alger compte alors 11.4% d'étudiants musulmans alors que la population musulmane représente 89.5% de la population d'Alger (selon l'article "Université d'Alger" Consciences maghrébines 1955).

"La population indigène est de plus en plus bilingue" écrit l'algérianiste Robert Randau. Qu'en est-il en 1954? Selon la thèse de Guy Pervillé les adultes musulmans sachant lire et écrire représentent 13.7% de la société (55% d'entre eux sont instruits en français, 25% le sont en arabe et 20% sont bilingues). Par conséquent les 3/4 des 13.7% de lettrés algériens sont de culture française.

C) Revendications égalitaires des intellectuels algériens et suspicion du gouvernement colonial.

Les gouvernements français, qui se sont succédés ne cachaient pas leur espoir, comme nous venons de le voir, que les intellectuels collaborent à la politique "d'association" progressive des indigènes, en intégrant "la cité française". La Dépêche coloniale du 22 juin 1908 le souligne ainsi "la bourgeoisie qui se forme actuellement sera un élément utile qui soutiendra l'influence française"(45). Ces élites ont joué un rôle important dans la politique particulière qui était celle de la France en Algérie. Ce sont elles, par exemple, qui constituent le prétexte et l'enjeu des programmes comme ceux de Viollette, de Chataigneau, du Statut de l'Algérie de 1947 puis des différentes solutions d'autonomie dans la dépendance, proposées de 1954 à 1962(46).

L'un de ces intellectuels, Mohamed Ould Cheikh déclarait en avant propos à son oeuvre, Myriam dans les palmes (1936), "l'éducation occidentale, ayant porté ses fruits, les nouvelles générations françaises et musulmanes, contrairement aux anciennes (restées longtemps hostiles l'une à l'autre) commencent à se comprendre et à s'aimer et cela grâce à l'instruction"(47). Il faut peut-être évoquer ici, les efforts de "bonne volonté" déployés afin d'instaurer un dialogue intercommunautaires: "Les européens et indigènes sont appellés à vivre côté à côté, à entretenir des relations suivies pour sauvegarder leurs intérêts et leur sécurité, ils se doivent réciproquement l'estime et la confiance" écrit La Voix des humbles. Puis l'avant propos est plus explicite encore "le rapprochement et la fusion des races sont à notre avis (L'Association des instituteurs), les facteurs essentiels de la paix et de la prospérité du pays. C'est à une oeuvre de paix sociale et d'éducation civique que nous convions nos concitoyens de bonne volonté(48). Par conséquent, cette Association demande "l'intégration totale" à la France par "la fusion des races".

Le fondateur de la Voix des humbles, Faci Saïd est naturalisé français, comme l'est, Rabah Zenati, directeur de La Voix indigène(49)

et co-auteur de Bou El-Nouar le jeune algérien. Tous deux participent avec d'autres instituteurs, anciens élèves du Cours normal de la Bouzaréah, tels que Léchani Benhadj, ami d'Albert Truphémus, Sellal, Hadj-Hamou, Amara, à la Ligue des droits de l'homme. Pour la première fois, semble-t-il, des indigènes naturalisés français, des français de France et des français d'Algérie se réunissent pour défendre "un idéal commun, celui de la confraternité en Algérie"(50). Saïd Faci définit le rôle de l'élite dans, Les mémoires d'un instituteur algérien d'origine indigène (avril 1931) (supplément au journal La Voix des humbles) et dans L'Algérie sous l'égide de la France contre la féodalité algérienne (1936) ainsi "les intellectuels indigènes sont les meilleurs intermédiaires entre la France et le peuple musulman". Maurice Viollette devait préfacer cet ouvrage. Il écrit "j'aime ces hommes, qui même lorsqu'ils sont un peu fougueux, savent que la révolution française a fait du droit d'exprimer sa pensée, un droit sacré"(51). C'est à ces hommes, que Maurice Viollette et Léon Blum voulaient l'un en 1927, l'autre en 1935-36, ouvrir l'accès aux urnes, en vain comme nous le verrons plus loin(52). Le Congrès des instituteurs du 25 et 26 avril 1930, exprimait les aspirations égalitaires communes à toutes les tendances politiques algériennes musulmanes de l'Entre deux-guerre (à l'exception de l'Etoile nord-africaine indépendantiste). "La représentation des indigènes au parlement" est l'une des revendications essentielles, Aït-Kaci membre de l'Association lui consacre tout un article dans La Voix des humbles d'avril 1931(53).

Cette Association des instituteurs, avait envoyé le premier (1er) novembre 1921 au Ministre de l'Instruction Publique, une lettre lui demandant "à être consultée sur l'organisation de l'enseignement des indigènes". Le but de cette Association était "la défense des intérêts communs aux instituteurs indigènes et la participation à l'étude des questions professionnelles". L'Association invoque certains arguments, celui "de la connaissance des divers milieux algériens". Nous rappelons très vite que cette démarche est similaire à celle de l'Association des écrivains algérianistes A.E.A., qui revendiquait auprès du gouverneur général Steeg, cette fois-ci, "à être consultée, à la même période sur les affaires de la colonie", et utilise la même argumentation que celle des instituteurs indigènes à savoir "sa connaissance profonde du pays". Il reste à se demander si les efforts et les buts convergent? La lutte politique s'intensifie autour des années 1930.

Les thèmes abordés sont ceux de l'égalité d'aptitude, du travail, du salaire, de l'enseignement scolaire et professionnel obligatoire, celui de l'instruction de la petite fille (future épouse et mère, par conséquent,

première éducatrice de l'enfant) la représentation des indigènes au Parlement.

La Voix des humbles se fait l'écho fidèle et le soutien de la vie des associations professionnelles qui se développent à ce moment-là (celle des auxiliaires médicaux, celle des cheminots..). Les instituteurs deviennent la cible de la presse "ultra". Cette presse crie "casse-cou" devant "le réveil de la jeunesse musulmane", certains journalistes écrivent "le réveil plutôt du sentiment national indigène"(54). En 1936, La Voix des humbles, périclite en même temps que le projet Blum-Viollette. Elle est interdite par le gouvernement qui succède au Front populaire, en 1938.

L'idéologie égalitaire qui sous-entend les revendications de la Voix des humbles, comme celle de tous les autres partis musulmans existants, est incompatible avec l'ensemble des intérêts coloniaux, en fait les écrits de cette élite francophone sont importants de part les idées exprimées. Ils traduisent tous "leur inconfort". Kessous Abdelaziz publie, La vérité sur le malaise algérien (1935) Rabah Zenati écrit Le problème algérien vu par un indigène. Ferhat Abbès fait paraître, Le jeune algérien(55). Ces intellectuels, sont suspectés "de nationalisme". Octave Depont considère en 1928, que "l'heure est venue de démasquer ce parti de "jeunes algériens", dont l'attitude lui semble "ambiguë", "protestations d'amour pour la France à Paris et lutte perfide contre l'influence française de l'autre côté de la méditerranée"(56).

Louis Bertrand fait part des propos tenus devant lui, dans Africa (1933), "je me souviens des griefs souvent formulés devant moi par les fonctionnaires algériens contre ces produits des écoles indigènes qui ne savent, disent-ils qu'exciter contre nous, leurs compatriotes, fomonter un esprit de révolte, créer des difficultés perpétuelles(57). Pourtant "les jeunes algériens" s'en défendent, "comment! nous sommes presque français, nous avons mêlé dans les batailles, notre pays sang au sang des français, nos journaliers ont en France, des gains importants et nous mordrions notre mère au pied"(58). Ils ne cessent de répéter avec Ferhat Abbès président de l'A.E.M.A.N. (Amicale des étudiants musulmans de l'Afrique du Nord crée en 1919), "notre génération est intellectuellement française, bien qu'elle ait conservé sa religion, sa langue, ses moeurs", manifestant ainsi l'attachement profond à leur personnalité musulmane. Emile Félix Gautier qualifiait en 1931, les jeunes musulmans formés par l'école française de "métis intellectuels, au sang mêlé", qui "prenaient la tête de révoltes serviles, dans nos vieilles colonies". Par contre, le gouverneur général Naegelen traitait en 1949 "de prophètes de malheur" tous ceux qui ne faisaient pas confiance à l'élite "francisée" et qui le mettaient "en garde" contre cette élite(59). Il croyait en l'avenir, celui d'une Algérie franco-musulmane. Ferhat Abbès y croyait aussi lorsqu'il écrivait au moment du Centenaire

dans Le jeune algérien. Répondant implicitement aux idéologues de l'Afrique Latine "que les gens de l'Afrique Latine le veuillent ou non, nous sommes musulmans et nous sommes français. Il y a ici en Algérie, des européens et des indigènes, mais il n'y a que des français"(60).

"C'est bien à tort que les étudiants musulmans d'Alger, écrit Guy Pervillé, furent accusés, dès 1920, de nationalisme ou de communisme, au contraire les deux premiers présidents de l'A.E.M.A.N. Belkacem Benhabylès et Mahdi Salah, naturalisés, firent de brillantes carrières dans la magistrature française. D'autres dirigeants comme Ferhat Abbès, Saâdane, Bachir Abdelwahab, prétendaient être en même temps français et musulmans à part entière. La suite de l'histoire de l'A.E.M.A.N. prouva leur sincérité"(61).

II - La femme musulmane dans la vie sociale (école, travail, conditions de vie)

A) Instruction des filles

1 - Les écoles françaises

L'adaptation et la finalité des écoles de garçons étaient difficiles à entrevoir, que dire de l'usage des écoles de filles en cette fin du XIXe siècle? L'instruction officielle des filles en France, vers 1850 est sommaire, il n'y a aucune instruction secondaire officielle. Les familles françaises hésitent à confier leur progéniture féminine à l'école communale, que dire de la deuxième moitié du XIXe siècle en matière scolaire, dans la colonie. Yvonne Turin fait cette remarque dans Affrontements culturels 1830-1880: "Il n'est pas possible de traiter des écoles arabes-françaises de jeunes-filles sans évoquer ce fond psychologique et passionné sur lequel elle se détachent, arrière plan qui grandit à mesure qu'on cherche non seulement à instruire les fillettes, mais bien à les éduquer pour les convertir en fondements d'un monde nouveau .. ce sont alors les réflexes de toute une société qui entre en jeu, réflexes dont la vivacité n'est pas moindre, que cette société soit ancienne ou moderne?(62).

Il faudrait peut-être avoir une idée de ce que furent les écoles de filles au cours du XIXe siècle pour pouvoir mieux évaluer les efforts (ou non) faits dans ce domaine. Nous faisons par conséquent l'historique, en remontant à l'année 1845 brièvement. A Alger, Madame Allix promettait aux familles musulmanes, une allocation de 2 francs pour avoir quelques enfants à son école-ouvroir, "la misère et la faim voilà mes auxiliaires réels disait-elle". Madame Allix devint madame Luce en 1850. Un ouvroir dirigée par Mme Baroil, existait aussi à Alger. Son école prospéra, en 1853, elle eût 157 petites filles, en 1856, elles étaient 236, il était question de lecture, d'écriture, de calcul, de langage parlé, de géographie. En pratique, la couture et la

broderie, seules, tenaient une place essentielle. A Constantine, une école similaire, dirigée par Madame Aguire puis par Madame Parent fonctionnait depuis 1851 (le nombre d'élèves de 1851 à 1858 oscillait entre 20 à 46). Bône avait son ouvroir aussi. En 1861, il disparût alors que celui de Constantine exista encore jusqu'en 1875(63).

Un décret fût voté en 1861, qui supprimait les allocations destinées aux écoles féminines arabes. Le recteur était pour le maintien d'ouvroirs, seulement, "si nous nous contentions de travaux manuels, les musulmans cesseraient de dire que nous élevons leurs enfants de manière à nous en faciliter la possession disait-il"(64). Pourtant les directrices des écoles citées avaient engagé une sous maîtresse musulmane pour enseigner le Coran. C'était indispensable aux yeux des parents comme à ceux de l'administration française (afin d'éviter toute suspicion de proselytisme). Hubertine Auclert, rend responsable de ce "criminel décret de 1861" écrit-elle en 1900, "les arabes qui exécrent les écoles émancipatrices, des filles de leur race, et les Français du Gouvernement coupables de céder à ces pressions (celles des indigènes)"(65).

Le droit impérial du 14 mars 1857, créa le collège impérial arabe français. 150 élèves ont été admis. Nous ne connaissons pas la proportion de Musulmans (filles et garçons). Par contre nous savons que l'accès à ce collège était onéreux (individuellement, l'entretien d'un élève coûte 800 francs), par conséquent, au dessus des moyens des indigènes en général.

Le décret de Jules Ferry de 1883 prévoit des écoles enfantines pour les deux sexes. Les premières écoles franco-arabes pour les petites filles musulmanes sont crées en 1887. Cependant il n'y eut pas d'obligation scolaire. Un certain nombre d'écoles pour les orphelines kabyles, celles de Thaddert notamment, fonctionnerent jusqu'en 1898, en centre de formation de monitrices et d'institutrices indigènes. Des écoles d'enseignement ménager et des ouvroirs furent fondées par les soeurs blanches de Notre Dame d'Afrique, en Kabylie, au M'zab, à El-Goléa (Sud Algérien) à la fin du XIXe siècle. Jusqu'aux années 1919-1920, nous relevons que ce sont surtout des femmes qui s'interesserent à promouvoir l'école pour les filles et à veiller à l'ouverture d'un plus grand nombre d'écoles d'arts ménagers. Ce fût le cas de l'épouse du Gouverneur général Lutaud et de Madame Deffau(66). Cette dernière dirigea pendant longtemps une école de tissage de tapis à Alger. Madame Marie Bugeja, fille et femme d'administrateur de commune mixte, milita aussi pour cette cause de 1920 à 1936.

Madame Laloë, française de France fût chargée en 1909, par le gouverneur général, d'une enquête sur la condition matérielle de la femme musulmane, sur le travail de cette femme indigène. Madame Laloë choisit deux quartiers, musulmans pour son enquête. Il s'agit de

la Casbah et du quartier de Belcourt(67).

Nous nous basons sur des interviews données par des algériennes interview de Nora, interview de sa nièce Aldjia Nourredine, du 22 mai 1986. Nora nous raconte, qu'elle était entrée à l'école de l'âge de 5 ans en 1919 qu'elle avait appris les rudiments de la langue française, le calcul, mais surtout à tenir l'aiguille et à tisser des tapis jusqu'à 14 ou 15 ans où elle a été retirée de l'école et voilée. L'Enseignement général n'etait pas très poussé et correspondait au cours moyen. Aldjia, se souvient avoir subi "l'aparthied scolaire" à Médéa c'est-à-dire qu'elle a été mise en 1926 dans une école pour indigène, puis à l'école communale d'Affreville. Elle fût la seule petite fille indigène de l'école. Il n'y avait pas d'école indigène pour fille. Ce fût le même cas, dans l'école du village Maréchal Foch (banlieue d'Alger). Elle était la seule musulmane a y être scolarisée. L'école fût mixte franco-arabe. Reçue brillement à sa sixième, elle obtint une bourse française et pût accéder au lycée de jeunes filles existant à Alger, le lycée Delacroix, en octobre 1929. C'était le système d'internat(68). Les classes avaient lieu à l"ancien hotel "le Splendid", connu plus tard sous le nom de lycée Descartes, nous raconte Nourredine Benallegue Aldjia. Ceci est confirmée par Nafissa Hamoud interviewée le 21 juin 1986(69).

Il y eut, en plus du lycée d'enseignement secondaire, un lycée franco-musulman à Alger pour les filles à partir de 1953, dispensant un enseignement bilingue (arabe - français). Danièle (Djamila mine) Amrane nous dit, que les Instituts d'études secondaires franco-musulmans n'étaient pas ouvert aux filles. Les filles qui suivent la filière "école-coranique-Medersa" sont elles aussi retirés dès la puberté, dès 14 ou 15 ans(70). En 1954-55: nous savons qu'une fille sur 4 garçons musulmans était scolarisée dans le primaire soit 10.7% de l'ensemble des filles en âge d'être scolarisées (sur 773.971 fillettes de 6 à 13 ans, seules 82.879 ont eu accès au primaire) et 27.3% de l'effectif total d'élèves algériens du primaire(71). Il y eut 5000 algériens dans l'enseignement secondaire. Selon Danièle Mine Amrane les filles représentaient 14.40%, Guy Pervillé soutient qu'il y avait une fille sur 6 ou 7 garçons de sa communauté à pouvoir accéder au secondaire (soit 1045 au total)(72). Ces jeunes filles sont en général issues de la petite bourgeoisie, selon Aldjia Nourredine (son père est instituteur, Nafissa Hamoud a un père muphti, Ourida Tapti est fille de capitaine, les deux soeurs Boumedienne sont filles de cadi, par exemple). Aldjia est la première étudiante en médecine en 1936: "Les étudiantes s'orientent vers les lettres en général", témoigne Aldjia Nourredine. L'Annuaire statistique de l'Algérie réserve une colonne aux étudiantes à partir de 1940. Dans le supérieur, le pourcentage est de l'ordre en 1955-56, d'une étudiante pour 20 étudiants musulmans. Il y a eu en tout 51 Etudiantes et 602 étudiants musulmans à Alger. Alors que Aldjia Nourredine nous donne le chiffre de 6 étudiantes en 1936-1937. En 1948, Nafissa Hamoud, étudiante en médecine est vice-présidente de L'Association

des étudiants musulmans nord-africains (L'A.E.M.N.A.) "il n'y avait que deux étudiantes en médecine, cette année là" nous dit elle lors de son interview.

Madame Mamia Chentouf, sage femme, première présidente de l'U.N.F.A. nous précise que les premières femmes diplômées avant 1914, furent des institutrices pour la plupart, filles ou femmes d'instituteurs elles-mêmes, puis des sages femmes. La première étudiante à être inscrite à Alger, fût Houria Ameur en 1927(73). Nourredine Aldjia nous dit qu'il y avait six étudiantes en 1936-1937; l'année 1939-40, (c'est la déclaration de la 2ème guerre mondiale), il n'y eut pas d'étudiante.

Enseignement supérieur des Algériens (seulement à l'université d'Alger) (1920 - 1961)

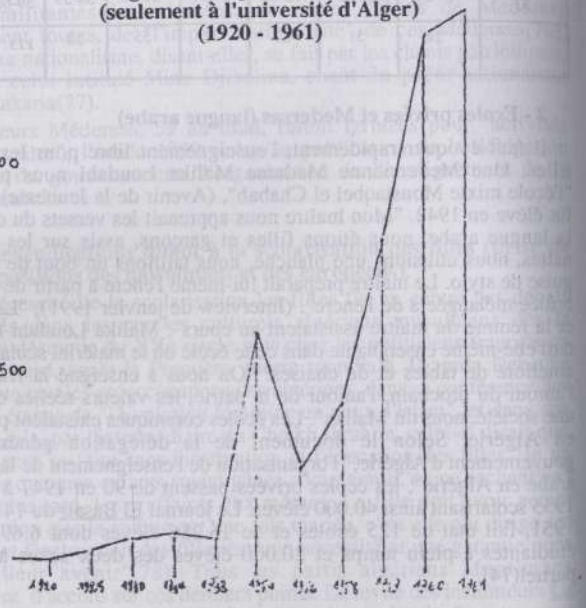

Les étudiants musulmans des Universités Françaises (et) des statistiques de la bibliothèque. Nationale d'Alger.
Plan quadriennal 1970 (graphique personnel)

Ecoles privées

Année	1947	1951	1955
Nombre d'écoles	90	125	181
Nombre d'élèves		36.286 élèves	40.000 élèves

Selon la revue El-Chihab avril 1939 (p. 112), les Médersas fondées par des associations culturelles à but non lucratif, financées par des dons donnent des cours aussi bien aux garçons qu'aux filles(75).

Les militantes interviewées, anciennes élèves de Medersas témoignent toutes, de "l'impact nationaliste" de ces Medersas(76), "l'éveil au nationalisme, disent-elles, se fait par les chants patriotiques, "surtout celui intitulé Mine Djibalina, chant du poète nationaliste Mufdi Zakaria(77).

Plusieurs Médersas, 59 au total, furent fermées pour "activités antinationales", l'année 1959, selon la publication de la délégation générale du gouvernement "l'organisation de l'enseignement de la langue arabe".

B) Revendications quant à la scolarisation des filles (prise de positions des musulmans et des européens).

La nécessité de la scolarisation les filles fût au centre des débats organisés dans les cercles culturels algériens musulmans dès la première décennie du XXe siècle puis chez les politiciens français un peu plus tard, après la Première guerre mondiale. Djamila Debèche résume un peu les préoccupations des algériens dans sa conférence, les grandes étapes de "l'Evolution féminine en pays d'Islam", et dans son roman Leila, par l'intermédiaire du Cheikh Ibrahim, celui-ci disait que, rien ne peut se faire sans l'instruction et l'éducation des filles "Je ne veux pas que mes enfants soient gênés comme moi, en ne sachant pas diriger plus tard, leurs affaires eux mêmes. La fille doit avoir autant d'instruction que le garçon car une fois mariée, c'est elle qui dirige ses enfants et l'instruction des filles est une nécessité et une garantie pour un meilleur avenir"(78). Tous les partis algériens Musulmans tombèrent d'accord sur ces derniers points. La revue des instituteurs La voix des humbles (mai 1922) était la plus combattive", nous vous supplions, seulement d'éduquer, nos soeurs, nos filles, nos voisines, c'est autant dans notre intérêt de colonisateurs, que de notre intérêt de

L'annuaire statistiques de l'Algérie et interview d'Aldjia Nourredine

Année	1936-37	1939-40	40-41	41-42	42-43	43-44	44-45	
Etudiantes	6	0	12	08	16	16	16	
	45-46	46-47	47-48	48-49	49-50	50-51	51-52	
52-53	29	24	32	31	44	31	34	
33	53-54	54-55	55-56	56-57	57-58	58-59	59-60	60-61
-	24	51	67	22	55	58	113	172

2 - Ecoles privées et Medersas (langue arabe)

Il faut évoquer rapidement, l'enseignement libre pour les petites filles. Une Medersienne Madame Malika Loudahi nous parle de "l'école mixte Moustaqbel el Chabab", (Avenir de la Jeunesse) où elle fût élève en 1942. "Mon maître nous apprenait les versets du coran et la langue arabe, nous étions filles et garçons, assis sur les mêmes nattes, nous utilisions une planche, nous taillions un bout de bois en guise de stylo. Le maître préparait lui-même l'encre à partir de la laine brûlée mélangée à de l'encre". (Interview de janvier 1991); "Les filles et la femme du maître assistaient au cours"; Malika Loudahi fût plus tard elle-même enseignante dans cette école où le matériel scolaire s'est amélioré de tables et de chaises: "On nous a enseigné la fraternité, l'amour du prochain, l'amour de la patrie, les valeurs réelles qui font une société, nous dit Malika". Les écoles coraniques existaient partout, en Algérie. Selon le document de la délégation générale du gouvernement d'Algérie, "l'organisation de l'enseignement de la langue arabe en Algérie", les écoles privées passent de 90 en 1947 à 181 en 1955 scolarisant ainsi 40.000 élèves. Le journal El Basaïr du 14 octobre 1951, fait état de 125 écoles et de 16.286 élèves dont 6.696 filles étudiantes à plein temps et 20.000 élèves des deux sexes à temps partiel(74).

colonisés, pour avoir des femmes à même de nous comprendre(79). "Les jeunes algériens" de la première génération (avant 1914) et de la deuxième génération (autour du centenaire) réclamaient aussi l'instruction en arabe et en français. La voix des humbles, La voix des indigènes, El-Chihab (reformiste Musulman) mirent régulièrement à l'ordre de jour (entre 1920 et 1939), le problème de l'instruction de la femme, en arabe et en français. Les réformistes Musulmans demandaient eux aussi "le droit à l'école" pour la petite fille, mais n'avaient aucun projet social pour la femme, ils étaient proches des traditionalistes en ce sens(80).

Des écrivains, des hommes politiques français, se joignirent aux revendications des Musulmans. Ce fût le cas, déjà cité d'Hubertine Auclert dans Femmes arabes 1900 et dans son article "le droit politique des femmes" (1898)(81). Marie Bugeja, Henriette Celarié firent de véritables plaidoyers pour la scolarisation des filles musulmanes dans leurs ouvrages, Nos soeurs Musulmanes, (1925) "La femme Musulmane ne sait pas signer son nom, ne sait pas lire l'heure, règler ses comptes. C'est un devoir envers elle, un devoir de fidélité envers nos propres principes.. Les principes français doivent être appliqués aux jeunes filles musulmanes de ce côté de la Méditerranée"(82) écrit Bugeja, anime des conférences sur "l'évolution de la femme Musulmane" en 1936-1938. Après 1940, des musulmanes, cette fois-ci organisent des débats et animent des conférences sur la scolarisation de la femme indigène et le droit de vote. Il s'agit de Nourredine Aldjia et de Djamila Debèche selon les interviews données par ces dernières(83).

Le gouverneur général Maurice Viollette, avait accordé de "l'intérêt" à la condition de la femme musulmane, "il faut faire la conquête morale" de cette femme recommandait-il dans son ouvrage, l'Algérie vivra-t-elle? (1931). Il présidait le 17 juin 1926, Le Conseil supérieur d'Algérie dont l'ordre du jour était "la scolarisation de la fille musulmane", pour ne citer que cet exemple. Lors de la réunion de la Commission d'assistance aux indigènes, le 31 janvier 1927, Maurice Viollette revient à la charge et demande, la création de plus d'écoles pour les filles et plus d'ouvroirs. Il suggère que "des monitrices formées donnent un enseignement général aux petites filles complété par des leçons d'art ménager et par des notions d'hygiène et d'ordre". Il est approuvé par deux délégués financiers kabyles (Cherfa et Hacène) quant à la nécessité de préparer les fillettes à leur rôle de "ménagère accomplie" "il ne faut pas que la femme indigène défasse chez elle ce que l'institutrice a fait à l'école"(84).

C) Activités socio-professionnelles de la musulmane

Les romans coloniaux parlent très souvent de la femme de ménage indigène "Fathma". D'autres ouvrages de l'Entre-deux-guerres mettent en scène des petites filles devant "le métier à tisser" (Orientale 1930 de Lucienne Favre) et des femmes devant, leur machine à coudre. (La fille de Pacha d'Elissa Rhaïs).

L'enquête faite par Melle Laloë, sur le travail des femmes indigènes à Alger (Casbah et Belcourt) montre l'importance du travail à domicile des musulmanes, travail rendu indispensable par les mauvaises conditions de vie de ces dernières. "On ne sait pas généralement, écrit Laloë, que la femme indigène travaille autant qu'elle le fait en réalité, car les femmes qui sortent, sont encore somme toute l'exception. Il semble, poursuit l'auteur, que toutes fassent ou cherchent à faire un travail retribué sans négliger pour autant leur ménage et l'entretien de leurs enfants ... On sait que la situation des indigènes est ordinairement précaire et le salaire de la femme apporterait aux ressources d'une famille un appoint précieux, écrit Laloë, à l'attention du gouverneur général, dans son rapport intitulé, Le travail des femmes indigènes à Alger (1910)"(85).

Melle Laloë répertorie les travaux par catégories. Elle évoque tout d'abord les dévideuses de soie, "assises à la turque". Les conditions de travail à la maison sont déplorables car les métiers sont en très petit nombre. Les gains sont misérables pour les ouvrières dévideuses de soie (1 franc pour les 6 bobines, 10 heures de travail par bobine). Ces ouvrières sont concurrencées par l'immigration toujours plus grande des ruraux kabyles à Alger. Les femmes kabyles acceptent des prix encore plus bas. Melle Laloë cite le travail "des passementières", (ouvrières en "kitane", des ouvrières en boutons et en glands, en ceinture). Les brodeuses sur cuir des pantoufles, des porte-monnaies, des portefeuilles sont nombreuses, aussi. Elles perçoivent en moyenne à l'heure, 0,14 franc. Il y a aussi les colleuses de sacs (pour la vente de tabac) les cordonnières (espadrilles à piquer) les tisseuses (de burnous surtout) les monteuses de perles. La situation de ces femmes (dont le métier est à apprentissage presque nul) en 1908-1910, est mauvaise parce qu'elle est sujette à la concurrence et aux fluctuations dans la demande. De plus, ces ouvrières, "recluses" sont obligées d'avoir recours à des "entrepreneuses", véritables intermédiaires entre elles et le commerçant. Ces "exploiteuses" comme les appelle Melle Laloë, s'adjugent jusqu'à 25%, 30%, 50% et même 70% des prix payés par les commerçants. Il est à noter que les 3/4 des femmes, ouvrières à domicile, sont couturières, "il n'y a pas une maison dans la Casbah qui

n'abrite au moins une couturière" signale Laloë mais la situation de ces ouvrières à la machine à coudre mérite d'attirer tout particulièrement l'attention tant pour les conditions spécialement mauvaises où elles se trouvent que pour l'importance de leur nombre"(86). Plusieurs romancières ont été frappées par "la misère, digne" de ces femmes. Elissa Rhaïs, en tant que juive-maghrébine les a cotoyées et en donne la description, dans la fiction, dans Saâda la marocaine et la fille de Pacha. Lucienne Favre a parcouru la Casbah (quartier musulman) dans les années 1930; son ouvrage, Orientale 1930, fait état de ses dons d'observatrice.

Melle Laloë fait des suggestions, pour l'amélioration du salaire de ces travailleuses à domicile et afin d'éviter leur exploitation par les intermédiaires. Pourquoi ne pas employer par exemple les "capacités de ces femmes à des travaux qui trouveraient aisement leurs débouchés en France (dans l'industrie d'ameublement, de décoration, dans la confection de lingerie de luxe pour les grands magasins ...) cela permettrait d'éviter "les salaires de misère" suggère-t-elle aux autorités coloniales.

Les femmes commencent à sortir de leur quartier depuis le début du XXe siècle. Elles s'emploient comme femmes de ménage dans les familles européennes de condition moyenne, car selon Laloë, les familles bourgeoises citadines préfèrent les femmes juives ou d'origine espagnole, comme "employées de maison"(87).

Laloë insiste sur les laveuses d'escalier, "tant mauresque quekabyle dit-elle" employées elles-mêmes par la concierge européenne de l'immeuble; nous donnons un exemple sur 56 maisons recensées par Laloë, 6 escaliers sont entretenues par la concierge elle-même, (européenne), 10, le sont par les femmes de ménage européennes et 30, le sont par les femmes indigènes. Ces femmes de ménage sont "en majeure partie jeunes et nombre d'entre-elles ont des enfants en très bas âge", (Melle Laloë propose la création de crèche pour "soulager ces femmes"). Le gain horaire est de 0f,16. Il faut signaler que le kilog de pain est à 0,40 le kilog de pommes de terres à 0,15f, l'huile à 0,10f. Il existe aussi, d'autres ouvrières qui travaillent isolement ce sont "les ramasseuses d'herbes" et les chiffonières (dont 25% sont de très vieilles femmes): "Celles qui vendent dans les rues, questionnées, disent gagner de 0f 25 à 0f,75 et 1f 25 et ne se plaignent pas du tout dit Melle Laloë"(88). Il y a une autre catégorie d'ouvrière, ce sont celles qui travaillent dans l'industrie: les ouvriers des manufactures de tapis et celles de la fabrique d'allumettes d'Alger (de la société Caussemille et Cie). En novembre 1909, sur 334 femmes employées à l'usine de la

Société Caussemille et Cie, il y avait 83 indigènes soit un quart de l'effectif, mais elles sont, en fait, utilisées dans les parties qui demandent le moins d'apprentissage; cartonnage et emboîtage. Ce sont pour la plupart des jeunes filles de 12 à 20 ans à de rares exceptions (6 femmes au dessus de 40 ans, toutes sont veuves et chargées d'enfants). Les manufactures de tapis utilisent des jeunes-filles de 6 à 18 ans, le directeur de la manufacture donne (sur 33 d'entre-elles le chiffre de 17 filles de 6 à 12 ans, de 14 filles de 12 à 17 ans, et 2 au dessus de 17 ans. Les filles de Fatma, femme de ménage dans Orientale 1930 employées dans la manufacture de tapis sont en effet très jeunes. Le père blanc Georges Letellier écrit dans son article de la Revue Amina (mars-avril 1942), "La vie économique de la Casbah" que "le droit musulman veut que ce soit le seul argent du mari qui serve aux besoins domestiques, mais ce n'est le privilège que d'un petit nombre". Il cite alors les travaux à domicile (recensés par Melle Laloë pour l'année 1910) et les travaux de ménages faits par les musulmanes à l'extérieur de leur domicile, "les difficultés sont énormes pour la grande majorité d'entre-elles, confirme-t-il"(89).

Il semble, par conséquent que la situation d'une grande partie des femme travailleuses ne soit pas améliorée en 1930 selon bon nombre d'auteurs coloniaux.

BIBLIOGRAPHIE

(1) - Marcel Emerit: "L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830" Revue d'histoire moderne et contemporaine juillet-septembre 1954.

Cf Pervillé (Guy): Les étudiants algériens de l'Université d'Alger 1880-1962 cité le Général Daumas, Editions du C.N.R.S. septembre 1984, Paris, p. 16.

(2) - Guilbert (A.): Colonisation du Nord de l'Afrique, p. 444, cité par Lacheraf Mustapha dans l'Algérie nation et société, Maspero, Paris, 1970, p. 73, Yvonne Turin: Affrontement Culturels 1830-1883, op. cit.

(3) - Cf Ageron (C.R.) et Yvonne Turin, op. cit.

(4) - Turin Yvonne: Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, op. cit., p. 257.

(5) (5bis) - Ageron (C.R.): Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, op. cit., p. 943.

(6) -Ageron (C.R.): Les Algériens musulmans et la France, op. cit., T. II, p. 943.

(7) - Voir dans présentation des écrivains,

Cf Turin Yvonne: Affrontements culturels 1830-1883, op. cit., p. 415.

(8) - Fanny Colonna: Institutions indigènes 1883-1939, Presse de la F.N.S.P. 1975 ou OPU 1975, Alger.

Cf. Bulletin universitaire de l'Académie d'Alger 1887 "L'enseignement au compte-goutte" article de Medjoub Ben Kalafat, p. 48.

Cf. Bulletin scolaire de Constantine, article de Benoist "De l'instruction et de l'éducation des indigènes dans les provinces de Constantine", 1883, p. 113.

(9) - Voir Guy Pervillé: Fanny Colonna, Ageron C.R. op. cit., p. 114?

(10) - Bulletin de l'enseignement des indigènes, 1897, p. 21.

(11) -Colonna Fanny: "Les élites par la culture et les villes en Algérie de la réforme de Jules Ferry à la veille de la deuxième guerre-mondiale", dans Etudes méditerraneennes, n° 2, p. 106.

(12) - Louis Lecoq: Cinq dans ton oeil, op. cit., p. 131.

(13) - Margueritte (Paul et Victor): Eau souterraine, op. cit., p. 21.

(14) - Horluc (P.): L'oeuvre française par l'enseignement des indigènes en Algérie, Alger carbonel 1930, p. 26.

(15) - Favre (Lucienne): Orientale 1930, op. cit., p. 69.

(16) - Favre (Lucienne): Orientale 1930, op. cit., p. 69.

(17) - Margueritte (Paul et Victor): Eau souterraine, op. cit., p. 18 Youled: nom donné aux petits enfants errants.

(18) - Débèche Djamila: Leila, jeune fille d'Algérie, imprimerie Charras, Alger 1947.

(19) - Favre Lucienne: Orientale 1930, op. cit., p. 217.

(20) - Lecoq Louis: Broumitche et la kabyle, op. cit., p. 11.

(21) - Bugeja Marie: Nos soeurs musulmanes, op. cit., p. 137.

(22) - Voir Viollette Maurice: L'Algérie vivra-t-elle? op. cit.

(23) - Colonna Fanny, op. cit., p. 106.

(24) - Pervillé Guy: Les étudiants algériens de l'université française 1880-1962. Op. cit., p. 51.

(25) - Colonna Fanny: Institutions algériens 1883-1939, op. cit., p. 46.

(26) - Colonna Fanny, op. cit., p. 38-39.

(27) - Bulletin de l'enseignement des indigènes, 1897, p. 29.

(28) - Voir Ageron (C.R.): Les algériens musulmans et la France 1871-1919, op. cit., p. 945.

(29) - Meynier Gilbert: Algérie révélée, Genève et Paris Droz 1981, p. 172.

(30) - Courtin (Charles): Café maure, op. cit., p. 90.

(31) - Viollette Maurice: L'Algérie vivra-t-elle? Op. cit., p. 259.

(32) - Truphémus (Albert): L'Hôtel du Sersou, op. cit., p. 170

(33) - Voir Albert Camus: Actuelles III, Chronique algérienne (1939-1958), Paris Gallimard, 1958.

(34) - Pervillé Guy: Les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, op. cit., p. 24.

(35) - Colonna Fanny: Les Instituteurs algériens 1883-1939, Alger, O.P.U. 1975, p. 42.

Voir Pervillé Guy: Op. cit., p. 25.

(36) - Voir Naegelen Marcel-Edmond: Mission en Algérie, Flammarion 1962, p. 119.

(37) - La famille de l'un comme de l'autre s'était caractérisée par la résistance à la colonisation. (Les Ouled Sidi-Cheikh du Sud-oranais s'étaient fait connaître par les "insurrections" armées jusqu'en 1881).

(38) -Pervillé (Guy): Renseignements recueillis par les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, op. cit., p. 26-36.

(39) - Colonna Fanny: Instituteurs, op. cit., p. 46.

(40) - Tableau I: Ces chiffres ont été rassemblés d'une façon parcellaire d'après de multiples sources.

Colonna Fanny: Les instituteurs algériens, op. cit., p. 49 - Julien (C.A.): Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, P.U.F. 1964, p. 39 et Pervillé Guy: Les étudiants algériens, op. cit., p. 18.

(41) - Tableau II: Fanny Colonna: Les instituteurs algériens, op. cit., p. 53.

(42) -Abbés Ferhat: De la colonnie vers la province. Le jeune algérien, "Les enfants aiment l'école française", Paris, Ed. La jeune Parque, 1931, p. 152.

(43) - Ageron (C.R.): Donne dans, Les musulmans algériens et la France, 100 élèves pour l'année 1905, p. 941, Guy Pervillé donne 125 dans op. cit., p. 18.

(44) - Collot Claude et Henry Jean Robert: Le mouvement national algérien (1912-1954) texte du Manifeste du peuple algérien, O.P.U., 2é ed. Alger 1982 L'Harmattan Paris.

(45) - Dépêche coloniale, 22 juin 1908.

(46) - Nous le verrons au fur et à mesure dans le contexte historique.

(47) - Ouled Cheikh (Mohamed): Myriam dans les Palmes, op. cit., "Avant-propos".

(48) - La voix des humbles (avant-propos) Fanny Colonna indique la date de la parution du quotidien 1920. D'autres historiens la situe en 1922 Kaddache Mahfoud, par exemple, op. cit., p. 190.

(49) - Faci Saïd: Diplômé de la faculté de droit d'Alger, instituteur nationalisé français, auteur de l'Algérie sous l'égide de la France contre le feodalité algérienne, préface de Maurice Viollette, Toulouse, Librairie du régionalisme, 1936 IV, p. 292. Préface, p II et II.

(50) - Voir la lettre d'Albert Truphémus publiée par Lechani dans La voix des humbles, mai 1933.

(51) - Préface II et III de Maurice Viollette, op. cit., de Saïd Faci.

(52) - Il s'agit du projet Viollette 1927 et du projet Blum Viollette (1936-38).

(53) - Aït Kaci: "La représentation des indigènes au Parlement" dans La Voix des humbles, avril 1931.

(54) - Ageron (C.R.): "Politique d'assimilation en Algérie". Revue socialiste 1956, n° 95, p. 223.

Voir aussi Histoire de l'Algérie contemporaine. Les algériens musulmans et la France, op. cit., tome II, p. 1033.

Cf. Kessous (Mohamed-Aziz): La vérité sur le malaise algérien, préface du docteur Bendjelloul, Bône 1935.

(55) - Ferhat Abbès: Le jeune algérien, Alger, le jeune Parque 1931.

Voir Zenati (Rabah): Le problème algérien vu par un indigène, à compte d'auteur, 1938.

(56) - Octave Depont: L'Algérie du Centenaire, Paris 1928, Librairie Sirey.

(57) - Bertrand Louis: Africa, Paris, Edition A. Michel, 1933, p. 79.

(58) - voir l'Emir Khaled: Reflexions sur le rapprochement franco-arabe en Algérie, Alger, imprimerie du protétariat, 1925.

Voir Laroui Abdallah: Histoire du Maghreb, Paris Maspero, 1970, p. 123.

(59) - Naegelen M.E.: Mission en Algérie, op. cit., p. 119.

(60) - Abbès Ferhat: Le Jeune algérien, op. cit., p. 24, voir aussi la nuit coloniale, Paris, René Julliard 1962.

(61) - Pervillé Guy: Op. cit., p. 89.

(62) - Turin Yvonne: Affrontements culturels, op. cit., p. 54.

(63) - 25 enfants, habiles à l'aiguille constituaient l'ouvroir de Mme

Luce, leurs ouvrages étaient vendus A.N.F. 80.515 F 80.521, Yvonne Turin, op. cit., p. 269.

(64) - A.O.A. 22522 voir Turin Yvonne, op. cit., p. 275.

(65) - Auclert Hubertine: Femmes arabes, op. cit.

(66) - Cf La Femme au temps des colonies d'Yvonne Knibiehler et Régine Goutelier, Paris stock 1985, les renseignements y ont été puisés.

(67) - Enquête de Madame Laloë, (Bibliothèque nationale de Paris).

(68) - Interview de Nora Nourredine, tante d'Aldjia Nourredine (Cf corpus général), du 26.06.1986.

- Sud d'Alger expression de Aldjia.

(69) - Nafissa Hamoud - Laliam, Cf présentation du corpus, interview 21 juin 1986.

(70) - Danièle (Djamila Mine) Amrane: "Un analphabétisme quasitotal" dans Femmes au combat, Alger, Rahma 1993, p. 29, préface André Mandouze.

(71) - Djamila Amrane (Danièle Mine): op. cit., p. 27 (une fille sur trois garçons fréquente l'école).

(72) - Guy Pervillé: Les étudiants algériens, op. cit., donne (une fille sur 4 garçons fréquente le primaire), p. 18.

(73) - Aldjia Nourredine Benallegue et Guy Pervillé: op. cit., p. 18.

Cf. Le journal Nyssa (femmes), n° 1, janvier 1991 "Evocation".

(74) - El Basaïr (la revue) du 14 octobre 1951, pp. 22-33, Voir Madame Amar Mouhoub Hakima: Les écoles libres à la Casbah, D.E.A. Histoire, Université d'Alger 1975.

(75) - El Chihab: Avril 1939, p. 112.

(76) - Interview Madame Boufedji (Bordj Bou-Arreridj) interviewée.

(77) - Mine Djibalina (De nos montagnes monte la voix .. la voix des hommes libres qui nous appelle vers l'indépendance) chant patriotique de Mufdi Zakaria auteur de l'hymore national algérien.

Interview de Chemma (Sétif) Turkia (Alger) membres de l'ancienne U.N.F.A. (Union Nationale des Femmes d'Algérie) dont Nafissa Hamoud fût la première présidente.

(78) - Djamila Debèche: Leila, op. cit., p. 18, et une de ses conférences publiée sous le titre les grandes étapes de l'évolution féminine en pays d'Islam 1958.

(79) - La Voix des humbles dans Revue d'éducation corporative, organe de l'association des instituteurs d'origine indigène d'Algérie, Oran, mai 1922.

(80) - Cf Ali Merad: Réformisme Musulman, op. cit., p. 314.
(81) - Hubertine Auclert: Le droit politique des femmes, L. Hugonis, Paris 1878, p. 14.
(82) - Bugeja Marie: Nos soeurs musulmanes, op. cit., p. 130.
(83) - Djamila Debèche: Préface au roman Aziza (1955). Interview donnée à Jean Dejeux. Interview d'Aldjia Nourredine, 26.06.1986.
(84) -Viollette Maurice: L'Algérie vivra-t-elle? Op. cit., Chapitre "La femme algérienne", p. 116.
(85) - Laloë (G.): Le travail des femmes indigènes à Alger (1910), Alger, Adolphe Jourdan 1910, p. 26, (Bibliothèque nationale de Paris. Br. 63.221), p. 96.
(86) - Melle Laloë (G.): Op. cit., p. 54.
(87) - Melle Laloë (G.): Op. cit., p. 09.
(88) - Melle Laloë (G.): Op. cit., p. 03.
(89) - G. Letellier: Amina, n° 30, mars 1942 (Assistance aux musulmans indigènes du Nord de l'Afrique).

فهرس بمحتويات مجلة الدراسات التاريخية*

1999 - 1986

إعداد: أ.د. ناصر الدين سعيدوني

أ

- الأعرج عبد العزيز، الكتابات الأثرية في البلاطات الخزفية بضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي بالجزائر، 1987/3، 19-42.
- الألفي مصطفى، المجتمع الحرفي للشرق الجزائري قبل العهد الروماني (نقوش الحفرة)، 1986/1، 27-34.
- أجرون، شارل روبير، تطور الرأي العام الفرنسي تجاه حرب الجزائر، القسم الأجنبي، 1995/9، 1-20

Ageron, Charles Robert, L'évolution de l'opinion française face à la guerre d'Algérie, no 9/1995, pp. 1-20 (partie en langues étrangères).

- أمقران السحنوني علي، هذا الشيخ المجهول: الشيخ أبو زكريا يحي العيدلي (881 هجرية – 1476 ميلادية)، 1988/4، 31-52

(*) – مرتبة أبجديا حسب المؤلفين، من العدد الأول إلى العدد الثاني عشر (1406 - 1420 هجرية / 1986-1999 ميلادية).

الأرقام المسجلة تدل بالتوالي على: عدد المجلة وسنة صدورها، وتليها مباشرة أرقام الصفحات. مع ملاحظة أن ألف أبن أسقطت اعتمادا على النطق المتعارف عليه وكذلك أداة التعريف (ال).

تم تصنيف المقالات لكل كاتب حسب نشرها تباعا في أعداد المجلة.

ب

- بحاز ابراهيم، ثورات الخوارج بالمغرب الإسلامي (ق 2 هجري / 8 ميلادي) في المصادر العربية قديما والمدرسة الغربية حديثا، 1988/5، 81-100.
- بخاري حمانة، بعض أسباب فشل ثورة الزعاطشة، 1995/9، 165-171.
- بشار قويدر، المساجد العثمانية في وهران ومعسكر (تقديم أطروحة لمبروك مهيرس)، 1986/1، 154-157.
- بشار قويدر، أسرة البرامكة في تاريخ الخلافة العباسية (تقديم أطروحة)، 1986/2، 125-132.
- بشار قويدر، قضية ولاة العهد في الخلافة العباسية، 1993/7 - 36-53.
- بشار قويدر، اطلالة على الفكر السياسي الإسلامي في الجزائر (نموذج أبو حمو بن موسى الزياني)، 1997/10، 193-219.
- بشي ابراهيم، التوسع العسكري المقدوني من خلال حملة اسكندر الثالث على الشرق (تقديم أطروحة) 1993/7، 213-218.
- بشي ابراهيم، أهمية حوض غدامس الحضارية منذ الألف الثاني عشر قبل الميلاد وإلى عهد الاستقرار، 1997/40، 233-250.
- بركات أنيسة، أدب النضال في الجزائر من سنة 1954 وحتى الاستقلال، /1993 8 - 1994، 132-139.
- بلحميسي مولاي، ملفات التاريخ الكبرى: حصار الجزائر (1827-1830)، القسم الأجنبي، 1986/1، 1-18.

Belhamissi Moulay, les grands dossiers de l'histoire: Le blocus d'Alger (1827-1830), no 1/1986, pp. 1-18 (partie en langues étrangères).

- بلحميسي مولاي، ارشاد الحيران في أمر الداي، شعبان، 1986/2، 39-56.
- بلحميسي مولاي، موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني، 1988/5، 101-109.
- بلقاسم محمد، قومي من شمال افريقيا في برلين أثناء الحرب العالمية الأولى (صالح الشريف التونسي)، تقديم لمحاضرة الأستاذ بيتر هاين، 1986/1، 177- 173.
- بناي محمد الصغير، كلمة رئيس الجامعة الخاصة بالعدد الأول، 1986/1، 5-7.

- بن تركية عبد الحكيم، التوسع الاستعماري الفرنسي في السودان الغربي ومقاومة سامودي توري (1854-1914) (تقديم أطروحة)، 1999/12/11.
- بن خروف عمر، العلاقات بين الجزائر والمغرب (1517-1659) (تقديم أطروحة)، 1986/1، 139-149.
- بن خروف عمر، ملامح من الحياة الاقتصادية في المغرب على عهد السعديين، 1987/3، 67-91.
- بن خروف عمر، علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات (1630- 1671) (تقديم أطروحة)، 1997/10، 391-403.
- بن الذيب عيسى، العلاقات التجارية بين المغرب الأقصى وجنوب الصحراء في عهد المرابطين، 1999/12-11.
- بن سليماني مسعودة، أرياف مليانة من 1930 إلى 1954: دراسة اقتصادية واجتماعية (تقديم أطروحة)، 1988/4، 153-157.
- بن قربة صالح، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والمرينيين (تقديم أطروحة)، 1997/10، 567-578.
- بن قينة عمر، أدب في الرحلة في النثر الجزائري الحديث: 1900-1990 (تقديم أطروحة)، 1997/10، 207-209.
- بن عدة عبد المجيد، محمد المنصوري الغسيري (1912-1974): جوانب من سيرته الذاتية وجهوده الاصلاحية من خلال جريدة البصائر، 1999/12-11.
- بن علية عبد الجبار، المؤرخ الروسي بوكروفسكي (1868-1932)، 1987/3، 106- 93.
- بن عميرة لطيفة، تلمسان من نشأتها إلى قيام دولة بن عبد الواد، 1992/6، 75- 63.
- بن عميرة لطيفة، الأوضاع الاقتصادية في الامارة الزيانية، 1993/8-1994، 77- 71.
- بن عميرة لطيفة، حول منهج كتابة المؤرخين الفرنسيين لتاريخ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، 1988/5، 69-80.
- بن عميرة محمد، موقف الكاهنة من الفتح الإسلامي، 1986/2، 19-28.
- بن عميرة محمد، تقديم مدير معهد التاريخ للعدد السادس، 1992/6، 11.

- بن عميرة محمد، تقديم مدير معهد التاريخ للعدد السابع، 1993/7، 7.
- بوحمشوش نعيمة وزهرة زكية، بيبليوغرافيا أولية بأهم المصادر التركية المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني، 1987/3، 156-158.
- بوحوش عمار، خصائص الثورة الجزائرية (مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين)، 1993/8-1994، 105-116.
- بوعزة بوضرساية، لمحة تاريخية عن مقدمات ثورة نوفمبر 1954، 1992/6، 183-173.
- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي: رجل دولة ومقام (1826-1848)، (تقديم أطروحة)، 1993/7، 186-196.
- بوعزة بوضرساية، كلمة مدير معهد التاريخ، للعدد العاشر، 1997/10، 11.
- بوعزة بوضرساية، كلمة مدير معهد التاريخ للعددين الحادي عشر والثاني عشر، 1999/12-11.
- بوعزيز يحي، أسبانيا توسط الجزائر لابرام صلح مع تونس، 188/4، 53-62.
- بوعزيز يحي، حروب المقاومة بالجزائر كما صورتها الكتابات الفرنسية، /1988 5، 150-174.
- بوعزيز يحي، أضواء على ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864-1881)، 1995/9، 173-227.
- بوعمامة فاطمة، العلاقات الخارجية لمملكة أرمينية الصغري، 1996/12-11.
- بيات فاضل مهدي، مكتبات المخطوطات العربية بأستانبول، دراسة تاريخية في نشأتها وماتحتويه من مخطوطات، 1999/12-11.

ت

- تابليت علي، مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب، ترجمة مذكرة، 1993/7، 167-173.
- تابليت علي، الولايات المتحدة والجزائر (1776-1800) القسم الأجنبي، /1997 10، 451-470.

Tablit Ali, The United States and Algeria (1776-1800), no 10/1997, pp. 451-470 (partie en langues étrangères).

- تابليت علي، أختام الولاة العامين في الجزائر (1841-1951)، 1999/12-11.
التلمساني بن يوسف، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (1782 - 1900) (تقديم أطروحة) 1999/12-11.
- التميمي عبد الجليل، من أجل توظيف لمبادئ الثورة الجزائرية، 1993/8-1994، 128-131.
م- توسون آن، بلاد البربر في عصر الأنوار، ترجمة أ.د. أبي القاسم سعد الله، 1997/10، 337-353.

Thomson A., Barbary and Enlightenment: European Attitudes toward the Maghreb.

ج

- جعنيط عيسى، مقاومة سكان الواحات للاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر (ثورة الزعاطشة 1849): أسبابها وتطورها، 1995/9، 141-149.

ح

- حاج عمر محمد، صفحات من جهاد الشعب الصومالي ضد الاحتلال الإيطالي، 1993/7، 109-123.
- حاجيات عبد الحميد، حول شخصية عقبة بن نافع الفهري، 1986/1، 35-41.
- حاجيات عبد الحميد، الثقافة الشعبية ودورها في المحافظة على مقومات شخصيتنا الوطنية، 1987/3، 113-119.
- حاجيات عبد الحميد، موقف المدرسة الغربية من تاريخ الجزائر في العصر الوسيط، 1988/5، 67-68.
- حاجيات عبد الحميد، بن خلدون المؤرخ، 1993/7، 27-35.
- حاجيات عبد الحميد، تلمسان مركز الاشعاع الثقافي في المغرب الأوسط، 1997/10، 181-192.
- حارش محمد الهادي، حول أصول عبادة بعل حامون في قرطاجة، 1987/3، 109-112.
- حارش محمد الهادي، أصول عبادة آمون في المغرب القديم، 1988/4، 11-19.

- حارش محمد الهادي، التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا (203-46 ق.م) (تقديم أطروحة)، 1988/4، 123-129.
- حارش محمد الهادي، سالوستيوس وحرب يوغرطة (دراسة تحليلية نقدية)، 1988/5، 49-66.
- حارش محمد الهادي، حملة حنبعل على إيطاليا، 1992/6، 51-60.
- حارش محمد الهادي، ثورة فيرموس (472-475م)، 1993/7، 11-18.
- حارش محمد الهادي، معاهدة تحالف وتجارة بين قرطاجة وماسيليا (مرسيليا)، 1993/8-1994، 35-62.
- حارش محمد الهادي، ثورة تاكفاريناس (17-24م) 1995/9، 129-133.
- حارش محمد الهادي، اللغة والكتابة النوميدية، 11-12/199.
- حاطوم نورالدين، أصالة الثورة الجزائرية، 1993/8-1994، 117-127.
- حباسي شاوش، الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860-1881)، 1992/6، 137-145.

حباسي شاوش، محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية (1914-1920)، /1992 7، 141-154.

- حباسي شاوش، فرض الحماية الفرنسية ورد الفعل التونسي (1881-1883)، 1993/8-1994، 92-104.
- حباسي شاوش، أصول العلم الوطني الجزائري المعاصر: تطوره الشكلي وتحليل مضمونه الأيديولوجي والسياسي (1518-1915)، 1995/9، 103-127.
- حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، 1997/10، 73-124.
- حجار الطاهر، كلمة نيابة رئاسة جامعة الجزائر للعدد السادس، 1992/6، 9.
- حجار الطاهر، كلمة نيابة رئاسة جامعة الجزائر للعدد الثامن، 1993/8-1994، 1.
- حجار الطاهر، كلمة رئيس الجامعة للعدد العاشر، 1997/10، 9.
- حجار الطاهر، كلمة رئيس الجامعة للعدد المزدوج، 11-12/1999.
- حداد مصطفى، دراسة اجتماعية اقتصادية أو تحولات أحد الأقاليم الجزائرية (تقديم أطروحة)، القسم الأجنبي، 1997/10، 409-416.

Haddad Mustapha, Etude socio-économique ou la métamorphose d'une région de l'Algérie, présentation d'une thèse, no 10/1997, pp. 409-416.

- حسن سامي، العمارة المدنية بالأندلس (الدار الأندلسية)، 1986/1، 84-90.
- حمادي خير الدين، مقدمة حول جذور السياسة الأفريقية، القسم الأجنبي، 1986/2، VI-I.

Hammadi Kheïreddine, An Introduction to the Origins of African Policy of Algeria, no 2/1986, pp. I-IV (partie en langues étrangères).

- حمادي خير الدين، الجيش والسياسة في أفريقيا السوداء، القسم الأجنبي، 1988/4، 19-33.

Hammadi Kheïreddine, The Army and Politics in Black Africa, no 4/1988, pp. 19-33 (partie en langues étrangères).

خ

- الخديمي علال، الموقف الألماني من التدخل الفرنسي بالشاوية (ناحية الدار البيضاء): 1907-1908، 1993/8-1994، 78-91.
- الخطيب صبيحة، أضواء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (132-41 هجرية / 662-750 ميلادية)، 1986/1، 70-83.
- خمار أبو القاسم، تأملات اجتماعية في الثورة الجزائرية، 11-12/1999.

د

- دادة محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ القرن الثامن عشر وحتى 1830 (تقديم أطروحة) 1988/4، 149-152.
- درارجة بلقاسم، التفاعل الثقافي بين المغرب الأوسط والأندلس ودور الجالية المغرب-أوسطية في الحضارة الأندلسية من القرن 8 إلى القرن 14م (تقديم أطروحة)، 1992/6، 205-206.
- دودو أبو العيد، جيش الأمير في نظر راسلوف، 11-12/1999.

ر

- رحماني بلقاسم، علاقات جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن) بشرق أفريقيا (الحبشة) (تقديم أطروحة)، 11-12/1999.
- رمضان تسعديت، معاهدة زاما (201 ق.م)، 7/1993، 19-24.
- رمضان تسعديت، الاصلاحات السفيرية في بلاد المغرب (193-235م) (تقديم أطروحة)، 7/1993، 206-212.
- رمضان تسعديت، تاريخ الآداب القديمة: فلوروس، 8/1993-1994، 66-70.
- رمضان تسعديت، لوكيوس أبوليوس (125-180م)، 11-12/1999.
- روهه أرنستبيتر، الألمان المعجبون بالجزائر (حكايات المسافرين في القرنين 18 و19م)، القسم الأجنبي، 3/1987، I-XV.

Rhue Ernestpeter, Les Allemands fascinés par l'Algérie: Récits de voyageurs des XVIIIé et XIXé siècles, no 3/1987, pp. I-XV (partie en langues étrangères).

ز

- زروال محمد، رأي في جمع مادة تاريخ الثورة، 8/1993-1994، 140-147.
- زغيدي محمد لحسن، نظرة في الفكر السياسي عند ميكيافيلي، 6/1992، 117-111.
- زوزو عبد الحميد، التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس من 1873 إلى 1939 (تقديم أطروحة)، القسم الأجنبي، 6/1992، 199-201.

Zouzou Abdelhamid, L'évolution politique, économique et sociale de la région de l'Aurès (1873-1939), présentation d'une thèse, no6/1991, pp. 199-201 (partie en langues étrangères).

- زهرة زكية وبوحمشوش نعيمة، بيبليوغرافيا أولية بأهم المصادر التركية المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني، 3/1987، 156-158.
- زهرة زكية، لمحة عن الجغرافي الأميرال العثماني بيري رايس وكتابه (كتاب بحرية)، 6/1992، 101-109.
- زهرة زكية، التنافس الفرنسي -الأنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1830) (تقديم أطروحة)، 11-12/1999.

س

- ساحي أحمد، أحمد ادريس البجائي الأيلولي (ق 8 هجري / 14م)، 7/1993، 54-69.
- سعد سامي سلطان، دراسة عن رسالة البابا غريغوري السابع إلى العاهل الحمادي الناصر بن علناس (469 هجرية / 1076 ميلادية)، 1/1986، 42-69.
- سعد الله أبو القاسم، رسالة من العنتري القسنطيني إلى المترجم فيرو، /1986 1، 101-110.
- سعد الله أبو القاسم، رياس البحر (ترجمة فصل من كتاب جون وولف: ساحل الشمال الافريقي)، 3/1987. 43-66.
- سعد الله أبو القاسم، وثائق عن الجزائر في مكتبة جامعة مانيسوتا (أمريكا)، 4/1988، 169-179.
- سعد الله أبو القاسم، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري، 5/1988، 138-149.
- سعد الله أبو القاسم، الأندلس: ذكرى وعبرة، 8/1993-1994، 5-6.
- سعد الله أبو القاسم، الموسوعة الأوراسية (عرض عن أطروحة عبد الحميد زوزو: التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس ...)، 8/1993، 46-53.
- سعد الله أبو القاسم، بعض رسائل الدكتوراه الأمريكية عن الجزائر، 9/1995، 229-239.
- سعد الله أبو القاسم، بلاد البربر في عصر الأنوار لآن تومسون (ترجمة)، 10/1997، 337-353.
- سعيدوني معاوية، مساهمة أوجان دورودون (1883-1913)، التجديد والمحافظة في التخطيط العمراني بمدينة الجزائر في الفترة الاستعمارية، القسم الأجنبي، 11-12/1999.

Saïdouni Maouia, L'oeuvre de Eugène de Redon (1883-1913): innovations et blocages dans l'urbanisme algérois de la période coloniale, no 11-12/1999 (partie en langues étrangères).

- سعيدوني معاوية، موازين القوى في التخطيط العمراني لمدينة الجزائر في العهد الاستعماري (1855-1935) (تقديم أطروحة) القسم الأجنبي، 10/1997، 407-405.

Saïdouni Maouia, Rapports de force dans l'urbanisme colonial algérois (1855-1935), présentation d'une thèse, no 10/1997, pp. 405-407.

- سعيدوني ناصر الدين، فحص مدينة الجزائر في 1830 (نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، 1986/1، 91-100.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد الثاني)، 1986/2، 6.
- سعيدوني ناصر الدين، العلاقات بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي وانعكاسها على المقاومة في أوائل عهد الاحتلال، 1986/2، 57-77.
- سعيدوني ناصر الدين، قائمة أولية ببيليوغرافية التبادل التجاري لأقطار المغرب في العهد العثماني (القسم الأول)، 1986/2، 156-164.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد الثالث)، 1987/3، 5.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد الرابع)، 1988/4، 5.
- سعيدوني ناصر الدين، الأحوال الزراعية في منطقة الجزائر من 1791 إلى 1830، القسم الأجنبي، 1988/4، 1-18.

Saïdouni Nacereddine, La conjoncture agraire dans l'Algérois de 1791 à 1830, no 4/1988, pp. 1-18 (partie en langues étrangères).

- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد الخامس)، 1988/5، 5.
- سعيدوني ناصر الدين، مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في اعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 1988/5، 110-115.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد السادس)، 1992/6، 5.
- سعيدوني ناصر الدين، معركة نافرين (1827)، 1992/6، 79-100.
- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بالجزائر (مقاطعة دار السلطان) من 1791 إلى 1830 (تقديم أطروحة)، القسم الأجنبي، 1992/6، 187-197.

Saïdouni Nacereddine, La vie rurale dans l'Algérois de 1791 à 1830, présentation d'une thèse, no 6/1992, pp. 187-197 (partie en langues étrangères).

- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد السابع)، 1993/7، 5-6.
- سعيدوني ناصر الدين، المعاهدة الجزائرية الاسبانية (1791)، 1993/7، 71-93.
- سعيدوني ناصر الدين، الموريسكيون الأندلسيون بمقاطعة دار السلطان في

القرنين 16 و17 م، القسم الأجنبي، 1993/7، 3-7.

Saïdouni Nacereddine, Les Morisques andalous dans l'Algérois (Dar-es-soltan) aux XVIè et XVIIè siècles, no 7/1993, pp. 3-7 (partie en langues étrangères).

- سعيدوني ناصر الدين، من أجل منهجية تناول المجال الزراعي لمنطقة الجزائر العاصمة في العهد العثماني، القسم الأجنبي، 1993/8-1994، 167-169.

Saïdouni Nacereddine, Pour une méthodologie d'approche de l'espace rural algérois à l'époque ottomane, no8/1993-1994, pp. 167-169 (partie en langues étrangères).

- سعيدوني ناصر الدين، من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر: الشبكة المائية في العهد العثماني، 1995/9، 61-81.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العدد العاشر)، 1997/10، 13-15.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة تأبين الأستاذ عمار هلال، 1997/10، 17-20.
- سعيدوني ناصر الدين، صفحات من ماضي الجزائر المجيد: البحرية الجزائرية (ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها)، 1997/10، 63-91.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة هيئة التحرير (العددان الحادي عشر والثاني عشر)، 1999/12-11.
- سعيدوني ناصر الدين، المدرسة التاريخية الأوربية في القرن الثامن عشر، 1999/12-11.
- سعيدوني ناصر الدين، تجربتي مع مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ، 1999/12-11.
- سعيدوني ناصر الدين، الفهرس العام لمجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ من العدد الأول إلى العدد الثاني عشر، 1999/12-11.
- سعيدوني ناصر الدين، كلمة تأبين الأستاذ اسماعيل العربي، العدد 1999/12-11.
- سليماني أحمد، تاريخنا القديم من مرآة الغرب (عرض ونقد)، 1988/5، 42-48.
- سليماني أحمد، دراسة نقدية للمصادر والآثار والأصول المتعلقة بتاريخ افريقيا الشمالية القديم، 1992/6، 15-43.

- سليماني أحمد، مدينة المدية ونواحيها في العهد القديم، 1995/9، 135-140.
- سماوي صالح بن عمر، نظام العزابة ودوره في الحياة الاجتماعية والثقافية بوادي ميزاب، تقديم أطروحة، 1988/4، 159-161.
- سي يوسف محمد، دراسة مخطوط عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لأبي راس الناصري، 1986/2، 134-155.
- سي يوسف محمد، ملاحظات حول كتاب بويغلة لصاحبه: الطاهر أوصديق، 1988/4، 189-199.

ش

-الشافعي عبد الله، ثورة الأوراس (1916) (تقديم أطروحة)، 1988/4، 163-165.
- شرف الدين أحمد، نماذج من الفكر الاستعماري: الخرافة القبائلية، 1997/10، 327-333.
- شريط عبد الرحمان، تجربة المغرب فيزيون (صورة من صور اتحاد المغرب العربي)، 1995/9، 261-267.
- شنايت العيفة، دولة بني مدرار بسلجماسة ودور تجارة القوافل في ازدهارها الحضاري (تقديم أطروحة)، 1993/7، 197-205.
- شنيتي محمد البشير، نظرة على الوضع الديمغرافي والاجتماعي في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، 1986/1، 10-26.
- شنيتي محمد البشير، التوسع الزراعي الروماني وظاهرة البداوة في الجزائر القديمة، 1986/2، 8-18.
- شنيتي محمد البشير، قضية السيادة النوميدية من خلال المصادر القديمة، 1988/5، 33-41.
- شنيتي محمد البشير، موريطانيا القيصرية (الجزائر الوسطى والغربية): دراسة حول الليمس ومقاومة المور (تقديم أطروحة)، 1992/6، 211-213.
- شنيتي محمد البشير، صور من حياة الريف في افريقيا الرومانية من خلال مشاهد الفسيفساء، 1997/10، 223-232.
- شويتام أرزقي، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1992/6، 136-119.

- شويتام أرزقي، تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش على عهد علي خوجة (1818)، 1999/12-11.
-الشيخ سليمان، الثورة الجزائرية على الساحة الدولية أو ولادة ديبلوماسية المعركة، القسم الأجنبي، 1995/9، 29-38.

Cheïkh Slimane, La révolution algérienne sur la scène internationale ou naissance d'une diplomatie de combat, no 9/1995, pp. 29-38 (partie en langues étrangères).

- الشيخ قادر مظفر عزت، علم الآثار الهوية الوطنية، 1986/1، 111-133.
- الشيخ قادر مظفر عزت، الفن في مسجد قرطبة، 1986/2، 29-38.

ص

- صابر الشريف خالد، أسلمة المجال السينغالي-الغامبي ومقاومة التوسع الاستعماري، القسم الأجنبي، 1997/10، 435-450.

Sabeur-Chérif Khaled, L'islamisation de l'espace sénégambien et la résistance à la pénétration coloniale, no 10/1997, pp. 435-450 (partie en langues étrangères).

- صخري عمر، كلمة رئيس جامعة الجزائر للعدد الرابع، 1988/4، 6.
- صخري عمر، كلمة رئيس جامعة الجزائر للعدد الرابع، 1988/5، 7.
- صخري عمر، كلمة رئيس جامعة الجزائر للعدد الرابع، 1992/6، 7.
- الصغير مريم، عبد السلام بنونة: الأب الروحي للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، 1999/12-11.
- الصغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962) (تقديم أطروحة)، 1999/12-11.

ض

- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر (1954-1962) (تقديم أطروحة)، 1999/12-11.

ع

- عبد الله حورية، مملكة السامرة (880-721 ق.م) 1992/6، 45-50.
- عدواني محمد الطاهر، إشكالية التواجد الفينيقي في المغرب القديم، 1988/5، 16-31.
- عريج د.ل.، تاريخ مارسيلينوس كويس (ترجمة من اللاتينية إلى الفرنسية)، القسم الأجنبي، 19992/6، 3-24 و 1993/7، 8-28.

Aridj (D.L.), Chronique de Marcellinus Comes, no 6/1992, pp. 3-24 & no7/1993, pp. 8-28 (partie en langues étrangères).

- العربي اسماعيل، الترتيبات التكتيكية لحصار قرية الزعاطشة (أكتوبر-نوفمبر 1849)، 1995/9، 151-163.
- عزي عبد الرحمان، كلمة نيابة رئاسة الجامعة للعدد الرابع، 1988/4، 7-8.
- عزي عبد الرحمان، كلمة نيابة رئاسة الجامعة للعدد الخامس، 1988/5، 8.
- عقاب محمد الطيب، المسكوكات المغربية الاسلامية من الفتح إلى عهد المرابطين لصالح بن قربة (تقديم أطروحة)، 1986/1، 135-138.
- عقاب محمد الطيب، قصبة الجزائر (القلعة وقصر الداي) لعلي خلاصي (تقديم أطروحة)، 1986/1، 150-153.
- عقاب محمد الطيب، الأواني الفخارية الإسلامية (تقديم كتاب من طرف مؤلفه)، 1986/1، 160-167.
- علي محمد عبد الباقي، مصادر الفتح الإسلامي لأرمينيا، 1987/3، 9-17.
- علي مزيغي كمال المدارس الحرة تحت الاستعمار: مساهمتها في تطوير التعليم العربي وتدعيم الشخصية الجزائرية (نموذج مدرسة مستقبل الشباب بحسين داي)، القسم الأجنبي، 1988/4، 47-54.

Ali Mazighi Kamel, Les medersas libres sous la colonisation (exemple de la medersa "Moustkabal Ech-Chabab à Hussein-Dey), no 4/1988, pp. 47-54 (partie en langues étrangères).

غ

- غالم محمد، الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية (دراسة نقدية)، 1988/5، 202-211.
- غالم محمد، مقاومة الأمير عبد القادر من خلال الأسطوغرافيا المغاربية

التقليدية، 1993/8-1994، 35-45.
- الغالي العربي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري ابان القرن التاسع عشر، 1997/10، 53-71.
- غانم محمد الصغير، المساهمة الحضارية البونية في المملكة النوميدية (تقديم أطروحة)، 1999/12-11.
- غطاس عائشة، معاهدة 22 رجب 1159 / 10 أوت 1746: أول حلقة في العلاقات الجزائرية الدنماركية، 1987/3، 129-143.
- غطاس عائشة، رصد بيبليوغرافي لمصادر الجزائر في العهد العثماني الواردة في المجلة الأفريقية، 1988/4، 181-188.
- غطاس عائشة، نظرة حول تقييم بعض المصادر العربية الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني، 1988/5، 116-127.
- غطاس عائشة، المعاهدة الجزائرية-البندقية (محرم 1177 / جويلية 1763)، 1993/7 94-108.

ف

- فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية وعمرانية واجتماعية وثقافية) (تقديم أطروحة)، 1997/10، 369-377.

ق

- قنان جمال، المسائل الأفريقية في السياسة الأوربية قبيل الحرب الكبرى (القسم الأول): اتفاق 4 نوفمبر 1911 الفرنسي-الألماني حول الكونغو، 1986/2، 81-78.
- قنان جمال، المسائل الأفريقية في السياسة الأوربية قبيل الحرب الكبرى القسم الثاني (التوتر) والثالث (التسوية)، 1988/4، 63-120.
- قنان جمال، مدرسة التاريخ الاستعماري بين الأيديولوجية والموضوعية، حول بعض قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، 1988/5، 128-137.
- قنان جمال، معركة سطاوالي، 1993/8، 54-61.
- قنان جمال، النظام العالمي الجديد: مقاربة نقدية للوضع الدولي الراهن، 1997/10، 253-298.

- القشاعي فلة، الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعيا في أواخر العهد العثماني (1792-1837)، (تقديم أطروحة)، 1986/2، 120-124.
- القشاعي فلة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837) (تقديم أطروحة)، 1993/7، 176-185.

ك

- كواتي مسعود، اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح حتى سقوط دولة الموحدين (تقديم أطروحة)، 11-1999/12.
- كواش حسين، الفلاح وحركات الفلاحين، القسم الأجنبي، 1988/4، 34-46.

Kouache Hocine, The Peasan and Peasant Movements through History, no4/1988, pp. 34-46 (partie en langues étrangères).

- كيالستر نيكو، تدهور النظام القبلي في سوف، ترجمة أبي القاسم سعد الله، 11-1999/12.
- كيرلان الأبي ج، الشهيد باجي مختار، القسم الأجنبي، 1995/9، 21-27.

Kerlan l'Abbé J., Le chahid Badji Mokhtar, no 9/1995, pp. 21-27 (partie en langues étrangères).

ل

- لكواغط مسعود، مشروع بلوم فيولات: العلماء ولجنة التحقيق البرلمانية (مارس-أفريل 1937)، القسم الأجنبي، 1997/10، 419-434.

Lakouaghet Messaoud, Le projet Blum-Violette: les Oulémas et la commission parlementaire d'enquête (mars-avril 1937), 10/1997, pp. 419-434 (partie en langues étrangères).

- لقبال موسى، الخلافة أساس الفكر السياسي والحزبية في المجتمع الإسلامي في عصوره الأولى، 1988/4، 21-30.
- لونيسي رابح، الفكر القومي عند ساطع الحصري وأثره على الحركات القومية العربية الحديثة (تقديم أطروحة)، 11-1999/12.

م

- محرزي عائشة، المستشرقون والحضارة الشرقية، 1986/1، 168-172.
- مريوش أحمد، القضية الفلسطينية في اهتمامات الشيخ الطيب العقبي، 1995/ 9، 241-260.
- مريوش أحمد، حوادث ماي 1945 من خلال وجهة نظر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1997/10، 125-140.
- مزين محمد، المصادر والوثائق المغربية المتعلقة بالجزائر في العهد العثماني الأول (ق 16-17م)، 1995/9، 83-102.
- مظهر سليمان، حاجة علم النفس الاجتماعي للبحوث التاريخية (ضغط المدرسة الاستعمارية على تطور البحث العلمي في ميدان علم النفس الاجتماعي)، 1988/5، 219-223.
- معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894)، (تقديم أطروحة)، 1988/4، 141-148.
- معريش محمد العربي، مقارنة بين تناول المؤرخين الفرنسيين لبعض قضايا تاريخ الجزائر وتاريخ المغرب الأقصى (الفترة المعاصرة)، 1988/5، 175-190.
- مقدم عبد الحفيظ، الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر 1997/10، 141-178.
- مناصرية يوسف، بعض وثائق حزب الشعب حول لجنة الدفاع عن فلسطين عربية، 1987/3، 144-155.
- مناصرية يوسف، الحزب الدستوري التونسي (1919-1934) (تقديم أطروحة)، 1988/4، 131-139.
- مناصرية يوسف، آراء المؤرخين الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر من خلال كتاب جون كلود فاتان، 1988/5، 191-201.
- مناصرية يوسف، بعض المحافل الماسونية في الشرق الجزائري، 1992/6، 171-157.
- منصوري خديجة، التطورات الاقتصادية لموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني، (تقديم أطروحة)، 11-1999/12.
- منصوري خديجة، ثورة اديمون واضطرابات القرن الأول بموريطانيا القيصرية، 11-1999/12.

- مياسي ابراهيم، العلاقات الجزائرية–الفرنسية خلال القرن السابع عشر (تقديم أطروحة عائشة غطاس)، 3/1987، 121-126.
- مياسي ابراهيم، دور الأرشيفات والوثائق التاريخية في كتابة تاريخ المقاومة الجزائرية (الربع الأخير من القرن التاسع عشر)، 5/1988، 212-218.
- مياسي ابراهيم، ثورة الزعاطشة (1848)، 11-12/1999.

ن

- نواري سويهر، التصنيع وأثره على المجال الريفي في الجزائر (نموذج ولاية باتنة)، 10/1997، 299-326.
- نويصر مصطفى، المنطلقات النظرية لفكرة الوحدة العربية لرواد الفكر الوحدوي وقادة الرأي العام العربي (1920-1946) (تقديم أطروحة)، 11-12/1999.
- نويصر مصطفى، قراءات في أدبيات رواد الفكر القومي العربي بين الحربين 11-12/1999.

هـ

- هشماوي مصطفى، جانب من القضية العربية المعاصرة (البترول والأوبيك)، 2/1986، 103-119.
- هلال عمار، مساهمة الخالدي صالح بن عمار في التعريف بالقضية الجزائرية (1903-1906)، 6/1992، 147-156.
- هلال عمار، المثقفون المعربون الجزائريون وقضايا الوطنية والهوية والحداثة والاستقلال (1918-1962) (تقديم أطروحة)، 6/1992، 203.
- هلال عمار، النوادي الثقافية الجزائرية التي كانت تنشط قبيل الحرب العالمية الثانية، 7/1993، 124-140.
- هلال عمار، كلمة المجلة للعدد الثامن، 8/1993-1994، 3.
- هلال عمار، العلماء الجزائريون في الأندلس (ما بين ق 4-8 هجري/ 10-14 ميلادي)، 8/1993-1994، 7-34.
- هلال عمار، بين فاس وتونس (حول الملتقيين الدوليين اللذين انعقدا في كل من فاس وتونس)، 8/1993-1994، 150-153.

- هلال عمار، شاعران جزائريان شهيران: محمد العيد آل خليفة ومفدي زكريا، القسم الأجنبي، 8/1993-1994، 154-166.

Hellal Ammar, Deux illustres poètes algériens contemporains: Mohamed El-Aïd Al-Khalifa et Mufdi Zakaria, no 8/1993-1994, pp. 154-166 (partie en langues étrangères).

- هلال عمار، كلمة المجلة للعدد التاسع، 9/1995، 5-6.
- هلال عمار، العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر للهجرة، 9/1995، 7-59.
- هلال عمار، النضال والوطنية في الاتجاه العربي الإسلامي للطلبة والمثقفين (1919-1962)، القسم الأجنبي، 9/1995، 39-67.

Hellal Ammar, Militantisme, nationalisme et tendance arabo-musulmane des étudiants et intellectuels algériens (1919-1962), no 9/1995, pp. 39-67 (partie en langues étrangères).

- هلال عمار، العلماء الجزائريون في تونس ما بين القرنين 4 و14 هجري/ 10 و20م، 11-12/1999.
- الهويدي مصطفى، نظرة جديدة في دور عزام بولاية طرابلس الغرب، 10/1997، 355-365.

ي

- يحياوي مسعودة، الجزائر من خلال المنظورالاستعماري، 7/1993، 155-166.
- يحياوي مسعودة، الرواية والمجتمع في الجزائر خلال فترة الاحتلال (تقديم أطروحة)، 11-12/1999.
- يحياوي مسعودة، المجتمع الجزائري المسلم (1898-1962)، القسم الأجنبي، 11-12/1999.

Yahiaoui Messaouda, La société algérienne musulmane (1898-1962), no 11-12/1999 (partie en langues étrangères)

ملحق بفهرس المجلة حول النشاط العلمي والاصدارات الجديدة

- الكتب والاصدارات الجديدة، 1986/1، 158-159.
- قائمة بالرسائل الجامعية التي نوقشت أو المسجلة بمعهد التاريخ (1968-1985)، 1986/1، 179-184.
- نشاط معهد التاريخ العلمي والثقافي، 1986/1، 185-189.
- نشاط معهد التاريخ العلمي والثقافي، 1986/2، 165-167.
- النشاط العلمي لمعهد التاريخ (1992-1993)، 1993/8-1994، 148-149.
- الملتقى الوطني لمعهد التاريخ حول المدرسة العربية وقضايا التاريخ الجزائري، 1988/5، 9-15.

فهرس العدد المزدوج (11 - 12)

- تقديم العدد
- كلمة مدير المجلة — أ. د. ناصر الدين سعيدوني — 05
- كلمة رئيس جامعة الجزائر — أ. بوضرساية بوعزة — 09
- كلمة رئيس المجلس العلمي لمعهد التاريخ — أ. الدكتور: الطاهر حجار — 10
- كلمة تأبين الأستاذ اسماعيل العربي — د. مسعودة يحياوي — 12
- أ. د. ناصر الدين سعيدوني — 13

القسم الأول — 21

أ - التاريخ الحديث والمعاصر: — 21

1 - المدرسة التاريخية الأوروبية في القرن الثامن عشر — أ. د. ناصر الدين سعيدوني — 21

2 - العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين 4 و14 هجري / 10 و20 م — أ. د. عمار هلال — 53

3 - ثورة الزعاطشة (1848) — أ. ابراهيم مياسي — 87

4 - عبد السلام بنونة: الأب الروحي للحركة الإستقلالية بالمغرب الأقصى — أ. مريم صغير — 101

5 - محمد المنصوري الغسيري (1912-1974): جوانب من سيرته الذاتية وجهوده الإصلاحية من خلال جريدة «البصائر»
أ. عبد المجيد بن عدة 113

ب - التاريخ الوسيط والقديم : 125
1 - العلاقات التجارية بين المغرب الأقصى وجنوب الصحراء في عهد المرابطين
أ. بن الذيب عيسى 125
2 - ثورة ايديمون واضطرابات القرن الأول بموريطانيا القيصرية
أ. خديجة منصوري 131
3 - اللغة والكتابة النوميدية
أ. محمد الهادي حارش 141
4 - لوكيوس أبوليوس (125 - 180م)
أ. تسعديت رمضان 147

القسم الثاني 155
أ- قضايا ورؤى تاريخية : 155
1 - تجربتي مع مجلة الدراسات التاريخية
أ.د. ناصر الدين سعيدوني 155
2 - جيش الأمير في نظر راسلاف
أ.د. أبو العيد دودو 167
3 - تأملات إجتماعية في الثورة الجزائرية
أ. أبو القاسم خمار 179
4 - قراءات في أدبيات رواد الفكر الوحدوي العربي بين الحربين
أ. مصطفى نويصر 193

ب - وثائق وبيبليوغرافية : 219

1 - مكتبات المخطوطات العربية بأستانبول، دراسة تاريخية في نشأتها وما تحتويه من مخطوطات
أ.د. فاضل مهدي بيات 219
2 - أختام الولاة العامين في الجزائر (1841-1951)
أ. علي تابليت 239
3 - تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش على عهد علي خوجة (1818)
أ. أرزقي شويتام 269

القسم الثالث 277
تقديم أطروحات (مرتبة حسب تاريخ مناقشتها)
أ - في التاريخ القديم والوسيط 277
- المساهمة الحضارية البونية في المملكة النوميدية
محمد الصغير غانم 277
- التطورات الإقتصادية لموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني
خديجة منصوري 289
- اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح حتى سقوط دولة الموحدين
مسعود كواتي 299
ب - في التاريخ الحديث والمعاصر 303
- التنافس الفرنسي الأنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1830م)
زهرة زكية 303
- الطريقة التجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (1782-1900م)
تلمساني بن يوسف 309
- الرواية والمجتمع في الجزائر خلال فترة الاحتلال
مسعود قيحياوي 313
- التنظيم السياسي - الإداري في الجزائر (1954-1962)
عقيلة ضيف الله 315

- التوسع الإستعماري الفرنسي في السودان الغربي ومقاومة ساموري توري (1854 - 1914)
عبد الحكيم بن تركية 323
- المنطلقات النظرية لفكرة الوحدة العربية لرواد الفكر الوحدوي وقادة الرأي العام العربي (1920-1946)
مصطفى نويصر 333
- مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)
مريم الصفير 347
- الفكر القومي عند ساطع الحصري وأثره على الحركات القومية العربية الحديثة
رابح لونيسي 351

القسم الرابع 357
دراسات باللغة الأجنبية

- مساهمة أوجان دوروبون (1883-1913)، التجديد والمحافظة في التخطيط العمراني بمدينة الجزائر في الفترة الاستعمارية
د. معاوية سعيدوني 357
L'oeuvre de Eugène de Redon (1883-1913): innovations et blocages dans l'urbanisme algérois de la période coloniale
Maouia SAIDOUNI
- المجتمع الجزائري المسلم (1898-1962)
د. مسعودة يحياوي 383
La société algérienne musulmane (1898-1962)
Messaouda YAHIAOUI

فهرس المحتويات مجلة الدراسات التاريخية (1986-1999)
أ. د. ناصر الدين سعيدوني 415
فهرس العدد المزدوج 11 - 12 435

تصفيف، طبع وتوزيع : دار الحكمة
العنوان: 01، شريع أسكار كابيرال - ساحة الشهداء - الجزائر
الهاتف / الفاكس: 71.08.96

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Université d'Alger
Institut d'Histoire

MAJALAT ED'DIRASSAT TARIKHIA

(Revue d'Etudes Historiques)

N° 11-12 – Année 2000